الجمهورية العربية المتحدة

مجمع اللغة العربية

بالقاهرة

كتاب

في أصول اللغة

مجموعة القرارات التى اصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين الى الدورة الرابعة والثلاثين فى اقيسة اللغة واوضاعها العامة وفى الالفاظ والاساليب ، معلقا عليها ، مقرونة بما قدم فى شانها من بحوث ومذكرات

أخرجها وضبطها وعلق عليها

محمد خلف الله أحمد
عضو المجمع

محمد شوقى أمين
رئيس التحرير بالمجمع

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٣٨٨ هـ — ١٩٦٩ م

الفهرس الإجمالى للقرارات

القسم الأول

فى أقيسة اللغة وأوضاعها العامة

صفحة

في التصغير :

في كتابة الأعداد :

القسم الثانى

في الألفاظ والأساليب العربية والمعربة

سبعة ألفاظ معربة : ٢٥١

الفهرس التفصيلي للمحتويات

القسم الأول

في اقيسة اللغة واوضاعها العامة

صفحة

القسم الثانى

فى الألفاظ والأساليب العربية والمعربة

صفحة

الأرقام الموضوعة فى داخل أقواس هى لتعداد البحوث .

تصدير

للدكتور إبراهيم مدكور
الأمين العام للمجمع

ليس شيء أبعث على الأمل ، وأدعى إلى الطمأنينة من أن نرى القافلة تسير ،وتسير فى هدوء وروية ، ثابتة الخطا ، واضحة الهدف . وإنه ليسعدنى حقا أن يخرج مجمع اللغة العربية مجموعة ثانية من قراراته العلمية ، ولما يمض على المجموعة الأولى سبع سنوت. وقد سبق لى أن أشرت إلى « أن المجمعيين يعملون فى صمت » ، وهم يعملون أيضا فى جهد متصل وبحث دائم ، يقرءون ويدرسون ، يحققون ويمحصون ، ويقترحون ويناقشون ، يأخذون ويردون. يعاونهم جماعة من المحررين ، ويغذيهم فريق من الخبراء ، ولكنهم لا يقنعون بذلك كله ، ويأبون إلا أن يدلوا بدلوهم ، ويمدوا العربية بفيض من غزير علمهم ، ويتعهدوا تطورها بحكمتهم وواسع خبرتهم .

وقد لا تدل راراتهم العلمية ، إن أخذت فى ظاهرها ، على ما بذل فى سبيلها من درس وبحث ، وأثير حولها من جدل ومناقشة . بحث اضطلع به شيوخ فى اللغة ، أحبوها ووقفوا حياتهم عليها ، وكشفوا فيها عن أسرار لا تتوافر لدى كثيرين . ومناقشة فى اللجان والمجلس والمؤتمر ، بين المصريين أولا ، وبينهم وبين زملائهم من علماء العروبة ثانيا ، وقد تقضى اللجنة المختصة عدة جلسات فى مناقشة جزئية من جزئيات القرار الذى تنتهى إليه . وفى الكتاب الذى نخرجه اليوم خير شاهد على ذلك ، سلكنا به مسلكا آخر غير ذلك الذى سلكناه فى « مجموعة القرارات العلمية » الأولى ، فلم نقف عند تقديم القرارات فى صيغتها النهائية ، بل حرصنا على أن ننشر معها أسبابها والدراسات التى اعتمد عليها .

وهى دراسات أكب عليها الخالدون فى دورهم ، وأنفقوا فيها ما أنفقوا من جهد ووقت ، وجملتها ثمانية وثلاثون بحثا لاستصدار ستة وعشرين قرارا ، والموافقة على ثمانية عشر لفظا وأسلوباً ، فيما عدا ماصاحبها من جدل ومناقشة ، وما سبقها من دراسات استمدت منها المقترحات الأولى. وهذا وحده كاف لبيان ما أخذ به المجمعيون أنفسهم من الحيطة والتحرز والبحث والاستقصاء ، فهم لا يقضون إلا عن بينة ، ولا يفتون إلا بناء على دليل وحجة . وفى هذه الدراسات — كما

بنظر عمق ودقة لايقوى عليهما إلا شيوخ اللغة ، وفيها منهج أصيل فى البحث والتخريج والاستدلال ، ولا نشك فى أن الدارسين والمتخصصين سيفيدون منها ما وسعهم .

* * *

وفى القرارات الستة والعشرين التى ننشرها اليوم ما يشهد مرة أخرى بأن المجمع لايتردد فى أن يعيد النظر فيما سبق له أن فصل فيه ، فيعدل عن قرار سابق ، أو يرسم خطة لتطبيقه ، أو يرفع قيودا التزم بها من قبل ،أو يكمل موضوعا تبين له أنه لم يستوفه بحثا . وكل تلك أمارات حياة وحركة ، ولا غرابة فالعروبة تنهض وتسير ، ولابد أن تسير لغتها معها ، وعلى المجمع أن يتابع هذا السير ويمهد له . ولكنه فى تطويره للغة وتيسيره لها لايخرج مطلقا على أصل مقرر ، ولا يعدو على سنة محكمة ، ويحرص دائما على أن يستأنس بما ذهب إليه الأقدمون من يسر وتيسير .

وفى الألفاظ والأساليب الثمانية عشر العربية أو المعربة التى تنشر فى هذا الكتاب ،والتى أقرها المجمع من قبل ، ما يخفف من غلواء أنشودة التحريم والتحليل فى اللغة ، وما ييسر على الكتاب ويحميهم من بطش من ينادون « بما يصح وما لا يصح » ، و« ما يقال وما لا يقال ». وأصبح لا بأس عليهم من أن يقولوا : « استهدف الشىء » ، جعله هدفا ، وبلشف وتبلشف من البلشفية ، وجبس من الجبس ، كما قال القدامى : تمنطق من المنطق ، وذهب من الذهب . واللغة الحية هى التى تساير الزمن ، وتتمشى مع كل جديد .

* * *

ومن حسن الحظ أن يقوم على أمر هذا الكتاب من قاما باخراج « مجموعة القرارات العلمية » الأولى وهما الأستاذ محمد خلف الله أحمد عضو المجمع ، والأستاذ محمد شوقى أمين رئيس التحرير للجنة الأصول ومحررها منذ نشأتها . جمعا مادته ، ورتبا أبوابه ، ويسرا أمره على الدارسين والباحثين ؛ وقدما له بمقدمة كاشفة موضحة . فالتزما بخطة رسماها من قبل ، وسارا على منهج سبق لهما أن حددا خطوطه ومعالمه ، ولا يساورنى شك فى أن القراء سيقدرون هذا الإخراج المحكم والعرض المبوب الدقيق ، ولن يكون حظ كتاب « فى أصول اللغة » أقل من حظ «مجموعة القرارات العلمية » التى نفدت طبعتها الأولى أو كادت .

والله يجزى العاملين المحسنين خير الجزاء .

إبراهيم مدكور

مقدمة

فى سنة ١٩٦٢ أخرجنا باسم المجمع « مجموعة القرارات العلمية » وكانت هى السفر الثالث من كتاب « مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما » وفيه ضممنا القرارات العلمية التى أصدرها المجمع من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين ، وكانت سبيلنا فى ذلك أن نثبت نص القرار ، ونذيله بتعيين موضعه من جلسات المجمع ودوراته ، ثم نشير إلى كل مايتصل بموضوعه فى السابق واللاحق فى داخل المجمع على مدى الدورات الثمانى والعشرين . ولم يكن فى وسعنا يومئذ أن نضيف إلى كل قرار نصوص مادار حوله من بحوث ، ولا ماتبودل فيه من آراء ، إذ أن ذلك لايستقل به كتاب وإن بلغت صفحاته أقصى المئين ، لأننا كنا بازاء ماضى المجمع كله خلال دوراته جمعاء .

وتوالت من بعد ذلك دورات ست ، من التاسعة والعشرين إلى الرابعة والثلاثين ، وفى هذه الدورات عقدت سبعة مؤتمرات ، فان الدورة الثانية والثلاثين عقد فيها مؤتمران ، أحدهما عادى فى القاهرة ، والآخر سبقه غير عادى فى « بغداد » ، بالاشتراك مع المجمع العلمى العراقى . وقد أصدر المجمع فى تلك المؤتمرات جملة من القرارات فى أصول اللغة وأوضاعها العامة من نحو وتصريف ، ومن أخذ واشتقاق ، وفى تحرير بعض الألفاظ والأساليب التى يجرى بها الاستعمال فى التعبير الكتابى العصرى . فارتأى المجمع تكليفنا أن نخرج تلك القرارات ، وأن نعلق عليها ، على نحو ماصنعنا فى المجموعة السابقة ، وصلا لماضى المجمع بحاضره فى هذا الجانب من عمله ، ولكى تكون تلك القرارات بين يدى المجمعيين يرجعون إليها عند الحاجة ، وبين يدى جمهرة القراء ، يأنسون بها فيما يتمرسون به من بحوث اللغة ودراساتها .

وقد استبان لنا أن عدة القرارات فى أقيسة اللغة ومواضعاتها ستة وعشرون ، وأن عدة الألفاظ والأساليب ثمانية عشر ، وأن البحوث والمذكرات فيها ثمانية وثلاثون .

ويلاحظ أن هذه القرارات صنوف :

منها ماهو استكمال لموضوعه ، كقرار اسم الآلة ، وتوهم زيادة الحرف ، ومعنى السين والتاء ، فقد تناول المجمع من قبل نواحى من هذه الموضوعات .

ومنها ماهو رفع لقيد التزم به المجمع فيا سلف ، كرفع قيد « الضرورة » فى الاشتقاق من أسماء الأعيان .

ومنها ماهو رسم لخطة التطبيق لقرار مجمعى سابق ، كقواعد الاشتقاق من الجامد ، وقواعد النحت .

ومنها ماهو عدول عن قرار مجمعى من قبل ، كاجازة لحوق التاء لفعول صفة بمعنى فاعل .

ومنها ماهو دراسة موضوعات جديدة فى أصول اللغة ومواضعاتها ، للتقريب والتيسير .

ومنها ماكان تجويزاً لاستعمالات شائعة ، مختلف عليها ، وفيا اتخذه المجمع بازائها رفع للحرج فى شأنها ، وحسم للمناقشة حولها .

وهذه القرارات فى مجموعها صدى للحركة المستمرة التى يقوم بها المجمع فى تطوير اللغة وتنميتها وتطويعها لمطالب الحياة العلمية والثقافية الحديثة ، وفيها دليل على أن البحث الجاد العميق المستنير فى اللغة يمكن أن يؤدى إلى أقيسة وضوابط غير المتعارف السائد ، كما هو واضح فى التخفف من شروط أفعل التفضيل ، وجواز زيادة التاء فى اسم المكان ، وتأنيث فعلان بالتاء . وكما هو واضح فى تصويب استعمال « متحف » و « منطقة » بفتح الميم فيهما .

على أن المجمع فى كل هذا العمل من التنمية والتيسير ، لم يخرج على قاعدة محكمة ، ولم يشذ عن قول فصل ، فكل ما قرره تيسيراً وتسهيلا يأوى من جوهر اللغة ومن عبقريتها إلى ركن شديد .

والقرارات التى احتوتها هذه المجموعة ، هى مما وافق عليه مؤتمر المجمع فى السنوات الست الماضية ، إلا الرأى الخاص بالأعلام المركبة والوقوف عليها بالسكون فى مثل قولهم « سافر محمد على حسن » ، فانه مابرح مشروع قرار ، أرجأ المؤتمر البت فيه . ولكن ماقدم حوله من مذكرات متضمنة مختلف وجهات النظر خليق أن يقرب مناله من الباحثين ، ومن ثم حرصنا على ألا تخلو منه هذه المجموعة الخاصة بالقرارات المجمعية .

ولابد من التنويه بأن هذه الموضوعات جميعا مما عنيت به لجنة الأصول بالمجمع ، وهى التى أحيلت إليها أكثر تلك الموضوعات ، فأولتها حقها من البحث والدرس ، وكتب فيها أعضاؤها

ما كتبوا من مذكرات ، وانتهوا فيها إلى ما انتهوا من قرارات ، وكان ذلك فى جلسات شهدها — كلها أو بعضا منها — من أعضاء اللجنة الأساتذة :

زكى المهندس — رئيس اللجنة
الشيخ أمين الخولى — مقررها السابق
الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد — مقررها الحاضر
الدكتور إبراهيم أنيس
حامد عبد القادر
عباس حسن
عبد الحميد حسن
الشيخ عبد الرحمن تاج
الدكتور عبد الرزاق السنهورى
الشيخ عطية الصوالحى
على عبد الرازق
محمد خلف الله أحمد
الشيخ محمد على النجار
الدكتور محمد مهدى علام

وتولى الإعداد والتحرير : محمد شوقى أمين — رئيس التحرير بالمجمع

وإننا ليحزننا هنا أن نسجل أسماء اختار الله أصحابها لجواره ، ممن كانت لهم مشاركة إيجابية بناءة فى أعمال اللجنة ، وفى كتابة المذكرات فى موضوعاتها ، وهم المرحومون : الشيخ أمين الخولى ، وحامد عبد القادر ، وعلى عبد الرازق ، والشيخ محمد على النجار ، جزاهم الله جزاء الإحسان فى دار الرضوان .

وقد جرى تصنيف هذه المجموعة ، على النحو التالى :

(١) استخراج نص كل قرار مستقلا موافقا لما أدخل عليه من تعديل ، وإلحاق حاشية به لبيان كل مايتصل بتاريخ صدوره ، ومراحل دراسته ، وماسبقه من قرارات فى موضوعه أو فى بعض نواحيه .

(ب) وإتباع كل قرار بما قدم فيه خاصة من بحوث ومذكرات عرضت على المؤتمر عند نظر موضوعه :

(ج) وضم الأشباه والنظائر من الموضوعات وأجزائها التى تفرقت فى مختلف المؤتمرات، دون تقيد بالترتيب الزمنى فى سنوات عرضها :

(د) وتخصيص القسم الأول من الكتاب لأقيسة اللغة وأوضاعها العامة ، وتخصيص القسم الآخر منه للألفاظ والأساليب العربية والمعربة :

ورجاؤنا أن تكون هذه المجموعة كسابقتها عونا على تتبع أعمال المجمع ، والاهتداء بها ، وأن يكون فى إلحاق البحوث والمذكرات بنصوص القرارات إضافة نافعة تستبين بها مرامى القرارات وأسبابها ، ومواطن الإفادة منها .

ومن الله العون والتوفيق ،،،

يناير سنة ١٩٦٩	محمد خلف الله أحمد عضو المجمع	محمد شوقى أمين رئيس التحرير بالمجمع

القسم الاول

فى أقيسة اللغة وأوضاعها العامة

---

١ – إضافة ثلاث صيغ لاسم الآلة

أولا – لا يقتصر على الصيغ الثلاث المشهورة فى اسم الآلة ، وما أقره المجمع قبلا من إضافة صيغة « فَعَّالة » .

ثانيا – يقتضى النظر فى قياسية صيغ أخرى لاسم الآلة تقدير اعتبارين : أن يكون ما ورد من أمثلة الصيغة المراد قياسها عددا غير قليل ، وأن تكون هذه الصيغة مأنوسة فى العصر الحديث بين المتكلمين فى الدلالة على اسم الآلة .

وتطبيقا لهذا يضاف إلى الصيغ المقيسة لاسم الآلة ما يأتى :

١ – فِعَال مثل إراث ، وهى التى قال بعض القدماء بقياسها .

٢ – فَاعِلَة ، مثل ساقية .

٣ – فاعُول ، مثل ساطور .

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع صيغ [١] .

***

• صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٢٩ – سنة ١٩٦٣

قدم الأستاذ محمد بهجة الأثرى إلى مؤتمر المجمع فى دورته الثامنة والعشرين بحثا فى اسم الآلة والأداة ، فأحاله المؤتمر إلى لجنة الأصول . وقد نشر فى مجموعة بحوث تلك الدورة .

ولما عرض على اللجنة قدم الأستاذ محمد على النجار مذكرة فى موضوعه ، وأتبعها مذكرة أخرى .

وكذلك درس الدكتور إبراهيم أنيس الموضوع فى مذكرة ختمها باقتراح قرارات معينة .

---

(١) أصدر المجمع فى ج ٢٧ د ١ قرارا بقياسية مفعل ومفعلة ومفعال للآلة من الفعل الثلاثى .
وفى ج ٢٦ د ٢٠ (مجلس) تقرر أن استعمال صيغة فَعَّالة اسما للآلة استعمال عربى صحيح .

اسم الآلة

للأستاذ الشيخ محمد على النجار

قدم الأستاذ الجليل محمد بهجة الأثرى عضو المجمع بحثا فى اسم الالة ، صدره بمقدمة أبانت عن ألمعية بارعة ، ولوذعية فائقة ، وبصر بحالة اللغة العربية وما اعتراها من فترة ووهن ، وما يستتبع ذلك من الدعوة للطب لها ، والعلاج لدائها ، حتى تعود لها بهجتها ورواؤها .

ولقد راعه تدفق الدخيل على اللسان العربى فى الآونة الحديثة ، وطغيانه على مفرداتها حتى ليشفق المرء أن يقضى عليها .

وهو يرى إعادة مجد العربية باستحياء ما قدم من ألفاظها مما يلائم المعانى المستحدثة ، وإذا تناولته الألسنة وصقلته أصبح مأنوسا لطيفا . ويضاف إلى ذلك الاشتقاق من الألفاظ العربية لما يجد من المعانى والمسميات . ونوّه هنا من أنواع المشتقات باسم الآلة ، وبذلك خلص إلى موضوع بحثه .

وعنده أن الأقدمين الذين تناولوا بحث اسم الآلة لم يتبسطوا فى الكلام وأوجزوا . وعذرهم أن الآلات وأسباب الحياة لم تكن قد كثرت وتضاعفت كما تضاعفت فى عصرنا هذا .

وذكر أن العلماء فى بحث الآلة فريقان :

فريق تناولها على الطريقة العربية ، وفريق تناولها على الطريقة الأعجمية أو الفلسفية .

وذكر فى الطريقة الأولى سيبويه والكسائى وثعلبا وابن السكيت ،واستخلص من بحثهم أنهم لا يريدون حصر أوزان الآلة فى الثلاثة المعروفة وإنما يريدون الفرق بين اسم الآلة ومايشترك معه فى زيادة الميم فى صيغة مفعل ، كالمكان والمصدر .

وهنا وازن الأستاذ بين عبارات ثلاث عن الآلة : ما يعالج به ، ما يوضع ويرفع ،ما ينقل أو يعمل به .

وهو يرى أن العبارتين الأخيرتين أولى من الأولى ، إذ ليس فيهما شرط العلاج بخلاف الأولى ، ومع أن صاحب العبارة الأولى ، – وهو سيبويه – ذكر من أمثلته ، المحلب ، وهو ليس مما يعالج به بل هو لموضع الحلب ، فكان فى العبارتين الأخيرتين استدراك عليه وتصحيح له .

ويلاحظ هنا أمران :

الأول أن المحلب ليس لموضع الحلب ، بل هو آلة للحلب يعالج بها . ويقول الرضى فى شرحه للشافية ١/١٨٦ : « اعلم أن المحلب ليس موضع الحلب ، لأن موضعه هو المكان الذى يقعد فيه الحالب للحلب ، بل هو آلة يحصل بها الحلب » فتمثيل سيبويه صحيح لا غبار عليه .

والثانى أن عبارة الكسائى : ما كان من الآلات مما يوضع ويرفع « يفيد أن يكون من الآلات التى توضع وترفع أى الآلات القابلة للنقل غير الثابتة والآلة تفيد العلاج ،وقد عبر عن هذا المعنى ثعلب وابن السكيت فى قولهما : « مما ينقل ويعمل به » و (أو) هنا لا تصح ، فالمراد تحقيق أمرين : أن تكون الأداة تنقل ، وأن يعمل بها أى يعالج بها . فأما (أو) فتفيد أن كل ما ينقل يكون آلة ، فهل الكتاب والسرير من الآلات ! وقد وردت الواو على صحتها فى عبارة الزمخشرى التى ساقها الأستاذ الباحث . ثم عبارة سيبويه لا تفيد الآلة بالوضع والرفع أو النقل وذلك يوهم خروج الآلات الثابتة وهى كثيرة فى عصرنا وجعل رأس الطريقة الأعجمية الزمخشرى فى المفصل . والذى سلك الزمخشرى عنده فى الطريقة الأعجمية حصره أوزان الآلة فى الثلاثة وليس هذا صنع الأقدمين . وعبارة الزمخشرى : « ويجئ على صيغة مفعل ومفعلة ومفعال » وهى عبارة غير حاصرة وإنما هو أن الآلة جاءت على هذه الأوزان الثلاثة ولم يعرض لغيرها .

وساق عبارات المتأخرين فى الآلة واستخلص منها نتائج ثلاثا :

الأولى أنها تعين اشتقاق اسم الآلة من الفعل . وفى رأيه أنها قد تشتق من أسماء الأعيان . وهذا لا يعدّ مأخذا عليهم ؛ إذ كان الأقدمون سلفهم وخلفهم يقصرون الاشتقاق على المصدر أو الفعل ، كما هو معروف ، وما يسميه الأستاذ اشتقاقا من

أسماء الأعيان يسمونه أخذا . واشتهر عنهم أن الأخذ أوسع دائرة من الاشتقاق . وقد جرى مجمع اللغة العربية على تسمية الأخذ اشتقاقا حين أجاز الاشتقاق من أسماء الأعيان والخطب فى هذا سهل يسير .

وعاب على الأقدمين قصرهم الاشتقاق على الثلاثى المتعدى . ولم يرد هذا التقييد فى عباراتهم كلها بل خلا منها بعضها . وسبق للمجمع البحث فى هذا ، فأبقى على الثلاثية حتى يصح صوغ الصيغ الثلاث وأهمل قيد التعدى .

والأمر الثانى قصرهم الأوزان على الثلاثة وليس فيما أورده من العبارات ما يقتضى الحصر ، وكان عليه أن يأتى من العبارات بما هو صريح فى هذا . وسيأتى بحث هذه القضية .

والأمر الثالث اختلافهم فى قياس الصيغ الثلاث . والاختلاف أمر شائع فى كل مسألة علمية ، والأمر للترجيح وهو ما قام به العلماء حتى يكون فى المسألة الراجح المشهور المعمول به والمشهور هنا القياس .

ثم يذكر أن الأمرين الأول والثانى منقوضان بدلالة الاستقراء اللغوى على خلافه ، وهو يريد قيد الثلاثية والتعدى والاقتصار على الأوزان الثلاثة ، والقوم اجتهدوا فألفوا هذه الأمور هى الكاثرة الغالبة فى اسم الآلة ، ومالم يتوافر فيه أحدها لايبلغ مبلغها فى الورود فذهبوا إلى ما ذهبوا إليه ، وقد ذهب أحد أعضاء المجمع إلى ما ذهب إليه الأستاذ فى هذه الأمور وأورد شواهد من اللغة ، ولم يستطع إقناع المجمع برأيه ، وسيأتى للأستاذ الإشارة إلى هذا .

ثم يعود إلى الكلام على الأمر الثالث وهو قياس الصيغ فيذكر أن عمادهم فى القياس والشذوذ القلة والكثرة ، وعنده أن هذا لا يبنى عليه قواعد ، وإنما تبنى القواعد على استقراء الجزئيات ومناحى اللغة فى استعمالاتها وأن تكون جامعة مانعة متفقا عليها وهى تبنى القلة والكثرة على غير استقراء الجزئيات ومناحى اللغة فى استعمالاتها . وهل فى الحق أن القاعدة اللغوية تكون جامعة مانعة متفقا عليها . وأين اختلاف اللغات واللهجات ؟ وهل رفع الجزأين بعد ما النافية عند تميم ليس قاعدة لغوية ، لأنها ليست جامعة مانعة متفقا عليها ؟

ويعيب على المتأخرين أن قلدوا سيبويه ففهموا من عبارة المعالجة عنده التعدى وأنهم لم يعرفوا غير سيبويه من العلماء الأثبات ، و هو يريد ما أورده اللغويون من الآلات من غير

العلاجيات كالمخدة والمصدغة ، وهذه قد عرفها العلماء ، وهل يجهلها مثل الزمخشرى الذى هو عند الباحث أعجمى ؟ إنهم عرفوها ولكنهم وسموها بالشذوذ إذ كانت الآلة تشعر بالعلاج ، كما يقتضيه تعريفها الذى ارتضاه الأستاذ كما سيأتى .

وعرض الأستاذ لما قام به أحد أعضاء المجمع فى مبدأ نشأته ، وهو الأستاذ المغربى عليه رحمة الله ولا أدرى لماذا أغفل الأستاذ اسمه فقد اعترض على تقييد الآلة بالثلاثية والتعدى ، واقترح إجازة صوغها من غير الثلاثى ، ومن اللازم ، ومن أسماء الأعيان أيضا ، ويذكر الأستاذ أنه لقى من إخوانه مشايعة ومعارضة ، وأن المجمع لم ينته إلى نتيجة حاسمة وإنما انتهى إلى إقرار القاعدة ، والواقع أن المجمع أصدر قراره باطراد صوغ الآلة من الفعل الثلاثى على الصيغ الثلاث ولم يقيد الفعل بالتعدى . فكان فى هذا فائدتان : الحكم باطراد هذه الصيغ ، وبذلك ارتفع الخلاف فيها ، وإهمال شرط التعدى .

ويذكر الأستاذ الباحث أن عضو المجمع صاحب الاقتراح لم يضف شيئا على الصيغ الثلاث ، وفى الحق أنه اقترح إضافة فعال كالسداد والثقاب ، كما هو مدون فى محاضر الجلسات للمجمع فى دور انعقاده الأول ص ٣٨٢ ، وإن كان المجمع لم يوافقه على اطراد هذه الصيغة .

ويذكر أن الذى دعا إلى معارضته التعبد بآراء النحاة ، وآراء النحاة عنده متعارضة فهى ساقطة لا يلتفت إليها . وآراء النحاة فى الثلاثية والتعدى والاقتصار على الثلاثة لا تكاد تختلف ، ويكاد القوم يجمعون عليها ، ثم إن الأقوال المتعارضة لا ترمى فى البحر دفعة واحدة ، بل الواجب الترجيح بينها لا إهمالها وإهدارها ، وذلك سنن العلماء فى كل علم .

وبعد المقدمات الطويلة يقرر الأستاذ أن أوزان الآلة لا تنحصر فى الأوزان الثلاثة المعروفة ، بل تأتى على غيرها كفاعلة وفعولة على ما سيأتى ، وأن العرب قد صاغت عليها دون تفريق بين المتعدى واللازم ، من الثلاثى وغيره ، ومن أسماء الأعيان ، وأننا يسعنا ما وسع العرب فلنسر فى اشتقاق الآلة فى سنن التوسيع كما سار العرب .

ويرى أن الواجب فى اللغة مراعاة الحاجة الداعية فى العبارة ، فتصاغ العبارات بحسب المعانى الداعية على ما خيلت ، كما كان العرب يفعلون ، كأنما نحن وهبنا السليقة العربية كما

كان العرب سليقيين ،وعنده أنه لاينظر إلىقلة ما وردعنالعرب وكثرته ،فهذا عنده نظر أفسد اللغة . وأنحى باللائمة علىمذهبالبصريين فى ذلك ،وهذه نظرة جديدة يجب أنتبحث وتمحص قبل بناء شئ من اللغة عليها فلنبق على ما عرف الناس قبلنا فى القياس والشذوذ وأنهما وازدان فى اللغة على السواء ، فالقياس يحتذى على مثاله ، والشذوذ يوقف عنده .

ثم يعرض لتحديد معانى الجهاز والآلة والأداة ،ويعنينا هنا تحديد الأخيرين بل يعنينا تحديد الآلة التى هىموضوع البحث ،وينتهىبه الأمر إلى أنها التى يعالج بها وتكون واسطة بين الفاعل والمنفعل فيأتى بما أتى به سيبويه مما استنبط منه العلماء بحق التعدى والعلاج .

وفى القسم الثانى الكلام على الأوزان التى زادها .

اسم الآلة

للأستاذ الشيخ محمد على النجار

قدم الأستاذ الجليل السيد محمد بهجة الأثرى عضو المجمع إلى المؤتمر فى الجلسة العاشرة للدورة الثامنة والعشرين (١٩٦١ – ١٩٦٢) بحثا فى اسم الآلة يقترح فيه إضافة أوزان جديدة إلى الأوزان المعروفة المقررة من قبل . وقد أحال المؤتمر هذا البحث على لجنة الأصول لترى رأيها فيه .

ولما كان اسم الآلة يقرب منه ما يدل على الأداة ، عرض الأستاذ الباحث إلى الفرق بينهما ففى ص ١٤ من البحث يقرر اختلاف مسمييهما .

فالآلة ما يعالج بها وتكون واسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول أثره إليه ، والأداة مايرتفق به . وطبيعى أن يكون المراد فى غير العلاج .

وهذا التعريف لاسم الآلة يساير ترجمة[1] سيبوية : « هذا باب ما عالجت به » . فاسم الآلة يراعى فيه الدلالة على العلاج من الفاعل ،وأن يكون مدلوله معينا على تأثير الفاعل فى المنفعل وإحداثه للفعل المشتق هو (أى اسم الآلة) منه . كالمفتاح يعالج به الفتح ،وقد ذكر الزبيدى شارح القاموس المزولة المعروفة عند المنجمين وجعلها عامية . ويعلل هذا بأن العامة تفتح الميم كعادتها فى أسماء الآلات ، وأنها ليست أداة علاج ، بل هى أداة لكشف الزوال والأوقات .[2] ونعى الباحث على الزبيدى هذا الحكم ، وهو ليس بإدّ من القول .

ومما يراعى فى اسم الآلة أن يكون عاما بحكم اشتقاقه . فكل ما عولج به الفتح مفتاح أيا كان نوعه. ومثله فى هذا العموم اسم المكان . ومن هذا قال سيبويه فى المكحلة : إنه ليس اسم موضع ، إذا كان الوعاء المعد لكحل ، حتى لو وضع الكحل فى وعاء غير المعد له لايسمى مكحلة ، لما فيه من الخصوص .

---

(١) انظر البحث ص ٦ ، والكتاب ٤٩/٢ .

(٢) انظر ص ١٣ من البحث .

وينبغى هنا أن يفرق بين الآلة واسم الآلة فى الاصطلاح . فالإبرة آلة وليس باسم آلة والمخْيَط بمعناها اسم آلة ، والإشفى آلة والمخرز بمعناه اسم آلة ، والسيف آلة والمخذم اسم آلة فالذى يعرض لاسم الآلة لا ينبغى له أن يذكر ما يدل على الأداة المحض التى لا تكون علاجية ولا على الآلة التى لا يشعر لفظها بالآلية كالإبرة والإشفى .

وذلك أن الأدوات التى يرتفق بها تأتى على جميع الأوزان ، وكذلك كثير من الالات كالسيف والعصا لا يدخل تحت أوزان خاصة .

وقد أورد الباحث مما يراه اسم آلة خمسة عشر وزنا ،وذكر ما جاء عليه كل وزن من الكلم العربى وهو كثير - وخرج من ذلك إلى قياسية هذه الأوزان ، واستدراكها على ما قرره السابقون .

ونؤخر الكلام على ثلاثة أوزان منها وهى فِعَال وفَعَّال وفَعَّالة . ونتكلم فيما عداها متحدثين عما أورده الأستاذ الباحث من الكلمات التى هى مناط القياس .

فمن هذه الأوزان فاعل وفاعلة . وإذا استعرضنا الكلمات الواردة عليهما ألفينا منها ما هو فى الأصل وصف غلبت عليه الاسمية ،ومن ثم لحق بعضها تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ، فجاء على فاعلة ومنها ما هو أداة محض لا يظهر فيه العلاج : ويقول الأستاذ فى تفسير الجامعة ، « الجامعة : الغل لأنها تجمع اليدين إلى العنق » فهذا وجه التسمية وليس المرعى أنه يجمع بها اليدان إلى العنق وكذا القول فى الخابية لظرف الماء المعروف أصلها الخابئة سميت بذلك لأنها تخبأ ما فيها ،والحاملة للزبيل الذى يحمل فيه العنب إلى الجرين ،والإسناد هنا مجازى ،والماثلة لمنارة المسرجة لأنها تمثل وتنتصب والعاتكة للقوس احمرت قدما من العتوك وهو الاحمرار ، وكذا الجارنة للدرع اللينة ،وجرون الدرع لينها وانسحاقها والدالية لأنها تدلى فى البئر ،فهى فاعلة بمعنى مفعولة كما فى المصباح ،والراوية للمزادة . والراوية فى الأصل : البعير يروى الماء أى يحمله ،والتاء فيه للمبالغة ،ثم أطلقت على المزادة لعلاقة المجاورة ،والسانية للغرب وأداته وأصله للناقة يسنى عليها أى يستى ،والشاصية للزق المملوء الشائل القوائم ،من شصى :ارتفع ،والغاشية للحديدة التى فوق مؤخرة الرحل ،والغشيان فيها ظاهر ،وكذا الدامغة بهذا المعنى ،والفالية للسكين

من الفلى بمعنى القطع ، والنابية للقوس التى نبت عن وترها ، والأمر فيها ظاهر ، والقالب دخيل لا اعتداد به وكذا الزامق والرامج ، فنى التاج أن ابن دريد قال : لا أحسبه عربيا محضا ، والقارب للسفينة الصغيرة تكون بجانب الكبيرة ، كأنه لقربها منها .

وترى فى الكلمات السابقة ما هو آلة لا اسم آلة كالعاتكة والفالية ، ومنها ما هو من الأدوات غير العلاجية كالخابية والراوية والشاصية والغاشية .

ومن الكلم الناطبة للخرق فى المصفاة ، ولا يظهر فيها معنى الآلية ، والنامرة للمصيدة يربط فيها شاة للذئب ، وهى آلة وليست اسم آلة لأن آليتها لا تستفاد من صيغتها . وذكر الصارية ولم نقف عليها وإنما هو الصارى للسفينة ، ولا يظهر فيه معنى الآلية .

ومن الأوزان المقترحة فَعُول وفَعِيل وفَعِيلة ، ويقال فيها ما قيل فى فاعل وفاعلة . فأغلبها فى الأصل أوصاف للمبالغة والكثرة أو لغيرها ، ونقلت إلى الاسمية ، ومن هذا جاء فى بعضها تاء النقل .

فالشَّبُوب : ما يوقد به النار ، ولاشك أنه يُشب النار أى يرفعها ويذكيها . والطروح فسرها الأستاذ فقال : « الطروح من القسىّ : الضروح أى الشديدة الدفع للسهم فقد جعلها صيغة مبالغة » والمروح فسرها بالقوس يمرح رائيها لحسنها ، أوكأن بها مرحا لحسن ارسالها السهم ، فكأنها صيغة مبالغة ، والنقوع : الماء يوضع فيه زبيب ويشرب ، وهو فعول بمعنى مفعول فيه كالركوب للمركوب . والشعيب : المزادة المشعوبة ، فهى فعيل بمعنى مفعول . والنقيب : المزمار لأنه منقوب مثقوب ، والنقيع بمعنى المنقوع فيه ، والجبيرة لأنها تجبر العظم . ومن الكلمات أدوات لا يظهر فيها معنى الآلية كالذنوب للدلو والحميت للزق الصغير ، واللبيد والوليجة والجشير للجوالق والقفير للزبيل ، والقريس لحلقة من خشب تشد فى رأس حبل ، والرهيش للنصل الرقيق ، والرصيع لعروة المصحف ، والسطيحة للمزادة ، والقعيدة لشىء كالعيبة يجلس عليه والشريط لعتيدة النساء وهو ما تضع فيه المرأة طيبها . وفى البحث : الشريطة ولم نقف عليها والوفيعة لما يشبه السلة . وفى البحث السبيد للجوالق ، ولم نقف عليه . وفيه أيضا الوزوز على صيغة فعول وفسرت بأنها خشبة عريضة يجر بها تراب الأرض المرتفعة إلى الأرض المنخفضة والذى فى القاموس أنها الوزوز كجعفر .

ومن الكلم التى مدلولها آلة وليست باسم آلة الكريب لخشبة يرغف بها الخباز ، والخشيب للسيف الصقيل والفريض للسهم المفروض فوقه ، والطريدة لقصبة تبرى بها المغازل والكصيصة لحبالة الظبى .

ومن الكلم الواردة هنا السعيط لما يوضع فيه السعوط . ولا يظهر فيه معنى الآلة ، بل هو اسم موضع وهو أداة ، وإن وافق المِسْعَط ، فان المِسْعَط هنا دخيل على المُسْعُط اسم مكان به كما دخلت المِرْقاة على المَرْقاة ، أى أن هذا ليس من الوضع الأَصلى .

ومن الأَوزان فاعول وفاعولة .

والكلمات التى وردت على هذين الوزنين فى البحث منها ما أصله للمبالغة ، كالحاجور لما يمسك الماء من شفة الوادى ، والطاحونة — وذكر الطاحون — ولم نقف عليه ، والناعور لجناح الرحى ، كأَنه لنعيره وصوته .

ومنها ماهو أدوات ، كالتابوت للصندوق ، والقارورة ، والقازوزة والقاقوزة ، كلاهما للمشربة والقدح ، والراقود للدن الكبير ، والقاثور للطست من ذهب أو فضة ، والناموس لما يختبئ فيه الصائد ، والفانوس والقابوعة لما يوضع فيه الحرض ، والماعون ، والكانون ، والراحول للرحل ، والآرى للدابة ، والساجور لقلادة الكلب ، والشاقول لخشبة فى رأسها زج .

وبعض الكلمات آلة وليس باسم آلة ، كالساطور ، والناقور للصور ينفخ فيه ، والهاوون والحابول للحبل يصعد به على النخل ، والتاجود لراووق الخمر ، والراووق لمصفاة الخمر ، والصافور للفأس العظيمة ، والساطور والخاطوف لما يشبه المنجل ، والغادوف للمجداف ، والعاطوف لمصيدة فيها خشبة معطوفة الرأس ، والكابول لحبالة الصائد .

الأَوزان : مفعول ومفعولة ومُفْعَل ومُفعَّل ومُفَعَّلة .

ظاهر أن ما جاء على هذه الأَوزان فى الأَصل أسماء مفاعيل غلبت عليها الاسمية .

فالمأطورة : العلبة يؤطر—يعطف— لرأسها عود ويدار ، وقد جاءها الوصف من العود المدار حولها . وهذا معهود فى الأَسماء التى يطلب فيها مناسبة ما للمعنى الأَصلى . والموضونة :

الدرع لأنها تنسج من حلق الحديد ، والوضن : النسج . والمنجوب : القدح الواسع ، من النجْب وهو أخذ القشر ، وذلك أنه يتخذ من خشب ينجر ويقشر . والمريش :السهم يلزق عليه الريش ليخف إذا رمى والمدارة جلد يدار ويخرز على هيأة الدلو ليستقى بها . والاشتقاق فيها ظاهر ، والمهلهلة : الدرع الرديئة لهلهلة نسيجها وعدم إحكامه . والمصفحة للسيف من صفح الشيء : جعله عريضا فهو فى الأصل السيف العريض ، والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية . والمجنأ : الترس لا حديد به ، وقد جاء هذا فى تفسير الأستاذ الباحث . والمُطْرف رداء من خز مربع ذو أعلام وقد كانت الأعلام توضع فى أطراف الرداء ، فى المصباح عقب تفسير المطرف السابق : « وأطرفته إطرافا : جعلت فى طرفه علمين » والمُشَرْجَع : المطول الذى لا حرف لنواحيه من مطارق الحدادين وهو من الشرجع للطويل صيغ منه فعل واسم مفعول ، والملكمة القرصة المضروبة باليد ، وهو من التكيم مبالغة اللكم ، وهو الضرب باليد . والمثقلة رخامة يثقل بها البساط ،وهى على الحذف والايصال وأصلها مثقل بها ، أو أنها هى تجعل ثقيلة حتى يثقل بها . والمزملة : التى يبرد فيها الماء كأنها تلف بثوب أو نحوه . والمشقر ، وهو القدح الكبير من الخشب ولم نقف على اشتقاقه . ومن المؤكد أنه ليس باسم آلة فهو أداة . والمسيرَّ : ثوب فيه خيوط وسيور فقد جعل فيه ذلك . والمفقَّر السيف فيه خروز مطمئنة ومنه سمى ذو الفقار ، والاشتقاق فيه واضح . والمفدَّم : الابريق والدَّن جعل له فدام ، وهى المصفاة ، والمدمَّى من السهام : الذى ترمى به عدوك ثم يرميك به ، فانه لما رماك لصق به دم .

* * *

الأوزان . فَعال وفَعَّال وفَعَّالَة .

فأما فِعَال فقد ورد عليه كلم فيها معنى الآلية والعلاج كالإراث لما تورث به النار أى توقد ، والسراد لما يسرد به أى يخرز ، واللحاف بما يلحف به أى يغطى ، والرباط ، والحزام والشفاء للدواء يشفى به ، والسقاء لما يستى به . وهو كثير كما قال الأستاذ الباحث .

ويلاحظ عليه أنه ذكر مما يتعاقب فيه فِعَال ومِفْعَل السنان والمسن ، والسنان سنان الرمح ونحوه ، والمِسَن ما يسن به أو عليه ، وهما مختلفان .

وقد ذكر القدماء هذا الوزن لاسم الآلة ، غير أنهم جعلوه[1] سماعيا .

ولا ترى اللجنة مانعا من تقريره اسما للآلة على وجه الاطراد والقياس .

وأما فَعَّالة فقد أقر مجلس المجمع صحة استعماله فى جلسته فى ١٠ من مايو سنة ١٩٥٤

وكان مبعث التفكير فى هذا القرار كثرة استعمال فعالة للآلة فى عصرنا ، كالغسالة والسماعة والخرامة والفرازة .

وبنى تخريجه اللغوى على أن فعالا فرع فاعل . وفاعل قد يسند إلى السبب ومنه الآلة ، كما يقال الأمير بان المدرسة ، فكذلك فعال يصح إسناده إلى الآلة .

ونرى أن هذا من باب تسمية الآلة بالوصف ، وليس من باب اسم الآلة ، فالسيارة سميت بذلك لشدة سيرها ، وليست اسم آلة .

وقد يسأل سائل : لم كان القرار خاصا بفعالة ، وكان أولى به فعّال الذى هو أصل فعالة .

والجواب أن هذا القرار كان استجابة للكثرة فى هذا العصر وهى لفعَّالة لا لفعَّال.

وفعَّال قد عرفت ما فيه .

ويلاحظ فيما ذكره الأستاذ الباحث من صيغ فعَّال أنه أورد الفَجَّاء والجَشَّاء والقَضَّاء والثلاثة من باب فعلاء لا فعال .

فالفجَّاء : قوس بان وترها عن كبدها ويقال فيها : منفَّجة . والجشَّاء : الغليظة الإونان من القسىّ وهى من جشش . والقضاء : الدوع المسمورة ، وهى من قضض .

---

(١) انظر الهمع ٢/١٦٨

اسم الآلة والأداة

للدكتور إبراهيم أنيس

ألقى السيد محمد بهجة الأثرى فى موتمر المجمع سنة ١٩٦٢ بحثا قيما يشكر عليه حول أسماء الالة ، وقدم لهذا البحث بمقدمة مسهبة ساق فيها كثيرا من نصوص جاءت فى كتب القدماء من علماء العربية بصدد علاجهم لأسماء الآلة ، وحاول عن طريق هذه النصوص أن يوضح كيف اضطربت أقوالهم ، وأنه لا يمكن مع هذا أن يكونوا قد قاموا باستقراء تام لنصوص اللغة .

ورأى فى نهاية هذه المقدمة أنه لا يصح الاقتصار فى أسماء الآلة على تلك الصيغ الثلاث المشهورة وهى : مفعل ، مفعلة ، مفعال . ثم اقترح أن يضاف إليها صيغ أخرى وردت لها أمثلة كثيرة فى المطولات من المعاجم العربية . والصيغ التى اقترح إضافتها نحو أربع عشرة صيغة هى : فاعل ، فاعلة ، فعول ، فعيل ، فعيلة ، فاعول ، فاعولة ، فَعَّال ، فَعَّالة ، مفعول ، مفعولة ، مُفْعَل ، مُفَعَّل ، مُفَعَّلَة .

وقد دعم اقتراحه بأن ساق فى بحثه عددا من الأمثلة التى جاءت فى المعاجم لكل صيغة من هذه الصيغ . غير أنه باستعراض تلك الأمثلة تبين للجنة أن معظمها صيغ لصفات تعبر عن دلالات صرفية أخرى غير اسم الآلة ، وأنها أكثر شهرة وشيوعا فى تلك الدلالات الأخرى ، واستعمالها مع هذا فى اسم الآلة قد يوقع فى اللبس .

والأصل فى النظام اللغوى السليم أن تختص الصيغة القياسية بدلالة صرفية واحدة ، وأن يفصل بين صيغ الصفات والأسماء كلما أمكن ذلك . وليس بين هذه الصيغ المقترحة ما لم يشتهر فى دلالة صرفية أخرى غير (فاعول ، فاعولة) ويمكن أن يكونا من أجل هذا محل نظر لجعلهما قياسيتين فى اسم الآلة .

على أن باقى الصيغ المقترحة متفاوتة فى عدد ما ورد لها من أمثلة . فلم يذكر فى البحث للصيغ الخمس الأخيرة أكثر من خمسة عشر مثلا ، أى أن متوسط ما لكل منها لا يكاد يجاوز ثلاثة أمثلة ، ولا يبرر مثل هذا العدد القليل جعلها قياسية فى اسم الآلة .

أما الصيغ (فاعل ، فعول ، فعّال) فقد أورد الباحث لكل منها نحو سبعة من الأمثلة ، إذا استبعد منها ما هو بحاجة إلى تحقيق ، أو ما يبدو أنه عبرعن الآلية عن طريق المجاز ، لم يبق من أمثلة كل منها إلا عدد قليل أيضا . ومن الإسراف أن يقاس عليها فى اشتقاق أسماء الآلة .

وأما (فعيل ، فعيلة) فقد أورد الباحث لكل منهما نحو سبعة عشر مثلا ، وكان من الممكن أن يعد هذا القدر كافيا لقياسيتهما فى اسم الآلة ، لولا ما يبدو بوضوح فى بعض هذه الأمثلة من أنها صفات للتعبيرعن المبالغة ، أو بمعنى مفعول ، وأن فكرة الآلية قد جاءتها عن طريق المجاز . هذا إلى أنها مشهورة جدا فى دلالة صرفية أخرى غير اسم الآلة . فمن الواضح أن أمثال (شهير ، كريم ، ظريف) تعدّ بالمئات ، على حين أن أمثال (الوشيع لخشبة الحائك ، والسعيط للمسعط) قليلة جدا إذا قيست بالأولى .

وقد يكون من المغالاة التضحية بالنظام السليم فى اللغة وهوقصر الصيغة القياسية على دلالة صرفية واحدة ، والفصل بين الصفة والاسم . ومن المصلحة ألا تجعلا قياسيتين فى اسم الآلة لاسيما أن ما صح من أمثلة كل من (فعيل وفعيلة) بما لا يدع مجالا للشك لا يكاد يجاوز أصابع اليد عدا .

وليس من الضرورى الالتجاء إلى التفرقة بين ما يعالج به وما يرتفق به للحكم على كون المثل من أسماء الآلة . إذ لا تدل الصيغة بذاتها على دلالة معينة ، بل تكتسب تلك الدلالة بالاستعمال ، فلو ورد عن العرب أمثلة كثيرة من مثل (إبرة) لصح اعتبارها قياسية فى اسم الآلة .

لم يبق بعد هذا من الصيغ المقترحة غير :

(١) فاعول . فاعولة : وكلاهما من الصيغ التى لا نظير لها بين المشتقات الأخرى فليستا من صيغ الصفات ولا تلتبسان بغيرهما حين تعدان من الصيغ القياسية لاسم الآلة . ولكن اللجنة ترى الاكتفاء بصيغة (فاعول) التى ورد منها أمثلة كثيرة للتعبير عن اسم الآلة ومن التعسف أن تخرج على غير هذا . فقد جاء فى البحث من هذه الصيغة نحو ٢٦ مثلا . أما فعولة فلم يرد منها غير سبعة أمثلة .

(٢) فاعلة : ورغم شهرة هذه الصيغة وشيوعها فى اسم الفاعل المؤنث لا بأس من اتخاذها صيغة قياسية فى اسم الآلة لكثرة ما ورد من أمثلتها للتعبير عن اسم الآلة . وقد يكون من التكلف أن نفترض لبعض هذه الأمثلة أصلا قديما لم يكن يعبر عن الآلية . فالعبرة بما صارت إليه لا بما كانت عليه ، وقد اشتهرت هذه الأمثلة فى نصوص اللغة للتعبير عن الآلية وعسير أن نخلع عنها هذه الدلالة . ولعل ما يلاحظ الآن من الاتجاه إلى استخدام هذه الصيغة اسما للآلة مما يقوى الرأى فى ضمها إلى أسماء الآلة القياسية مثل الساقية ونحوها .

وبناء على ما تقدم كله ترى اللجنة إضافة الصيغ الآتية إلى أسماء الآلة القياسية :

(١) فِعَال مثل إرَاث وقد قال بعض القدماء بقياسية هذه الصيغة فى اسم الآلة .

(٢) فعّالة مثل ثَلّاجَة وقد أقر مجلس المجمع جعل هذه الصيغة قياسية فى اسم الآلة .

(٣) فَاعِلَة ، فَاعُول :

أما الأولى فلا تجاه المتكلمين الآن إلى الاشتقاق على نسقها اسم آلة ، ولورود أمثلة كثيرة منها فى النصوص العربية القديمة . والثانية لأنها صيغة لا يخشى معها اللبس فلم تشتهر فى دلالة أخرى ، ولأن ما ورد من أمثلتها فى النصوص العربية القديمة يكفى لجعلها قياسية .

القرار :

ترى لجنة الأصول أن حركة التصنيع الحديثة قد تتطلب مزيدا من صيغ اسم الآلة ، وتقترح لذلك أن يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة فى اسم الآلة وهى : مِفعل . مِفعلة . مِفعال ، التى أقر مؤتمر المجمع قياسيتها من قبل ، صيغ أخرى هى :

(١) فِعال مثل إرَاث وهى التى قال بعض القدماء بقياسيتها .

(٢) فَعّالة مثل ثلاجة وهى التى أقرها مجلس المجمع فى اسم الآلة .

(٣) فَاعِلة ، فاعُول ، مثل الساقية ، ساطور .

وبهذا تصبح الصيغة القياسية فى اسم الآلة سبع صيغ .

٢ – صيغة " فِعِّيل " بكسر الفاء وتشديد العين

لإفادة المبالغة

فى اللغة ألفاظ على صيغة « فعيل » – بكسر الفاء وتشديد العين – من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى ، للدلالة على المبالغة ، و كثرتها تسمح بالقول بقياسيتها ، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثى – لازما كان أو متعديا – لفظ على صيغة « فعيل » بكسر الفاء وتشديد العين ، لإفادة المبالغة .

---

* صدر القرار فى ج ٦ مؤتمر د ٣٣ سنة ١٩٦٧

* فى الجلسة ٧ من مؤتمر د ٣٠ سنة ١٩٦٤ ألقى الدكتور ابراهيم أنيس بحثا له عنوانه (دراسة فى صيغة فعيل كشريب وسكير) وعقب عليه الأعضاء . وانتهى التعقيب بقرار احالة الموضوع الى لجنة الأصول . وهو منشور فى مجموعة بحوث تلك الدورة .

* وقد عرض على لجنة الأصول ، فأحالته الى الأستاذ حامد عبد القادر لكتابة مذكرة فيه ، وبخاصة فيما يتعلق بصيغة « فعيل » فى اللغات السامية ، وبيان ما جاء فيها بفتح العين ، كما فى لغة العامة لهذا العصر ، فقدم مذكرة فى ذلك .

* ونوقشت الأمثلة التى أوردها الدكتور أنيس فى بحثه مثالا مثالا ، فرأت اللجنة ان يستبعد منها لفظ « عنين » لانه ليس بصيغة مبالفة ، وان يقال فى مسيح انه الكثير السياحة ، لا الدجال ، لانه بمعنى الدجال اسم . ولاحظت اللجنة أن من الأمثلة « حديث » وهو من الثلاثى المزيد .

* وبحثت اللجنة فى صيغة « فعيل » هل تقاس من الثلاثى المتعدى واللازم ، ومما ذكر فى ذلك أن أكثر النحاة يرون أن المبالغة تجىء من الأفعال المتعدية ، وانها تكون محولة عن فاعل ، فما لم يكن له اسم فاعل على وزن فاعل لا تجىء منه صيغة مبالغة ، وقد ورد « حديث » والفعل المستعمل « حدث » ثلاثى مزيد ، فهل جاءت منه ، أوجاءت من فعل ثلاثى غير مزيد ، هو حدث ، وان لم يرد فى الاستعمال ، ولعله من الممات أو المهمل .

صيغة "فعيل"

وما يشبهها فى بعض اللغات السامية

للأستاذ : حامد عبد القادر

إن البحث الذى قدمه الزميل الفاضل الدكتور إبراهيم أنيس لمجمعنا الموقر فى دورته الثلاثين خاصا بهذه الصيغة هو فى الواقع بحث مستفيض قيم يستحق الإعجاب والتقدير .

وإن من يبحث فى اللغات السامية الكبرى وهى العربية والعبرية والآرامية يجد أن قاعدة معينة تطرد فيها ولاتكاد تتخلف ، هذه القاعدة هى :

« أن تضعيف عين الكلمة فعلا كانت أو اسما يدل على التقوية ، والمراد بالتقوية ما يشمل تعدية الفعل اللازم ، وزيادة تعدية المتعدى قوة ، وتكرار الفعل أو المبالغة فيه .

وبيان ذلك :

أولا : أن صيغة فَعَّل وهى صيغة الفعل المضعف العين تستعمل فى تلك اللغات فيما يفيد هذه المعانى ، فنحن نقول فى العربية : قَرب ، وغَلَّق الأبواب ، وكَسَّر الأطباق . . ومثل هذا يقابل فى اللغتين الأخريين ، على الرغم من أن صيغة هذا الفعل هى فى العبرية فِعّيل ، وفى الآرامية فَعّيل .

أى أن حركة فاء الفعل هى فى الآرامية فتحة كما فى العربية ، أماحركة عينه فهى كسرة طويلة ممالة فى العبرية والآرامية .

ثانياً : أن صيغة فعال أو ما يشبهها تستعمل فى هذه اللغات الثلاث فى أحد معنيين هما :

(ا) الدلالة على صاحب حرفة أو صناعة ، لأنه بحكم حرفته أو صناعته يكرر عمله ، فنحن نقول فى العربية : نجَّار ، وبنَّاء ، وزجَّاج . ونقول مثل هذا فى العبرية ، كما نقول جبَّان : صانع الجبن أو بائعه ، ودجَّاج أى بائع السمك أو صائده ، وشاعان أى صانع الساعات أو بائعها ، وسبال أى حمَّال (شيَّال) وسبار حلاق .

(ب) المبالغة ، فصيغة فعَّال هى إحدى صيغ المبالغة فى العربية كما فى قولنا :
توَّاب ، غفَّار ، صبَّار ، وحلاَّف ، مشاء

ويبدو أن العربية قد اختصت باستعمال فعَّال للدلالة على المبالغة . أما غيرها كالعبرية فتستعمل لهذا الغرض صيغة فِعُّول بكسر فاء الكلمة ، وضبط عينها المشددة بالضمة الطويلة الممالة وذلك نحو جِبُّور أى جبار أو بطل ، وصِفور أى عصفور ، لأنه كثير الصفير أو التغريد .

ثالثاً : أن صيغة فِعِّيل بكسر فاء الكلمة ، وضبط عينها المشددة بالكسرة الطويلة الخالصة مثل سكير وهى الصيغة التى تحدث عنها الدكتور إبراهيم أنيس – ليس لها تفسير فى اللغتين الأخريين .

وإنما نجد أربع صيغ أخرى تؤدى معناها فى العبرية والآرامية ، تلك الصيغ هى :

(ا) صيغة فَعِّيل بفتح الفاء فى العبرية أبِّير أو أدِّير بمعنى شديد القوة ، وقديش ، أى قدِّيس ، وعَلِيِّز أى مرح ، وشَلِّيط بمعنى حاكم أو متسلط ، وصَدِّيق أى عادل. وأسِّير = أسير ، وعَتِّيق = قديم أومفطوم. وأوبِّر = فضاء . ويَقِّبر = أعز شىء وعاريص = عنيف = قاس .

وقد أتى الدكتور إبراهيم أنيس بعدة أمثلة لهذه الصيغة من الآرامية فأجاد وأفاد ولافرق بين العربية والعبرية فى هذه الصيغة إلا فتح الفاء فى غير العربية .

وهذا خطب يسير .

(ب) صيغة فَعيَّل : فتحة فكسرة طويلة ممالة . وهى صيغة أحد مصدرى الفعل المضعف العين فى العبرية والآرامية ، مثل قَطِّيل أى تقتيل ، ولَميِّد أى تعليم ، وجَبيَّل أى لت وعجن ، والفرق بين هذه الصيغة والتى قبلها هو إمالة حركة عين الكلمة فى هذه الصيغة .

(ج) صيغة فِعُّول بكسرة فضمة طويلة خالصة ، وهى صيغة المصدر الثانى للفعل المضعف العين ، وذلك نحو (جِبُّول) أى تحديد أو تعريف ودِبُّور أى كلام أو حديث .

(د) صيغة فعيل بكسرة خالصة فكسرة طويلة ممالة ، ويشيع استعمال هذه الصيغة فى العبرية للدلالة على عاهة كما فى عِوِّير أى أعمى ، والِيِّم أى أبكم ، وعِلِيّج أى مفأفء ؛ وحِجّير : أى أعرج أو مقعد .

والخلاصة :

(١) أن تضعيف عين الكلمة يفيد فى اللغات السامية بوجه عام تقوية الفعل .

(٢) أن فاء الكلمة تكون مفتوحة أو مكسورة .

(٣) أن حركة عين الكلمة فى الأسماء تكون طويلة فتحة كانت أو ضمة خالصة أو ممالة أو كسرة خالصة أو ممالة .

٣ — صوغ "فَعِيل"

للدلالة على المشاركة

يصاغ « فعيل » بفتح الفاء وكسر العين لمعنى المبالغة أو الصفة المشبهة ، كما يدل على المشاركة ، وعلى ذلك يجوز صوغ « فعيل » للدلالة على الاشتراك من الأفعال التى تقبل ذلك . وقد سمع من أمثلته فى فصيح العربية ما يجيز القياس عليه .

(*) صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨ .

(*) احيل الى لجنة الأصول بحث قدمه الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع المراسل فى مؤتمر الدورة ٣٣ ، وقد حوى البحث جملة اقتراحات ، بنى الاقتراح السادس منها على زهاء اربعين مثالا على زنة فعيل مصوغة من الأفعال التى تقبل الاشتراك والمنافسة والمقابلة والمضادة والمساواة كالجليس والنديد والكليم والخصيم والمثيل والأكيل والخليل والخليط ، وغاية الاقتراح اجازة الصوغ على هذا الوزن عند الحاجة .

وقد نشر بحثه فى مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة ٣٣ . وقد راجعت اللجنة ما أورد الباحث من الامثلة ، وما أضافته من نظائرها ، و لاحظت ان بعضه مأخوذ من فَعَلَ وبعضه مأخوذ من فاعل ، وان الباحثين العلميين ربما ساغ لهم ان يستعملوا وزن فَعيل ليكون أيسر اصطلاحا من المفاعل ، وان كان قد شاع فى الاستعمال المفاعل الذرى والمعامل الرياضى .

٤ — اشتقاق " فَعَلَ "

من العضـــو للدلالة على إصابته

كثيرا ما اشتق العرب من اسم العضو فعلا للدلالة على إصابته ، وقد نص « أبو عبيد » على أن ذلك عام فى ما يُشْكَى منه فى الجسد ، وكذلك نص « ابن مالك » فى « التسهيل » على أنه مطرد ، وعلى هذا ترى اللجنة قياسيته .

(*) صدر القرار فى جلسة ٨ — مؤتمر د ٢٩ سنة ١٩٦٣

● فى بحث للأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين — ألقى فى ج ١٢ د ١٧ من المؤتمر — ونشر فى الجزء الثامن من المجلة عنوانه : "طرق وضع المصطلحات الطبية" ، أشار إلى أن قول العرب جَلَدَه ورَأَسَه وبَطَنه وصمخه أى أصاب جلدَه وبطنه وصماخه ، نوع من أنواع ثلاثة نص " ابن مالك " فى كتاب التسهيل على أنها مطردة ، فيصح القياس عليها . وقد أحيـــل البحث على لجنتى الأصول والطب .

● واقترح الأستاذ إبراهيم مصطفى — فى ج ١٩ د ٢٥ من المجلس ١٩٥٩/٣/١٦ — بمناسبة اصطلاح تغدد المهبل لمعنى إصابة الغدة بمرض ، أن ينظر فى قاعدة اشتقاق فعل من اسم كل عضو للدلالة على إصابته بالمرض ، قياسا على قول العرب : يداه ورأسه وبطنه أى أصاب يده ورأسه وعينه ، لفائدة هذه القاعدة فى وضع المصطلحات العلمية . فتقرر إحالة الموضوع على لجنة الأصول .

● وقدمت لجنة الأصول إلى مؤتمر المجمع فى الدورة ٢٨ — بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٦ — رأيها فى قياسية صيغة الافتعال مشتقة من العضو فى معنى المطاوعة للإصابة بالالتهاب خاصة . وفيما عللت به موافقتها على قياسية هذه الصيغة أنه يرد فى اللغة فعل من العضو بمعنى إصابته فيقال : فأده وكبده وعانه ورأسه . وقد أقر المؤتمر ما قدمته اللجنة .

● وفى المخصص ج ٦ ص ١٠٥ (عن أبى عبيد) : " من اشتكى من كل ما كان فى الجسد شيئا قيل فيه فعل " . وفيه قال ابن سيده : "يدى شكا يده على ما يطرد فى هذا النحو" . وفى اللسان : "أذنه أصاب أذنه على ما يطرد فى الأعضاء" .

● أثبتت المعجمات وكتب فقه اللغة كثيرا من الأفعال المشتقة من اسماء الأعضاء للدلالة على إصابتها ، وقد جمع جملة منها صاحب المخصص فى كتاب السلاح ، بعنوان " أفعال الضرب المشتقة من أسماء الأعضاء " نسرد ألفاظها فيما يلى :

١ — رأسه ٢ — أمخه ٣ — دمغه ٤ — جبهه ٥ — أذنه ٦ — صمخه ٧ — صدغه ٨ — انفه ٩ — خرطمه ١٠ — نابه — ١١ ذقنه — ١٢ حلقه ١٣ — عضده ١٤ — ترقيته ١٥ — صدره ١٦ نحره ١٧ — ثغره ١٨ — حركه ١٩ كنفه ٢٠ — فرصه ٢١ — ظهره ٢٢ — متنه ٢٣ — فقره ٢٤ — وتنه ٢٥ — يداه ٢٦ — جنحه ٢٧ — كرسعه ٢٨ — كوعه ٢٩ — بطنه ٣٠ — قلبه ٣١ — فأده ٣٢ — طحله ٣٣ — رآه ٣٤ — كبده ٣٥ — كلاه ٣٦ — مثنه ٣٧ — سته ٣٨ — ركبه ٣٩ — ساقه ٤٠ — عرقبه ٤١ — نساه ٤٢ — عقبه ٤٣ — كعبه ٤٤ — رجله .

● نقل كتاب " الافصاح فى فقه اللغة " فى باب القتال ما كتبه " ابن سيده " ، (الافصاح ص ٣١٥ ، ٣١٦) ونقل كذلك قفنته : ضربت قفاه ، غاصمه : أخذ غاصمته . وفيما أسلفنا مما نقله الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين فى بحثه : جلده : أصاب جلده . ويضاف إلى هذا : قفاه : ضرب قفاه . وبذلك تبلغ عدة الأفعال ثمانية وأربعين .

٥ ـ السين والتاء

للاتخاذ أو الجعل

سبق للمجمع أن أقر قياسية دخول السين والتـاء للطلب أو الصـيرورة ، لكثرة ما ورد من أمثلته ، وترى اللجنة أن زيادة السين والتاء للاتخاذ والجعل وردت فى أمثلة كثيرة نحو :

استعبد عبدا ، واستأجر أجيرا

واستأبى أبا ، واستأمى أمة

واستفحل فحلا ، واستعد عدة

واستخلف فلانا ، واستعمره فى أرضه

واستشعر الرجل اذا لبس شعارا

واستثفرت المرأة ، اذا شدت الثغر .

وفى اعتبار هذه الصيغة قياسية تيسير للاصطلاح العلمى ، والاستعمال الكتابى .

لهذا ترى اللجنة أن للمجمع قبول ما يصاغ من الكلمات على هذه الصيغة .

للدلالة على الجعل أو الاتخاذ .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣١ سنة ١٩٦٥

* فى مؤتمر د ١٩ اقترح تخريج استعمال الكتاب « استهدف الشىء » أى جعله هدفا على ان السين والتاء للجعل .

* مما عرض على لجنة الأصول أن ما ذكره ابن سيده فى المخصص فى باب استفعلت (ج ١٤ ص ١٨٠) يستفاد منه ان الاصل فى السين والتاء الطلب ، وما تفرع من ذلك من المعانى محمول عليه .

* قدم الأستاذ الشيخ محمد على النجار مذكرة فى قياسية السين والتاء للجعل ، وهى منشورة فى هذه المجموعة .

* انظر قرار تصويب استعمال الكتاب : استهدف الشىء اى جعله هدفا ، وهو منشور فى هذه المجموعة .

السين والتاء للجعل

مذكرة للأستاذ الشيخ محمد النجار

١ ـ فى الجلسة ٢١ من الدورة ١٧ لمجلس المجمع عرض الأستاذ الزيات عبارات ترد على ألسنة المحدثين ، وفى كتابتهم على غير ما عرف فى اللغة بغية النظر فيها واقرارها .

ومن هـذه العبارات قولهم : استهدف الشيء : جعله هدفا له . واستهدف فى المعاجم فعل لازم ، معناه : انتصب وارتفع ودنا .

وفى هذه الجلسة لم يحدث تعقيب وبحث فى هذه العبارة .

٢ ـ وجرت فى هذه العبارات المقدمة من الأستاذ الزيات مناقشة فى المؤتمر فى الدورة ١٩ فى الجلسة ٦ ، ومال أكثر الأعضاء الى رفض الاستهداف فى معناه العصرى . ورأى بعضهم تسويغها ، ومن هؤلاء الأستاذ العوامرى عليه رحمة الله . وهو يقول « يمكن تخريج استهدف المتعدية على أن السين والتاء للجعل . وهـذا توجيه صناعى قياسى » وتعقبه الشيخ ابراهيم حمروش عليه رحمة الله بقوله « قياسية السين والتاء للجعل فيها نظر » .

٣ ـ وفى الجلسة التالية للجلسة السابقة أعيد النظر فيما قدمه الأستاذ الزيات ، ومنه الاستهداف ، وكان من كلام الشيخ حمروش : « لا اعتراض لى على ما ورد فى هذه الصفحة الأخيرة ولكننى لا أوافق على استعمال الفعل استهدف متعديا ، لأن علماء اللغة نصوا على أن صيغ استفعل التى تكون للضيرورة لا تكون الا لازمة » ، فقال الأستاذ العوامرى رحمه الله : « يصح أن تكون بمعنى الجعل » ، وقال الأستاذ على عبد الرازق : « ان العرب استعملوا استهدف لازما بمعنى صار هدفا ، فلا أرى الموافقة على اضافة هذا المعنى المستحدث ، لمخالفته للمعنى المسموع من العـرب » . وانتهى الأمر باحالة مسألة الاستهداف الى لجنة الأصول .

ويتبين من هذا العرض أن البحث انصب أولا على استعمال الاسـتهداف العصرى وأن البحث فى السين والتاء جاء تبعا لهذا ، اذ قال به من يسوغ هذا الاستعمال ، وأنه اذا صح أن ورود السين والتاء للجعل قياسى كان ذلك مسوغا لهذا الاستعمال الذى لم تعرفه المعاجم .

وبالرجوع إلى كتب الصرف لم أقف على معنى الجعل فى معانى السين والتاء ، ولكن ورد منها الاتخاذ ، ومثلوا لذلك بقـولهم : استلأم أى اتخذ لأمة أى سلاحا ، أو أداة الحرب ، ومن ذلك الدرع تلبس اتقاء الأذى فى الحرب . وقد ورد هـذا متعديا ، فقالوا : استلأم الدرع : لبسها ، ويمكن ادخال الجعل فى معنى الاتخاذ ، فالذى يستلئم الدرع يجعله لأمة له وسلاحا .

وبقى النظر بعد هذا فى قياسية السين والتاء للاتخاذ الذى يدخل فيه الجعل . والمعروف فى الزيادات بوجه عام أن يقتصر فيها على السماع ، ويقول الرضى فى شرح الشافية ١/٨٤ : وليست هذه الزيادات قياسا مطردا . فليس لك أن تقول فى ظرف : أظرف وفى نصر : أنصر . ولهذا رد على الأخفش فى قياس أظن وأحسب وأخال على أعلم وأرى . وكذا لا تقول : نصَّر ولا دخَّل . وكذا فى غير ذلك من الأبواب . بل يحتاج فى كل باب الى استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله فى المعنى المعين .

على أن بعض الزيادات قال بعض النحويين بقياسها كالتعـدية بالهمزة والتضعيف .

وقد أخذ مجمع اللغة العربية بقياس التعدية بالهمزة ، وقياس صـوغ الاستفعال للطلب وللصيرورة لكثرة ورود ذلك عن العرب .

ويقضى النظر الصحيح بجواز القياس فى باب الزيادات فيما كثر وروده عن العرب كما فعل المجمع فى قراراته .

ونرجع الى استعمال السين والتاء للاتخاذ فلا نجـد فيها من الكثرة ما يسـوغ ادراجها فى باب القياس .

وبناء على هذا فلا نجد ما يسوغ استعمال الاستهداف فى معناه العصرى . على أن من الأمثلة للاتخـاذ استعبد عبدا واستأجر أجيرا كما فى الهمع ٢/١٦٣ .

---

٦ ــ لحوق التاء لاسم المكان

بناء على ما رجعت اليه اللجنة من كتاب سيبويه ، وما ورد من الأمثلة التى بلغت ستة وعشرين ومائة ، وما أقره المجمع من قياسية صيغة مفعلة للمكان الذى يكثر فيه الشىء ، تجيز اللجنة قياس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم من لحوق التاء لاسم المكان من مصدر الفعل الثلاثى .

❋ صدر القرار فى ج ٦ مؤتمر د ٣٣ سنة ١٩٦٧

❋ بمناسبة ما عرض فى أثناء النظر فى ضبط كلمة «منطقة» المحالة من المجلس لبحثها من لحوق التاء لاسم المكان ، درست اللجنة هذا الموضوع ، فقدم الأستاذ عطية الصوالحى آراء المتأخرين من النحاة ، وهم يقولون بأن ذلك سماعى وليس بقياس .

❋ وقد روجع فى اللجنة ما جاء فى كتاب سيبويه من ان العرب يلحقون التاء باسم المكان المشتق من مصدر الثلاثى ، وروايته امثلة متعددة لهذا ، ورئى انه لم يرد فى كلامه ان الحاق التاء لغة رديئة أو مغمورة ، بل يكاد يسوى بين اسم المكان مع التاء ومن دونها .

❋ وقدم الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج فى غضون بحثه فى « المنطقة » وانها بفتح الميم من النطق لا بكسرها من النطاق ــ امثلة جاءت من المسموع على مفعلة بالتاء ، وهى ستة وعشرون ومائة . وهو منشور فى هذه المجموعة عند قرار كلمة « المنطقة » .

❋ وروجع فى اللجنة ايضا قرار المجمع فيما سبق من قياسية مفعلة للمكان الذى يكثر فيه الشىء .

٧ – توهم الحرف الزائد أصليا

رأت اللجنة فى ضوء ما أثر عن اللغويين أن توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول لم يبلغ درجة القاعدة العامة ، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن اليها المتقدمون ، ودعمها المحدثون ، ولهذا ترى اللجنة أن فى وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول ، مما يستعمله المحدثون ، اذا اشتهرت ودعت اليها الحاجة .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣١ سنة ١٩٦٥

* فى ج ١١ دورة ١٤ (المؤتمر) عرض الشيخ عبد القادر المغربى على المؤتمر بحثا له بعنوان بين اللغة والنحو ، أشار فيه الى موضوعين : توهم أصالة الحرف الزائد ، وتوهم زيادة الحرف الأصلى .

وبعد المناقشة فيه وافق المؤتمر على توهم أصالة الحرف فى بعض الكلمات العربية ، وجاء فى تلخيص أعمال المؤتمر : « الموافقة على جواز توهم أصالة الحروف فى بعض الكلمات العربية » .

* وفى ج ١٢ ، ١٣ ، ١٤ دورة ١٥ (المؤتمر) عرض الشيخ عبد القادر المغربى بحثا له بعنوان : الشواهد على توهم أصالة الحرف « طالب فيه باتخاذ توهم الأصالة قاعدة فى الاشتقاق ، فوفق على الاكتفاء بما أقره المؤتمر فى العام الماضى ، ثم تقرر فى الجلسة الأخيرة للمؤتمر احالة البحث الى لجنة الأصول .

* وفى ج ٥ د ١٨ (المؤتمر) عرض الشيخ عبد القادر المغربى بحثا له فى توهم الحرف الأصلى زائدا ، وناقش فيه الأعضاء ، وهو يرى أن هذه الشواهد التى أوردها من القلة بحيث لا يسمح له بأن يقترح على المجمع اعتبار ذلك قياسيا .

* وقد نشرت بحوث الأستاذ المغربى فى المجلة ج ٧ ص ٢٥٧ ، ٣٦١ و ج ٩ ص ١٦١ .

* وقد نظرت اللجنة فى هذه البحوث ، وناقشت فيها . كما استمعت الى مذكرة فى الموضوع للدكتور ابراهيم أنيس ، وأخرى للأستاذ الشيخ محمد على النجار ، وهما منشورتان فى هذه المجموعة .

توهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها

للدكتور إبراهيم أنيس

بحث توهم الأصالة أو توهم الزيادة ليس الا ناحية من الظاهرة اللغوية التى تحدث عنها باسهاب « هرمان بول » وسماها القياس الخاطىء False amalgy واعتبرها مسئولة عن معظم التغيرات التى تطرأ على اللغة .

عاش « هرمان بول » فى ميونخ حتى عام ١٩٢١ وألف كتابه « مبادىء التاريخ اللغوى » الذى أوضح فيه رأيه فيما سماه بالقياس الخاطىء . ويسمى هذا القياس بالخاطىء لأنه ينتج شيئا غير جار على المألوف فى البيئة اللغوية . وأكثر ما يظهر هـذا النوع من القيـاس لدى الأطفـال فى السنين الأولى من حياتهم ولكن الكبار حولهم يصلحون لهم ما يتعثرون فيه ؛ ولذلك يندر أن يترك قياسهم الخاطىء أثرا فى ألسنتهم حين يشبون الا فى البيئات المنعزلة التى يقل فيها اتصال جيل الكبار بجيل الصغار . وكلنا نذكر بعض الانحرافات التى تجرى على ألسنة الأطفال كأن يؤنثوا أحمر وأخضر وأصفر فيقولوا: أحمرة ، أخضرة، أصفرة، وكأن يجمعوا « ممتاز » على مماتيز !! وكأن يقـول الطفل الانجليزى Sheepe . والقياس الخاطىء لا يقتصر على الناحية الاشتقاقية التى تحدث عنها صاحب بحث توهم الأصالة وتوهم الزيادة ، بل قـد يشمل أيضا تكرار التعريف ، وتكرار النفى ، وتكرار الجمع ، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وجمع الكلمة جمعا غير مألوف ، وغير ذلك من مسائل كثيرة قد تعرض للغة .

على أن الكبار أيضا قد يقعون أحيانا فى هذا القياس الخاطىء وينتجون أمورا غير مألوفة فى بيئة لغتهم . ولا نغالى حين ننسب معظم ما نسميه الآن بالأخطاء اللغوية الى هذا القياس الخاطىء .

ولا شك أن ظاهرة القياس الخاطىء كانت تقع بين العرب القدماء ، واعتبرنا نحن المولدين ما نشأ عن قياسهم الخاطىء شيئا مقبولا وسجلناه فى كتب اللغة والمعـاجم ورويناه عنهم . أما آثار القياس الخاطىء لدينا نحن المولدين فقد حاربناها دون هوادة ، ولا زلنا نحاربهـا ، لأننا نسلب أنفسنا حق تطوير أى ناحية من نواحى اللغة العربيـة .

أما فى معظم اللغات الأوربية فقد ترك القياس الخـاطىء آثارا كبيرة فى مراحل تطورها فما كان يعد أخطاء منذ قرنين مثلا أصبح الآن يعترف به كعنصر صحيح فصيح فى هذه اللغات

فالأعرابية التى روى أنها قالت رثأت زوجى بدلا من رثيت زوجى ، وكذلك ما يروى عن بعض بنى أسد أنهم كانوا يقولون سكرانة بدلا من سكرى ، بل حتى قراءة الحسن : وما تنزلت به الشياطون ، كل هذا يعتبر من القياس الخاطىء ، وكذلك الأمثلة التى ذكرها صاحب البحث •

وأهم ما جاء فى أمثلة البحث : الناحية الخاصة باليائية والواوية ، وهى قضية طالما تحدثنا عنها وأوضحنا أن العرب القدماء كانوا فريقين منهم من كانوا يؤثرون الصورة المشتملة على الياء وهم أهل الحجاز ، والآخرون آثروا الصورة المشتملة على الواو وأولئك هم المتوغلون فى البداوة • وبين الياء والواو على كل حال صلة صوتية وثيقة ، فلا غرابة فى هذا • فالمعاقبة الحجازية كانت كما روى لنا مطردة ، فبينما قال البدو « صوَّام » قال الحجازيون « صيَّام » ، وكذلك كان الشأن فى كل الأمثلة التى من هذا النوع •

أما الناحية الأخرى فى البحث والتى تستحق العناية فهى ما سمى بتوهم أصالة الميم مثل تمنطق من المنطقة !! ذلك لأننا نلاحظ ميل الناس الآن الى مثل هذا الاشتقاق وتجرى على ألسنتهم أمثلة كثيرة منه ذكر صاحب البحث بعضها وأضيف الى ما ذكره :

١ — مطوح المدين فى دفع الدين •

٢ — مروح على الموقد •

٣ — مسطر اللوحة •

٤ — مسمر النجار الخشب ثم معجنه •

٥ — مهمز الفرس أو الشخص البطىء •

لا أظن بعد هذا أن صاحب البحث يدعو الى جعل هذه الظاهرة قياسية بحيث نقبل كل ما يمكن أن يجرى على الألسنة الآن من هذا النوع ، بل أشعر أنه يهدف الى قبول ما يشيع منه فقط وما نحس أننا نطمئن اليه ونأنس به •

والأمر الحاسم فى هذا هو هل لنا الحق نحن أبناء العرب الذين ورثنا لغتهم وأصبحنا نملكها ونتعامل بها أن نعترف بمثل هذا التطور، لاسيما وقد ورثنا عن العرب أيضا ما يمكن أن يسمى بالحس اللغوى ؟

التوهم وآثاره فى العربية

للأستاذ الشيخ محمد على النجار

التوهم واقع فى العربية وله آثار لغوية وتصرفات لسانية يقتضيها .

واللغوى عليه أن ينظر فى آثاره والتصرفات الناشئة عنه ويقيسها بمقاييسه فى القياس والسماع ويميز ما يقاس عليه منها وما لا يقاس عليه .

ومن شرط القياس ألا يفضى الى أمور مرفوضة فى اللغة . وهذا من المبادىء العامة فى القياس . وعلى ذلك فان من آثار التوهم القياسية ما أسموه بالعطف على المعنى كقولك : أزيد ليس بقائم ولا قاعدا ، فقد جاء (قاعدا) بالنصب على توهم سقوط الباء اذ جاء هذا عنهم وهو لا يصادم شيئا من مقررات العربية وقواعدها العامة فقيل بقياسه .

أما التوهم الذى يفضى الى أمور مرفوضة فى اللغة أو الى أمر غير مستحسن فيها فينبغى الحكم على آثاره بالشذوذ وتضييق أمره فيما ورد عن العرب اذ كان التوهم نفسه على خلاف الأصل فى اللغة .

وقد جاء الأستاذ المغربى — رحمة الله عليه — بأثرين للتوهم ويبغى أن يجعلهما قياسيين فالأول توهم أصالة الحرف الزائد ، والثانى توهم أصالة الحرف المحول .

فتوهم أصالة الحرف الزائد أكثره كما يقول فى الميميات كتمندل وتمدرع وتمنطق . وهذه الألفاظ تسوق الى وزن تمفعل وهو من الأوزان المرفوضة فى أوزان الفعل . وهذا التوهم على فرض الاكثار منه فقد جاء ذلك والناطق فى أشد الغفلة عن مزاج اللغة . فلا ينبغى أن نتابعهم عليه . والظن أن هذه الألفاظ جاءت من أفراد فى قبائل مختلفة . والقبيلة الواحدة لا يصدر منها هذه الألفاظ . ومما يقال فى هذا أن التمنطق جاء به اللحيانى — الخصائص ٢٠٦/٣ — واللحيانى له نوادر يضعف فى روايتها ، وكان أبو على الفارسى لا يثق بها . ويلاحظ أيضا أن الأستاذ المغربى ذكر فى الأمثلة ما لم أقف عليه فى المعاجم كالمخرقة ، وذكر أنه يقال : تمسلم اذا دخل فى الاسلام . والذى فى المعاجم : تمسلم تسمى بمسلم ففيها كان يسمى محمدا ثم تمسلم : وذكر منها تمذهب ولم أقف عليه . وظاهر فيه التوليد .

على أن تصنيف المعاجم فى المجمع جرى على تدوين ما يشتهر عن المحدثين وقرنه بوصفه (مولد) ويدخل فيه ما يرد من هذا الباب . وهذا يغنينا عن تكلف القول بالقياس فيه .

أما توهم أصالة الحرف المحول فهو يفضي الى تداخل المواد والتباس الأصول اللغوية وأن من المستحسن التفريق بين الواوى واليائى فى اللغة ، وقد وردت مواد واوية ويائية ويرجع هذا الى اختلاف القبائل ، فأما القبيلة الواحدة فلا يكون منها هذا ، وما ورد عن العرب من واد واحد وأجمعوا عليه يجب أن نقف عند هـذا الحد ولا ندخل فيما جاء على خلاف الأصل . وقد أتى الأستاذ عليه رحمة الله بأمثلة قليلة حمل بعضها على الشذوذ كأرياح وأعياد ، وبعضها على المعاقبة وهو مبدأ ذكره ابن سيده فى المخصص ١٤ ، ١٩ ومن أمثلتـه جبيت الخراج جباوة وأشاوى فى جمع أشياء . وقد حمل على هذا المبدأ من أمثلة الأسـتاذ أحيل فى أحول ومياثق فى مواثق . وفى المخصص أن الحجازيين قد يكون عنهم هذا وقال : « وهى لغة لأهل الحجـاز وليست بمطردة فى لغتهم » على أن ما يعزى الى الحجـازيين من قولهم : صـياغ فى صواغ — الخصائص ٢/٦٥ — وقيام فى قوام يحمله بعضهم على غير التعاقب فهو على وزن فيعال فلا تعاقب .

وقد ذكر الأستاذ الباحث فى هذا الباب (غصن مريح) فى مروح . وذكر عن التاج انه بنى على ريح المبنى للمجهول ، وهو يأبى الا أن يخرجه على أصله الذى يتشبث به وهو التوهم فمريح جاء من توهم أصالة الياء فى الريح ، والمعروف أن اسـم المفعول تابع للفعـل المبنى للمفعول لا للاسم ، وذكر أنه جاء مشيب والقياس مشوب ، وتخريج التاج انه جاء على شيب المبنى للمجهول كما رأى فى مريح ، وهو يذكر انه جاء على توهم أصالة الياء فى شيب ، فاذا كان رأيه فى قياس التوهم صحيحا فانه يصح أن يقال مقيل فى قيل ، ولا يقول بهذا أحد .

فهذا التوهم أيضا ينبغى الاقتصار فى آثاره على ما ورد محافظة على تميز المواد ، ألا ترى أنك لا تستسيغ أن تقـول : غزوت غزيا . والمتعلمون يشكون من تغيرات التصريف القياسى كصيام من الصوم مع أن للأصل معالم يهتدى اليه بها ، فلا ينبغى أن نزيد فيه .

٨ – النحت وضوابطه

* النحت ظاهرة لغوية احتاجت اليها اللغة قديما وحديثا . ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات ، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته . ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة ، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلى من الحروف دون الزوائد ، فان كان المنحوت اسما اشترط أن يكون على وزن عربى ، والوصف منه باضافة ياء النسب ، وان كان فعلا كان على وزن فعلل أو تفعلل الا اذا اقتضت غير ذلك الضرورة ، وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣١ – سنة ١٩٦٥

* أثير موضوع « النحت » فى المجمع منذ أول عهده فى الجلسة ٩ من الدورة الأولى .

وفى الجلسة ٢٨ من الدورة الثانية .

وفى الجلسة ١١ ، ١٢ من مؤتمر الدورة الرابعة عشرة .

وفى الجلسة ٥ من مجلس الدورة التاسعة عشرة .

وفى الجلسة ٩ من مجلس الدورة الحادية والعشرين .

وفى الجلسة ٨ ، ٩ من الدورة الثالثة والعشرين .

* وقد الفت لجنة لبحث الموضوع ، فقدمت تقريرها فيه متضمنا بحثا للأستاذ الشيخ ابراهيم حمروش عضو المجمع ، ورات فيه القول بجواز النحت فى العلوم والفنون للحاجة الملحة الى التعبير عن معانيها بألفاظ عربية موجزة ، ولما عرض التقرير على المؤتمر فى الجلسة الحادية عشرة من الدورة الرابعة عشرة وفى الجلسة الثانية عشرة من هذه الدورة، قرر ما يأتى : «يجوز النحت عندما تلجىء اليه الضرورة العلمية » . (وقد نشر ذلك فى الجزء السابع من المجلة) .

* وفى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الثالثة والعشرين قدم الدكتور رمسيس جرجس عضو المجمع بحثا له فى النحت ، فاحيل الى لجنة الأصول ، وبحثه منشور فى الجزء الثالث عشر من المجلة .

* وقد راجعت لجنة الاصول كل ما دار فى المجمع حول موضوع النحت .

* واستمعت اللجنة الى مذكرة للدكتور ابراهيم أنيس – وهى منشورة فى هذه المجموعة – وبعد المناقشة انتهت اللجنة الى قرار امتنع الأستاذ على عبد الرازق عضو اللجنة من ابداء الرای فيه ، واعترض الأستاذ أمين الخولى على ما فيه من قيود واشتراطات ، وطلب الأستاذ محمد على النجار اثبات مخالفته للخروج على وزن فعلل وتفعلل .

فى موضوع النحت

للدكتور ابراهيم أنيس

ينصرف اللغويون فى العصر الحديث عن البحث فى نشأة اللغة الانسانية ، وعن البحث فى تطوراتها خلال العصور التى نجهل تاريخها ،قانعين ببحث تلك التطورات خلال القرون التى رويت لها نصوص لغوية ، وتطورت هذه النصوص الى أن انحدرت الينا الآن فى صورة حديثة. ويعتمدون فى بحث مظاهر التطور اللغوى الى حد كبير على ما أصاب نصوص السنسكريتية والاغريقية واللاتينية وغيرها من اللغات التى نعرف أن معظم اللغات (الأوربية) الحديثة قد انحدرت منها .

وهم بصدد تطور البنية فى الكلمات يؤكدون لنا أن الاتجاه العام فى تطورها يميل نحو تقصيرها واختصارها . فيقول جسبرسن ما ترجمته (ليس هناك أدنى شك فى أن الاتجاه العام لجميع اللغات هو نحو تقصير الصيغ للكلمات) (١) .

وسيطر هذا الميل العام على الناس فى كلامهم فى العصر الحديث عصر السرعة ونلحظ هذا فى كلمات انجليزية من مثل Photo, Pram, Lab

ويفرق هؤلاء اللغويون بين مسلك الأطفال فى اختزال الألفاظ الكبيرة البنية ومسلك الكبار . فالأطفال يقتطعون الجزء الأول من الكلمة ، فى حين أن الكبار يقتطعون الجزء الأخير منها . ومن طرق الاختصار فى الكلمات أسماء الشهادات والألقاب وبعض المؤسسات ، ولعل من أشهر أمثلة هذا الاختصار كلمة « يونسكو» الحديثة ، وللغويين الأوربيين مصطلح يعبرون به عن ظاهرة اختزال البنية فى الكلمات هو : Haplology

وظاهرة النحت التى تحدث عنها القدماء من علماء العربية ليست فى الحقيقة الا ناحية من هذا الاتجاه العام فى اللغات . والذى لا شك فيه أن أمثلة كثيرة لظاهرة النحت قد وردت عن العرب القدماء . نقرر هذا دون حاجة الى التورط فيما أسرف فيه ابن فارس وأمثاله من تلمس أمثلة النحت فى معظم الكلمات الرباعية والخماسية من كلمات اللغة العربية .

والمقياس الصحيح للكلمة المنحوتة فى رأيى هو وجود ما نحتت منه واستعماله جنبا الى جنب مع الكلمة المنحوتة فى بعض الظروف من أمثال (بسمل ، سمعل ، حوقل ، حيعل) ونحوها .

---

[1] Language, its Nature, Development and Origin P.330

ولدينا من هذا النوع مما روى عن العرب ما يكفى لأن نحذو حذوه فى مصطلحات العلوم . ولذلك قرر المجمع جواز النحت فى مصطلحات العلوم ، ولم يبق الا أن نيسر الأمر على لجان المصطلحات العلمية فنضع لهم توجيهات مبسطة يسترشدون بها وهى:

١ — أن يجعلوا الكلمة المنحوتة حين تكون فعلا متعديا على وزن « فعلل » ويكون لازمه « تفعلل » والمصدر « الفعللة » للمتعدى و « التفعلل » للازم . وقد جاءت معظم الكلمات المنحوتة والمروية عن العرب على هذه الصورة .

٢ — أن يجعلوا الوصف على صورة « فعللى » أى باضافة ياء النسب مثل عبشمى و حضرمى ودرعمى ، وأنفمى .. الخ .

٣ — لا أظن أن النحت فى المصطلحات العلمية الحديثة يتطلب أن يكون من أكثر من كلمتين ولذلك أرى قصر الأمر على النحت من كلمتين .

٤ — يؤخذ من كل من الكلمتين بعض الأصوات مع مراعاة ترتيبها .

٥ — نجاح الكلمة المنحوتة فى رأيى يتوقف على حسن جرسها ومقدار ايحائها بالمعنى الأصلى ، والحكم النهائى فى اقرار الكلمة المنحوتة على كل حال يجب أن يترك لمجلس المجمع .

فاذا اكتفينا بهذه التوجيهات فى الوقت الحالى كتجربة على هديها نسير فى المستقبل نكون قد يسرنا الأمر على اللجان العلمية ، ولم نغمرهم بقواعد كثيرة قد يضلون فيها ويعسر عليهم العمل بها ، وفى رأيى أن الحس اللغوى الذى ورثناه عن أجدادنا العرب سيكون لنا خير مرشد فى الحصول على كلمات منحوتة موفقة . وعلينا أن تتذكر دائما أن مثل هذه الكلمات سيقتصر استعمالها على مجالات العلم وبين أصحاب هذا العلم ، ولا يصح أن يزعجنا ما قد نستشعره نحوها من غرابة نحن البعيدين عن ميدانها العلمى .

---

٩ – التركيب المزجى

المركب المزجى ضم كلمتين احداهما الى الأخرى ، وجعلهما اسما واحدا ، اعرابا وبناء . سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معرّبتين ، ويكون ذلك فى أعلام الأشخاص وفى أعلام الأجناس والظروف والأحوال والأصوات والمركبات العددية .

ويجوز صوغ المركب المزجى فى المصطلحات العلمية عند الضرورة ، على ألا يقبل منه الا ما يقره المجمع .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣١ – سنة ١٩٦٥

* فى الجلسة السابعة من مجلس الدور التاسعة والعشرين أثير موضوع التركيب المزجى لمناسبة عرض مصطلح جيولوجى ، هو « الشجر نجمانى » وكانت قد عرضت على المجمع مصطلحات مركبة تركيبا مزجيا ، مثل « رسقدميات وبطنقدميات » ، فرأى المجلس احالة الموضوع الى لجنة الأصول .

* وقد راجعت اللجنة مناقشة المجلس فى الموضوع ، كما استمعت الى بحث فيه للأستاذ عبد الحميد حسن ، وآخر للأستاذ أمين الخولى .

* وانتهت اللجنة الى قرار اعترض الأستاذ أمين الخولى على ما فيه من قيد الضرورة .

* انظر الكلام على المركب المزجى فى بحث الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج حول « سافر محمد على حسن » فى هذه المجموعة .

كلمة عن المركب المزجى

للأستاذ عبد الحميد حسن

يعرف النحاة المركب المزجى بما يأتى :

هو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها ٠

ثم يتحدثون عنه من جهةالا عراب والبناء فيقولون :

١ ــ اذا كان غير مختوم (بويه) أعرب اعراب ما لا ينصرف على الجزء الثانى ، ويبنى الجزء الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء مثل معدى كرب فيبنى على السكون ٠

وقد يبنى على الفتح تشبيها بخمسة عشر ٠

وقد يضاف صدره الى عجزه ٠

٢ ــ واذا كان مختوما « بويه » فانه يبنى على الكسر ٠

وقد يعرب غير منصرف ، وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر ٠

ويعدون من المركب المزجى المركب العددى مثل خمسة عشر ٠

ويتحدث علماء الصرف عن المركب المزجىمن حيث النسب اليه فيدخلونه فى المركب بصفة عامة ويقولون :

ان جميع المركبات ينسب الى صدرها ٠ فيقولون فى النسب الى بعلبك بعلى ٠ وأجاز الجرمى النسب الى الأول أو الثانى أيهما شئت فتقول : بعلى أو بكى ٠

وقد جاء النسب الى كل واحد من الجزأين مزالا تركيبهما فى قول الشاعر :

(تزوجتها رامية هرمزية) فى النسبة الى رامهرمز ٠

وعلى ذلك يقال فى النسب الى بعلبك : بعلى بكى ٠

وأجاز بعضهم النسب الى المركب غير مزال تركيبه اذا خف اللفظ نحو : بعلبكى ٠

وبعضهم ينسب الى فعلل منتحتا منهما فيقول بعلبى ومعدكى فى بعلبك ومعدى كرب ٠

ويتحدثون عن المركب العددى فى النسب فلا يجيزون حذف أحد جزأى المركب المقصود منه العدد ، اذ هما فى المعنى معطوف ومعطوف عليه ولا يقوم واحد منهما مقام الآخر .

اما اذا صار المركب العددى علما فانه ينسب الى صدره ، فيقول فى النسب الى (اثنى عشر) اثنى ، ثنوى .

ومن هذا يتبين أن النحاة والصرفيين لم يتعرضوا للمركب المزجى من جهة صوغه ولم يحاولوا اخضاعه لقاعدة شاملة ، وانما تعرضوا له من جهة الاعراب أو البناء ومن جهة النسب الى جزء منه أو الى أجزائه جميعا .واستشهدوا لذلك بألفاظ تناقلها المؤلفون وهى ألفاظ نجد الصلة بينها هى صلة الاضافة المقلوبة مثل بعلبك أى مدينة بعل وسيبويه أى رائحة التفاح . والتركيب المزجى فى رأى علماء اللغة لا يعدو وضع الكلمات بتمامها احداها بجانب الأخرى ، دون حذف أو تغيير .

ونستطيع من خلال المسلك الذى سلكه اللغويون فى المركب المزجى أن نجعل المزج بين كلمتين أو أكثر قاعدة نحذو حذوها فى أسماء البلاد والعقاقير الطبية وكذلك فيما يراه علماء الطبيعة والكيمياء وغيرها من مصطلحات ، سواء أكانت الصلة بين الكلمات الممزوجة صلة تضايف أم صلة وصفية فمثلا :

الكلمات : نيويورك ــ نيو فوندلاند ــ يورك شير ــ برورود ، وأشباهها من أسماء الأماكن . وكذلك الكلمات :

ما ورد ــ ما زهر ــ سنامكى ، وأمثالها من أسماء العقاقير .

يمكن أن تكون مركبات مزجية نطبق عليها القواعد التى أجراها علماء اللغة على المركبات المزجية .

وبذلك يجد علماء العلوم المختلفة متسعا فى التركيب المزجى ويستطيعون استعمال مصطلحات يرجع أصلها الى كلمات امتزجت وصارت كلمة واحدة تجرى عليها القواعد النحوية والصرفية .

بحث عما يسمى المركب المزجى

للأستاذ أمين الخولى

(١) مقدمة . . . ومنهج

الحقائق اللغوية التى تعنى الباحث عن الأصول اليوم حقائق متفرقة فى أنحاء شتى لا يصح البحث الا بارتيادها كلها . والاكتفاء بجانب منها ، متقدم أو متأخر ، لا يفى بحق البحث ولا تكون نتائجه كاملة الصحة .

(١) فالحقائق اللغوية متفرقة فى المدارس النحوية على بيئاتها المختلفة من عراقية : بصرية أو كوفية ، ومن أندلسية ومصرية، واشتهار واحدة منها لا يصح أن يخدع باحثا يتحدث عن أصول العربية .. وأقرب مثال لذلك : المجموع بألف وتاء . فان نصبه بالكسرة هو الصورة الشائعة المشهورة عن العربية مع أن مدرسة الكوفة تجيز نصبه بالفتحة كغيره .

وأحسب أنه لا يتكلم عن حقائق العربية وتطورها من لا يضع أمامه كل ما يمكن أن يصل الى يده ، من صنيع هذه المدارس فى العربية .

(ب) والحقائق اللغوية التى تغنى الباحث عن الأصول اليوم متفرقة عند الدارسين ، ولو من المدرسة الواحدة . والبيئة الواحدة ، تختلف فهما وتطورا باختلاف الأزمنة .. والمصطلحات التى هى خلاصة الاستقراء اللغوى تختلف باختلاف أزمنة الباحثين النحاة واللغويين ، اختلافا ينبغى تتبعه ، وتصوير صورة تاريخية منه ، فان بين هذه المصطلحات ما لا يكاد يكون لنا به عهد ، كقول الخليل ان :

« من المصادر المختلس والمعتمد ، فالمختلس ما كان على حذو الفعل نحو انصرف انصرافا ورجع رجوعا ، والمعتمد ما اعتمدت عليه فجعلته اسما للمصدر ، نحو المذهب والمرجع وقولك أجبته اجابة ، وهو المعتمد عليه ، ولا يعرف المعتمد الا بالسماع » [1] .

---

(١) لسان العرب مادة « خ ـ ل ـ س » جـ ٧ ص ٣٦٧ .

كما يقول الخليل أيضا فى تقسيم الأفعال انها :

« فعل له معهود ، ومشهود ، وموعود ، قال : مشهود يقال هو الساعة ، والمعهود ما كان أمس ، والموعود ما يكون غدا » (١) .

وسنرى فى هذا البحث أن الرجوع الى نشأة المصطلح وتطوره سيصل بنا الى غير المشهور فى هذا الذى يسمى « المركب المزجى » على ما نبينه .

(ج) والحقائق اللغوية التى تعنى الباحث عن الأصول اليوم متفرقة عند المؤلفين المختلفين فى علوم العربية ، أثرا لما سبقت الاشارة اليه ، من اختلاف الأمكنة ، واختلاف الأزمنة ؛ ثم أثرا لاختلاف الطاقات البشرية دقة وسلامة ، أو وهما واشتباها . وقد اقتضى ما فى هذه الطبيعة البشرية من اختلاف الطاقة ، أن يتتبع تأليف المؤلف المشهور ، فيرد عليه ، ويحرر قوله ، وهذا كتاب سيبويه ، الذى لم يتهيب الناس ، من أن يسموه قرآن النحو وقد أخذ عليه الفائت وغيره ، كما نرى أبا الحجاج يوسف بن معزوز الأندلسى « ت ٦٢٥هـ » يؤلف كتابا مفردا فى أغلاط الزمخشرى على جلالة قدره ، ويرد على كتابه المشهور بالمفصل : وفى القرن نفسه عاش ابن مالك الذى نقلوا عنه قوله عن الزمخشرى : انه نحوى صغير .

وقد ظل المؤلفون فيهم على طريقتهم المعروفة ، يأخذ الشارح منهم على الماتن والمحشى عليهما أو على أحدهما ، والمقرر من وراء ذلك كله .

وأحسب — والحال هذه — أن الباحث عن الأصول لا يكتفى بكتاب أو كتابين فى النحو أو اللغة ليرى تكامل العلماء المختلفين ، والكتب المختلفة .

(د) واذا ما تفرقت الحقائق اللغوية عند المدارس المختلفة ، والعلماء المتعددين حتى فى المدرسة الواحدة ، والمؤلفين المختلفين زمانا ومكانا ، وطاقة ودقة ، فان تلك الحقائق لتتفرق كذلك فى متن اللغة ، الذى هو مادة هذا كله ، حتى لا تكاد تظفر بالسلامة لمعجم من المعاجم . فتطمئن اليه ، أو تكتفى به ، فمع وجود الموسعات التى تكاثرت أجزاؤها ، وانتظمت كتبا عدة مما قبلها ، لا تزال الكتب المفردة ، وهى صغيرة ، تنفرد بفوائد لم تستوفها هذه المطولات .

ثم بعد ذلك ما يؤخذ على هذه المعاجم مما لا يستقر الباحث معه على مرجع واحد ، بل لا بد له من الرجوع الى أقصى ما يستطيع الرجوع اليه ، حين يريد ليتحدث عن الأصول : والقول فى هذا الأخذ يحفل به قاموس الفيروزابادى على صحاح الجوهرى ، ثم تؤلف المؤلفات المفردات ، فى الأخذ على القاموس وهكذا .

---

(١) لسان العرب — مادة « ع — هـ — د » ج ٤ ص ٣٠٨ .

وأحسب أن اللفت الى هذا المنهج فيما يتناول من بحث باسم الأصول واجب علمى أردت أن أقوى انتباهى اليه ، قبل الآن ، ثم الآن بخاصة ، لتفرق الأمر فى هذا المركب المزجى تفرقا يذكر تذكيرا قويا بهذا الأصل المنهجى •

ولن أزعم أنى رجعت الى كل ما يمكن الرجوع اليه ويحسن ، من كتب العصور المختلفة ومن الأمهات ، لأن ما ظفر به هذا البحث من الوقت لا يعين على هذا ، فلتكن هذه الكلمة تخطيطا للطريق ، ومثلا — لا أكثر — لما يجب التزامه من منهج •

٢ — متى سمى « المركب المزجى » هذه التسمية ؟

بالرجوع الى « الكتاب » الذى هو أقدم ما استطعت أن أرجع اليه نجد فى الجزء الثانى منه ص ٤٩ ط بولاق ما نصه :

هذا باب الشيئين اللذين ضم أحدهما الى الآخر ، فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس (١) ، وقد ذكر سيبويه فى هذا الباب جل ما اشتهر بعد ذلك مثل بعلبك ، وحضرموت ، ورامهرمز ومارسرجس ، وقاليقلا ، ومعد يكرب •

كما ذكر مع ذلك مركبات أخرى لم تشتهر باسم المركب المزجى ، مثل خمسة عشر وسائر المركبات العددية ، وما نثره من مركبات أخرى لم ينسقها بشىء مثل : حيص بيص ، وشغر بغر ، وصباح مساء ، ويوم يوم •• الخ •

ولعلى أستطيع أن أقول : انه ليس فى حديث سيبويه عن هذه المضمومات المختلفة ذكر للتركيب المزجى ، بل قد تستطيع القول بأنه ليس فى هذا الحديث ذكر للتركيب ، بل يذكر فى العنوان الضم كما رأيناه ، ويذكر فى السياق الجمع •• والجعل ، ولعله لم يذكر فى هذا المقام مادة المزج مطلقا •

ثم تمضى قرون بين سيبويه ، فى القرن الثانى ، والزمخشرى فى القرن السادس ، وابن يعيش شارح مفصل الزمخشرى فى القرن السابع ، فنجد اذ ذاك الحديث عن التركيب والمركبات فى بابى : العلم ، ومالا ينصرف ، ولكننا حين نجد التركيب والمركب • لا نجد التركيب المزجى ، فى هذين البابين — العلم والمنع من الصرف — اللذين هما مجال ايراد هذا الصنف من العلم ، كما تتأكد من ذلك بالرجوع الى باب العلم فى الجزء الأول من شرح المفصل ص ٢٨ و٢٩ ط المنيرية ، وباب المركبات فى الجزء الرابع منه ص ١١١ وما بعدها ، فستجد ذكر المركب والتركيب مكان : الضم و الجمع والجعل ، ولن نجد مصطلح المركب المزجى •

---

(١) كذا فى مطبوعة بولاق من « الكتاب » . والذى فى مخطوطة السيرافى عليه بدار الكتب المصرية — ص ١٢٧ ظهر — من الجزء الخامس « عيسجور » بدل « عنتريس » ، كما ان فى مقابلة النصين المطبوع ومخطوطة الشرح — اختلافات ، يتمثل بها وجوب تحقيق النصوص ، تحقيقا أصليا جديا — ولا يتسع المقام هنا لذكر شىء منها •

وفى هذه المركبات سنجد ما ذكره سيبويه فى باب الشيئين اللذين ضم أحدهما الى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد .

ستجد الأعلام المختلفة ، والأعـداد ، والظروف ، والأحوال ، وستجد شرحا وافيا لها وبيانا .. وفى القرن السابع نفسه يعيش ابن مالك ، وهو تلميـذ ابن يعيش شارح المفصـل الذى يذكرونه شيخا جليلا له ، قد أخذ عنه ابن مالك .

وما لم نره فى عبارات الشيخ ابن يعيش حفظناه فى نظم ابن مالك لباب العلم :

وجمـلة وما بمزج ركبـا   ذا ان بغـير ويه تم أعربا

أفلا يسهل بهذا القول بأن مصطلح « المركب المزجى » قد ظهر فى القرن السـابع ، أو على الأقل قد اشتهر فى هذا الوقت ، ولم يكن قبل ذلك الوقت كذلك ؟ أحسب أن ذلك غير بعيد وفى هذا الوقت الذى اشتهر فيه ثم ما تلاه الى الآن .

٣ — « ما المراد بالمركب المزجى ؟ »

سنجد فى شرح الألفية مطولة ومختصرة — ابن عقيل ، والأشمونى مثلا — : أن أمثلة المركب المزجى فى بابى العلم وما لا ينصرف هى بعلبك ومعـد يكرب وحضرموت وسيبويه ؛ ويسوق الأشمونى تعريفا للمركب المزجى بأنه هو :

كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث .

واشتهرت هذه الأمثلة وأهمل غيرها ، ومن هذه الأمثلة تهجـم المجمعيون فى مناقشـاتهم عن المركب المزجى ، فرموا النحويين بالجهل وأنهم لم يعرفوا الاضافة المقلوبة .. الخ ماقيل من ذلك ، كأنما النحاة قد جعلوا مصطلح « المركب المزجى » لهذه الأعلام المعربة التى شاع التمثيل بها — بعلبك وحضرموت !! — فهـل صحيح أن المركب المزجى هو هذه الأسماء المعربة؟ أو أن مسألة ضم أحد الشيئين الى الآخر وجعلهما بمنزلة اسم واحد ، انما هى أصل واسع أكثر من ذلك وقد أدرج تحته ما فيه هذا الضم من المعربات دون نظر ما الى أصلها ؟!

هذا ما نمضى للبحث عنه غير مكتفين بهذا التعريف والتمثيل للمركب المزجى بل متسائلين عن بقية ما ضم فيه لفظان وجعلا اسما واحدا ، من الـكثير الذى ذكره سيبويه . وماذا كان مصيره مع الزمن ؟ وان لم تعرض له هذه المشهورات من الكتب التى ذكرناها .

وفى سبيل هذا البحث سنرى الصبان فى حاشيته على الأشـمونى عند قوله « بل ينزل عجزه » يحشى فيقول : «التعريف للمركب المزجى المعرب ، فلا اعتراض بأن المركب العـددى والمختوم بويه ، والمركب من الأحوال والظروف ، مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها . أفاده شيخنا السيد » ١ — جـ ٣ ص ١٦٣

كما نجد الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل يقف عند قول الماتن « وجملة » فيحشى حاشية طويلة (١) يفرغ فيها من العلم الجملة ،فيعرض للمزجى ، ويسوق تعريفه المشهور ، غير منتبه الى أنه تعريف للمركب المزجى المعرب ،على ما بينه الصبان آنفا ، وعند كلامه عن أن الاعراب فى المزجى على الكلمة الثانية يقول : والمراد بالاعراب المذكور ما يشمل المحلى ليدخل نحو خمسة عشر وسيبويه على لغة بنائه وما ركب من الظروف والأحوال ، كصباح مساء وشغر بغر بفتح الجزءين للبناء ، فكل ذلك من المزجى .

فالمدققون من المتأخرين اذن لا يكتفون بهذا المشهور من أمثلة المركب المزجى ولا يرون تعريفه الشائع الا تعريفا للمعرب منه ، وينتهون الى أن جميع ما أورده سيبويه فى باب الشيئين اللذين ضم أحدهما الى الآخر هو مما سمى فى الاصطلاح تكون اضافة مقلوبة أو معدولة !!

وكأن هذا الضم فى اسمين وجعلهما اسما واحدا أصل فى العربية ، أدرج فيه ما جاءهم من الأعلام المعربة التى شعروا فيها بضم شيئين ، ولا يعنيهم بعد ذلك أن تكون اضافة مقلوبة أو معدولة .

وقد نرى قريبا أن بين هذه الأعلام ما هو عربى الجزءين ، سلك مع المعربات أو ضمت اليه المعربات من الأعلام ذات الكلمتين .. وذلك ما نصل اليه بعد أن نبين تفصيلا ، ما يراد بالمركب المزجى بعد ما سمعنا قول المحشى أنه ينتظم كل ما ساقه صاحب الكتاب ، وبذلك ننسق هذه الأنواع من المركب المزجى ونبينها البيان لنخلص من ذلك الى معرفة المدى الذى يصل اليه الانتفاع اليوم ، بهذا الأصل فى ضم الشيئين وجعلهما اسما واحدا .

فسنرى أن المركب المزجى صنوف فمنه :

١ ــ المركب المزجى المعرب ، كبعض تلك الأعلام معربة وعربية ، ومنه المركب المزجى المبنى كبعض الأعلام مثل سيبويه ، ومركبات أخرى سنراها فى سائر الأقسام من العدد والظروف والأحوال .. الخ ومن المركب المزجى :

٢ ــ المركب العددى ، نحو أحد عشر وبابه .. ولا حاجة هنا الى التفصيل بشىء من أحكامه .

ومنه :

٣ ــ مركبات الظروف الزمنية نحو أتيته صباح مساء ، وليل نهار ، ويوم يوم وحين حين .

ومنه :

٤ ــ مركبات الظروف المكانية ، نحو هو جارى بيت بيت ، أى متلاصقا ، ووقع بين بين أى متوسطا .

---

(١) جـ ١ ص ٥٧ .

ومنـه :

٥ — مركبات أحوال نحـو : وقعوا فى حيص بيص ، أى فتنـة مائجـة ، من حاص أى فر ، وباص أى فات وسبق . ونحو لقيته كفة كفة ، أى متواجهين ، كف كل واحد منهما صاحبه عن مجاوزته ، ونحو : لقيته صحرة بحرة ، أى منكشفين بلا سـاتر ، من الصـحراء والبحر .

ونحو : تفرقوا شغر بغر ، أى منتشرين هائجين ، من الشغر الابعاد ، والبغر الهياج .

ونحو : تفرقوا شذر مذر ، أى تفرقا لا اجتماع معه ، من الشذر الذهب يلقط من المعدن، أو اللؤلؤ الصـغار لا تنظم ، والمذر فسـاد البيضة ، أو هو البـذر ، والميم بدل من الباء وقد يقال : شذر بذر .

ونحو : ذهبوا خذع مذع ، أى متفرقين مقطعين ، من الخذع : القطع والمذع التفريق .

ونحو : تركوا البـلاد حيث بيث ، أو حاث باث ، أو حـوث بوث ، أى متبـددين من الاستحاثة الضياع ، والاستباثة البحث بعد الضياع .

ونحو : تفرقوا أيدى سبأ أو أيادي سبأ ، أى كأبنـاء سبأ ، فى تفرقهم بسيل العرم ، والأيدى والأيادى كناية عن الأبناء والأسر .

ونحو : فعل هذا بادى بدا أى أول كل شيء .

وقد أكثرت من ذكر أمثلة هذا الصنف من المركب المزجى ، لتكون نماذج من التركيب ينتفع بها فى صياغة مثلها حين يحتاج اليه .

ومن المركب المزجى :

٦ — مركبات صوتية نحو غاق غاق ، لحكاية صوت الغراب ، وخاز باز لصوت الذباب ، وبه سمى الذباب .

ثم منه هذا المشهور من :

٧ — مركبات أعلام شخصية عربية غير معربة مثل معد يكرب ، التى من النحاة من يصرح بأنها من معدى على زنة مفعل ، اذ يقول : ان فيهـا شذوذا (١) لأنهم قالوا معـدى بالكسر على زنة مفعل والقياس مفعل بالفتح نحو المرمى والمغزى ، لأنه القيـاس فيمـا لامه حرف علة (٢) وايراده فى مادة بعينها من المعاجم ليس شاهد عربيته ، لأنهم قد يفعلون ذلك فى المعربات،

---

(١) التصريح جـ ١ ص ١٣٠ .

(٢) ابن يعيش على المفصل جـ ١ ص ٦٦ ط المنيرية .

لكن مع هذا الايراد تصريحا بأنها على مفعل ، كتصريح النحـــاة الذى ســمعناه ، وذلك ما فى اللسان مادة ــ ع د ا ــ اذ يتكلم عن النسبة الى عدى على عدوى وعديى ، ثم يقول :

« ومعد يكرب من جعله مفعــلا كان له مخرج من الياء والواو » أما كرب فمن أسماء التبابعة كما قالوا .

ولا علينا بعد التصريح بعربيتها أن تكون ما تكون ففى اليــد تصريحهــم بتركيب علم تركيبا مزجيا من علمين عربيين أصلا ، ولوكاناقحطانيين أو غير ذلك .

ومن هذا الضم بين شــيئين وجعلهمــا اســما واحدا فى الأعلام العربيــة وجعلهمــا من المركب المزجى .

٨ ــ مركبات الأعلام الشخصية المعربة ، غير العربية الأصل ، مثل بعلبك ، وبختنصر ، وحضرموت ورامهرمز ، وقاليقلا .. الخ .

على أنا نستطيع أن نعد من المركب المزجى .

٩ ــ مركبات مزجية فى أعلام أجناس ، مثل علق فلق ، للداهية .

ومن كل أولئك يمكن أن يقال :

المركب المزجي ضم كلمتين احداهمــا الى الأخرى وجعلها اســما واحدا ، ســواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين ، ويكون ذلك فى أعلام الأشخاص وأعلام الأجنــاس والظروف والأحوال والأصوات .

ويمكن أن تصاغ كلمات بهذا الضم عند الحاجة ، ويعرض ذلك على المجمع ليقره ويدخله فى معاجمه لأن عبارة سيبويه تفهم أنه باب من العربيــة ، ولأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .

١٠ — قواعد الاشتقاق

من الجامد العربى والمعرب

« أولا — فى الاسم الجامد العربى :

(١) إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثى لازم من الاسم العربى الجامد الثلاثى مجرده ومزيده ، فالباب فيه « نصر » ويعدّى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعدية كالهمزة والتضعيف .

(٢) أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثى متعد فالباب فيه « ضرب » .

(٣) وفى كلتا الحالين يستأنس بما ورد فى المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة لتحديد صيغة الفعل ، تبعا لما ورد من هذه المشتقات .

(٤) ويشتق الفعل من الاسم العربى الجامد غير الثلاثى على وزن فعلل متعديا ، وعلى وزن تفعلل لازما .

(٥) وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفى .

ثانيا — فى الاسم الجامد المعرّب :

(٦) ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثى على وزن « فَعّل » بالتشديد متعديا ، ولازمه « تفعّل » .

(٧) ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثى على وزن « فعلل » ولازمه « تفعلل »

(٨) وفى جميع هذه المشتقات يقتصر على الحاجة العلمية ، ويعرض مايوضع منه على المجمع للنظر فيه » .

(*) صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٢٩ ــ لسنة ١٩٦٣ ونصه : « أقر المؤتمر جواز الاشتقاق من الاسم الجامد العربى والاسم الجامد المعرب بحسب القواعد التى وضعتها اللجنة » . . =

(*) فى الدورة الأولى للمجمع تقرر جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة فى لغة العلوم .

وفى الدورة الثانية اقترح الأستاذ على الجارم وضع قواعد يستعان بها فى اشتقاق الأفعال ، تطبيقا لذلك القرار . فأحيل الاقتراح الى لجنة الأصول .

(*) روجع ما يأتى :

(١) قرار المجمع فى الاشتقاق من اسماء الأعيان — فى ج ٢٤ د ١ .

(٢) اقتراح الأستاذ على الجارم فى وضع قواعد لهذا الاشتقاق فى ج ٣٤ د ٢ .

(٣) قرار المجمع فى تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها فى المعجمات فى ج ٩ د ٢ .

(٤) قرار المجمع فيما يراعى عند الاشتقاق من أسماء الاعيان فى ج ٢ د ٢١ .

ثانيا :

(١) بحث للشيخ أحمد الاسكندرى (فى الجزء الأول من المجلة) .

(٢) بحثان للشيخ حسين والى (فى الجزاين الأول والثانى من المجلة) .

(٣) بحث للشيخ محمد الخضر حسين (فى الجزء الثانى من المجلة) .

(٤) بحث للشيخ ابراهيم حمروش (فى الجزء الثانى من المجلة) .

(٥) بحثان للأستاذ على الجارم (فى الجزاين الثالث والرابع من المجلة) .

(*) قدم الدكتور ابراهيم أنيس الى اللجنة فى أثناء نظر الموضوع — تعقيبا على اقتراح الأستاذ على الجارم ، طالب فيه بوضع قواعد للاشتقاق من الأسماء المعربة .

اقتراح الأستاذ على الجارم

وضع قواعد جديدة يستعان بها فى اشتقاق الأفعال من الجامد للضرورة

(مستخرج من ج ٣٤ د ٢ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٦)

« حضرة صاحب المعالى الرئيس — لحضرة الأستاذ الجارم اقتراح خاص بوضع قواعد جديدة لاشتقاق الأفعال من الجامد ، وهو يتلى على حضراتكم .

تلى الاقتراح وهذا نصه :

قرر المجمع فى دوره الماضى جواز الاشتقاق من الجامد للضرورة فى لغة العلوم .

ولما كان هذا الاشتقاق يحتاج إلى قواعد جديدة يستعان بها فى اشتقاق الأفعال ، أردت أن أضع اقتراحا بهذا ليكون موضعا للبحث وهو :

الاسم الجامد إما أن يكون ثلاثيا مجردا أو مزيدا فيه ، ويصاغ منه فى حاليه فعْلٌ ثلاثى بعد حذف الزوائد فى المزيد . والفعل الثلاثى يؤخذ من الجامد يكون من باب نصر لكثرة هذا الباب وشيوعه ، ويكون لازما ومتعديا على حسب مايقصد من معناه .

فنقول مثلا قطنت الأرض تقطُن : كثر قطنها . وقطنتها زرعتها قطنا .

إلا إذا كان الفعل حلقى العين أو اللام فيكون من باب فَتَح لازما ومتعديا أيضا ، على حسب مايقصد منه مثل قَمحَ الأرض يقمحها .

وإلا إذا دل على امتلاء أو خلو أو لون أو عيب أو حلية أو مرض ، فيكون من باب فَرِح لازما مثل كبِد فلان يكبَد أى يمرض بكبده.

وإلا إذا أدل على صفة لها مكث ، فيكون من باب كَرُم لازما مثل كَرُش الرجل يَكْرُش أى عظم كرشه .

وإذا كان الاسم رباعى الأُصول أو رباعيا مزيدا فيه مثل درهم وكبريت ، اشتق منه على وزن فَعْلَل بعد حذف الزائد من المزيد ، وإذا كان خماسيا مثل سفرجل ، اشتق منه على وزن فعْلل بعد حذف خامسه .

وتلحق الأفعال المشتقة من الجوامد حروف الزيادة للمعانى التى نقصد من زيادتها فى الأفعال المشتقة من المصدر .

حضرة العضو المحترم الأستاذ على الجارم – لقد سبق أن قررنا جواز الاشتقاق من الجامد ولا فائدة من هذا القرار إلا بوضع قواعد للاشتقاق . فنقول مثلا فى دِرْهَمَ دَرْهَمَ وفى كِبريت كَبْرَتَ

ومسألة المسائل فى هذه القاعدة خاصة بالفعل الثلاثى فيها وإذا تهيبنا أن نضع قواعد لهذه القرار فكأننا لم نفعل شيئا . والأفعال الزائدة شأنها هين ، أما الثلاثية فتختلف أبوابها .

ومادمنا قررنا المبدأ فلا بد أن نجرى إلى أبعد شوط فيه . والاشتقاق من الجامد الثلاثى يستدعى إيجاد فعل ثلاثى ، ولابد أن يكون من باب من أبوابه الستة . وباب نصرهو أكثر الأبواب جريانا على الألسنة حتى قال بعض العلماء . إذا ماجهلت باب فعل ثلاثى فاجعله من باب نصر .

والذى أراه فى الثلاثى هو أن نلتزم فيه أسلوب العرب فما كانت عينه أولامه حرف حلق مثلا جعلناه من باب فتح كقَمَحَ وبَلَحَ . وإذا دل على صفة دائمة مثلا يكون من باب كرُم ككرُش فلان إذا كان ذا كرش كبيرة وهكذا ، وإذا رأيتم حضراتكم تناقشنا فى هذا الاقتراح قبل هذه الدورة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ إبراهيم حمروش – لاتكون مناقشة الاقتراح فى هذا المجلس لأن الاشتقاق من الجامد أجزناه للضرورة ، ونحن فى قرارنا نريد أن نستقرى كلام العرب فى الاشتقاق،

حضرة العضو المحترم الأستاذ أحمد العوامرى – أقترح أن يحال إلى لجنة الأصول لتناقش فى وضع قواعده .

حضرة صاحب المعالى الرئيس – هل توافقون حضراتكم على أن يحال هذا الاقتراح إلى لجنة الأصول لتبحثه وتقدم عنه تقريرا بالقواعد

(موافقة) .

الاشتقاق من أسماء الأعيان

مذكرة للدكتور إبراهيم أنيس

قرر المجمع فى دورته الأولى جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان حين الحاجة لهذا فى الأساليب العلمية . واحتج للقرار وبرره أستاذنا الشيخ الاسكندرى فى بحث منشور بالجزء الأول من مجلة المجمع . وقد ساق فى هذا البحث أكثر من أربع مئة كلمة عربية تعد من أسماء الأعيان ومع هذا فقد اشتق منها العرب القدماء أفعالا أو صفات أو مصادر . ومعظم صيغ الأفعال التى جاءت فى هذا البحث على الأوزان فعّل ، فعلل ، تفعلل ، تفعّل ، استفعل . أما الأفعال الثلاثية المشتقة من هذه الأسماء الجامدة فقليلة لاتجاوز ٣٨ مثلا ، ومثلها ماجاء على وزن أفعل .

ونشر أيضا فى الجزء الأول بحث للأستاذ عبد الله أمين فى الاشتقاق جاء فيه شواهد كثيرة على الاشتقاق من أسماء الذوات ولاسيما أعضاء الانسان . كما جاء فيه شواهد أخرى على الاشتقاق من أسماء الأصوات للحيوان وظواهر الطبيعة .

وفى محاضر دور الانعقاد الثانى عاد الأستاذ الاسكندرى إلى الحديث عن الاشتقاق من أسماء الجواهر والأعيان واختار من صيغ الأفعال : فعّل ، فعلل ومصادرهما وكذلك استفعل التى أكثر من أمثلتها .

وفى الجزء الثانى من مجلة المجمع نشر الشيخ حسين والى بحثا عن الاشتقاق بعامة ووضع لنا أصولا يمكن الاهتداء بها فى الاشتقاق من الجامد هى :

(١) قرر أن مثل «عسى ، ليس» مشتق ، لأن الجمود غير الاشتقاق .

(٢) وقرر أيضا أنه لااشتقاق بين لغة العجم ولغة العرب وعاب على من زعم أن ابليس مشتق من أبلس بمعنى تحير وقال إن الكلمة أعجمية ولاصلة بينها وبين الفعل العربى أبلس .

(٣) الكلمة غير العربية لاتوزن فلا يعرف فيها الأصل والزائد . أما الألفاظ المعربة فألحقت بالأبنية العربية فوزنت وحصل منها اشتقاق مثل « درهم » .

وفى الجزء الثالث نشر بحث للأستاذ على الجارم تحت عنوان « تكملة المادة اللغوية » ساق فيه نحو ٨٠ مادة ندت عن المعاجم بعض مشتقاتها ، وأوضح كيف يمكن اشتقاق مالم يرد فى المعاجم بناء على قرار المجمع جوازتكملة المادة اللغوية على أساس ماورد عن العرب أخذا بمذهب أبي على الفارسى «ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » .

ثم أكمل الجارم هذا البحث فى الجزء الرابع تحت عنوان « مصادر لم ترد لها أفعال » وناقش فى هذا البحث ماجاء فى المخصص لابن سيده من أنه ورد عن العرب نحو ٥٦ مصدرا لم ترد لها أفعال . وساق الباحث نصوصا من المعاجم المختلفة تبرهن على وجود أفعال لمعظم هذه المصادر ويؤكد لنا أنه لم يصح لديه من هذه المصادر سوى ستة اشتق لها أفعالا .

هذا عرض سريع لما جاء فى مجلّة المجمع بصدد الاشتقاق من الجامد وتكملة المادة اللغوية .

وبالاطلاع على الشواهد التى جاءت فى بحوث أعضاء المجمع يتبين لنا بوضوح أن العرب قد أكثروا من الاشتقاق من الجامد بحيث لانكون مبالغين حين نقرر أنهم لم يتركوا اسما جامدا دون الاشتقاق وإن ندت عن المعاجم التى بين أيدينا بعض هذه المشتقات . فكلما فكرت فى اسم جامد من أسماء الأعيان وخيل إلى أن العرب لم يشتقوا منه ، تبين لى بعد البحث فى المعاجم أنهم اشتقوا منه مثل « النهر ، الأرض » .

لسنا إذن فى حاجة إلى التفكير طويلا فى الكلمات العربية الجامدة المعبرة عن الأعيان فقد تكفلت المعاجم بهذا . ومع هذا يمكن على افتراض أن منها بعضا لم يشتق منه ، أن نصوغ مانحتاج إليه من أفعال أو صفات أو مصادر وغير ذلك على أساس المادة المروية فى الاسم العربى الجامد . وقد أوضحت لنا كتب الصرف كيف تصاغ الصيغ ومعنى كل صيغة والقياس فى كل منها . فيمكن بسهولة الاشتقاق من الاسم العربى الجامد على نسق الصيغ القياسية المروية فى كتب اللغة ومعها تلك الصيغ التى جعلها المجمع قياسية مثل (استفعل ، فعّل ، فعّال) وغيرها وقد بين لنا بحث الأستاذ الجارم الناحية التطبيقية فىتكملة المادة اللغوية مما ينير لنا السبيل فى هذا النوع من الاشتقاق .

أما الإشكال الحقيقى فيكاد ينحصر فى الكلمات المعربة والاشتقاق منها . فالكلمة المعربة تحتاج أولا إلى صقل فى أصواتها ومقاطعها لتصبح على النسج العربى بقدر الامكان . وقد

تكفلت قرارات لجنة اللهجات الخاصة بطريقة كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية بهذه النواحى . فقد اقترحت لجنة اللهجات تغيير الأصوات الأجنبية إلى أقرب الأصوات العربية شبها بها إلا فى الأصوات : ف ، پ ، گ v ، p ، g

أما من حيث الحركات الأجنبية التى لانظير لها فى العربية فقد رأت لجنة اللهجات تغييرها إلى أقرب الحركات العربية شبها بها . وكذلك فى مقاطع العلم الأجنبى رأت لجنة اللهجات التخلص من التقاء السواكن فيها بإقحام حركات قصيرة تيسر نطقها فى الألسنة العربية

أما الذى لم تقم به لجنة اللهجات ولم يكن من مهمتها فهو الصيغة التى سيصبح عليها العلم الأجنبى والمصطلح المعرب . كذلك لم تعرض لجنة اللهجات إلى الاشتقاق من مثل تلك الكلمات المعربة وكيف يكون الاشتقاق منها .

وفى رأيى أن الاشتقاق من مثل هذه الكلمات المعربة يجب أن يقتصر على صيغ معينة للأفعال هى : فعَّل ، فعلل ومطاوعهما ، ثم استفعل

وتختار الصيغتان الأوليان حين تكون الكلمة كثيرة الحروف يقتطع منها حروف لا تغير من معالم الكلمة ولاسيما تلك التى تشبه الحروف الزوائد (سألتمونيها) لتصبح الكلمة ملحقة بالرباعى ، ومن اليسير بعد هذا إجراء الاشتقاق أو الصياغة . أما « استفعل » فتخصص للكلمات القصيرة البنية . ومتى اهتدينا إلى الفعل من هذه الكلمات المعربة سهل بعد هذا صياغة أنواع المشتقات الأخرى من مثل هذه الكلمة

فكلما احتاج صاحب العلم إلى كلمة تعبر عن وصف أو حدث أو آلة استطاع اشتقاق ما يحتاج إليه على أساس تصرف العرب فى لغتهم ويحسن أن يكون الاشتقاق مناظرا للصيغ القياسية فى العربية لأنها التى كثرت فى النصوص العربية ، فلا يصح الالتجاء إلى الصيغ السماعية أو القليلة الورود عن العرب .

وأخيرا يجب أن يكون الاشتقاق من تلك الكلمات المعربة وليد الحاجة الملحة وأن تبحث لجنة الأصول كل حالة ، أى أن تحول اللجان القائمة بوضع المصطلحات العلمية ماتقترحه من مشتقات مستمدة من كلمات معربة لتكون محل البحث فى لجنة الأصول حتى تجىء تلك المشتقات الجديدة موحدة وجارية على القياس العربى .

١١ – الاشتقاق من أسماء الأعيان

دون قيد الضرورة

قرر المجمع من قبل اجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان ، للضرورة فى لغة العلوم كما أقر قواعد للاشتقاق من الجامد .

واللجنة تأسيسا على أن ما اشتقه العرب منأسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة ، وأن ماورد من أمثلته فى البحث الذى احتج به المجمع لاجازة الاشتقاق يربى على المـائتين ، ترى التوسع فى هذه الاجازة يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير تقييد بالضرورة .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة١٩٦٨

* فى أثناء دراسة اللجنة لكلمة « متحف » وتعليل ضبط ميمها بالفتح على انها اسم مكان من التحفة ، استنادا الى قرار مجمعى فى الاشتقاق من أسـماء الأعيان ، لوحظ أن القرار مقيـد بالضرورة فى لغة العلوم ، وتذاكرت اللجنة فى ذلك واصدرت قرارها برفع هذا القيد .

١٢ – فى القياس

ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ ، والمجمع يقر منها ما تقتضيه الحاجة للتوسع وتيسير الاشتقاق .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٠ سنة ١٩٦٤

* كان القرار تعقيبا على اقتراح الأستاذ احمد امين الموافقة على قياسية صيغ الزوائد والمصادر ونحوها متى انطبق على القواعد الصرفية ودعت الحاجة اليه .

* انظر بحث الأستاذ احمد امين وتعقيب الشيخين محمد الخضر حسين وابراهيم حمروش فى الجزء السادس من مجلة المجمع .

* وانظر تقرير الدكتور ابراهيم انيس حول هذا البحث وهو منشور فى هذه المجموعة مع ملحقات قرار فى التذكير والتأنيث .

١٣ – فى الألفاظ الحوشية

من الواجب أن يكون من المعاجم مايتضمن كل كلمات اللغة ، أما وصف بعض الألفاظ بأنها حوشية فذلك اعتبار بلاغى لا لغوى ، ولا يستبعد اللفظ من المعاجم بأنه حوشى .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٠ سنة ١٩٦٤

* كان القرار تعقيبا على اقتراح الأستاذ احمد امين التخفف من كثير من مفردات اللغة ، ورايه أن أولى الكلمات بالاعدام هى الكلمات الحوشية ، فلابد من استبعادها وعدم ادخالها فى المعاجم الجديدة .

* انظر بحث الأستاذ احمد امين وتعقيب كل من الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ ابراهيم حمروش فى الجزء السادس من مجلة المجمع .

* وانظر تقرير الدكتور ابراهيم انيس حول بحث الأستاذ احمد امين ، وهو منشور فى هذه المجموعة مع ملحقات قرار التذكير والتأنيث .

١٤ – فى المترادف

توصى لجنة الأصول فى شأن المترادفات أن يعنى كل العنـاية بتبيان الفروق الدلاليـة بين الكلمات ما أمكن ، بحيث يتحدد المعنى الخاص الدقيق لكل كلمة ، وبذلك تضـيق دائرة المترادفات .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٠ سنة ١٩٦٤

* كان القرار تعقيبا على اقتراح الأستاذ احمـد امين استبعاد كثير من المترادفات التى لا حاجة اليها .

* انظر بحث الأستاذ احمد امين وتعقيب الأستاذين الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ ابراهيم حمروش فى الجزء السـادس من مجلة المجمع .

* وانظر تقرير الدكتور ابراهيم انيس حول بحث الأستاذ احمد امين وهو منشور فى هذه المجموعة مع ملحقات قرار التذكير والتأنيث .

١٥ – فى المتضاد والمشترك

أياما كان سبب التضاد والاشتراك واختلاف اللغويين حولهما . فان ما ثبت من كلمات التضاد والاشتراك اللفظى ليست كثيرة ، ويعول فى تحديد معناها على السياق والقرينة ، ووجودها فى المعجم قد يحتاج اليه فى فهم النصوص القديمة ، وليس فيها مع ذلك عبء على اللغة وليست العربية بدعا فى ذلك . ومهمة واضعى المعجم أن يتحروا استعمال هذه الألفاظ فى النصوص الصحيحة قبل الحكم بأنها من الأضداد أو المشترك اللفظى .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٠ سنة ١٩٦٤

* كان القرار تعقيبا على اقتراح الأستاذ احمد امين حذف كلمات الأضداد والقضاء عليها والتخفف من المشترك قدر الامكان .

* انظر بحث الأستاذ احمد أمين وتعقيب كل من الأستاذين الشيخ ابراهيم حمروش والشيخ محمد الخضر حسين فى مجلة المجمع الجزء السادس .

* وانظر تقرير الدكتور ابراهيم انيس حول هذا البحث وهو منشور فى هذه المجموعة مع ملحقات فى التذكير والتأنيث .

١٦ – لحوق تاء التأنيث لفعول صفة بمعنى فاعل

وجمعها جمع تصحيح

يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل لما ذكره « سيبويه » من أن ذلك جاء فى شىء منه ، وما ذكره ابن مالك فى التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب ، وما ذكره « السيوطى » فى « الهمع » من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات ، وما ذكره « الرضى » من قوله : « ومما لا يلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث : فعول » .

ويمكن الاستئناس فى اجازة دخول التاء على فعول بأن صيغ المبالغة كاسم الفاعل يمكن أن تتحول الى صفات مشبهة ، وعلى ذلك فى حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن نلمح المعنى الأصلى لها وهو المبالغة ، فتدخل عليها التاء ، جريا على قاعدة دخول التاء فى اسم الفاعل وفى صيغ المبالغة للتأنيث .

وعلى هذا يجرى على تلك الصيغة — بعد جواز تأنيثها بالتاء — ما يجرى على غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء ، فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨

* عرض على المؤتمر فى الدورة المتممة للثلاثين ان لجنة الاصول فى دراستها للتذكير والتانيث انتهت الى ما يأتى : « لا يجوز أن تلحق التاء فعولا بمعنى فاعل للتانيث » فاقر المؤتمر ذلك .

* ولكن المؤتمر بعد ذلك احال الى لجنة الأصول بحوثا لبعض الأعضاء العاملين والمراسلين طالبوا فيها باجازة ذلك ، وهى :

(أ) المسألة الثانية من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن فى مؤتمر الدورة ٣١ .

(ب) المسألة الثالثة من بحث الأستاذ انيس المقدسي فى مؤتمر الدورة ٣٢ .

(جـ) بحث الدكتور ابراهيم أنيس فى مؤتمر الدورة ٣٢ (مؤتمر بغداد) .

(د) الاقتراح الثانى من بحث الدكتور مصطفى جواد فى مؤتمر الدورة ٣٣ .

* قدم كل من الأستاذ عطيه الصوالحي والأستاذ عباس حسن مذكرة فى الموضوع فى أثناء عرضه على اللجنة .

صيغة «فَعُول» ولحوق التاء بها للتأنيث

للأستاذ عباس حسن

هل يجوز الحاق تاء التأنيث بآخر «فَعُول» بمعنى فاعل؟

أرى جواز هذا على أساس الاعتبارات التالية، وأساسها: الاعتبار الخاص بصيغة «فعيل» بمعنى: «مفعول».

١ — الأصل فى الأسماء المعربة المشتقة أن تلحقها علامة تأنيث للفرق بين مذكرها ومؤنثها. ومن علامات التأنيث المختصة بذلك: «التاء»؛ مثل: راحم وراحمة — عالم وعالمة — مشهور ومشهورة — فرح وفرحة.

٢ — عدل العرب عن ذلك الأصل عدولا غالبا عند استعمالهم صيغة: «فَعِيل»، بشرط أن تكون هذه الصيغة بمعنى «مفعول»، وأن يكون الموصوف بها مذكورا، كى يؤمن اللبس، فقالوا: (هذا عمل حميد، وهذه مهمة حميد) — (هذا شيطان رجيم، وهذه شيطانة رجيم).

٣ — لا مانع من الرجوع الى الأصل، لأن العدول عنه لم يكن أمرا محتوما مطردا؛ اذ لم يكن لعلة توجب الأخذ بها لمنع فساد لغوى،، وانما كان أمرا غالبا للتخفيف. ويقابل هذا الغالب لغةً «الكثير»، طبقا لما نص عليه السيوطى.

ولا حرج مطلقا فى استعمال «الكثير». بل اننا لو أردنا بالغالب ما يقابل القليل—على فرض هذا— لكان المراد بالقلة هنا هو: «القلة النسبية» وهذه لا مانع من القياس عليها (بخلاف القلة الذاتية المانعة). يؤيد هذا أمران:

أولهما: ما سبق من أن العرب عدلت عن الأصل عدولا غالبا لا مطردا حتميا.

وثانيهما: ما ورد فى «تاج العرس، مادة قتل» ونصه:

(قال الرضى: مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء، «فعيل» بمعنى مفعول، الا أن يحذف موصوفه، نحو: هذه قتيلة فلان وجريحته. ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى: «فاعل» قد يحمل عليه، فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضا، نحو: امرأة قتيلة. كما يحمل «فعيل» بمعنى «فاعل» عليه فتحذف منه التاء. نحو ملحفة جديد) اهـ.

فهذا النص صريح فى جواز الحمل والحاق التاء فى «فعيل» بمعنى مفعول ولو كان الموصوف مذكورا.

٤ — كل ما سبق هو فى صيغة : «فعيل» بمعنى « مفعول » . وقد صرح بعض أئمة النحاة الأقدمين بأن الأربعة الأخرى (وهى : فعول بمعنى فاعل ـ مفعال ـ مفعيل ـ مفعل) يشترط لحذف التاء منها مايشترط فى «فَعيل»،وتنصّ على أنك تقول : «صبورة ومعطارة» اذا لم يعرف الموصوف فيقول ابن يعيش ما نصه ـ فى ص ١٠٢ جـ ٥

(ان هذه الأسماء اذا جرت على موصوفهالم يأتوا فيها بالهاء ، واذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس ، نحو صبورة ومعطارة ، وقتيلة بنى فلان) ا هـ .

فيفهم من هذا وما يحيط به أن حكم الأسماء المشتقة الأربعة هو حكم « فعيل » بمعنى مفعول (من حيث حذف التاء غالبا بشرطه ، أوعدم حذف التاء علىالوجه المشروح فيماسلف). أى : أنه يجرى على هذه المشتقات الأربعة ،ما يجرى على « فعيل » السالفة من جواز اثبات التاء ، سيرا على غير الغالب .

ويلاحظ أن غير الغالب هنا ليس معيبا ، وان كان الغالب هو الأفصح والأقوى . وفرق بين الخطأ الصريح ، والصحيح وان كان ليس هو الأعلى فى درجات الفصاحة والقوة البلاغية .

حول لحوق تاء التأنيث "لفعول الصفة"

للأستاذ عطية الصوالحى

من كلام الرضى : قال المصنف — يعنى ابن الحاجب — فى شرح كلامه ما معناه : ان أصل التاء فى الأسماء أن تكون فى الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها ، وانما تدخل على الصفات اذا دخلت فى أفعالها ، فالصفات فى لحاق التاء بها فرع الأفعال : تلحقها اذا لحقت الأفعال ؛ نحو قامت فهى قائمة ، وضربت فهى ضاربة .

ثم قال — أى الرضى — : ان الأغلب فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ، ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجىء فى بابهما فألحقا التاء للتأنيث كما يلحق الفعل .

وصيغ المبالغة صفات قطعا ، داخلة فى مفهوم اسم الفاعل ، ومعدودة من أفراده كما يقول « الجامى » (١) فمن حقها أن تلحق بأفعالها فى التأنيث والدلالة على الحدوث .

ثم هى فى دلالتها تخصيص لمعنى اسم الفاعل الدال على مطلق الفعل كثيرا كان أو قليلا .

(١) ففى شرح درة الغواص ص ١٣٠ :

« قال ابن برى : انكار اطلاق « السائل »على كثير السؤال ليس بصحيح ، لأن باب « فاعل » كضارب وقاتل عام لكل من صدر منه الفعل قليلا كان أو كثيرا ، فلا يمنع أن يقع «فاعل» موقع «فَعَّال» المختص بالكثير ، لعمومه ، ألا ترى أن قوله تعالى « والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » لا يقتضى أن يكون السائل هنا مَنْ قل سؤاله؟ومثله فى صفات البارى : الخالق والخلاق ، والرازق والرزاق والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر » .

(٢) وفى حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ج ٢ ص ٢١٧ :

قال الشاطبى فى شرح الألفية : اسم الفاعل دال على الفعل كثيرا كان أو قليلا : فيقال « فاعل » لمن تكرر منه الفعل وكثر ، ولمن وقع منه فعل ما ، لكنه من جهة وضعه لا اشعار له بخصوص فعل ، فاذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالا عليها « ففعول » فى الحقيقة انما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة ، لا من مطلق فاعل ، وكذا سائر المثل ، فتبين أن كل واحد منها بدل من فاعل . انتهى .

---

(١) وحاشية المحرم .

ولما كان «فَعُول» دالا على «فاعل» المراد به الكثرة كما أشار اليه ابن برى ، ونص عليه الشاطبى لما كان كذلك جاز أن يحمل فى التأنيث على فعله وان جرى على موصوف ، فيقال : امرأة ودودة وشكورة ، وقد نص على نظيره صاحب اللسان فقال فى مادة (ملل) « والأنثى ملول وملولة ، « فملول » على القياس ، و « ملولة » على الفعل » .

وما المراد بالقياس فى هذا الحرف ؟

(١) أهو القياس على المصدر الموازن له كما قال فى الفلك الدائر :

« ان العرب نبهوا باستعمال « فعيل » خبرا عن الجماعة (١) وجريه على المذكر والمؤنث على أنه كالمصادر الواقعة على الأجناس ، وانه أشبه « فعولا » لأنه صفة مثله ، وثالثه حرف مد ، وانما استعملوا « فعولا » للكثرة لأنه على لفظ « فعول » الذى يقع مصدرا نحو القبول والولوع » (٢) ؟

(٢) أم هو الانتقال عن بابه للدلالة على معنى الذى تخصص به كما يقول الحريرى فى درة الغواص :

« وقد ذكر النحاة فى امتناع الهاء من هذه الصفات — يعنى الصفات التى على مثل فعول — عللا أجودها : أن الصفات الموضوعة للمبالغة نقلت عن بابها لتدل على معنى الذى تخصصت به ، فأسقطت هاء التأنيث فى قولهم : امرأة صبور وشكور ... ثم قال : وامتناع الهاء من « فعول » بمعنى فاعل أصل مطرد ... ؟ فان كان المانع من تأنيث « فعول » هو مشابهته للمصدر الموازن له قلت : ورود المصدر على صيغة « فعول » نادر (٣) والنادر لا يقاس عليه .

وان كان المانع هو النقل من بابه ليدل على معنى الذى تخصص به كما يقول الحريرى سألت : ما ذلك الباب الذى نقل عنه « فعول » ؟ لعل ذلك الباب هو باب اسم الفاعل على رأى من يقول : ان صيغ المبالغة خارجة عن مفهوم اسم الفاعل ، وجرى عليه « الطيبى » فيما نقله عن محيى السنة فقال فى جـ ٢ ص ٢٨٧ يس على التصريح : « كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن أخواته ، كقوله تعالى « وما كانت أمك بغيا » أسقطت الهاء ، لأنها كانت مصروفة عن باغية » .

---

(١) يشير الى قوله تعالى « والملائكة بعد ذلك ظهير » فظهير على زنة المصدر كصهيل ونعيق .

(٢) فى الأصل : نحو الدخول والخروج . وهو غير مستقيم .

(٣) قال فى المزهر : ذكر اليزيدى عن أبى عمرو بن عمرو بن العلاء : القبول : مصدر ، قال : ولم أسمع غيره بالفتح .

فان كان هذا هو المراد أضعفه ما قاله « الجامى » مع حاشـية المحرم من أن صـيغ المبالغة معدودة من أفراد اسم الفاعل .

هذا الذى تقدم شطر من البحث يهدف الى اجازة تأنيث « فعول » صـيغة مبالغة اذا جرت على موصوف مؤنث أما « فعول » صفة مشبهة فيمكن حملهـا فى اجازة تأنيثها على صيغة المبالغة حمل النظير على النظير ، أو حملها على فعلها بوساطة اسم الفاعل ، فيقال : امرأة كنود وكنودة كما قالوا : امرأة عروب وعروبة ، وامرأة عجوز وعجوزة .

ومما يستأنس به فى تأنيث « فعـول »الصفة المشبهة ما ذكره صاحب اللسان عن أبى بكر ـ أحسبه ابن الأنبارى ـ قال « قول العرب : فلان عدو فلان معناه : فلان يعدو على فلان بالمكروه ويظلمه ، ويقال : فلان عدوك ، وهمعدوك ، وفلانة عدوة فلان ، وعدو فلان : فمن قال : فلانة عدوة فلان : قال : هو خبر المؤنث ،فعلامة التأنيث لازمة له ، ومن قال : فلانة عدو فلان قال : ذكرت « عدوا » لأنه بمنزلة قولهم :امرأة ظلوم وغضوب وصبور ، قال الأزهرى : هذا اذا جعلت ذلك كله فى مذهب الاسم والمصدر (١)، فاذا جعلته نعتا محضا قلت : هو عدوك ، وهى عدوتك ، وهم أعداؤك ، وهن عدواتك ،هذا :

ومما يستدل به على أن امتناع تأنيث «فعول » وأخواته غالب لا لازم :

(١) قول سـيبويه فى ج ٢ ص ٩٢ عن الخليل ما نصه :

« يمتنع من الهـاء فى التأنيث « فعول »وقد جاءت فى شىء منه » .

وقول ابن مالك فى التسهيل ما معناه : ولا تلحق التاء ـ التى للتأنيث ـ غالبا صـفة على كذا وكذا و « فعول » بمعنى فاعل .

(٣) وقول الرضى : ومما لا يلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة ، فيستوى فيه المذكر والمؤنث « مفعال ومفعل . . . وكذا « فعول » بمعنى فاعل » .

(٤) وقول السيوطى فى الهمع : والغالب ألا تلحق ـ أى تاء التأنيث ـ صـفة على مفعال . . . أو « فعول » لفاعل .

وبعد فانى أقول كما قال الشهاب الخفاجى « انا لو اقتصرنا فى الألفاظ على ما اسـتعمله العرب العـاربة والمستعربة حجرنا الواسع ، و عسر التكلم بالعربية على من بعدهم » .

وأتشرف بعرض هذا البحث على لجنة الأصول الموقرة لدراسته .

والسلام عليكم ورحمة الله .

---

(١) قال سيبويه « عدو » وصف ولكنه ضـارع الاسم ، وقـد يثنى ويجمع ويؤنث اللسان .

١٧ – صيغة "فعلان"

تأنيثها بالتاء وجمعها جمع مذكر سالما

من حيث ان تأنيث « فعلان » بالتاء « لغة فى بنى أسد » كما فى الصحاح ، و « لغة بنى أسد » كما فى المخصص ، وقياس هذه اللغة صرفها فى النكرة كما فى شرح المفصل ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء ، وان كان غير ما جاء به خيرا منه كما فى قول « ابن جنى » – ترى اللجنة أنه يجوز أن يقال : عطشانة وغضبانة وأشباههما ، ومن ثم يصرف « فعلان » وصفا ويجمع « فعلان » ومؤنثه « فعلانة » جَمْعَىْ تصحيح .

❊ صدر القرار فى ج ٢ مؤتمر د ٣٢ سنة ١٩٦٥ – (دورة الاجتماع غير العادى – المنعقد فى مدينة بغداد) وهو الاجتماع الذى اشترك فيه المجمع العلمى العراقى .

❊ فى الجلسة الثامنة من مؤتمر المجمع فى دورته المتمة للثلاثين (جلسة السبت ٧ من مارس سنة ١٩٦٤) ، وفى أثناء النظر فى أعمال لجنة الاصول المعروضة على المؤتمر ، قال الدكتور عبد الله الطيب عضو المجمع : « احب ان اضيف شيئا ، وهو التأنيث فى صيغة « فعلان » المستعملة بكثرة فى الصحف والقصص ، فيقولون « عطشانة » ويجمعونها جمع سلامة فيقولون «عطشانات» وهى فى لغة بعض العرب ، فهل ترى اللجنة ان تنظر فى المستقبل فى الاباحة للدرجة الثانية من البيان كالصحف أن تؤنث صيغة « فعلان » بالتاء ونجمعها . فوفق على احالة هذا الاقتراح الى لجنة الاصول .

٢ – وقد نظرت اللجنة فى الاقتراح ، فقدم الأستاذ الشيخ محمد على النجار مذكرة له بعنوان « سكرانة وسكرانون » فاتخذت اللجنة قرارها فى الموضوع ، وطلب الأستاذ على عبد الرازق والأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج اثبات معارضتهما له .

❊ ثم قدم الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج بحثا فى الموضوع ، فعقب عليه كل من الأستاذ الشيخ محمد على النجار ، والأستاذ امين الخولى ببحث له ، ولم تر اللجنة اخيرا ما يدعوها الى العدول عن قرارها الذى اتخذته .

سكرانة وسكرانون

بحث للأستاذ الشيخ محمد على النجار

يمنع النحاة جمع سكران على سكرانين لأن مؤنثه لا يقبل التاء اذ كان مؤنثه سكرى وجعلوا من قواعدهم أن فعلان فعلى لا يجمع جمع التصحيح ٠

وهم ينظرون فى ذلك الى لغة جمهور العرب ٠ وهناك لغة لبنى أسد فى هذا الوزن تؤنثه بالتاء ٠ فيقولون سكران وسكرانة وغضبان وغضبانة وفى اللسان (غضب) : « ولغة بنى أسد : امرأة غضبانة وملآنة وأشباهها » وفيه(سكر) : الجوهرى : لغة بنى أسد سكرانة »٠

وفى التصريح فى مبحث ما لا ينصرف اذعرض لوزن فعلان وصفا : « وأما ما نقل عن بنى أسد أنهم يقولون : سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدى : لبنى أسد مناكير لا يؤخذ بها وكتب الشيخ ياسين على قوله :وقال أبو حاتم : وجه كونها مناكير أنها مخالفة للغات الفصيحة وقد يقال : كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم التى طبعهم الله عليها ؟ » ٠

وأيا ما كان الأمر فقد ثبت كونها لغة ،وكل لغة يجوز القياس عليها وان كانت رديئة ، وقد عقد ابن جنى فى الخصائص بابا جعل عنوانه : « باب [١] اختلاف اللغات وكلها حجة » جاء فى آخره : « وكيف تصرف الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء وان كان غير ما جاء به خيراً منه » ٠

واذا ثبت أنه يقال فى لغة سكران وسكرانة جاز أن يقال فى جمع سكران سكرانون وفى جمع غضبان غضبانون ، وهذه الجموع جارية فى لغة العامة فيقولون : الجماعة غضبانين وسكرانين ٠

(١) الخصائص ١٠/٢ ٠

تحرير القول فى فعلان فعلى ، وفعلان فعلانة

بحث للأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج

الكلام فى « فعلان الوصف » ذى الألف و النون الزائدتين فى مقامين :

« الأول » فى منعه من الصرف وعدمه .

« والثانى » فى جمعه جمع مذكر سالما وعدمه كذلك .

أما الأول فقد قرر النحاة — فى باب ما لا ينصرف — أن من موانع صرف الاسم ، أن تجتمع فيه الوصفية الأصلية مع زيادة الألف والنون .

وشرطوا هكذا أصالة الوصفية ، احترازا عن الوصفية العارضة ، فانها لا توجب منع الصرف كما فى « صفوان » وصفا ، بمعنى قاس ، فهذه الوصفية عارضة ، وأصل «صفوان» اسم للحجر اليابس الصلد ، فيقال : « مررت برجل صفوان قلبه » بصرف صفوان .

وشرطوا كذلك للمنع من الصرف ألا يكون مؤنث الوصف على « فعلانة » بالتاء ، وذلك بأن يكون مؤنثه على « فَعْلَى » كسكران وسكرى ، وغضبان وغضبى ، أو لا يكون له مؤنث أصلا كلحيان لعظيم اللحية .

فيمتنع الصرف فى هاتين الحالتين ، لوجود العلتين : الوصفية والزيادة ، وتحقق شرطى عملهما .

غير أن منع صرف « سكران » وبابه ، هو محل اتفاق العرب غير بنى أسد ، أو يقال : انه محل اتفاق النحاة فيما ورد عن العرب غير بنى أسد .

أما لحيان فهو ممنوع من الصرف عند الجمهور ، وهو الأصح ، لأنه لو كان له مؤنث لكان على « فَعلى » اذ هو الغالب فى مؤنث « فعلان » ومعنى هذا تقدير أن له مؤنثا على « فعلى » فكان الشرط عندهم لمنع صرف « فعلان » أن يكون له مؤنث على « فعلى » تحقيقا أو تقديرا .

وحكى عن بعض العرب صرفه ، وقيل فى تعليله : ان الأصل فى التأنيث أن يدل عليه بالتاء ، فلو كان « لحيان » له مؤنث لجاء على الأصل ، أن يكون تأنيثه بالتاء ، فيقال فيه لحيانة .

ولعل ذلك معناه أن الشرط عند هؤلاء لمنع صرف « فعــلان » الوصف ، أن يكون له مؤنث على وزن « فعلى » حقيقة لا تقديراً .

وهذا كله عند غير بنى أسد ، أما هم فانهم يصرفون دائماً صيغة « فعلان » لأن مؤنثه عندهم يأتى دائماً أيضاً على « فعلانة » بالتاء .

***

هذا ، وعلى أساس ما ورد عن العَرب ، مما جعل النحاة يشترطون لمنع صرف « فعلان » الوصف أن يكون مؤنثه على « فعلى » يكون الحكم وجوب صرف الوصف اذا كان مؤنثه على « فعلانة » بالتاء ، فندمان من المنادمة مصروف ، لأن مؤنثه « ندمانة » .

أما اذا كان من النــدم : فانه يمنع من الصرف ، لأن مؤنثه ندمى .

« ولكن قد يقال » : كيف يصرف « ندمان » المنادمة ، وهو وصف اشتمل على ألف ونون زائدتين ؟ وأى فرق بينه وبين «سكران» وكلاهما وصف زيدت فيه الألف والنون ؟ .

لمــاذا يكون « سكران » ممنوعاً من الصرف ، ويقال قد توافرت فيه العلتان المقتضيتان منع الصرف ، ثم لا يمنع « ندمان » من الصرف لذلك ؟ .

«والجواب» أن الوصيفة متحققة فى «ندمان » كما هى فى « سكران » من غير شــك . وكذلك الألف والنــون زائدتان فى الصيغتين جميعاً ، لكن زيادتهما فى « ســكران » وبابه لا شائبة فيها ولا شبهة ، وهى زيادة خاصة بوصف المــذكر ، لا توجد فى وصف المؤنث ، فان وصف المؤنث من ذلك يكون على وزن «فعلى » فتمييز المؤنث من المــذكر انمــا هو بالصيغة لا بالعلامة التى هى التاء ، فلا يقال فى المؤنث سكرانة .

ومن هنا كانت زيادة الألف والنون فى « ســكران » شــبيهة بزيادة ألف « حمراء » ، فان هذه زيادة خاصة ، غير أنها خاصة بوصف المؤنث ، ثم التأنيث فى ذلك بالصيغة لا بالعلامة فانه لا يقال فى المؤنث « حمراءة » ؛ فتمت بذلك المشابهة التى بسببها منع «سكران» من الصرف.

أما الألف والنون فى « ندمان » من المنادمة فهما شبيهتان بالحروف الأصول من حيث انهما تثبتان فى وصف المؤنث أيضاً ، ثم تلحقهما التاء فى آخر الــكلمة ، علامة على التأنيث ، فليست زيادتهما خاصة بوصف المذكر كما فى « سكران » .

(١) جاء فى حاشية الخضرى على ابن عقيل — تعليقاً على قول الشارح : « فان كان المذكر على « فعلان » والمؤنث على « فعلانة » صرف — ما نصه قال : « أى لضعف زيادته ، لشبهها بالأصول فى لزومها للمذكر والمؤنث ، وقبولها علامة التأنيث ، فكأنهــا لم توجد ، ثم قال : « ويشهد لذلك أن بنى أسد يصرفون كل صفة على « فعلان » لأنهم يؤنثونه بالتاء مطلقاً (١).

(١) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٩٨/٢ طبعة البابى الحلبى .

وقبل ذلك أورد الشيخ الخضرى أربع عشرة كلمة على « فعلان » قال انها هى التى يكون مؤنثها على « فعلانة » بالتاء . أما ما عداها فان المؤنث فيه على « فعلى » .

(٢) وجاء فى شرح الأشمونى على الألفية ما يلى : « وكذا انما صرف نحو « ندمان » مع وجود الفرعيتين ، لضعف فرعية اللفظ فيه ، من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر ، وتلحقه التاء فى المؤنث نحو « ندمانة » ، فاشبهت الزيادة فيه بعض الأصول فى لزومها فى حالتى التذكير والتأنيث ، وقبول علامته فلم يعتد بها ؛ ثم قال : « ويشهد لذلك أن قوماً من العرب — وهم بنو أسد — يصرفون كل صفة على « فعلان » لأنهم يؤنثونه بالتاء ، ويستغنون فيه « بفعلانة » عن « فعلى » فيقولون : سكرانة وغضبانة وعطشانة ، فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بالفى « حمراء » فلم تمنع من الصرف [١] .

لغة بنى أسد أو لغة لبعض بنى أسد

لقد اختلف رأى الباحثين فى ذلك الذى نقل عن بنى أسد فى صرف « فعلان » وتأنيث « فعلانة بالتاء » : هل هو لغة القبيلة كلها ؛ أو هو طريقة لبعض هذه القبيلة ؟ .

والسبب فى هذا الاختلاف يرجع الى اختلاف عبارات القواميس اللغوية وبعض المراجع الأخرى التى عرضت لما روى عن هذه القبيلة .

ففى لسان العرب والمصباح نسبة ذلك باطلاق الى بنى أسد .

فى اللسان : « ولغة بنى أسد امرأة غضبانة وملآنة وأشباههما » .

وفى المصباح : « وفى لغة بنى أسد يقال فى المرأة سكرانة » .

لكن جاء فى الصحاح : السكران خلاف الصاحى ، والجمع سكرى وسكارى ، والمرأة سكرى ، ولغة فى بنى أسد سكرانة » .

وفى الصحاح أيضاً : — فى مادة غضب — « ورجل غضبان وامرأة غضبى ، ولغة فى بنى أسد غضبانة وملآنة وأشباههما ، وقوم غضبى وغضابى ، مثل سكرى وسكارى » فقوله : « ولغة فى بنى أسد » سكرانة وغضبانة وملآنة ظاهر فى أن ذلك ليس لغة القبيلة كلها وانما هو طريقة لبعض هذه القبيلة .

على أنه اذا كانت العبارات التى قدمناها جميعها تحتمل أن يكون ما روى عن بنى أسد فى هذا الموضوع هو لغة القبيلة كلها وأن يكون طريقة لبعض هذه القبيلة ؛ فالعبارة التى

---

(١) شرح الأشمونى على الالفية ١٧٥/٣ طبعة البابى الحلبى .

ليس فيها أدنى احتمال ، هى التى جاءت فى شرح المفصل لابن يعيش ، اذ يقول : « لا تقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرثانة فى اللغة الفصحى ... ، وقولنا فى اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بنى أسد غضبانة وعطشانة ، فألحق النون تاء التأنيث ، وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة » (١) .

فهذا صريح فى أن الذى ورد عن بنى أسد من مجىء المؤنث من وصف فعلان على فعلانة بالتاء ، ليس هو لغة قبيلة بنى أسد جميعها، وانما هو شىء أثر عن بعض هذه القبيلة .

ومن هنا ينبغى أن تنزل تلك العبارات التى هى فى محل الاحتمال ، على حكم العبارة الصريحة الجازمة ، التى حفظ بها شارح المفصل ما يقضى على الشك والتردد . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

* * *

« وبعد » هل يمكن أن يتابع بعض بنى أسد فيما ورد عنهم من ذلك الذى جاء على خلاف ما عليه الجمهور الغالب من قبائل العرب كما يريد بعض الباحثين اليوم ؟ وهل يمكن ذلك من غير حرج ولا استهداف للوم أو مؤاخذة ؟

« والجواب » عن ذلك يرشد اليه ما ننقله هنا عن بعض المراجع المعتمدة .

١ — فقد جاء فى التصريح على التوضيح — بعد ما بين حكم سكران وأنه ممنوع من الصرف ، لأن مؤنثه « فعلى » — قال : وأما ما نقل عن بنى أسد أنهم يقولون « سكرانة » ويصرفون « سكران » فقال الزبيدى : « ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردىء . ثم قال : وقال أبو حاتم : لبنى أسد مناكير لا يؤخذ بها » . (٢) يريد بذلك أن صرف سكران وتأنيث مؤنثه بالتاء يعد من مناكيرهم التى لا يؤخذ بها .

ثم كتب الشيخ « يس » على قوله : وقال أبو حاتم : « لبنى أسد مناكير » قال : وجه كونها مناكير أنها مخالفة للغات الفصيحة » .

ثم عقب على ذلك بأنه قد يقال : كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم التى طبعهم الله عليها » (٣) وهو تعقيب ليس له وجه ولا كبير أثر ، ولا يدفع ما حكم به على تلك اللغة من أنها ضعيفة ورديئة وأنها منكرة من حيث انها جاءت على خلاف اللغات الفصيحة ، فأبو حاتم لا يريد بكلمة مناكير أنها مآثم ومساو يعاب بها أصحابها ، وينعى عليهم من أجلها .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش حـ ١ ص ٦٧ .
(٢) شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢١٣ .
(٣) حاشية (يس) على التصريح حـ ٢ ص ٢١٣ .

فتلك اللغة التى مرّ الحديث عنها ، هى لغتهم التى طبعهم الله عليها ، لا يجادل فى هذا أحد ، ولكن طبعهم الله عليها ضعيفة ورديئة ومنكرة ، من حيث مخالفتها اللغات الفصيحة التى طبع الله عليها غيرهم من العرب .

واذا طبع الله قوماً على لون من العامية المنحرفة فى بغض الاستعمالات عن اللغة العربية الصحيحة ، فهل هذا يمنع أن يقال : انها عامية ومنكرة اذ كانت مخالفة اللغة الصحيحة ؟ .

هذا — وقد جاء فى حاشية الشيخ « يس » — تأييداً لما حكاه صاحب التصريح ، من الاتفاق على منع صرف « سكران » وبابه ، وجوابا عما يقال : كيف يحكى الاتفاق على ذلك ، مع أن « بنى أسد ، يخالفون فيه اذ يصرفون هذا الباب — ما حاصله : ان خلاف بنى أسد هذا لا يعتد به ، بعد ما وصف ما ورد عنهم فى ذلك بأنه ضعيف وردىء ، وأنه من مناكيرهم التى لا يؤخذ بها » . (١)

٢ — وجاء فى شرح المفصل لابن يعيش — بعد ما قال : « ان « فعلان » يمنع من الصرف اذا كان مؤنثه « فعلى » ومثل لذلك بعطشان وعطشى ، وسكران وسكرى ، وغرثان وغرثى — قال : لا تقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرثانة فى اللغة الفصحى » ثم قال : وقولنا فى اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بنى أسدغضبانة وعطشانة ، فألحق النون تاء التأنيث ، وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة » قال : « وقياس هذه اللغة الصرف فى النكرة كندمان ، فتقول : هذا عطشان ، ورأيت عطشاناً ، ومررت بعطشان » (٢) .

نظن أنه لا ينبغى متابعة بنى أسد فيما انفردوا به من صرف « فعلان » وتأنيث مؤنثه بالتاء ، بعد ما عرف أن ذلك شىء انحرف به بعض أفراد من هذه القبيلة ، وأنهم خالفوا به اللغة الفصحى التى عليها سائر العرب ، وبعد ما حكم عليه بأنه ضعيف ردىء وأنه من مناكيرهم التى لا يؤخذ بها ، ثم بعد ما قرر العلماء أن المخالفة بذلك لسائر قبائل العرب مخالفة لا يعتد بها ، فلا تنقض الاتفاق أو حكاية الاتفاق على منع صرف سكران وبابه .

لكن قال بعض الباحثين : ان ما وصفت به لغة بنى أسد فى هذا المقام ، من الضعف والرداءة وما اليهما — لا يمنع من اتباعها والاعتداد بها والقياس عليها ، فان « ابن جنى يقول : ان الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء ، وان كان غير ما جاء به خيراً منه » .

ونحن نرى أن كلام « ابن جنى » هذا لا ينطبق على الحالة التى معنا ، ولا نظن أن ابن جنى يجيز أن يدخل فى عداد اللغات التى أشار اليها هذا الذى نقل عن بعض أفراد من قبيلة ،

(١) حاشية « يس » على التصريح حـ ٢ ص ٢١٣ . ص ٢١٣
(٢) شرح المفصل حـ ١ ص ٦٠

على خلاف ما يعرفه سائر أهل القبيلة نفسها ،وعلى خلاف المعهود من استعمالات سائر القبائل العربية ، ولا سيما أن ما انفرد به أولئك الناس من قبيلة أسد قد حكم عليه بأنه ضعيف ردىء ، وأنه من المناكير التى لا يؤخذ بها ، وأن المخالفة به لما عليه سائر العرب هى — كما قيل — مخالفة لا يعتد بها .

اذاً ينبغى أن يفهم أن اللغات التى يشير اليها « ابن جنى » والتى يكون الناطق على قياس احداها مصيباً غير مخطىء — هى التى لا تنحط الى المستوى الذى توصم فيه بالضعف والرداءة، وما الى ذلك من الأوصاف التى وصم بها ما نقل عن بعض بنى أسد . ثم لا بد أن تكون لغات عامة لقبائلها ، بحيث يطلق على كل منها اسمها منسوبة الى القبيلة باطلاق .

ان تلك الطريقة التى هى موضوع الحديث : طريقة صرف ما كان من الأوصاف على وزن « فعلان » مع تأنيث مؤنثه على « فعلانة » — لو كانت مأثورة عن قبيلة « أسد » كلها ، لكان مما يمكن أن يقبل، أن يقال: ان لكل قبيلة عربية لغتها وطريقتها فى التعبير ، ولكان من الممكن أيضاً — ولكن مع الحذر والتحفظ — أن يذهب ذاهب الى تجويز متابعتها ، معتمداً على تقرير « ابن جنى » أن النطق على قياس أمثالها صواب غير خطأ .

لكنها — كما عرفنا وكما قال ابن يعيش — طريقة لأفراد من هذه القبيلة ، انحرفوا بها عن سائر افراد قبيلتهم ، وعما جرى عليه سائر القبائل العربية ، فيكون من الصعب جداً أن نجعل ذلك مما تتناوله عبارة « ابن جنى » وأن يكون الناطق على وفق ذلك الانحراف مصيباً غير مخطىء .

ان عبارة « ابن جنى » التى يقول فيها : «وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء » (١) ، وهى التى يستند اليها فى تجويز متابعة بعض «بنى أسد» فى صرف ما يكون من الأوصاف على «فعلان» وتأنيث مؤنثه على « فعلانة » — لا ينبغى أن تؤخذ معزولة عن موردها، مقطوعة الصلة عما قبلها ، فان ذلك يوجب تفكيك الجمل المترابطة ، وتشتيت المعانى المؤتلفة ، التى يجمعها موضوع واحد ، ويقصد بها الى غرض واحد .

بل ان قطع تلك الجملة عما قبلها ، وقصر النظر فى تفهم معناها على ألفاظها وحدها من غير أن تراعى فى ذلك أحكام القرائن ، ولا ما يقضى به سابق الكلام ، قد يؤدى الى تناقض أو تضارب فى الأحكام ، كما سيتضح الأمر فيه فيما بعد ، وذلك شىء يجب أن تبرأ منه مقالات عامة العقلاء ، بله خاصة المفكرين والعلماء .

على أن عبارة « ابن جنى » التى هى موضوع الكلام ، نرى أنها — حتى مع قصر النظر عليها وحدها ، من غير أن تربط فى فهم معناها بما قبلها ، ومن غير أن يراعى فى ذلك مقتضى المقام ،

---

(١) الخصائص حـ ٢ ص ١٢

ولا ما يحتمه سابق الكلام — لا يمكن أن يكون معناها أن من ينطق بعبارة على خلاف الجيد المأثور من لغات العرب يكون مصيباً غير مخطىء ، متى كانت عبارته موافقة لغة ضعيفة هزيلة أو رديئة ، ولوجاءت هذه الموافقة عفواً من غير قصد وبمحض المصادفة .

لا . لا . لا . يمكن أن يكون هذا المعنى مقصودا من تلك العبارة .

ذلك أن كلمة « الناطق على قياس لغة » تفيد بوضوح ضرورة تحقق الشعور ، وتوافر الارادة والقصد ، الى أن ذلك النطق قد روعيت فيه تلك اللغة ، فهو شيء لا يكون مع الغفلة عن نهج الاستعمال فيها .

فمن جاءت عبارته موافقة عفوا لغة من اللغات ، من غير قصد اليها ، فلا يقال انه ناطق على قياسها .

ثم هل يكون الناطق على قياس لغة مصيبا غير مخطىء فى كل حال ، حتى فى المواطن التى نبه « ابن جنى » نفسه أنه لا يسوغ فيها القياس على تلك اللغة ، لا نظن أيضا أن هذا مراد للمؤلف .

ان عبارة « ابن جنى » التى هى موضوع لحديث ، هى جملة ختم بها المؤلف مقالا من كتابه « الخصائص » جعل عنوانه : باب اختلاف اللغات وكلها حجة » .

قرر فى هذا الباب أن اللغتين قد تكونان متقاربتين ، من حيث سعة الاستعمال وقوة ما تجريان عليه من القياس ، وقد تكونان متباعدتين فى ذلك . وبين حكم كل من النوعين ، من حيث جواز الأخذ به وعدمه .

وقد أتى فى تضاعيف هذا البيان بأحكام أطلقها اطلاقاً ، فهى لذلك يجوز الأخذ بها من غير تحرج ولا توقف . وأحكام أخرى لم يبح الأخذ بها على وجه الاطلاق ، بل قيد ذلك بقيود ، وقصر الجواز فيها على مواطن خاصة لا يسوغ تخطيها .

فقد أفاد — فى اللغتين المتقاربتين فى القياس والاستعمال — أنه يجوز فى السعة والاختيار الأخذ بكل منهما ، وأنه لا ينبغى أن ترد واحدة منهما بالأخرى ، ومثل لذلك بلغة أهل الحجاز ولغة تميم ، فى اعمال « ما » واهمالها ، قال : « لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد الى مثله » : وقال : « وليس لك أن ترد احدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخير احداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنساً بها ، فأما رد احداهما بالأخرى فلا . أولا ترى الى قول النبى صلى الله عليه وسلم « نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف » ؟

وأفاد فى اللغتين المتباعدتين — أنه لا يسوغ فى السعة والاختيار الأخذ باللغة الدنيا منهما ، وهى التى تبعد جداً عن صاحبتها فى القياس والاستعمال ، وهى — وان كانت عربية — لا يصار اليها الا فى ضرورة شعر أو سجع ، أو حيث يصرح — عند استعمال اللفظ الذى جاء على خلاف المشهور الغالب ، والجيد الفصيح من لغات العرب — بأنه قد استعمل هكذا متابعة للغة الدنيا . فاذا لم يقرن الاستعمال بهذا التصريح، ولم ينبه عليه ذلك التنبيه الخاص ، فانه لا يسوغ ، ولا يكون شيئاً مقبولا .

وقد يكون مما يشبه ذلك شبهاً قويا ،أن ينطق تلميذ مبتدىء فى علوم العربية ، لايعرف الوجوه غير المشهورة فى باب الاعراب— وقد عرف أنه لم يتلق من أستاذ ، ولا قرأ فى كتاب ، أن لغة من اللغات تلزم المثنى الألف فى الأحوال كلها — فيقول : « انى كتبت فى الامتحان ورقتان » ، « وذهبت الى حفلة المدرسة مع اثنان من الزملاء » ، أو يقول — وهو لا يظن به معرفة ما اشتهر بين أهل النحو بلغة البراغيث — « قد قمنا برحلة مدرسية رافقونا فيها الأساتذة » .

ألا يكون بذلك مخطئاً فى اللغة العربية ؟

وهل يعفيه من الحكم عليه بالخطأ أن تلك العبارات قد صادفت فى الواقع لغة ضعيفة أو رديئة تقول بمثل ذلك ؟

انه لا يعفى من الحكم بالخطأ فى ذلك الاأن يقوم دليل يفيد أن تلك العبارات قد أراد بها أصحابها أن تأتى هكذا مخالفة للمعروف المشهور فى الاستعمال ، وذلك — كما قال ابن جنى — بأن يصرح عند الاستعمال أنه قدتوبعت فى ذلك اللغة الدنيا التى هى أصل تلك المخالفة .

* * *

على أن الكلام يمكن ألا يكون فى خطأتعبير أو صوابه ، لمخالفته قواعد اللغة العربية وأصولها ، أو موافقة هذه القواعد والأصول .

وانما يكون فى شىء آخر : فى لغة قرر العلماء ضعفها ورداءتها هل يكون من الصواب نشرها وتنشيطها ، والعمل على رواجها وتقويةأمرها ، اعتماداً على أن « ابن جنى » قرر فى الخصائص أن النطق على قياس هذه اللغة لا يكون خطأ فى اللغة العربية ؟

واذا كان وضع المسألة على هذا النحو فكيف يؤخذ قول « ابن جنى » هذا دليلا على تلك الاباحة المطلقة المدعاة : اباحة النطق على قياس لغة أى لغة ؟

كيف يلتقى هـذا مع ما صرح به « ابن جنى » نفسه قبل ذلك مباشرة ، مما يمنع منعاً باتا أن يعمل على نشر اللغة الضعيفة الرديئة وانهاضها واشاعة أمرها ؟

أليس هو الذى يقول فى مثل هذه اللغة: انه يجب أن يقل اسـتعمالها ، وأن يتخـير ما هو أقوى وأشيع منها ؟

يقول ذلك صريحاً ثم يقيد جواز اسـتعمال تلك اللغة بقيود لا يمكن معهـا اطلاق القول فى ذلك بحال فيقـرر : أن انساناً لو اسـتعمل تلك اللغـة لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين » ثم يقول : فاما ان احتاج الى ذلك فى شـعر أو سـجع فانه مقبول منه غير منعى عليه ، وكذلك ان قال : يقول على قيـاس من لغته كذا كذا ويقـول على مذهب من قال كذا كذا » (١) .

ومعنى هذا أنه لو استعمل تلك اللغة الدنيا من غير حاجة اليها فى شـعر أو سجع ، ومن غير أن يقـول فى العبارة التى عبر بها : انه استعملها على قياس من لغة كذا كذا ، كان ذلك غير مقبول منه ، موجباً للنعى عليه .

هذا — وينبغى هنا أن ننبه الى تلك اللغات — التى قـرر « ابن جنى » أنه لا يسوغ ترويجها ونشرها والعمل على انهاضهـا وتقوية أمرهـا ، وأنه يجب أن يقـل اسـتعمالها ويتخير ما هو أقوى وأشيع منهـا لنعلم هل يمكن أن يلحق بها ذلك الذى أثر عن « أسد » فى صرف « فعـلان » وتأنيث مؤنثه بالتـاء ،وهو شىء — كما قلنا وكررنا — لم يكن لغـة بنى أسـد جميعهم ، ولكنه طريقة لبعضهم ،قد وصفت بأنها ضعيفة ورديئة ؟

هل تلحق هذه اللغة بلغة الكشكشة عند ربيعة ، أو بلغة العنعنة عند تميم ، أو بلغـة قضاعة فى قولها : المـال له ، ومررت به ، بكسر اللام وفتح الباء ، وما الى ذلك من اللغات التى عرض لها « ابن جنى » فى « باب اختلاف اللغات » فيقضى عليها بما قضى به على تلك اللغات، من أنه لا يؤخذ بها الا فى شعر أو سجع أو حيث يصرح عند التعبير المنحرف عن جادة اللغـات العربية الجيدة — بأنه قد توبعت فيـه اللغة الضعيفة المنحرفة عن تلك الجادة ؟

نظن أن لغة بنى أسد فى قولها سكرانة وغضبانة وعطشانة — وقد وصفت بما قدمنـاه من الصفات ، التى هى وصمات — لا تطمع أن تحظى من « ابن جنى » بقضاء أفضل مما قضى به على تلك اللغات المنحرفة التى أشرنا اليها ، واذا يكون حكمها هو حكم هذه اللغات .

وهاك طرفا مما قاله « ابن جنى » فى ذلك القضاء : قال ما نصه : « هذا — أى ما سبق من الكلام على اللغتين المتقاربتين — هو حكم اللغتين اذا كانتـا فى الاسـتعمال والقيـاس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين ، فاما أن تقل احداهما جدا وتكثر الأخرى جدا فانك تأخذ

---

(١) الخصائص حـ ٢ ص ١٢

بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياسا ، ألا تراك لا تقول : مررت بِكَ ، ولا المال لكَ ، قياسا على قول قضاعة : هذا المال لِهْ ، ومررت بِهْ ، ولا تقول : أكرمتُكِشْ ، ولا اكرمتكس قياساً على لغة من قال : « مررت بِكِشْ ، وعجبت منكِس » (١) .

الخـــلاصة

وخلاصة ما تقدم من القول أن عبارة «ابن جنى » : وكيف تصرفت الحـال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء « لا تفيد أن كل نطق يجىء موافقاً لغـة من اللغات العربية — ولومن غير شعور وقصد الى تلك اللغة — يكون صواباً غير خطأ .

لا بل هى تدل على أن النطق اذا جاء منحرفاً عن الجيد المشهور من لغات العرب فانه يجب أن يكون مقصوداً فيه اتباع اللغة التى هى اصل ذلك الانحراف .

هذا هو الذى يمكن أن يكون نطقاً على قياس لغة من اللغات .

أما اذا لم يلحظ فيه هذا الاتباع ، وكان منحرفاً عن الجادة ، فلا يعتبر صواباً فى اللغة ، لأنه لم ينطق به على قياس لغة من لغات العرب ، بل يكون الناطق به مخطئاً كل هذه اللغات : يكون مخطئاً اللغات الجيدة الفصحى ؛ لأنه لم يسر عليها ، ويكون مخطئاً اللغة الدنيا أيضاً ، لأنه لم يقصد اليها ، ولم يرد السير عليها ، بل صادفها من غير شعور ولا وعى .

ان الذى يقرأ بامعان ما قاله « ابن جنى »فى « باب اختلاف اللغات وكلها حجة » يستطيع أن يخرج بالنتائج الآتية :

(١) اللغتان المتقاربتان فى قوة القياس وسعة الاستعمال ، لا شبهة فى جواز الأخذ بكل منهما فى السعة والاختيار ، فلا ترد احداهما بالأخرى .

(٢) اللغتان المتباعدتان فى القيـاس والاستعمال ، لا شبهة أيضاً فى الأخذ بالعليا منهما فى السعة والاختيار كذلك .

أما اللغة الدنيا ففيها تفصيل :

١ — فى حالة الضرورة : ضرورة الشعر أو السجع يجوز الأخذ بها من غير لوم ولا تثريب.

٢ — وكذلك لا لوم ولا تثريب فى الأخذ بها فى حالة السعة والاختيار ، اذا صرح الناطق على قياسها ، بأنه انما عبر بما عبر به متابعة لتلك اللغة .

---

(١) الخصائص ح ١ ص ١٠

٣ — أما اذا نطق فى السعة والاختيار على قياس هذه اللغة قاصداً متابعتهـا ، لكنه لم يصرح بأنه عبر بما عبر به متابعة لها ، فانه يكون ملوماً منعياً عليه ، لأن ترك التصريح بذلك ، يوهم من يرى أو يسمع عبارته ، انها جرت على وفق الجيد من اللغات العربية ، فيذهب مذهبه فى ذلك ، وينتشر أمر هذه اللغة الدنيا ، على حين انها لغة يجب أن يقل الأخذ بها ، وألا ينشط التعبير على وفقها .

وفى جميع الحالات التى جرى فيها الناطق على قياس لغة من تلك اللغات الدنيا ، لا يكون مخطئاً فى اللغة العربية ، وانما يكون مخطئاً الجيد الفصيح من اللغة ، سواء فى ذلك الحالات التى قلنا انه لا لوم فيها على الناطق ولا عتب ، والتى يستوجب فيهـا شـيئاً من ذلك اللوم والعتب ، لا يكون مخطئاً فى اللغة ، لأنه استعمل ما استعمله قياساً على لغة من لغـات العرب ومتابعة لها .

أما اذا نطق بالعبارة ، لا يقصد فيها متابعة لغة ولا القياس عليها ، فجاءت عبارته — عفواً وبمحض المصادفة — موافقة لغة من تلك اللغات الدنيـا ، فانه لا يكون مصيباً فى اللغـة بل هو مخطىء فيها من غير شك .

وهذه الحالة — كما قلنا — لا تشملها عبارة ابن جنى التى يقول فيها : « وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء » .

ثم اذا تركنا هذه الملاحظة جانباً ، وافترضنا أن كل تعبير يقع موافقاً لغة من اللغـات العربية — ولو من غير قصد — يكون صواباً فى اللغة ، فانه ليس فى شىء مما أورده « ابن جنى » فى « باب اختلاف اللغات وكلها حجة » ما يبيح باطلاق اتباع لغة ضعيفة رديئـة فى نطق على خلاف الجيد المشهور من اللغات العربية . بل ان مقالات « ابن جنى » فى ذلك الباب تحتم تجنب تلك اللغة الدنيا فى السعة والاختيار ، وألا يصار اليها الا فى شعر أو سجع ، أو حيث يقول الناطق بذلك التعبير المنحرف : انه استعمله على قياس لغة من يقول كذا كذا .

هذا شىء حكم به « ابن جنى » على لغات قضاعة وتميم وربيعة وهوازن وقيس وضبة وبهراء فيما انفردت به ، وانحرفت فيه عن الجيد من سائر اللغات العربية .

وليست لغة بنى أسد — فى صرف « فعلان » وتأنيث مؤنثه بالتاء على « فعلانة » بأسعد حظاً من تلك اللغات .

الى هنا تم ما أردنا من القول فى «فعلان» الوصف من جهة صرفه أو منعه من الصرف ، وقد عرفنا انه يصرف فى كل موضع يكون فيه مؤنثه بالتاء .

فالصرف لازم — على أساس ما نقل عن بعض بنى أسد — فى كل وصف على « فعلان » لأن مؤنثه عندهم يكون بالتاء ، ولو كان له مع ذلك مؤنث على « فعلى » .

وكذلك الحال عند الجمهور فى الألفاظ الأربعة عشر المستثناة ، فهى مصروفة ، ومؤنثها بالتاء • أما اذا لم يكن « افعلان » مؤنث بالتاء فانه يجب منعه من الصرف •

* * *

والآن نريد بيان حكم « فعلان » من جهة جواز جمعه جمع مذكر سالما وعدم جواز ذلك • وفى هذا السبيل يجب الرجوع الى ما قرره النحاة من الشروط التى تلزم فى جمع المذكر السالم ، ثم الى ما أثبته علماء اللغة ، مما ينير السبيل للوصول الى الغاية من هذا البيان •

فالنحويون قرروا أن من شروط جمع الوصف جمع مذكر سالما ، ألا يكون من باب « أفعل فعلاء » ، ولا من باب « فعلان فعلى » ، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث •

ومعنى هذا ألا يكون تأنيث مؤنثه بالألف الممدودة ، كحمراء ، أو المقصورة كسكرى ، فاذا كان تأنيث المؤنث باحدى هاتين الألفين ، فلا يجمع وصف المذكر : « أحمر وسكران » جمع مذكر سالما • وكذلك اذا كان الوصف مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فانه لا يجمع هذا الجمع ، مثل صبور وجريح •

وبعضهم عبر عن هذا كله بعبارة قصيرة شاملة ، وهى أن يكون تأنيث ذلك الوصف بالتاء • فيخرج بذلك وصف « أفعل » الذى مؤنثه « فعلاء » ، ووصف « فعلان » الذى مؤنثه « فعلى » ، لأن تأنيث الأول بالالف الممدودة ، وتأنيث الثانى بالألف المقصورة ، فلا يجمع وصف المذكر فيهما جمع المذكر السالم •

وكذلك يخرج ما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، لأنه ليست له علامة تأنيث ، فلا يجمع ذلك الجمع •

ولكن ما معنى هذا الشرط ؟ وما مداه ؟ وما الذى تقضى به طبيعة مثل هذا الاشتراط ؟

المعروف أن الشرط هو شىء يتوقف عليه وجود شىء آخر أو صحته • وذلك يقضى بأنه لا يمكن أن يتحقق المشروط الا اذا تحقق شرطه • لكن تحقق الشرط فى ذاته لا يستلزم تحقق المشروط • ولذلك يقول العلماء : ان الشرط هو ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده الوجود •

وهذا هو الفارق بينه وبين السبب ، الذى يلزم من عدمه العدم ، كما يلزم من وجوده الوجود ، متى توافرت له الشروط ، وارتفعت الموانع •

فاذا طبقنا هذا على جمع المذكر السالم وشرطه الذى أشرنا اليه ، كانت نتيجة ذلك ، أن جمع وصف المذكر جمع مذكر سالما ، لا يتحقق ولا يصح لغة الا اذا كان مؤنثه بالتاء • فاذا تخلف هذا الشرط — وهو كون تأنيث الوصف بالتاء — فلا يتحقق المشروط الذى هو الجمع أو صحة الجمع •

لكن اذا تحقق الشرط فى ذاته ، وكان تأنيث الوصف بالتاء ، فلا يترتب عليه شىء فى المشروط ، ولا يلزم حينئذ جواز أن يجمع الوصف جمع مذكر سالما . وذلك اما لعدم تحقق السبب واما لقيام مانع يمنع أن يعمل ذلك السبب عمله ، كأن يكون هناك مانع من جهة السماع .

« قد يقال » أن ما ذكرتموه من معنى الشرط وحكمه ، وأنه لا يلزم من وجوده وجود المشروط ، انما هو فى الشروط الشرعية ، فأما الشروط النحوية فالأمر فيها على خلاف ذلك . فقد جاء فى حاشية عصام على شرح الجامى على الكافية أن وجود الشرط النحوى يستلزم وجود المشروط ، لأن الشرط النحوى أمارة لثبوت الحكم ، ويذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم . وجاء مثل ذلك فى حاشية التشقندى على شرح الجامى أيضاً (١) .

« والجواب » أن هذا الاشكال يدفعه من غير شك ما ورد فى « اللسان » « مما سنعرض له بشىء من التفصيل فيما بعد ، فانه يقول فى « ندمان » المنادمة : « انه لا يجمع بالواو والنون وان ادخلت الهاء فى مؤنثه » .

وكذلك ما صرح به الرضى فى شرح الكافية ، مما سنورده كذلك فيما بعد ، فانه نقل عن سيبويه أنه لا يجوز من جهة السماع أن يقال — فى جمع « ندمان » من المنادمة — ندمانون ولا فى جمع « سيفان » سيفانون ، وان كان ذلك سائغاً من جهة القياس ، قال : لأنهم — أى العرب — لا يقولون ذلك .

وبيان دفع ذلك الاشكال — بهذا الذى نقلناه عن الرضى واللسان — ان النحاة قرروا أن من شروط جواز جمع الوصف جمع مذكر سالما ، أن يكون مؤنثه بالتاء ، وقد تحقق هذا الشرط فى « ندمان » من المنادمة ، وفى « سيفان » لطويل القامة ، اذ يقال فى مؤنثها ، ندمانة وسيفانة ، ولم يتحقق المشروط ، فانهم قد منعوا أن يجمع شىء منهما ومن أمثالهما هذا الجمع .

ومن هذا يتبين أن طبيعة الشروط النحوية — التى هى من هذا القبيل ، والتى عبر عنها النحاة بكلمة « شروط » فى مثل هذا الموطن : موطن جمع المذكر السالم وما يلزم له — لم تبعد عن طبيعة الشروط الشرعية ، فان الأولى أوضاع ومقررات استخلصت بالنظر فيما حفظ لنا من لغة العرب ، كما أن الثانية أوضاع ومقررات استخلصها الأئمة والمجتهدون ، بالنظر فيما حفظ لنا من أحكام الشريعة ، فالقول بالتفرقة بين الأمرين شىء يعوزه الدليل .

---

(١) حاشية عصام وحاشية النقشبندى على شرح الجامى للكافية ٦١ المطبعة الهندية .

ويؤكد ذلك الذى قلناه ، صنيع علماء اللغة فى مختلف القواميس التى نسوق بعض نصوص منها فيما يلى :

١ — فى القاموس المحيط — فى مادة غضب — قوله : « وهو غضب وغضوب . . . وغضبان ، وهى غضبى وغضوب ، وغضبانة قليلة ، جمعه غضاب وغِضابى ويضم » .

فهو لم يأت بجمع سلامة لغضبان ، مع أنه ذكر من صيغ المؤنث صيغة غضبانة بالتاء ، ومع أنه أتى فى ذلك بعدة جموع تكسير .

٢ — وفى اللسان : « ورجل غضب وغضوب . . . ، وغضبان ، . . والأنثى غضبى وغضوب ، . . . والجمع غضاب وغضابى ،عن ثعلب ، وغضابى مثل سكرى وسكارى . . . ولغة بنى أسد امرأة غضبانة وملآنة وأشباههما » .

ولم يعرض بشىء أيضاً لجمع التصحيح ،مع أنه ذكر لغة بنى أسد فى قولهم امرأة غضبانة وملآنة .

٣ — وفى القاموس — فى مادة سكر — ما يلى : « سكر كفرح ، . . . فهو سكر وسكران ، وهى سكرة وسكرى وسكرانة ،جمعه سكارى وسكارى وسكرى » .

ولم يذكر لذلك جمع تصحيح ، مع أنه أورد من الصيغ صيغة سكرانة بالتاء .

٤ — وجاء فى اللسان : « سكر يسكر سكراً . . . فهو سكر ، عن سيبويه وسكران ، والأنثى سكرة وسكرى وسكرانة ، الأخيرة عن أبى على فى التذكرة . قال : ومن قال هذا وجب عليه أن يصرف سكران فى النكرة . . . ، الجوهرى لغة بنى أسد سكرانة ، . . . والجمع سكارى وسكارى وسكرى » .

فقد عرض هكذا لحكم « سكران » عند من يجعل مؤنثه « سكرانة » بالتاء ، من جهة أنه يجب صرفه حينئذ اذا كان نكرة ، أى لم يكن علماً مسمى به مثلا .

ولم يعرض لما يصنع فى جمعه اذا كان له جمع آخر يغاير جموع التكسير التى أوردها .

٥ — وفى اللسان — فى مادة عطش قال : « عطش يعطش عطشاً ، وهو عاطش وعطش وعطش وعطشان ، والجمع عطشون وعطشون وعطاش وعطشى وعطاشى وعطاشى ، والأنثى عطشة وعطشة وعطشى وعطشانة ، ونسوة عطاش » .

فهو — كما ترى — لم يذكر لعطشان جمع تصحيح ، مع أنه ذكر جموع تصحيح لما قارنه من صيغتى عطش وعطش ، ومع أنه أتى للمؤنث بصيغة عطشانة بالتاء .

ألا يدل هذا كله على أنه اذا قيل فى المؤنث « فعلانة » فلا يلزم من ذلك أن يجمع « فعلان » جمع تصحيح بالواو والنون أو الياء والنون ؟

على أنه قد جاء القول صريحاً فى مادة «ندم» أنه يقال فى المؤنث «ندمانة» بالتاء من المنادمة، لكنه مع ذلك لا يجوز أن يجمع وصف المذكر « ندمان » جمع مذكر سالماً .

٦ ــ وهاك ما ورد فى اللسان فى مادة « ندم » قال : « والنديم المنادم ، والجمع « ندماء » ، وكذلك الندمان ، والجمع ندامى وندام ، ولا يجمع بالواو والنون وان أدخلت الهاء فى مؤنثه . قال أبو الحسن : « انما ذلك لأن الغالب على « فعلان » أن يكون أنثاه بالألف ، نحو ريان وريا ، وسكران وسكرى ، وأما باب ندمانة وسيفانة فيمن أخذه من السيف وموتانة فعزيز بالاضافة الى « فعلان » الذى أنثاه « فعلى » .

وعلى هذا لا يقال : « ندمانون ولا سيفانون » بجمع التصحيح وان كان المؤنث « ندمانة » وسيفانة بالتاء . فتأنيث وصف المؤنث بالتاء ، لا يستلزم جواز جمع المذكر جمع تصحيح بالواو والنون .

٧ ــ وجاء فى شرح الكافية (١) ما نصه : « وأجاز سيبويه قياساً لا سماعاً « ندمانون » فى قولهم « ندمان » لقبول التاء ، كندمانة (٢) ، وكذا « سيفانون » لقولهم « سيفانة » قال سيبويه : لا يقولون ذلك ، وذلك لأن الأغلب فى « فعلان » الصفة ألا يلحقه التاء ، فندمانة وسيفانة كأنهما من قبيل الشذوذ ، فالأولى ألا يجمعا هذا الجمع حملا على الأعم الأغلب » .

* * *

قد يقال : ان هذا المنع : منع أن يجمع « فعلان فعلانة جمع تصحيح ــ ، قد يكون ملحوظا فيه ما عليه جمهور قبائل العرب من التضييق فى باب « فعلانه » وأنهم يغلبون باب « فعلان فعلى » على باب « فعلان فعلانة » فيجرون حكم الأول على الثانى ويمنعون أن يجمع « فعلان فعلانة » جمع تصحيح ، كمامنعوا ذلك فى « فعلان فعلى » . أما بنو أسد فقد يكون الحكم عندهم خلاف ذلك ، أى أنهم قد يجمعون جمع تصحيح كل ما قالوا فيه « فعلان فعلانة » .

« والجواب » أنه لم يعرض أحد ــ فيما نعلم ــ لتفرقة بين الجمهور وبنى أسد فى ذلك الحكم ، الذى هو منع جمع باب « ندمان » الذى مؤنثه « ندمانة » جمع تصحيح ، كما عرضوا للتفرقة بينهم فيما يجوز من صوغ « فعلان فعلانة » وفى صرف ما يراه الجمهور ممنوعاً من الصرف من ذلك .

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢/١٨٢ طبعة دار السعادة .

(٢) أفاد الجامى فى شرحه على الكافية ص ٦٠ من الطبعة الهندية أنه يقال « ندمانة » بالتاء اذا كان من المنادمة ، فيكون معناه النديم والمنادم . أما اذ كان من الندم فهو غير منصرف ، بالاتفاق ، ولا يجمع جمع المذكر السالم كذلك لأن مؤنثه « ندمى » .

بل ان العبارات الواردة فى مختلف المراجع اللغوية — والتى تنص على أنه لا يجمع « ندمان » و « سيفان » وأشباههما جمع تصحيح — جاءت جميعها بصورة لا تخص فريقاً من العرب دون فريق ، فقصر حكمها على الجمهور دون بنى أسد لا يدل عليه دليل •

ومهما يكن من شيء فلا أقل من أن يكون الأمر عند بنى أسد — فيما يتعلق بجواز جمع « فعلان فعلانة » جمع تصحيح — فى محل الشك والاحتمال ، فلا ينبغى حينئذ أن يجزم بأن الحكم عندهم أن يجمع « فعلان » هذا جمع مذكر سالماً ، اعتماداً على أنهم يقولون فى مؤنثه « فعلانة » بالتاء ، فانا قد علمنا مما نقل عن العرب أنهم يمنعون أن يقال « ندمانون وسيفانون » مع أن القياس كان يقضى بجواز ذلك ، من حيث انه قد ورد ندمانة وسيفانة بالتاء •

كلمة الختام

انا اذا كنا نمنع أن يتابع بعض قبيلة « أسد » فى صرف « فعلان » وتأنيث مؤنثه بالتاء ، ونمنع كذلك أن يجمع « فعلان » جمع مذكر سالماً ، فانا نقول للذين أرادوا واختاروا هذه المتابعة : انه كان ينبغى أن يقتصروا فيها على الشق الأول ، وهو تجويز الحاق التاء بوصف المؤنث من « فعلان » ولا يتخطوا الى موضوع الجمع : « جمع السلامة » ليجوزوه أيضا فى «فعلان» • كان ينبغى أن يقتصروا على ذلك الشق الأول ، مع مراعاة القيود التى قررها ابن جنى ، والمواطن التى حتم الوقوف عند حدودها وألا يتخطوا الى تجويز الجمع حتى يثبت صراحة وبالأدلة والشواهد أن أولئك الناس من بنى أسد يجمعون جمع سلامة كل وصف على وزن « فعلان » اذا كان مؤنثه على فعلانة بالتاء •

وكان ينبغى ألا يركنوا فى القول بجواز ذلك الجمع عند بنى أسد ، الى مجرد الاحتمال أو الاعتماد على قياسية جمع السلامة ، فانا رأينا كيف أن القياس هنا قد قضى عليه بالسماع وألغاه ، والله أعلم وهو سبحانه ولى التوفيق ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم •

فعلان فعلانة

تعقيب على بحث الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج

للأستاذ الشيخ محمد على النجار

ينسب الى بنى أسد أنهم يقولون فى نحو مؤنث سكران : سكرانة . وجاء فى اللسان أن هذا لغة لبنى أسد . وكذلك جاء فى اصلاح المنطق لابن السكيت (١) : « ولغة بنى أسد سكرانة وملآنة وأشباههما » وفى المخصص (٢)وقال قوم : « ان باب فعلان الذى أنثاه فعلى ، بنو أسد يدخلون الهاء فى مؤنثه ، ويخرجونها من المذكر ، فيقولون : ملآنة وملآن ، وسكرانة وسكران ، كما قالوا : خمصانة وندمانة ، وللمذكر خمصان وندمان » . وجاء فى الصحاح عن هذا : « لغة فى بنى أسد ، والظاهر أن المراد : أن هذا لغة من لغات العرب فى بنى أسد وبذلك توافق عبارة الصحاح عبارة غيره من اللغويين . ولا تدل « فى » على البعضية بدليل أن صاحب اللسان قال : « الجوهرى لغة بنى أسد سكرانة » .

وقد جاء فى ابن يعيش لا تقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرثانة فى اللغة الفصحى ... وقولنا فى اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بنى أسد غضبانة وعطشانة وهو يريد ببعض بنى أسد قوما منهم حتى يكون ما أسند اليهم لغة ، وقد أفاد بمقابلة هذه اللغة للغة الفصحى أنها لغة فصيحة عنده . وهذا أمر نحتاج اليه بعد .

ويبين من هذا أن اللغويين عندهم أنها لغة بنى أسد ، وعند ابن يعيش أنها لغة بعضهم ، ولا ريب أن اللغويين أوثق وأضبط فى باب اللغات من النحويين المتأخرين .

وأيا ما كان الأمر فهذه اللغة عند بنى أسد . وبنو أسد كانوا فى نجد داخل الجزيرة العربية بعيدين عن أطرافها وعن التأثر بغير العربية ، فعربيتهم خالصة لا شائبة فيها . وهم من القبائل التى أخذت عنهم اللغة . ونرى فى المزهر فى الفصل الثانى من النوع التاسع أن أبا نصر الفارابى (٣) يقول « والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم قيس ، وتميم وأسد . فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الاعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين . ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم » .

---

(١) ص ٣٩٥ (٢) ج ١٤ ص ١٢٥

(٣) صوابه : أبا ابراهيم .

فأما قول أبى حاتم : ان لبنى أسد مناكير ،فلا يقدح فى عربيتهم ، ولا يسمها بالخطأ وحاشا لأبى حاتم أن ينسب الى قبيل من العرب الخطأ ،وانما كان أبو حاتم معنيا باختيار الفصيح والمختار وله فى ذلك كتاب ما تلحن فيه العامة وأكثر ما يكون ذلك نابيا عن الأفصح وهذه الطائفة فى كلامها مجال للقول والرد كما ردعلى فصيح ثعلب وغيره . على أن هذا رأى شخصى لا نرى من يتابعه .

ونعود الى تأنيث فعلان بالتاء والحكم عليه بأنه ردىء . الظاهر أن هذا القائل تأثر بكلمة أبى حاتم العامة ، ولم يرد نص أن أبا حاتم ردهذا الأمر بعينه . قد يقول قائل ان الحكم عليه بذلك لمخالفته رأى الجمهور . وهذا لا يكفى فى الحكم برداءة اللغة ، فالرداءة لابد لها من سبب لغوى . فالكشكشة رديئة لأن فيها زيادة حرف لا داعى اليه اذا قلت : مررت بكش ، والعنعنة فيها ابدال الحرف واخراجه عن جوهره ، وذلك من غفلة اللسان وترك حفاظه على النطق الصحيح ، والتلتلة فيها كسر حرف المضارعة كما فى تعلم ، وهذا انحراف عن الأصل . فالرداءة فى هذه اللغات لها وجه صحيح .

فأما تأنيث نحو سكران بالتاء فهو جرى مع الأصل فى التأنيث فما وجه الحكم برداءته ، انه فى القياس أقوى مما عليه الجمهور . وذلك كما فى اهمال ما التميمية ، فقد قالوا : انه أقوى فى القياس من اعمالها لأن ما النافية حرف مشترك بين الأسماء والأفعال فحقه ألا يعمل .

فتأنيث نحو سكران بالتاء لغة فصيحة . و نأخذ هذا بقول ابن يعيش السابق : اذ قابلها باللغة الفصحى القياس على هذه اللغة عند بنى أسد .

هل لنا أن نقيس على هذه اللغة . أى هل لنا أن نقول : سكرانة وغضبانة احتذاء لهذه اللغة سواء أكان ذلك لغة جميعهم أم لغة بعضهم . لا شك أن لنا هذا الاستعمال فهو استعمال يوافق لغة من لغات العرب . وهى لغة فصيحة كما أثبتنا . واذا سلمنا جدلا بأنها رديئة فاحتذاؤها صحيح عملا بما قرره ابن جنى أن اللغات كلها حجة يقاس عليها ، ويقول فى ختام قوله فذلكة لما فصله : « وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء ، وان كان غير ما جاء به خيرا منه «فأما شرطه أن يقول القائل على قياس من لغته كذا كذا ، وعلى مذهب من يقول كذا كذا » فلا ريب أن الغرض من هذا أن يكون القائل عالما بما يقيس عليه غير خابط فى ذلك خبطا لايدرى علام يسير . ولا يريد ابن جنى أن يقول القائل عقب قوله : رأيت الرجلان أن يقول قلته على لغة من يلزم المثنى الألف . فهذا هو ما يريد ابن جنى ، وهذا الأمر نقوله نحن : يجوز تأنيث سكران على لغة بنى أسد . فأما تقييد كلام ابن جنى بقيود ليست فى كلامه فتحميل للكلام ما لا يحمل .

ومن ذلك أن تكون اللغة لغة قبيلة بأجمعها ، وألا تكون اللغة رديئة الى غير ذلك مما ينافى اطلاقه .

آثار لغة بنى أسد

من آثار لغة بنى أسد أمران حتميان :

١ ـ صرف فعلان • وهذا أمر واجب • فلا نقول : فى سكران سكرانة ثم نمنعه الصرف ، ولا يقول بهذا أحد •

٢ ـ جواز جمعه جمع تصحيح • وذلك لأن مناط جمع التصحيح فى الوصف أن يؤنث بالتاء •

يقول السيوطى فى « الهمع » فى الفرق بين ما يقبل التاء من الصفة حيث يصح جمعها وما لا يقبله (١) : « وانما افترق الصفتان لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل ، فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت ، ويتعرى عنها عند قصد التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل الحاقا به فى أنه اذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامة لفظه الواو ،كقاموا ويقومون » •

فجواز جمع الصحيح للوصف الذى يؤنث بالتاء • قياس لا ينكسر ، ولا يحتاج فى نوع خاص الى سماع اذ ثبت قاعدة كلية لا استثناء فيها ، كما تقول : هبطت الطيارة فترفع الطيارة وان لم يرد هذا عن العرب • فنقول : سكرانون اذا قلت سكرانة وان لم يرد هذا عن العرب •

ويقول بعض الباحثين ان هذا الجمع لم يرد فى المعاجم • والمعاجم لا تعنى بجمع التصحيح لأن أمره ظاهر لا اختلاف فيه وهو كالمثنى ولذلك يقال له الجمع على حد المثنى وظاهر أن المثنى لا يذكر فى المعجم ، وانما عناية المعاجم بجميع التكسير لأنه فى أغلب أمره لا يسير على منهاج معين ولعدم انحصاره فى وزن معين • والأمثلة فى هذا كثيرة ، ففى فرح وسمج وشح يذكر جموع التكسير ولا يذكر جموع التصحيح •

وانظر ما ذكر فى اللسان فى عطشى فقد ذكر من الأوصاف عاطش وعطش وأتى بجمع التصحيح لعطش ولم يذكر جمع عاطش •

فأما أنه لا يقال : ندمانون فى جمع ندمان من المنادمة مع قبول التاء فهذا فى لغة الجمهور الذين يفرقون بين ندمان من الندم وندمان من المنادمة ، لأن باب فعلان فعلى عندهم أكثر

---

(١) ج ١ ص ٤٥

من باب فعلان فعلانة بل هو كالشاذ عندهم ، فالجارى على ألسنتهم فى جمع فعلان هو جمع التكسير ، على أن سيبويه قال بقياس جمعه جمع تصحيح كما نقله الرضى وينهى الرضى كلامه عن ندمان وسيفان بقوله : « فالأولى ألا يجمعا هذا الجمع حملا على الأعم الأغلب » فنرى أن هذا أمر أولوى استحسانى ، وليس واجبا ، فجمع التصحيح عنده جائز . وهذا عند الجمهور كما عرفت ، فأما من لغته سكرانة فليس عنده ما لا يقبل التاء حتى يصعب على لسانه جمع التصحيح . بل جمع التصحيح هو الجمع السهل السائغ . ولا يلزم أحد بنى أسد أن يراعوا لغة غيرهم ، ويدعوا التصريف الذى تسيغه لغتهم .

بحث تكميلى

فى "فعلان فعلى" وجواز تأنيثه بالتاء وجمعه جمع سلامة

للأستاذ أمين الخولى

بعد ما قررت لجنة الأصول جواز تأنيث صيغة فعلان كلها بالتاء وجمعها جمع سلامة ، جرياً على لغة بنى أسد ، عاد الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج يبحث الموضـوع ، ويعيد الاعتراض عليه وقدم بذلك بحثاً للجنة ، فرد عليه الأستاذ الشيخ محمد على النجار ببحث تلى فى جلسة لجنة الأصول يوم ١٠ — ١٠ — ١٩٦٥ ، ووجدت فى القول بقية عرضتها على اللجنة فى جلستها المذكورة ، فرأت أن أقدم بها بحثاً مكتوباً ، وهأنذا أقدم هذا البحث .

— ١ —

ولكى أمضى دائماً سليم الصدر ، ولا أخفى شيئاً فى نفسى ، أقدم القول بمعتبة على عبارة وردت فى تقرير الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج ، هى :

« ... وذلك شىء يجب أن تبرأ منه مقالات عامة العقلاء ، بله خاصـة المفـكرين والعلماء » فان أدب البحث عند أسلافنا لا يجيز مثل هذه العبارات فى منـاظرة ، ونحن جميعاً شديدو الحرص على أن يكون جو لجنة الأصول نقياً من مثـل هذه الشوائب ... أعاننا الله جميعاً على أنفسنا .

— ٢ —

لغة بنى أسد لا لغة بعضهم

تعلل الأستاذ المعارض بورود عبارة الصحاح « ولغة فى بنى أسد » وقال : فقوله ولغة فى بنى أسد ... ظاهر فى أن ذلك ليس لغة القبيلة كلها وانما هو طريقة لبعض هذه القبيلة . وأول ما يقال له : ممنوع أن هذا ظاهر !! وعلى فرض أنه ظاهر فلا يجوز التعبير بانما قصراً فى قولك ، وانما هو طريقة لبعض هذه القبيلة « لأن كونه الظـاهر لا يمنع وجـود غيره فلا يجوز القصر عليه ثم ينقض عليه استدلاله بعبارة الصحاح بما أورده ونصه : « الجوهرى لغة بنى أسد سكرانة » فالجوهرى هو صاحب الصحاح ، وتكون عبارته قد تغيرت بعض الشىء فى نسخة عن أخرى ، أو فى رواية عن أخرى ، ومع التنازل عن وثاقة كل نسخة من النسختين وهل التى نقل عنها صاحب اللسان أوثق ، أو التى نقل عنها ناشر الصـحاح اليوم أوثق فانك

تسوى بينهما ، فيلزم حمل احداهما على الأخرى ، وفهم العبارة بما يجمع بين الروايتين ، ولا نجد أن « فى بنى أسد » تفيد البعضية ، لأن فى للظرفية ومتعلقها كون عام فالمعنى أنها لغة كائنة ، موجودة فى بنى أسد ، فهى لغة بنى أسد .. ولا حجة ظاهرة لهذه البعضية ! ! فليس من الحق أن يفهم من عبارة « فى بنى أسد » بعض بنى أسد ، ثم يتساهل فى التعبير ، فيكونون بعض أفراد .

— ٣ —

جمع فعلان فعلى جمع تصحيح لا يتوقف على متابعة بنى أسد

قال الأستاذ المعارض فى كلمة الختام ... نقول للذين أرادوا واختاروا لهذا المتابعة : انه كان ينبغى أن يقتصروا فيها على الشق الأول وهو تجويز الحاق التاء بوصف المؤنث من فعلان ولا يتخطوا الى موضوع الجمع ـ جمع السلامة ـ ليجوزوه أيضا فى فعلان ثم تابع الكلام فى عدم جواز ذلك الجمع ، فقال :

« وكان ينبغى ألا يركنوا فى القول بجواز ذلك الجمع عند بنى أسد الى مجرد الاحتمال ، أو الاعتماد على قياسية جمع السلامة » .

ونوقش فى ذلك بما بقى بعده مجال للقول هو :

(ا)

فقه العربية فى جمع الصفة

اذ نقرأ فى « ابن يعيش » شرحاً للمفصل (ج ٥ ص ٢٤ ط المنيرية) ما نصه :

« اعلم أن تكسير الصفة ضعيف ، والقياس جمعها بالواو والنون ، وانما ضعف تكسيرها لأنها تجرى مجرى الفعل ، وذلك أنك اذا قلت : زيد ضارب فمعناه يضرب ، أو ضرب اذا أردت الماضى واذا قلت مضروب فمعناه يضرب أو ضرب ، ولأن الصفة فى افتقارها الى تقدم الموصوف كالفعل ، فى افتقاره الى الفاعل ، والصفة مشتقة من المصدر ، كما أن الفعل كذلك ، فلما قاربت الصفة الفعل هذه المقاربة جرت مجراه ، فكان القياس أن لا تجمع ، كما أن الأفعال لا تجمع فأما جمع السلامة فانه يجرى مجرى علامة الجمع من الفعل اذا قلت يقومون ويضربون ، فأشبه قولك قائمون يقومون ، وجرى جمع السلامة فى الصفة مجرى جمع الضمير فى الفعل ، لأنه يكون على سلامة الفعل ، فكل ما كان أقرب الى الفعل كان من جمع التكسير أبعد ، وكان الباب فيه أن يجمع جمع السلامة لما ذكرناه » .

كما عاد ابن يعيش لتأكيد هذا المعنى فى جمع الصفة جمع سلامة بقوله (ج ٥ ص ٢٦ س ٤) « .. استغنى عن تكسيرهما بجمع السلامة ، وذلك لقوة الجمع السالم فى الصفة » (كما قال فى ج ٥ ص ٢٧ س ٤) فأما يقظان فكسروه على أيقاظ والباب فيه جمع السلامة كما قدمنا » ،

وهو فى خلال هذا يؤصل ذلك المعنى تأصيلا بقوله : (ج ٥ ص ٢٦ س ٧) « والصفات قد تحمل على الأسماء فى التكسير لأنهـا أشـدتمكنا فى التكسير من الصفات » فمتى احتجت الى صفة ولم تعلم مذهب العرب فى تكبيرها فانك تكسرها تكسير الاسـم الذى هو على بنائها ، لأنها أسماء وان كانت صفات ، وذلك فى الشعر ، فأما فى الكلام فالجمع بالواو والنون ، والألف والتاء لا غير ، الا أن تعلم مذهب العرب فى تكسيرها فلا يعدل عنه وهكذا يجعل جمع الصفات فى الكلام بالواو والنون والتاء لا غير .

(ب)

ومذهب الكوفيين جمع الصفة التى لا تقبل التاء جمع سلامة

وهذا القول من فقـه العربية فى جعل الأصل جمع الصفة جمع سلامة يجعل جمع فعلانة جمع سلامة هو الذى تتقبله روح العربية ، ويستشرف له حسها على ما سمعنا ، من تكرار ذلك على أن الأمر لا يقف عند اجازة سيبويه هذا الجمع قياساً كما تقل المعارض فى مذكرته . ولا عند الاطمئنان الى حس العربية فى جمع الصفة جمع سلامة كما سـبق ، بل أن الأمر أوضح من ذلك وأنص عند الكوفيين الذين ذهبوا الى تجويز جمع ذى التاء ، وجمع الصفة التى لا تقبل التاء جمع سـلامة ، وهو ما يورده السيوطى فى « جمع الجوامع » وفى شرحـه « همع الهوامع » (ج ١ ص ٤٥ الخانجى) .

اذ يقول فى المتن ــ الجمع ــ ما نصه ــ:

« وجوزه الكوفيون فى ذى التاء ، وصفة لا تقبلها » .

ثم قال فى شرح الهمع بياناً للجملة الأولى ما نصه :

« وخالف الكوفيون فى هذا الشرط ــ أى خلو المفرد من التاء فجوزوا جمع ذى التاء بالواو والنون مطلقاً ، فقالوا فى طلحة وحمزة ،وهبـيرة : طلحون ، وحمزون ، وهبـيرون ، واحتجوا بالسماع والقياس ، أما السماع فقولهم فى علانيـة ــ رجل علانيـة ظاهر أمره ــ علانون ، وفى ربعة للمعتدل القامة ربعون ، وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير وان أدى أيضاً الى حذف التاء ، قال :

وعقبة الأعقاب فى الشر الأصم

وفى شرح الجملة الثانية قال فى الهمع ماعبارته :

« وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله :

منـا الذى هو ما ان طـر شاربه والعانسـون ومنـا المرد والشيب

وقـــوله :

فمــا وجــــدت نســاء بنى نزار حـــلائل أســـــودين وأحمرينــا »

فجمع الصفة التى لا تقبل التاء مذهب أصيل ، يقبل جمع فعلانة الذى لا يقبل التاء ، فهو أجدر بأن يقبل جمع فعلان بعد ما قبلت التاء عند بنى أسد ، وهو فى كل أولئك أقـــرب الى فقه العربية التى تعد تكسير الصفة ضعيفاً، والقياس جمعها جمع سلامة ، بالواو والنون وبالألف والتاء ، ولا يتوقف ذلك على متابعة بنىأســـد ، ولا يضعفه قبول هذه المتابعة • التأنيث دون جمع السلامة !!

— ٤ —

الضرورة الحيوية أقسى وأقطع من الضرورة فى السجع أو الشعر

يقول المعارض : ضمن النتائج التى يخرج بها من يقرأ عبارة ابن جنى بامعان ، ما نصه :

« فى حالة الضرورة ، ضرورة الشعر أوالسجع يجوز الأخذ بها — أى اللغة الدنيـــا — من غير لوم ولا تثريب » •

ويعود لتقرير هذا بقوله :

« بل ان مقالات ابن جنى فى ذلك البابتحتم تجنب تلك اللغة الدنيا فى السعة والاختيار وألا يصار اليها الا فى شعر أو ســـجع ، ثم يؤكد أن هذا فى صرف فعلان بقوله :

« وليست لغة بنى أسد ، فى صرف فعلان ، وتأنيث مونثه بالتاء على « فعلانة » بأسعد حظاً من تلك اللغات » •

فهو بهذا يجيز هذا التأنيث فى شعر أوسجع دون لوم ولا تثريب ، فتسأل هل يكون هذا الاستعمال اذ ذاك لفعلانة عربياً أو غير عربى ؟!

واذا كانت ضرورة السجع ، الذى لا نحرص اليوم على شىء فيه ، بل نمقته تجوزاستعمال فعلانة مؤنثة فهل ضرورات الحياة ، فى تيسير اللغة على مستعمليها ومتعلميها ، وأرب الصدع الناجم عن اختلاف لغة الحياة عن لغة العبارة والعلم ، ليست ضرورات تقدر بقـــدر ضرورة السجع ؟ وهل نستطيع أن نقول ذلك للدنيا اليوم ؟!

واذا كان التيسير اللغوى على الناس قدجعل القرآن يقرأ على سبعة أحرف ، فهلا يكون ذلك التيسير اللغوى اليوم كافياً لاعطاء حـــكمضرورة السجع لضرورة الحياة •

وكل هذا على فرض أن ليس فى الأمر الاشتراط التأنيث بالتاء فيما يجمع جمع سلامة ، فكيف وشطر النحاة وهم الكوفيون يخالفونفى هذا الشرط ويجيزون جمـــع الصـــفة التى لا تقبل التاء جمع سلامة لعل ذلك وكل ما قيلوكتب قبله يكفى لتبرير قـــرار اللجنة فى تأنيث فعلان وجمعه والله المستعان •

١٨ – فى التذكير والتأنيث

(ا) تأنيث « فاعل بالتاء ، وان لم يقصد الحدوث

(ب) لحوق التاء فعيلا بمعنى مفعول وامتناعها من فعول بمعنى فاعل

(ج) المذكر والمؤنث من أسماء غير الحيوان ومن أسماء الحيوان .

---

١ – يجوز تأنيث ما جاء على صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء وان لم يقصد الحدوث .

٢ – يجوز أن تلحق التاء فعيلا بمعنى مفعول ، سواء ذكر معه الموصوف أو لم يذكر .

٣ – لا يجوز أن تلحق التاء فعولا بمعنى فاعل ، للتأنيث [1] ، وأما لحوقها له لمعنى المبالغة فمقصور على السماع ، ولم يرد الا فى ألفاظ قلائل ، أشهرها صرورة ، ومنونة ، وعروفة ، وفروقه ، وملولة ، ولجوجة ، وشنوءة .

٤ – أسماء غير الحيوان الخالية من علامات التأنيث اما واجبة التأنيث ، واما واجبة التذكير ، واما جائزة الأمرين ولو فى رأى .

وتيسيراً على المتعلمين ، ينضبط الأمر بما يأتى :

(أ) واجب التأنيث ، وأشهر المنقول من أمثلته :

من أعضاء الانسان :

١ – العين .
٢ – الأذن .
٣ – السرة .
٤ – البنصر .
٥ – اليد .
٦ – اليمين .
٧ – اليسار .
٨ – الشمال .
٩ – الكتف .
١٠ – الكرش .
١١ – الفخذ .
١٢ – الورك .
١٣ – الاست .
١٤ – الساق .
١٥ – الرجل .
١٦ – العقب .

---

(١) أجاز المجمع فيما بعد لحوق التاء فعولا للتأنيث فى مؤتمر دورة ٣٤ (أنظر القرار فى هذه المجموعة) .

من المتنوعات :

١ ــ الأرض •	٩ ــ الطاس •
٢ ــ الشمس •	١٠ ــ الطست •
٣ ــ ذكاء •	١١ ــ الرحا •
٤ ــ الصبا •	١٢ ــ النعل •
٥ ــ الفأس •	١٣ ــ البئر •
٦ ــ القدوم •	١٤ ــ لظى •
٧ ــ العصا •	١٥ ــ النوى •
٨ ــ الكأس •	١٦ ــ شعوب •

(ب) ما عدا الواجب التأنيث فتذكيره صواب •

٥ ــ كل ما لا علامة فيه للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تذكيره ، واذا أريدت أنثاه قيل : أنثى كذا ، وكل ما فيه علامة للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تأنيثه ، واذا أريد مذكره قيل : ذكر كذا ، اذا لم يوجد له لفظ خاص •

---

* صدر القرار في ج ٨ مؤتمر د ٣٠ ــ سنة ١٩٦٤
* كان القرار تعقيبا على اقتراح الأستاذ احمد امين جواز تانيث كل مؤنث بالحاق تاء التانيث اليه ، وجواز التذكير والتانيث لكل ما ليس مؤنثا حقيقيا كاسماء الجماد اذا لم تكن فيه علامة التانيث .
* انظر بحث الأستاذ أحمد أمين وتعقيب الشيخين ابراهيم حمروش ومحمد الخضر حسين في الجزء السادس من مجلة المجمع .
* وانظر تقرير الدكتور ابراهيم انيس ، حول هذا البحث وهو منشور في هذه المجموعة .
* وانظر مذكرة الأستاذ امين الخولي في التانيث والتذكير في الحيوان ، وهي منشورة في هذه المجموعة .

حول بحث المرحوم الأستاذ أحمد أمين

(اقتراح ببعض الإصلاح فى متن اللغة)

تقرير

للدكتور إبراهيم أنيس

اذا تجاوزنا عما مهد به الباحث لكلمته وما اختتم به هـذه الكلمة من مبررات لتلك الدعوة الى اصلاح متن اللغة لأن بعض ما جاء فى التمهيد والختام مما قد تختلف حوله وجهات النظر بين الدارسين ، وجدنا أن البحث يعرض لنقاط معينة يمكن أن تلخص فى المسائل الآتية :

١ — دعوة الى التخفف من كثير من مفردات اللغة التى فى المعاجم مثل :

(أ) الكلمات الحوشية التى يمجها الذوق . وقد وافقه فى هذا المرحومان الأستاذان الشيخ الخضر حسين والشيخ ابراهيم حمروش فى تعقيبهما على البحث ولكنهما رأيا الاقتصار فى هذا على ما لم يرد فى النصوص العربية الصحيحة ، لأن دارس هذه النصوص يحتاج الى بعض هذا الحوشى للوقوف على معانى هذه النصوص ، التى هى جزء من تراثنا الأدبى العربى الذى نحرص عليه .

(ب) استبعاد كثير من المترادفات التى لاحاجة اليها . ويبدو من البحث أن صاحبه قد تأثر كثيراً بمـا رواه بعض القدماء من الذين أسرفوا فى قضية الترادف وبالغـوا فى تعداد ألفاظه فى اللغة العربية . وللأستاذ الجارم بحث فى الترادف نشر فى مجلة المجمع قبل بحث الأستاذ أحمد أمين . ويرى المطلع على بحث الجارم أن الأمر أهون مما تصوره أستاذنا أحمد أمين ، وقد برهنت دراستنا للترادف فى اللغة العربية أنه اذا طبقت الشروط التى يراها المحدثون لتحقق الترادف فسنرى أن ما تشتمل عليه لغتنا عدد مقبول لا يعد اشكالا فى اللغة ، وكذلك الشأن فى ألفاظ التضاد فقد بحثها الدكتور منصور فهمى فى أحد أعداد مجلة المجمع وانتهى من بحثه الى أن عـدد الكلمات التى تعد من التضاد بحق لا تكاد تجاوز عشرين كلمة .

أما المشترك اللفظى فمعظم كلماته من المجازات المنسية كما رأى ابن درستويه . على أنه اذا طبقت شروط المحدثين على كلمات المشترك اللفظى اتضح أن عددها محدود فلا تعد عيبا فى اللغة العربية . وفى رأيى أن تحـديد دلالات الألفاظ كما يريدها صاحب البحث لا يتم ولا يتحقق الا بوضع معجم لألفاظ اللغة مستمدة

من النصوص التى انحدرت الينا .ويخيل الى أنه بعد وضع هذا المعجم سنرى أن اللغة العربية ليست بدعاً بين اللغات الأخرى فيما يتعلق بالترادف والتضاد والمشترك اللفظى .

٢ — دعوة الى قياسية بعض الصيغ مثل :

أفعل ، فعّل ، فاعَل ، انفعل ، افتعل ، استفعل . وقد قرر المجمع قياسية أفعل وفعل كما قرر قياسية فِعَالة للحرفة ، كما قرر قياسية فَعَلان للمصدر الدال على التقلب والاضطراب، كما قرر قياسية فَعّال لصاحب الحرفة .

أما استفعل فكما قال الأستاذ الخضر حسين كان السيرافى يرى قياسيتها للطلب . كذلك لم يمانع الأستاذ الخضر حسين فى قياسية «فاعل» لمعنى المشاركة .

والمجمع على كل حال يميل فى قراراته الى الأخذ بمبدأ القياس فى كثير من مسائل اللغة.

٣ — مسألة علامة التأنيث ودخولها على المذكر أحياناً وخلو المؤنث منها أحيانا .

أما تاء المبالغة فى مثل علامة ونسابة فكلماتها نادرة فى اللغة ويحسن الاقتصار على ما ورد منها . كذلك يحسن الابقاء على الأوصاف الخاصة بالنساء من نحو كاعب وناهد وطالق فكلماتها قليلة كذلك ولا تعد اشكالا فى اللغة. أما الكلمات الأخرى الخالية من العلامة وتحتمل التذكير والتأنيث فقد قرر الأستاذ الخضر حسين أنها فى حدود ١٦٠ كلمة منها نحو أربعين فقط واجبة التأنيث ، ويمكن مع هذا أن يقرر المجمع اذا أراد جعلها جائزة التذكير والتأنيث تيسيراً على المتعلمين .

٤ — قضية الاستشهاد بأقوال المولدين ممن وثقوا وصحت لغتهم . وللمجمع فى هذا الشأن قرار سابق استأنس فيه برأى الزمخشرى والرضى والخفاجى وعمل على حسبه فعلا فى « المعجم الوسيط » الذى أصدره .

٥ — أبواب الفعل الثلاثى واضطرابها . الباحث على حق فى هذا . وقد عُرض على مجلس المجمع بحث فى هذا الشأن ولا يزال هذا البحث بين يدى لجنة الأصول . وكذلك الشأن فى جموع التكسير .

لهذا كله أرى أن أهم ما يستحق عناية المجمع فى بحث الأستاذ أحمد أمين يتلخص فى :

(أ) تخليص اللغة من الألفاظ الحوشية ،التى لم ترد فى النصوص العربية . ولا سبيل الى هذا الا بوضع معجم تستمد ألفاظه من النصوص التى انحدرت الينا . ويبدو أن هذا العمل يتطلب زمناً طويلا وجهوداً كثيرة ولكن آن الأوان لينظر المجمع فى هذا نظرة جدية .

(ب) وضع قواعد تيسر أبواب الفعل الثلاثى بحيث تصبح قياسية مطردة كالفعل المزيد .

(ج) وضع ضوابط قياسية للمشهور من صحيح جموع التكسير .

(د) جواز التذكير والتأنيث فى الكلمات الخالية من علامة التأنيث .

التأنيث والتذكير فى الحيوان

مذكرة للأستاذ أمين الخولى

قال أبو على الفارسى عند رواية قولهم :رأيت جراداً على جرادة ، ونعاماً على نعامة ما نصه :

« وذلك موضوع على ما يحافظون عليه ويتركون غيره بالغالب اليه ، من الزام المؤنث العلامة المشعرة بالتأنيث « لسان العرب — مادة ج — ر — د » ثم لم يلبث أن عقب على هذا الأصل الغالب بقوله : بعده :

« وان كان أيضاً غير ذلك من كلامهم واسعا كثيراً . يعنى المؤنث الذى لا علامة فيه ، كالعين ، والقدر ، والعناق . والمذكر الذى فيه علامة التأنيث كالحمامة والحية » . لسان العرب فى الموضع السابق .

وتلك هى التى ترددت من أجلها الشكوى فقيل . . . من أصعب الأبواب وأكثرها خلطاً فى اللغة العربية المذكر والمؤنث ، (أحمد أمين « مجلة المجمع » ٦ : ٩٠) .

وهى صعوبة شارك فى الشعور بها المتحرجون من الدعوة الى الاصلاح اللغوى ، ودليل هذا الشعور أنهم بعد المكالمة فى اقتراحات الاصلاح وردها ختم قائلهم الكلام بقوله :

« . . . ولكن بعض علماء اللغة أجازوا نحو الشمس طلع ، والسماء أمطر ، والأرض اخضر . قال الألوسى فى شرح ضرائر الشعر ، وعن أبى كيسان والجوهرى أن الفعل اذا كان منه الضمير المؤنث المجازى لا يجب الحاق علامة التأنيث » (محمد الخضر حسين مجلة المجمع ٦ : ٩٩) .

وعرضت لجنة الأصول لهذه الصعوبة ، برغبة فى التيسير ، لم تعمد فيها الى قيل : الشمس طلع والأرض اخضر ، فقالت فى صنوف من التأنيث والتذكير ما قالت : فى الصفات والجمادات، ووصلت الى القول فى الحيوان تذكيراً وتأنيثاً فكان من عملها انها استقرأت نحو ثلاث مئة

اسم من أسماء الحيوان والطير والسمك والهوام وغيرها ، فوجدت بعد ذلك أن الأمر ليس مستعصياً على الضبط الميسر على طالبى العربية كباراً وصغارا ، وذلك لما يأتى :

١ — من الحيوان ما جرى على الغالب من أمر العرب فى الزام المؤنث العلامة المشعرة بالتأنيث مثل :

ذئب وذئبة ، وأسد وأسدة ، وأسود وأسودة ، وثعلب وثعلبة ، على نقل — وحمار وحمارة وجحش وجحشة ، وبغل وبغلة ، وخروف وخروفة — وهذا واضح منضبط لا صعوبة فيه .

وأوضح منه وأضبط ما لمذكره لفظ ولمؤنثه لفظ آخر مثل: جمل وناقة: وتيس وعنز ، ولا وقوف عند مثله أيضاً .

وهكذا لا يبقى الا الواسع الكثير كما يقول الفارسى للمؤنث بلا علامة تأنيث ، والمذكر مع وجودها فمن الأول مثل : أرنب ، وخرنق ،وفرس — على نقل — وأنوق — على نقل .

وفى هذا يكون استعمال اللفظ للمذكر صحيحاً سليما ، لا غبار عليه عند أحد ، ويمكن الاستغناء ، عن الترخيص اللغوى باستعماله للمؤنث ، لما فى ذلك من اضطراب ، فعند ارادة الأنثى يقال ، أنثى أرنب ، وأنثى أنوق .. الخ... وليس على تارك الرخصة حرج . والثانى وهو ما قد يكون المذكر مع وجود علامة التأنيث مثل بقرة ، ونعامة ، وحية ، وبطة ، وشاة ، ودجاجة ، وجرادة ، وبومة ، وحبارى ...الخ.

ويقول الأزهرى فى بيان أمر هذا النوع :وليس الجراد بذكر للجرادة ، وانما هو اسم للجنس كالبقر والبقرة ، والنمر والنمرة ، والحمام والحمامة ، وما أشبه ذلك ، فحق مذكره « أن لا يكون مؤنثه من لفظه لِئلّا يلتبس الواحد بالجمع (لسان العرب مادة ج — ر — د) ويدفع فى هذا الحق أنه سمع جراد وجرادة ، ونعام ونعامة وحى وحية . فكان ذلك بحيث يجاز منه الى جعل المؤنث من لفظ المذكر ، والتفريق بالعلامة ، فان لم يرض بذلك متزمت صرنا الى غير هذا فى التيسير .

وهو أن نقول فى هذا الصنف المذكر مع العلامة ما قلنا فى شبيهه المؤنث بلا علامة :

ان استعماله للمؤنث صحيح سليم لا غبار عليه عند أحد ، ويمكن الاستغناء عن الترخيص اللغوى باستعماله للمذكر لما فى ذلك من اضطراب فعند ارادة الذكر يقال :

ان وجد اسم مفرد للذكر كثور البقر ،وديك الدجاج ، وخروف الغنم استعمل طبعاً ، وان لم يوجد وضع لفظ « ذكر » مضافاً الى اسم الجنس والجمع فيقال : ذكر بط ، وذكر جراد ، وذكر حمام.أو ذكر الحيات ونحو ذلك.

ووراء ذلك يعرف عارف هذا الترخيص اللغوى فى استعمال ذى العلامة للمذكر •

واستعمال الخالى من العلامة للمؤنث•فلمثل هذا العارف أن يستعمل ما يعرف متى رضى هذه المخالفة لاستعمال الناس وللغالب من أمر العربية •

والتيسير انما هو لمن لا يسيغ مخالفة مألوف الاستعمال ، وغالب الأمر ، ولا ينفر من الاضطراب وهو تيسير لا أحسب أن فيه مشاحة من متزمت ما •

وللجنة أن تصوغ اقتراحها ملخصاً من هذا والسلام •

وهذا مثال من الاقتراح :

ـ كل ما لا علامة للتأنيث فيه من أسماء الحيوان ونحوه يصح تذكيره واذا أريدت أنثاه قيل : أنثى كذا •

ـ وكل ما فيه علامة للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تأنيثه ، واذا أريد مذكره قيل : ذكر كذا • اذا لم يوجد له لفظ خاص •

---

١٩ — صيغة « فعلون »

وكونها عربية ، وإعرابها

ما كان من الأعلام منتهيا بواو ونون زائدتين ، نحو ميسون وحمدون وخلدون ، له أمثلته منذ أقدم العصور العربية ، فصيغته عربية ، وعليها صيغ ما ورد من أعلام أهل المغرب .

وهو يعرب إعراب المفرد بالحركات على النون مع التنوين ومع لزوم الواو ، فإن كان علما لمؤنث ، منع من الصرف للعلمية والتأنيث ، ويأخذ هذا الحكم ما كان من الأعلام منتهيا بياء ونون زائدتين » .

(*) صدر القرار فى ج ٦ مؤتمر د ٣٣ سنة ١٩٦٧ .

(*) فى الجلسة ٣ من مؤتمر د ٣١ سنة ١٩٦٥ ، قدم الأستاذ عبد الله كنون عضو المجمع بحثا له عنوانه : « هل اسم خلدون ونحوه مكبر على الطريقة الأسبانية » ، وعقب عليه الأعضاء ، وأحيل الى لجنة الأصول . وقد نشر فى مجموعة بحوث تلك الدورة .

(*) وقد عرضت اللجنة البحث ، فتبين لها أن الجزء الأول منه منصب على الرد على «دوزى» فى قوله ان الواو والنون للتعظيم ، وان العربية تأثرت فى هذا بالأسبانية باضافة مقطع آخر الى العلم للتعظيم ، والرد على هذا أن القاعدة غير مطردة فى الأسبانية وأن العرب فى أسمائهم واو ونون ، وذلك ليس خاصا بالأندلس والمغرب ، وبعض الأسماء ورد فى المعلقات ، وتناول البحث مسألة اعراب فعلون : هل يعرب اعراب جمع المذكر أو اعراب المفرد أو يعتبر اعجميا ؟ . .

(*) وقدم الأستاذ حامد عبد القادر بحثا فى صيغة « فعلون » فى غير اللغة العربية من اللغات السامية ، كما قدم الأستاذ عطية الصوالحى بحثا فى اعراب مثل خلدون أو اعراب أسماء الأعلام المنقولة عن صيغة جمع المذكر السالم — وهما منشوران فى هذه المجموعة .

صيغة « فعلون »

فى غير اللغة العربية من اللغات السامية

للأستاذ حامد عبد القادر

وردت هذه الصيغة فى بعض اللغات السامية الأُخرى بصور مختلفة أكثرها صورة فعلون بكسر الفاء وإمالة الضمة الطويلة .

وقد دل البحث على أن زيادة الواو والنون فى آخر الكلمة تكون فى الغالب للدلالة على المكان ، أو على التعظيم أو التكبير . وقد تكون لغير هذا ، وذلك كما سيتضح فيما بعد .

ومن الممكن حصر الأسماء المزيدة بهذه الزيادة فى أربع مجموعات ، لأنها إما أن تكون أسماء أعلام ، وإما أن تكون أسماء أجناس .

والأعلام إما أعلام أشخاص ، وإما أعلام أمكنة ، ويدخل فى الأمكنة الجبال والمدن . وأسماء الأجناس إما أسماء ذوات وإما أسماء معان .

وفيما يلى بيان لذلك :

(١) النوع الأول : أسماء أعلام الأشخاص . ونمثل لها بما يأتى :

١ ــ جدعون : البطل[1] العظيم . وقد أُطلق على أحد قضاه بنى إسرائيل الذين ساسوا أمورهم من بعد موسى .

٢ ــ شمعون : الاستماع أو ذو الصيت الحسن أو السمعة الطيبة .

وقد أُطلق على أحد أبناء يعقوب الاثنى عشر[2] .

٣ ــ شمرون ــ حارس ، علم على شخص .

٤ ــ صيدون : علم على أول أبناء كنعان بن حام بن نوح .

وقد قيل إنه سمى باسم مدينة صيدون التى سيأتى الكلام عليها .

٥ ،٦ ــ محلون وكليون علمان على ابنى إليملك المذكور فى قصة راعوث .

(ب) النوع الثانى : أعلام الأمكنة ، ونمثل لها بما يأتى :

١ – جبعون : مكان الجبل ، وقد أطلق على مدينة فى منطقة جبلية فى فلسطين على أربعة أميال جنوبى بيت لحم .

٢ – جبهون : مرتفع . ويطلق على مدينة فى إقليم « دان » جنوبى فلسطين .

٣ – حرمون : بارز . علم على أعلى قمة فى منطقة جبلية فى الشمال الشرق من فلسطين تعد جزءا من لبنان . وتسمى هذه القمة أيضا جبل الثلج لأن الثلوج تكسوها فى فصل الشتاء وقد أطلق عليها حديثا اسم جبل الشتح .

٤ – صيدون : مكان الصيد (مصيد) أو مكان التحصن (حصن – قلعة) وهو اسم أطلق على أولى المستعمرات التى أسسها الفينيقيون على الساحل الشرقى للبحر المتوسط . وقد سميت باسم كبرى مدنها وهى صيدون التى تسمى الآن صيدا . وقيل إن أول أبناء كنعان ابن حام قد سمى باسمها .

٥ – صيون : اسم جبل يقع فى الجزء الجنوبى الغربى من أورشليم وهو أقدم أجزاء المدينة وأعلاها . ويطلق أنبياء بنى إسرائيل وشعراؤهم هذا الاسم على أورشليم نفسها . أو على سكانها ، أو على أسرى اليهود وسباياهم . وربما أطلق على فلسطين كلها .

وهذا الاسم هو فى السريانية والعربية ، صِهيون بكسر الصاد ويرجع هذا الاختلاف فى التسمية إلى الاختلاف فى اشتقاق الاسم ، فهو فى العبرية مشتق من فعل مهجور هو صبى بمعنى لمع أو أضاء من بعد . أما فى السريانية أو العربية فهو مشتق من فعل آخر مهجور أيضا هو صَهَا . بمعنى اشتعل واحترق ، يقال صهت الأرض أى شرقت وجفت من شدة الحرارة .

ومن الممكن التوفيق بين الرأيين بأن يقال إن أشعة الشمس المحرقة إذا سقطت على أرض تجعلها جافة ، كما تجعلها تبدو من بعد كأنها مشرقة لامعة لانعكاس أشعة الشمس عليها .

وفى اشتقاق هذا الاسم رأى ثالث هو رأى من يقولون إنه مشتق من فعل ممات أيضا هو صها يصهو أى ارتفع ، ومنه صهوة الفرس ، وصهوة كل شئ أعلاه . وحينئذ يكون معنى صهيون « قمة جبل » . ولاشك أن هذا الاسم ينطبق على المسمى أشد الانطباق .

٦ – شمرون : مكان الحراسة – مرقب . وهو اسم جبل عظيم فى وسط فلسطين يسمى جبل الحراسة أو المرقب . ثم أطلق على مدينة أنشئت فى منطقة ذلك الجبل . وهى سماريا عاصمة للدول الشمالية (إسرائيل) التى أسسها بعد وفاة سليمان عليه السلام وانقسام اليهود على أنفسهم عشرة من الأسباط وهم من عدا سبطى يهوذا وبنيامين .

٧ – حِبرون : خليل – صديق أمين . وهو اسم لمدينة تقع على بعد ٢٢ ميلا جنوبى أورشليم (بيت المقدس) اتخذها داود عليه السلام مقرًا لملكه قبل استيلائه على أورشليم .

والمراد بخليل هنا إبراهيم خليل الله عليه السلام : ويسمى « أبو الفداء » هذه المدينة (بيت حبرون) .

(ج) أسماء ذوات (أجناس مادية) ونمثل لها بما يلى :

١ – حلبون : بياض البيضة .

٢ – حلمون : صفار البيضة .

٣ – يلون : مكان الكلمات – معجم لغوى .

٤ – شاعون : ساعة يد أو حائط .

٥ – عتون : صحيفة . جريدة .

٦ – فغمون : جرس .

(د) أسماء معان (أجناس معنوية) ونمثل لها بما يأتى :

١ – رعيون : فكرة .

٢ – علبون : غلبة أو قهر .

٣ – حفازون : سرعة .

٤ – حازون : رؤيا صادقة – إلهام – وحى

إعراب مثل « خلدون »

أو

إعراب أسماء الأعلام المنقولة من صيغة جمع المذكر السالم

للأستاذ عطية الصوالحى

للنحاة فى إعراب تلك الأسماء مذاهب خمسة :

المذهب الأول

إعرابها بالحروف إجراء لها على ما كانت عليه قبل التسمية بها : فيقال فى «حمدون» اسم شخص هذا حمدون ، وأكرمت حمدين وعطفت على حمدين .

وعلى هذا المذهب قوله تعالى فى « عليون »[1] « إن كتاب الأبرار لفى علِّيين وما أدراك ما عليون » وقول مدرك بن حصين الأزدى فى « صفِّين »[2] .

وصِفُّون والنهُر الهنىُّ ولُجَّة — من البحر موقوف عليها سفينها — (اللسان)

وعليه أيضا حديث أبى وائل « شهدت صفِّين وبئست الصِّفُّونَ » . (النهاية)

وقول الأعشى وقد ذكر « سيْلحُون[3] وصرِيفون[4] »

وتجْبى إليه السيلحون ودونها — صريفون فى أنهارها والخَورْنَق — (اللسان)

وعلى هذا المذهب تكون النسبة إلى هذه الأسماء بحذف علامتى الجمع ، فيقال : حمْدىّ وعِلِّىّ وصِفِّىّ وسيْلحىّ وصَرِيفىّ

---

(١) عليون قيل : هو علم لديوان الخير منقول من جمع علِّىّ بزنة « فعيل » مشتق من العلو وقال ابن عباس هو اسم للجنة ، وقال الضحاك : هو سدرة المنتهى — البحر .

(٢) (صفين) موضع بقرب الرقة على شاطىء الفرات الغربى ، دارت فيه حرب بين على ومعاوية رضى الله عنهما — التاج .

(٣) (سيلحون) بالفتح بلدة أو مدينة باليمن ، وقال الليث (سيلحون) موضع ، يقال هذه سيحلون وهذه سيلحين وأكثر ما يقال :هذه سيلحين — (التاج) .

(٤) (صريفون) فى سواد العراق فى موضعين : أحداهما : بلدة كبيرة غناء شجراء قرب عكبراء ، والآخر : بلدة بواسط (التاج) .

المذهب الثانى

إلزامها الياء ، وإعرابها بالحركات الظاهرة على النون مصروفةً إن كانت لمذكرين ، وممنوعةً من الصرف إن كانت لمؤنثات ، فيقال فى «حمدون» علما : هذاحمدين وأكرمت حمديناً وعطفت على حمدين ، بالتنوين فى كل ، ويقال فى (نصيبين) [١] هذه نصيبين ودخلت نصيبين ومررت بنصيبين ، ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث . ومنه ما ذكره صاحب التاج : وقد رُوِىَ فى بعض الآثار أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « رُفِعَتْ لى ليلة أسرى بى مدينة فأعجبتنى، فقلت لجبريل : ما هذه المدينة ؟ فقال : نصيبين ، فقلت اللهم عجل فتحها ، واجعل فيها بركة للمسلمين » فتحها عياض بن غَنم الأشعرى ، وقال ابن عتبان

لقد لقيت نصيبينُ الدواهى   بدهم الخيل والجرد الوِراد

وأصحاب هذا المذهب شبهوا هذه الأسماء « بغسلين » فى كونه ذا زيادتين كالجمع فأعربوها على النون وألزموها الياء مثله . والنسبة إلى هذه الأسماء حينئذ بإثبات النون ، لأنها كالأصل فيقال : حميدينىّ ، ونصيبينىّ .

ومما يحتمل الجرى على هذين المذهبين (قِنَّسْرين) [٢] فى قول عكرشة الضبىّ يرثى بنيه :

سقى الله فتيانا ورائى تركتهم   بحاضر قنسرين [٣] من سَبَل [٤] القطر   اللسان

قال ابن برى : صواب إنشاده :

سقى الله أجداثا ورائى تركتها .

ومما يحتمل ذلك أيضا (فلسطين) فى قول عدى بن الرقاع :

فكأنى من ذكرهم خالطتنى   من فلسطين جَلْس [٥] خمر عُقار   اللسان

---

(١) (نصيبين) بلدة عامرة من بلاد الجزيرة — التاج .

(٢) فى اللسان : وقنسرين وقنسرون : كورة بالشام بالقرب من حلب ، وهى أحد أجنادها

(٣) و (حاضر قنسرين) موضع الاقامة على الماء من قنسرين .

(٤) السبل بفتح السين والباء : المطر .

(٥) (الجلس) بفتح الجيم وسكون اللام : الخمر العتيق .

المذهب الثالث

لزوم الواو ، والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة [١] ، فيقال فى (حمدون) علما هذا حمدونُ ، وأكرمت حمدونَ وعطفت على حمدونَ ، من غير تنوين تشبيها له بهارون فى لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة .

وذكر صاحب التاج شاهدا على هذا المذهب قول الشاعر :

أَبَعْدَ يَبْنُونَ[٢] لاعَيْنٌ ولا أثر وبعد سَلْحين يبنى الناس أبيانا

وهذا المذهب اشتهر بين المعربين ، وجرى عليه أمير الشعراء «شوقى» فى مدح ديوان ابن زيدون فقال :

يابن زيدون مرحبا قد أطلت التغيبا

إن ديوانك الذى ظل سرا محجبا

يشتكى اليتم دره ويقاسى التغربا

المذهب الرابع

لزوم الواو ، والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ، فيقال فى (حمدون) علما : هذا حمدون ، وأكرمت حمدونا ، وعطفت على حمدون ، وهذا مذهب المبرد والزجاج ، وهو مطعون بقول أبى علىّ الآتى :

قال الرضى ج ٢ ص ١٤٠ «وقال الزجاج نقلا عن المبرد : يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الإعراب قياسا[٣] ولاأعلم أحدا سبقنا إلى هذا قال أبو على : لاشاهد له ، وهو بعيد عن القياس ، وقال فى قول يزيد بن معاوية يتغزل فى نصرانية كانت ترهبت فى دير خراب عند الماطرون ؛ وهو بستان بظاهر دمشق :

ولها بالماطرون إذا أكل النمل الذى جمعا

خلفة حتى إذا ارتبعت سكنت من جلّق بيعا (الخزانة)

---

(١) وسموا العلة الثانية لمنع الصرف شبه العجمة : لأن وجود الواو والنون فى الأسماء المفردة من خواص الأسماء الأعجمية : الصبان ، والحامدى ، والتصريح ، وعبادة ، والهمع .

(٢) فى التاج : « وفى الروض : يبنون وسلحون : مدينتان عظيمتان خربهما أرباط .

(٣) (قياسا) أى على زيتون فى لزوم الواو والأعراب على النون منونة ــ عطية الصوالحى .

قال إن (الماطرون) بكسر النون ، وإنه اسم أعجمى ،وقد ذكر البغدادى فى الخزانة ج٢ ص ٢٧٨ ماقاله أبو على فى الرد على الزجاج ، ولانطيل القول بإيراده اكتفاء بما نقله الرضى ، وبما قاله ابن جنى فى سر الصناعة « فأما الماطرون فليست النون فيه بزائدة ، لأنها تعرب » قال «ولها بالماطرون إذا »بكسر النون ، فالكلمة إذن رباعية . انتهى وفيه رد لمن جعل الكلمة ثلاثية كصاحب القاموس .

ولم أعثر على شاهد لهذا المذهب غير بيت « يزيد »وقد جرحه أبو على ، وأبطل الاستدلال به ولم أجد من جرى عليه من المحدثين ، فالحق أنه دون المذاهب السابقة كما قال النحاة فى ترتيب هذه المذاهب من حيث قوتها واشتهارها .

المذهب الخامس

لزوم الواو ، وفتح النون على الحكاية التى هى أشرف أحوال الاسم ، فيقال فى (حمدونَ) العلم هذا حمدونَ ، وأكرمت حمدونَ، وعطفت على حمدونَ . ذكر ذلك (السيرافى) وزعم أنه صحيح من كلام العرب ، وقدر الإعراب على الواو فى الأحوال الثلاث كما قدروه فى قولهم (على بن أبو طالب ، ومعاوية بن أبو سفيان) ،وقراءة بعضهم « تبت يدا أبولهب » / العينى . وهذا المذهب أضعف من سابقه عندهم ، ولم يعرف له شاهد من الشعر . والنسبة على المذاهب الثلاثة الأخيرة بإثبات علامتى الجمع (الواو والنون) . ويشترط فى المذاهب الأربعة الأخيرة ألا يتجاوز الاسم سبعة أحرف وإلا تعين الوجه الأول «كإشهيبابين » : اسم للسنة التى لامطر فيها . والله أعلم .

٢٠ – فى أفعل التفضيل

شروط صوغ أفعل التفضيل

١ – بين التعجب والتفضيل وحدة فى المعنى واللفظ ، أوجبت اشتراكهما فى شروط الصوغ ، وليس أحدهما فى ذلك مقيسا على الآخر •

٢ – ناقشت اللجنة الأمثلة التى أوردها صاحب البحث المحال من المؤتمر الى اللجنة ، مناقضة لبعض الشروط ، وعددها أربعون • ردت اللجنة منها الى الشروط المتفق عليها أو المختلف فيها بين النحاة تسعة وعشرين مثالا ، وهى : (فى مذكرة الأستاذ الخولى) •

٣ – اختلاف النحاة فى بعض الشروط لصوغ أفعل التفضيل يتيح للجنة أن تقرر ما يأتى :

(أ) التخفف من شرط تجرد الفعل الثلاثى ، وفاقا لسيبويه والأخفش ، (انظر ابن يعيش ج ٦ ص ٩٢) وتشترط اللجنة أمن اللبس •

(ب) التخفف من شرط البناء للمعلوم ، أخذاً بقول ابن مالك فى صوغه من المبنى للمجهول اذا أمن اللبس (انظر التسهيل ص ٤٠ وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦)•

(ج) التخفف من شرط كون الفعل تاماً ، أخذاً بقول الكوفيين فى صوغ التعجب من الناقص (انظر ابن عقيل على الألفية وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦) •

(د) التخفف من شرط ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء ، وهو ما يكون فى الألوان والعيوب ، أخذا بقول الكوفيين والكسائى وهشام والأخفش (انظر جمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦) •

(هـ) التخفف من شرط عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادفه ، لأن من النحاة من تركه ، ومن ذكره لم يورد له الا مثالا واحداً •

وبذلك يتم التخفف من أكثر الشروط ، فلا يبقى منها الا ما اتفق عليه النحاة وهو :

(أ) أن يكون فعلا ثلاثى الأصول ، مجرداً أو مزيدا ، سواء أكان هذا الفعل مسموعاً أم صيغ بمقتضى قرار المجمع فى تكملة مادة لغوية وفى الاشتقاق من أسماء الأعيان.

(ب) أن يقبل التفاضل .

(ج) أن يكون مثبتاً .

(د) أن يكون متصرفاً .

---

* صدر القرار فى ج ٢ مؤتمر د ٣٢ — سنة ١٩٦٥ (دورة الاجتماع غير العادى المنعقد فى مدينة بغداد — وهو الاجتماع الذى اشترك فيه المجمع العلمى العراقى) .

* فى ج ٣ مؤتمر د ٣٠ قدم الأستاذ محمد الفاضل ابن عاشور بحثا فى موضوع « تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوى فاسد » ، فأحيل الى لجنة الأصول ، وهو منشور فى مجموعة بحوث دورة ٣٠ وبعد أن فرغت اللجنة من القسم الأول من البحث وهو الخاص بالشروط التى يجب توافرها لصوغ أفعل التفضيل ، انتهت الى هذا القرار ، وطلب الأستاذ على عبد الرازق تسجيل احتفاظه برأيه .

* قدم الأستاذ أمين الخولى تعقيبا له على بحث الأستاذ محمد الطاهر ابن عاشور وهو منشور فى هذه المجموعة .

* انظر فيما بعد قرار المؤتمر فى أفعل التفضيل : القول فى تذكيره والقول فى عمله .

دراسة للقسم الأول من :

بحث : تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوى فاسد

للأستاذ محمد الفاضل ابن عاشور

للأستاذ أمين الخولى

إجمالى البحث

بعد ذكريات للباحث عن اتهام الأقيسة النحوية ، وفى فرصة وضع القياس من أصله للبحث • تجمعت عناصر مشكلة من مجازفة فى القياس حملت النحاة على تضييق المواسع من باب أفعل التفضيل ، وتبيين ضعف قياسهم هذا وفساده يمكن التوسع فيما ضيقوه والانتهاء الى قياسية كثير مما اعتبروه شاذاً فى أفعل التفضيل ، لأن أفعل التفضيل من دقائق التصاريف وتحتاج اليه الحياة اليوم كثيراً •

وللوصول الى هذه النتيجة يبين الباحث القياس النحوى الذى بداه الزمخشرى وتبعه فيه ابن الحاجب وابن مالك فى حمل كل من بابى التعجب وأفعل التفضيل على الآخر •

وبعد كلمة فى صيغة التفضيل يبين الباحث أن قياس المساواة الذى أجروه ليس قياساً بالمعنى المعهود فى أصول العربية ، فليس له علة جامعة ، بل بينهما فوارق ، والشروط التى خرجوا بها من هذا القياس يهوله منها كثرة المخالفة لها وليست منطبقة على المسموع ، ولا مطردة فى أصل القياس ، علاوة على أن بعض الشروط لم يتحقق الاتفاق عليها ، وسائرها كثر الوارد فيه على خلاف القاعدة ، وهو رائج فى الكلام الفصيح ، وليس من الشاذ الذى يمتنع القياس عليه •• مع ما سبق من تساهل النحويين باجراء القياس بين التعجب والتفضيل قياساً مع وجود فوارق ثلاثة بينها • وذلك من شأنه أن يفتح باب التساهل فى التزام تلك الشروط • وهكذا يصل الباحث الى التخلص من شروط صياغة أفعل التفضيل عن طريق اضعاف هذا القياس ، وبذل الجهد الطويل فى هذا الاضعاف • ليخلص اسم التفضيل من ربقة قياس نحوى فاسد •

نظرة فى :

١ ـ القياس الفاسد •

٢ ـ وبدء الزمخشرى له •

٣ ـ ومتابعة ابن الحاجب وابن مالك له وأن الأخير أوغل علماء العربية فى هذا القياس •

٤ ـ جعل الزمخشرى التفضيل أصلا ، وجعل ابن مالك التعجب أصلا •

ففى النقطيين الأولى والثانية « القياس » وأول من أجراه » نسمع الباحث الفاضل يقول : « بنى الزمخشرى فى المفصل ، وتبعه ابن الحاجب فى الكافية ، وابن مالك فى كتبه كلها (كذا) صوغ أفعل التفضيل على أصل قياسى ، وهو حمل كل من بابى التعجب وأفعل التفضيل على الآخر بحيث أنه لا يصاغ أفعل التفضيل الا مما يصاغ منه فعلا التعجب ، وكل ما امتنع أن يصاغ منه فعلا التعجب امتنع أن يصاغ منه أفعل التفضيل — ص ٥٩ — مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثلاثين لمجمع اللغة العربية .

كما يقول :

« ... تلك القاعدة القياسية فى تحامل البابين التى ابتدأ بها الزمخشرى ، وتبعه فيها ابن الحاجب ثم جاء ابن مالك فاحتفل بها ، وأجرى فيها قياس المساواة ، وعنه أخذها النحاة من بعده » — ص ٦٢ من المجموعة المذكورة .

***

وتبحث عن هذا القياس والبادىء به فترى صلة التعجب والتفضيل موضع البحث قبل الزمخشرى بمئات السنين ، قد عرض لها سيبويه — ت ١٨٠ هـ — ، ولا ندرى من عرض لها قبله ، فهو نفسه يتكلم عن النحاة وفعلهم بصيغة الجمع .

ونقف عند سيبويه فنقرأ له ما عبارته :

« وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفْعِلْ به رجلاً ، ولا هو أفعلُ منه » — الكتاب جـ ٢ ص ٢٥١ س ٢ ط ١ أولى —

كما يقول فى هذا الموضع نفسه ، بعد نحو سطرين — ما نصه :

« والمعنى فى أفْعِلْ به ، وما أفْعَلَه واحد ، وكذلك أفعَل منه » .

ثم هو يعقد فى الصفحة نفسها باباً يقول مسهباً فى عنوانه كعادته :

هذا باب يستغنى فيه عن ما أفعله ، بما أفعل فعله ، وعن أفعل منه ، بقولهم :

هو أفعل منه فعلا ، كما استغنى بتركت عن ودعت ، وكما استغنى بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها » .

***

فهو — كما نقرأ — يربط بين التعجب والتفضيل مرات ثلاثة يصرح فى احداها بأن معناهما واحد .. ووحدة المعنى هذه التى صرح بها توفى بنا على ملحظ أشار اليه سيبويه فى الكتاب غير مرة ، وذلك الملحظ هو :

« أنه حين يكون المعنى كالمعنى يجعلون الصيغة كالصيغة ، فى الاسم والفعل » وذلك قوله :

« ... وقالوا شاب يشيب ، كما قالوا شاخ يشيخ ، وقالوا أشيب كقولهم أشمط فجاءوا بالاسم على بناء مامعناه كمعناه ، وبالفعل على ما هو نحوه أيضاً فى المعنى » — الكتاب جـ ٢ ص ٢٢٣ س ٩ ، ١٠ ط أولى —

وهذا المعنى فى تشابه الصيغة للمشاركة فى المعنى ينتشر فى الكتاب انتشارا يغرى بجمعه ودرسه .

وهذه الوحدة التى قررها سيبويه تسمعها أكثر تفصيلا بعده بقرون ، فى مثل قول ابن يعيش : « وانما جرى هذا أفعل من هذا مجرى التعجب لاتفاقهما فى اللفظ وتقاربهما فى المعنى ، أما اللفظ فبناؤهما على أفعل ، فكما لا يكون أفعل فى التعجب مما زاد على الثلاثة ، فكذلك لا يكون هذا فى باب «أفعل من هذا » لاستحالة أن يكون هذا البناء مما زاد على الثلاثة — ويتابع القول حتى يعرض للمعنى فى التعجب والتفضيل فيقول :

« وأما المعنى فلأنه — أى التعجب — تفضيل ، ألا ترى أنك اذا قلت ما أعلم زيداً كنت مخبرا بأنه فاق أشكاله ، واذا قلت زيد أعلم من عمرو فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه » — شرح المفصل جـ ٦ ص ٩١ س ١٠ وما بعده — المنيرية —

وما هذا التفصيل الا ما أجمله سيبويه ، عندما قال ان ما لم يكن منه ما أفعله ، لم يكن فيه أفعل به رجلاً ، ولا هو أفعل منه ، اذ عقب بقوله :

« لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه ، كما أنك اذا قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا » — الكتاب جـ ٢ ص ٢٥١ .

وأحسب أن هذه الوحدة التى جعلت السيوطى فى « جمع الجوامع جـ ٢ ص ١٦٥ » يعقد باباً واحداً لصوغ التعجب والتفضيل ويقول :

« مسألة : تبنى صيغتا التعجب وأفعل التفضيل من فعل ثلاثى ... الخ » ثم يتبع ذلك بعد الكلام عن الشروط بقوله :

« واذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزناً ومعنى وجريانهما مجرى واحداً فى أمور كثيرة » — جـ ٢ ص ١٦٦ س ٤ ط السعادة .

فهل هذه الوحدة قياس ؟ أو هى تقرير لمساواة جعلت الصيغتين يعقد لهما باب واحد ؟

نستمع الى قول الباحث الفاضل الذى نقلناه يقول :

بنى الزمخشرى فى المفصل ••• صوغ أفعل التفضيل على أصـل قياسى وهو حمـل كل من بابى التعجب وأفعل التفضيل على الآخر ، فنرجع الى المفصل متناً وشرحاً فنجد أفعل التفضيل فى الجزء السادس من شرح ابن يعيش — ص ٩٠ الى ٩٩ — ونجد التعجب فى الجزء السابع من الشرح المذكور — ص ١٤٢ الى ١٥٢ ط المنيرية —

وفى المفصل متناً مطبوعا وحده نجد أفعل التفضيل من ص ٢٣٢ الى ص ٢٣٧ — ونجد فعلى التعجب من ص ٢٧٦ الى ٢٧٧ — وليس فى ذلك شىء من قياس أحدهما على الآخر ، ولا تحاملهما كما يقول الباحث ، اللهم الا لفظة « قياسه » فى أول التفضيل اذ يقول : قياسه أن يصاغ من ثلاثى •••• الخ ؛ وليس فى هذا اشارة الى قيـاس شىء على شىء • وكذلك يبدو : أن ما فى التعجب والتفضيل هو وحدة المعنى تلك الوحدة التى يقول عنها سيبويه : انه حين يكون المعنى كالمعنى يجعلون الصيغة كالصيغة فى الاسم والفعـل • على ما بينـاه فيما سلف ، وهى وحدة يبلغ أمرها عند سيبويه أن يعقـد الباب لـما أفعله ، ثم لا يسوق الأمثلة من أفعل التفضيل على ما سنرى قريباً •

فليس فى الأمر قياس نحوى حمل فيه شىء على شىء ••• وليس الزمخشرى هو أول من بدأ بالكلام فيما بين التعجب والتفضيل ، فيكون هو الذى ابتدأ بهذا القيـاس الذى لا وجود له على ما رأينا •

واذا ما انتقلنا الى النقطة الثالثة عن متابعة ابن الحاجب وابن مالك للزمخشرى فى هذا القياس المزعوم ، وأن ابن مالك كان أوغل علماء العربية فى هذا القياس — كما يقول الباحث فى ص ٦٧ — آخر سطر ، وانه احتفل بهذا وأجرى فيه قياس المساواة — كما يقول فى ص٦٢ س ١١ — لا نجد لهذا كله مجالا ، بعد أن لم نجد القياس المزعوم ، اذ وجدناها وحدة جمعت بين التفضيل والتعجب فى باب واحد عند مثل السيوطى •

فاذا ما انتقلنا الى النقطة الرابعة عن : جعل الزمخشرى التفضيل أصلا ، جعل ابن مالك التعجب أصلا ، لم نجد لهذا القول مجالا بعد الذى تبـين من الوحدة التى قررها سيبويه منذ قرون قبل الزمخشرى •• وليت الأستاذ الباحث ساق النصوص التى اعتمد عليها فى القول بهـذا التأصيل من الزمخشرى وابن مالك ، لنستطيع تقديرها •

واذا لم يكن قياس فلا موضع للحكم بفساده ، ولا تحرير أفعـل التفضيل من هذا الفساد كمـا لا يكون للقول بالفوارق بين التعجب والتفضيل مجـال أيضاً حيث لا قياس هناك ، صحيحاً أو فاسداً •

على أنا لو سلمنا جدلا بأن هناك قياساً للتفضيل على التعجب أو العكس لم تكن العلة الجامعة فيه الا وحدة المعنى ، على ما قرره القوم فى جلاء ، والعلة مشتركة بين الأصل والفرع فلا يضر القياس وجود فوارق بينهما فى أشياء أخرى . على ما هو المعروف ، فقياس الحشيش على الخمر مثلا بعلة الاسكار وتغييب العقل لا يضره أن أحدهما سائل والآخر جامد ولا غير ذلك من فروق بينهما ... وكذلك الأمر فى التشبيه البلاغى وأنه لا يقتضى المشاركة بين المشبه والمشبه به من جميع الوجوه ، لا يضر الوجه المشترك بينهما وجود فوارق متعددة بين كل واحد منهما والآخر ... ولا موضع للاطالة فى هذا الكلام بعد ما ثبت أنه لا قياس هناك على ما هو الواضح الصريح .

وكذلك لا مجال للقول بمتابعة النحويين بعد ابن مالك له فى القياس المزعوم ، اذ رأينا الوحدة تتمثل كاملة فى مثل صنيع السيوطى ، حين جمع بين التفضيل والتعجب فى باب واحد ، دون اشارة ما الى قياس ما وهو متأخر عن ابن مالك بقرون » .

الشذوذ والقياس فى اسم التفضيل

قال الباحث الفاضل : انه يهوله كثرة المخالفة فى الاستعمال لتلك الشروط مما حملوا بعضه على الشذوذ ، وخرجوا بعضه تخاريج ترجع به الى طرد الأصل من طريق خلاف مقتضى الظاهر ، حتى لا يكاد يسلم شرط من تلك الشروط من شذوذ كثير » . . . الى أن يقول : « لم نجد واحداً من الشروط الأخرى أى غير قابلية التفاضل — الا وذكروه فى كتب النحو فعقب بذكر الشواذ الخارجة عنه — ص ٦٤ س ٢ وما بعده من مجموعة البحوث والمحاضرات — وقد أحصى من ذلك أربعين مثلا .

ويقول الأستاذ محمد بهجة الأثرى فى التعقيب على بحث « تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوى فاسد » وأود أن أنهى الى المؤتمر أننى علقت من هذه الأمثلة الناقضة للقاعدة المذكورة فى « تذكرتى » فى اللغة زهاء مائة مثال ، خالفت كلها شروط هذه القاعدة ، ولم أبلغ بعد الغاية مما أريد استكثاره منها » — ص ٦٤ س ١٧ وما بعده من المجموعة .

وسرد بعض هذه الأمثلة ، ثم كان مما عقب به بعدها قوله :

« واذا كان مثل هذه الكثرة شذوذاً فما حد الكثرة التى يزعمون ؟ وما عددها ؟ وما شياتها ونعوتها ؟ اننى أرجو مخلصاً أن يتوفر المؤتمر فى أثناء عرضه لقضايا القياس على حل هذه المشكلة ، مشكلة الكثرة والقلة والشذوذ ، وتحديد معالم كل أولئك تحديداً قاطعاً جازماً — ص ٧٥ س ٢٠ وما بعده من المجموعة المذكورة .

وعلى ذكر ما قاله الأستاذ الأثرى تساءل : ما الشذوذ ؟ وما مناطه ؟ وهنا :

ملحظ ينبغى الوقوف عنده :

وهو حديث أصول النحو عن الشذوذ فقد جاء فى كتاب الاقتراح للسيوطى ــ ص٢٠، ٢١ ط الهند ما خلاصته :

ان الشذوذ مقابل للاطراد ، الذى هو التتابع والاستمرار ، فالمستمر الذى لا يتخلف مطرد ، وما فارق ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك الى غيره شاذ ، وكأنما يريدون ليقولوا : ان المطرد هو ما عرف من الطبيعة العامة للعربية فى الباب ، والشاذ يقابله ، فيخالف الحال العامة ، وقد يفهم ذلك من تقسيمهم أحوال الوارد من اللغة ، الى مطرد فى القياس والاستعمال كرفع الفاعل ونصب المفعول ، ومطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال ، كاستعمال الماضى من وذر وودع ... اذ نعرف أن اللغة تصوغ من الفعل صوره الثلاثة ، وهذا هو ما يسمونه الاطراد فى القياس ، فاذا ماتت واحدة من هذه الصور صار استعمالها شاذاً ، ولو أنه باعتبار القياس مطرد .. وان كان الباحث اللغوى اليوم يفسر هذا بغير ما قالوه .. فالشذوذ لا يناط بقلة ، بل بمخالفة الحال العامة فى الباب من اللغة .

وفى أفعل التفضيل ، الذى نحن بصدد البحث فيه ما قد يؤيد هذا الفهم ، اذ يقول فيه سيبويه الكتاب ج ٢ ص ٢٥٢ س ٦ ــ ما نصه :

« هذا باب ما تقول العرب فيه ما أفعله (١) وليس له فعل » وانما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس ، قالوا : أحنك الشاتين ، وأحنك البعيرين ، كما قالوا آكل الشاتين ، كأنهم قالوا حنك ونحو ذلك ، فانما جاءوا بأفعل على نحو هذا وان لم يتكلموا به ، وقالوا آبل الناس كلهم كما قالوا أرعى الناس كلهم . وكأنهم قد قالوا أبل يأبل وقالوا رجل آبل وان لم يتكلموا بالفعل ، وقولهم آبل الناس بمنزله آبل ما جاز فيه أفعل الناس جاز فيه هذا ، وما لم يجز فيه ذلك لم يجز فيه هذا . وهذه الأسماء التى ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال أفعل منه ونحو ذلك . وقد قالوا فلان آبل منه ، كما قالوا أحنك الشاتين .

فهذا سيبويه يذكر القياس المطرد فى صوغ المشتقات من الفعل الوارد ، ويعد الشذوذ عن الاطراد هو صوغ المشتقات دون ورود فعلها

وانما أوردت هذا النص استئناساً به فى بيان معنى الشذوذ ، ومقابلته للاطراد ، وأن ذلك مناطه وليس الشذوذ باعتبار قلة الورود أو ندرته ، وان كان يرد على هذا المثل أبل، أن القاموس المحيط ينقل : أبل كضرب كثرت ابله ... كما ينقل : « أبل كنصر وفرح أبالة وأبلا فهو آبل

---

(١) مما يلحظ هنا بوضوح أن سيبويه يعقد الباب لما يقال فيه ما أفعله . ويمثل بأفعل من، وهذا أثر واضح لما قرره وقرروه بعده من أن المعنى فى ما أفعله وافعل من كذا واحد ، وليس فى الأمر قياس .

وأبل ، حذق مصلحة الابل والشاء ، وأنه من آبل الناس من أشدهم تأنقا فى رعيتها » على ما سيرد ذكره ، فيما رد الى القواعد من أمثلة الباحث والمعقب ، وربما كان هـذا الملحظ لأن أصحاب أصول النحو لا يذكرون الشذوذ عند كلامهم عن القلة والكثرة كما سنعرض له .

وعلى ذكر الشذوذ ، وامكان ألا تكون القلة أو الندرة مناطه نشير الى ما ذكره الأستاذ الأثرى فى تعقيبه عن :

مشكلة الكثرة والقلة

ورجائه مخلصا أن يتوفر المؤتمر على حل هـذه المشكلة ، وتساؤله عن حـد الكثرة التى يزعمونها ؟ وما عددها وماشياتها . ونعوتها ؟

وفى هذا المجال أضع بين يديه ما قال أصحاب أصول النحو فى ذلك من بيان وتحديد نسبة عددية يمكن أن تكون أصلا لنسبة مئوية كالتى يستعملها المحدثون فى الاحصاء .

وذلك هو ما نقله السيوطى صاحب الاقتراح فى ص ٢١ س ١٠ وما بعده ونصه :

« وقال الشيخ جمال الدين بن هشام : اعلم أنهم يسـتعملون غالبا ، وكثيرا ، ونادرا ، وقليلا ، ومطردا فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك . انتهى » .

وبحاولة علم هذا مفسرا بالنسبة المئوية كما يقال اليوم ، تكون النتيجة هى :

المطرد — الذى مثله بثلاثة وعشرين ، وجعلها نهاية هو ١٠٠٪ .

والغالب وهو ٢٠ من ٢٣ يساوى ٨٦ $\frac{٢٢}{٢٣}$٪ أو ٨٧٪ تقريبا .

والكثير : وهو ١٥ من ٢٣٪ يساوى ٦٥٪ .

والقليل : وهو ٣ من ٢٣٪ يساوى ١٣٪ .

والنادر : وهو ١ من ٢٣٪ يساوى $\frac{٨}{٢٣}$٪ أو $\frac{١}{٢}$ ٤٪ تقريبا .

وبهذا يكتفون ولا يذكرون الشذوذ فى هذا المقام بعد ما وصلوا الى الندرة وهى أقل القليل كما رأينا ، وهو ما سبقت الاشارة قريبا الى أنه يؤيد الملحظ فى أن مناطه الشذوذ ليس القلة ، بل مخالفة ما عليه الباب فى العربية ، كما تقدم .

ومن التنزل فى الاستدلال أن نسلم جدلا بأن الأمر منوط بالكثرة والقلة وتنظر فى الأمثلة التى ذكر الأستاذان الباحث والمعقب فنرى أن جملة ما ذكره الأستاذ الأثرى انما هو ستة وخمسون مثالا يشترك فى عشرين منها مع الأستاذ صاحب البحث فيبقى له ستة وثلاثون مثالا فقط .

وننظر فيما أورده الباحث من الأمثلة الأربعين فنرى أن لجنة الأصول قد ردت أكثرها إلى الشروط النحوية القديمة .

فوجدت مما له فعل ثلاثى ما يأتى :

آبل — وأبلد — وأتيس — وأشد — وآمن — وأول — وأسرع — وأعمر — وأعنى — وأقصف — وأكسى — وأكمد — وأولع — وأقسط — « على أن منه قسط بمعنى عدل » . لوجود الثلاثى منها فى المعاجم .

ثم خرجت اللجنة بعضها على مذاهب نحوية ، تخالف فى الشروط المشهورة ، كالقول بصوغ أفعل التفضيل مما زاد فعله على ثلاثة أحرف ، مثل :

أشبه — وأقمن — وأفلس — وأقسط «على أنه من الرباعى » — وأفسد — وأمنع — وأولم .

وكذلك خرجت بعض الأمثلة على رأى من يقول بصوغ أفعل التفضيل من المبنى للمفعول، اذا أمن اللبس ، أو لأنه على معنى الفاعلية ، أولأنه متأول فيه ، على معنى ذو كذا ، وبذلك خرجت الأمثلة الآتية :

أزهى — وأشغل — وأشهى — وألوم — وأعذر — وأشهر .

ثم خرجت بعضا آخر على القول بصوغه مما دل على لون أو عيب مثل :

أبيض من — وأسود من — وأصم من .

وجملة هذه الأمثلة تسعة وعشرون مثالا من أربعين فلا يبقى منها الا أحد عشر مثالا . وليست هذه من التى تهول ، كما قال الأستاذ الباحث .

ولو أسرفنا فى التنزل لكانت جملة أمثلة الباحث والمعقب هى أربعون مثالا — لاشتراكهما فى عشرين منها — واذا ما قدرنا أن الشروط كما يقول الباحث — ص ٦٠ س ١ — هى عشرة شروط ، فيكون فى كل شرط نحو أربعة أمثلة وهى نسبة لا تتغير بها قاعدة ، لأنها تدخل فى حدود النادر ، الذى نسبته نحو ٤٪ .

وأحسب أن هذا مما يبقى معه منطق النحاة غير فاسد ، ولا هو ربقة يلتمس التحرر منها ، فليس أفعل التفضيل أسير شيء من الفساد فى تفكير النحاة قياساً أو غيره .

والى هنا يبقى أمامنا ما فى عمل النحاة أنفسهم ، من أن بعض الشروط لم يتحقق الاتفاق عليها ، وفى هـذا الاختلاف بين النحاة مجال للتخلص من كثرة شروط أفعـل التفضـيل والوصول الى ما يريده الأستاذ البـاحث من تيسير صوغ أفعـل التفضـيل على المتعلمين ، تيسيرا تحتاج الحياة اليه اليوم كثيرا ، كما قال : ومن هذه الطريق يمكن :

تحرير أفعل التفضيل بعمل النحاة أنفسهم

وذلك بعرض شروطهم ، واختلافهم عليها ، فيسعنا أن نأخذ بقول من لا يشترط ، وتتخفف بذلك من أكثر الشروط على ما سنرى بالنظر فيها شرطا شرطا .

١ ، ٢ — ثلاثية الفعل وتجرده ، اذ يجيز سيبويه صوغ التفضـيل من أفعـل ، وقال الأخفش وتابعه المبرد يجوز البناء من كل فعل ثلاثى لحقته زوائد قلت أو كثرت ، كاستفعل ، وافتعل ، وانفعل — ابن يعيش على المفصل ج ٦ ص ٩٢ س ١٥ وما بعده — ط المنيرية .

فنترك هذا الشرط ، أو ننص على اشتراط أن يكون من ثلاثى أو مزيده ، ولعل وضوح الأمر فى عدم صوغه من مجرد غير ثلاثى يغنى عن الاشتراط ، فيترك القول فيه ... وهما فى الحقيقة شرطان فى عد الباحث الفاضل حين جعل الشروط عشراً — ص ١٠ س ١ من مجمـوعة البحوث .

٣ — البناء للمعلوم ، وفى هـذا يجـوز ابن مالك صوغ التفضيل من المبنى للمجهول اذا أمن اللبس وهو فى التفضيل عنده أكثر من التعجب ويفسر أمن اللبس بكون الفعل ملازماً للبناء للمجهول ، أو قامت قرينة على أنه من فعل المفعول — انظر — السيوطى : جمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦ س ١٠ — وحاشية الخضرى على ابن عقيل — ج ٢ ص ٣٦ س ٢٢ وما بعده .

٤ — أن يكون الفعل تاماً . وفى هذا نجد الكوفيين قد أجازوا فى التعجب صـوغه من الناقص ، ونقل السيوطى فى المسألة التى عقدها للكلام عن صوغ التعجب والتفضيل معا : ان قوماً جوزوا بناءه من الناقص وقال ابن الأنبارى تقول : ما أكون عبـد الله قائمـا وأكون بعبد الله قائما — ابن عقيل على هامش الخضرى — ج ٢ ص ٣٦ س ٢٦ — وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٦٦ س ٩

وبهـذه الوحدة المقررة بين التعجب والتفضيل فى كل عصر يمكن الغـاء شرط تمام الفعل تماما .

٥ — ألا يكون الوصف منه على أفعل ، وهو ما يكون فى الألوان والعيوب . وفى هذا قال الكوفيون :

يجوز صوغه من السواد والبياض فقط ،وجوزه الكسائى وهشام والأخفش من العاهات وبهذا يمكن الاستغناء عن شرط : ألا يكون الوصف منه على أفعل .

٦ — قبول التفاضل لا حاجة للنص على إشتراطه ، على فرض أن هناك أفعالا لا تفاوت فيها — لأن معنى الباب منذ يبدأ القول فيه هو صوغ صيغة تدل على التفضيل .

٧ — عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادفه ، وهو المثـال الذى يرددونه ، فى قال من القيلولة ، وانه لا يقال منه ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته ، وما أنومه فى ساعة كذا ...

والأمر فى مثل هذا أهون من أن يعد له شرط ، لعدم كثرته من جهة ، ولأن المنع فيـه ليس بذاك .

***

وبهذا يتحرر أفعل التفضيل من شروط سبع من عشرة شروط ، ويهون على المتعلمين ، ويتداول فى سهولة ويسر بين المتكلمين ، ويتحرر بعمل النحاة أنفسهم وامعانهم فى البحث .

وعلى هذا الأساس تصدر قرارات اللجنة .

***

وبقى أن نتعرض فى البحث لمـا يأتى :

(١)

صوغ أفعل التفضيل من الأوصاف التىلاأفعال لها — ص ٦٧ س ١٢ — اعتمادا على قرار المجمع فى تـكملة فروع مادة لغوية لم تذكربقيتها .

وفيما يخص الوصف قال القرار ما نصه :

واذا كان المذكور فى المعجمـات ونحوهامشتقا غير فعل استدللنا على مصدره أو فعله بمعرفة ما يدل عليه هذا المشتق من المعانى والتعدية واللزوم .

وعلى هذا : اذا صيغ الفعل بمراعاة هذه الاعتبارات وعرفته العربية فقد صـار صوغ أفعل التفضيل مما له فعل ثلاثى أصلا .

وتكملة المـادة عمل مجمعى لا يمكن أن تطلق فيه اليد للعامة وكذلك لا تطلق اليـد فى صوغ أفعل التفضيل من الأوصاف التى لا أفعال لها .

وهنا ملاحظة هى عدم ايراد أمثلة كافية للصوغ من وصف لا فعل له فى بحث الباحث ، فقد أورد اثنى عشر مثالا قال انها ليست من فعل واحد ، بل من وصف واسم جامد ، وقد تبين من المراجعة أن مابقى منها للتفضيل غير « أيوم » — يمكن رده الى فعل ثلاثى الأصل وكأنه لم يأت .

(ب)

يقول الباحث عطفاً على عبارته السابقة من الأوصاف التى لا أفعال لهـا أو الأفعال غير المتصرفة : « عملا بما سبق اتخاذه أصلا من لدن المجمع فى دورته الثانية » • وعبارته هذه تؤذن بأن قرار المجمع فى التكملة معناه تكملة صياغة الأفعال الجامدة كليس ولا يفهم ذلك من قرار المؤتمر لأنه يقيد فى آخره بعبارة :

« وكل ما تقدم جائز ما لم ينص على أن الفعل ممات أو محظور وما لم يسمع عن العرب ما يخالفه ••• الخ » فهل يكمل مثل ليس وعسى ، أو هو من المحظور ؟

وهناك ملحظ آخر فى فذلكة الباحث اذ يقول : « اذا ثبت فعل أو وصف أو اسم جامد أول بالوصف وتضمن معنى تاماً » فما التمـام فى المعنى ، مع ما عرف من التمام وصفاً للفعل فى الاصطلاح ؟

(ج)

عن الاشتقاق من الاسم الجامد يقول الباحث — ص ٦٧ س ١٩ ، ٢٠ — ما نصه :

« وأما فى الاسم الجامد فان باب تضمين الأسماء الجامدة معنى الأوصـاف واجرائها مجراها باب واسع » • ولم يزد على هذا بيانا بمثال ولا احالة على موضع هذا الباب الواسع • وقد عاد فى النهاية — ص ٦٨ س ٤ أسفل الصفحة فقال :

فلجملة هـذه الأوجه نرى أنه اذا ثبت فعل ، أو وصف ، أو اسم جامدا أوِّل بالوصف وتضمن معنى تاما يقبل الزيادة صح ان يبنى منه أفعل التفضيل بدون اشتراطات بشرط آخر بحيث يصح أن يقال : أكلس ، وأحجر وأميع وأجسم ، وأحجم ، وأنور ، وأبسط ، وأخرط ، وأعصب ، وغير ذلك •

فهو يذكر الجامد المؤول بالوصف كما ذكر مثل تضمين الأسماء الجامدة معنى الأوصاف ولم يبين هذا بشىء •

على أنه ينظر الى قرار المجمع الذى يجيز الاشتقاق من أسماء الأعيان — للضرورة — فى لغة العلوم وأكمله بقرار : ما يراعى عند الاشتقاق من أسماء الأعيان القواعد التى سـار عليها العرب •

وجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان — للضرورة — يسوغ صوغ اعمال التفضيل من الفعل الذى اشتق من « الجامد » ، ولكن يراعى فى هـذا التقيد بالضرورة فى لغة العلوم والتزام القواعد التى سار عليها العرب » •

وبهذا لا تكون المسألة مطلقة للعامة كما يريد الباحث •

٢١ — فى أفعل التفضيل

١ — القول فى تذكيره و إفراده

٢ — القول فى عمله

أولا — الرأى فى ملازمة أفعل التفضيل لحالة الافراد والتذكير :

يرى الأستاذ الباحث « أن يكون أفعل التفضيل ملازما حالة الافراد والتذكير كلما ذكر المفضل عليه مجرورا بالحرف أو مضافا اليه » .

واللجنة فيما يتعلق بافراد أفعل التفضيل وتذكيره مطلقا ، لا ترى مندوحة عما قرره النحاة من قبل .

ثانيا — الرأى فى عمل أفعل التفضيل :

يرى الأستاذ الباحث أن « يعمل أفعل التفضيل الرفع فى الضمير المستتر والضمير البارز والاسم الظاهر ، ويعمل النصب فى الظرف والحال والتمييز ، ويعمل فى المفاعيل بواسطة حرف الجر » .

وترى اللجنة فى هذا ما يأتى :

(أ) يعمل اسم التفضيل فى الظرف والجار والمجرور والحال والتمييز باطراد ، اتفاقا مع جمهرة النحاة .

(ب) ويرفع الضمير المستتر ، اتفاقا مع جمهرتهم أيضا .

(ج) ويرفع الضمير البارز والاسم الظاهر ، جريا مع ما حكاه « سيبويه » من قولهم : « مررت برجل أفضل منه أبوه » .

---

* صدر القرار فى ج ١٠ مؤتمر د ٣٢ — سنة ١٩٦٦ (الدورة العادية بالقاهرة) .

* — فى الجلسة ٣ من مؤتمر د ٣٠ استمع المؤتمر الى بحث للأستاذ محمد الفاضل ابن عاشور عضو المجمع فى موضوع « تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوى فاسد » وعقب عليه السادة الأعضاء ، وتقررت احالة البحث الى لجنة الأصول .

═

* ــ وقد نظرت اللجنة فى البحث ، وفيما انتهى اليه من اقتراح التوسع فى أحكام التفضيل فى أمور ثلاثة :

(أ) قياس صوغه باطراد .

(ب) ملازمته حالة الافراد والتذكير .

(ج) عمله فى الضمير والاسم الظاهر والظرف والحال والتمييز والمفاعيل .

* ــ وفى مؤتمر المجمع فى اجتماعه غير العادى فى بغداد ، المنعقد فى نوفمبر سنة ١٩٦٥ قدمت اللجنة الى المؤتمر قرارها فى الأمر الأول ، ووافقت على التخفف من شروط صوغ افعل التفضيل ، واستبقاء ما اتفق عليه النحاة منها ، وهو أن يكون فعلا ثلاثيا ، قابلا للتفاضل ، مثبتا ، متصرفا . والآن تقدم قرارها فى الأمرين الآخرين مشفوعا ببحثين : أحدهما للأستاذ الشيخ محمد على النجار ، والآخر للأستاذ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .

بحث أفعل التفضيل

وآراء الأستاذ الفاضل ابن عاشور

للأستاذ محمد على النجار

عرض السيد الأستاذ الجليل الفاضل ابن عاشور لثلاثة أمور فى أفعل التفضيل : شروط صوغه ، وحكمه فى التزام الافراد والتذكير أو المطابقة لموصوفه ، وعمله .

وقد عرض السيد الأستاذ أمين الخولى لما ذكره فى الأمر الأول . . . وسأعرض لما ذكره فى الثانى والثالث .

(١) وهو فى الأمر الثانى يذكر ما جاء فبه عن النحاة ، وبعد هذا يذكر فى بحثه ما يراه هو متعقبا آراء النحاة .

والمتوقع حين يقرر آراء النحاة اذا كان فيها خلاف أن يورد ما عليه جمهرتهم ، ويورد الخلاف ، ويبين درجته من القوة أو الضعف .

ولكنا نراه يقول : « فان كان المضاف اليه نكرة جاز فى أفعل التفضيل أن يلزم حالة الافراد والتذكير ، وأن يطابق » والقارىء لهذا يفهم أنهذا ما عليه النحاة ، فى حين أن ما عليه الجمهور هو التزام الافراد والتذكير فى هذه الحالة حتى لا يكاد يعرف غيره بين الدارسين ، ولا يذكر أكثر كتب النحو غيره . فأما جواز المطابقة فهورأى غريب . أورده أبو حيان فى الارتشاف بعد أن أورد ما عليه الناس اذ يقول : وزعم الفراء أنه يجوز أن يؤنث أفعل ويثنى اذا أضيف الى نكرة مدناة من المعرفة بصلة وايضاح . فتقول : هند فضلى امرأة تقصدنا ، ودعد خورى انسانة تلم بنا ، والهندان فضليا امرأتين تزوراننا » وقد جاء هذا فى جمع الجوامع وشرحه همع الهوامع (ج ٢ ص ١٠٣) .

ويرى القارىء أن الفراء لا يجيز المطابقة فى حالة الاضافة الى نكرة الا أن يكون ذلك فى المفردة المؤنثة أو فى المثنى ، وظاهر التمثيل اختصاص ذلك بحالة التأنيث أيضا . وهو يقيد ذلك بأن تتبع النكرة المضاف اليها بصفةتوضحها — وفى اصطلاح النحويين : تخصصها — فتقربها من المعرفة . ولم يذكر الفراء سماعا من العرب يسوغ له مخالفة الجمهور ، ونرى أن الأستاذ فى بحثه وتعقيبه على كلام النحاة يذكر أن المقرر فى هذه الحالة لزوم الافراد والتذكير .

وهو فى الكلام على المضاف الى معرفة يترك الكلام على حالة قصد التفضيل المطلق وحكمه عندهم حكم مسلوب التفضيل .

ونراه فى بحثه لا يرضى طريقة القوم فى التقسيم ، ويضبط هو المسألة بصورة أقرب وأيسر تناولا من التقسيم الذى جاءت به كتب النحو .

وهو يرجع أحوال اسم التفضيل الى حالتين : حالة ذكر المفضل عليه ، بالاضافة أوالجر بمن ، وحالة ترك المفضل عليه بتاتا .

واذا وازنا بين هذه الطريقة وطريقة القوم نرى أن القوم يعتبرون أفعل التفضيل نفسه فهو مقرون بأل ، أو مضاف الى معرفة أو نكرة ، أو مجرد من أل والاضافة . وهذا أمر واضح المعالم . فأما النظر الى ما بعد أفعل التفضيل فهذا فيه كلفة على المتكلم . فيبدو الأمر الأول أيسر تناولا وأدنى الى الأفهام .

وأعود الى طريقته :

فهو يرى أنه اذا ذكر المفضل عليه يلتزم الافراد والتذكير . وهذا يشمل الأحوال الآتية :

(أ) أن يكون منقطعا عن الاضافة أى مجرورا بمن (يلاحظ أن المقرون بأل لا يذكر معه المفضل عليه) . وهذا لا يخالف الأستاذ فيه رأى القدماء الا أنه يوجب جره بمن مع أن ذلك قد يحذف .

(ب) أن يكون مضافا الى نكرة . وهذا أيضا لا يخالف فيه رأى القدماء .

(ج) أن يكون مضافا الى معرفة مفضل عليها .

ونراه هنا يخالف جمهور النحاة . فعندهم أنه يجوز المطابقة للموصوف ، ويجوز التزام الافراد والتذكير ، وهو يرى التزام الافراد والتذكير ، أخذا برأى ابن السراج ، واقتصارا على أحد الجائزين عند الجمهور .

ولكن رأى ابن السراج لا يصح الأخذ به ، فقد جاءت المطابقة فى قوله تعالى :

« وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها » (الآية ١٢٣ سورة الأنعام) وفى قوله تعالى : « وما نراك اتبعك الا الذين هم أراذلنا بادى الرأى » (الآية ٢٧ سورة هود) وجاز المطابقة وعدمها فى الحديث : « ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا » . والاقتصار على أحد الجائزين لا يكون فى مقام تقرير الحقائق وبيان ما جاء فى اللغة .

ويلاحظ أن الأستاذ الباحث أورد فى الكلام على الاضافة الى المفضل عليه المعرفة ما قالوه فى الاضافة الى معرفة مع عدم قصد التفضيل ، أو مع قصد التفضيل المطلق على المضاف اليه

وعلى كل ماسواه . وكان عليه أن يذكر هذا فى الحالة الثانية وهى حالة القطع عن ذكر المفضل عليه . فانه اذا لم يقصد معنى التفضيل فلا ريب أنه لم يذكر المفضل عليه . وكذا ان كان المراد التفضيل المطلق على المضاف اليه وعلى كل ماسواه . ويمثلون لذلك بقولهم : محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أى أفضل الناس من بين قريش . وأوضح من ذلك أن يقال : سيبويه أنحى البصرة ، وأبو حنيفة أفقه العراق ، وهذه الاضافة للايضاح والتخصيص . وينظر هذا الرضى بقوله : مصارع مضر ... والقوم حين يذكرون هذه الأمثلة عند ذكر المضاف الى معرفة أمرهم مستقيم ، اذ لم يقيدوا الاضافة بالاضافة الى المفضل عليه ، كما فعل الباحث .

والحكم فى هذين الضربين من المضاف الى معرفة هو لزوم المطابقة . ويعلل النحاة ذلك بأن التزام الافراد والتذكير عند الاضافة هو بالحمل على الموصول بمن الجارة ، ولايكون ذلك الا اذا ذكر المفضل عليه وقصد التفضيل . وهذا مفقود فى هذين الضربين .

ويحاول الباحث التهوين من اسم التفضيل المسلوب معنى التفضيل ، اذ كان فى ظنه نادرا واذ كان من النحويين من ينكره . ولكن ماذا يفعل فى الضرب الآخر ، ولم يختلف فيه الناس ولم يوسم بالقلة .

وهو فى الحالة الثانية حالة ترك المفضل عليه يرى وجوب المطابقة . وهذا يشمل أمرين أن يكون مقرونا بأل . والأمر فيه كما ذكر . وأن يكون مجردا من أل ومن الاضافة . وهنا لانستطيع أن نوافقه اذ يلزم فى هذه الحالة الافراد والتذكير ، ومن أمثلة هذا قوله تعالى : « ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم » وقول الشاعر :

ان الذى سمك السماء بنى لنا   بيتا دعائمه أعز وأطول

ويرى بعض النحاة أنه اذا سلب التفضيل يطابق ، ولكن الباحث لاينشرح صدره لسلب التفضيل ولا يلقى اليه بالا .

ويذكر الأستاذ فى هذا المقام اذ يعرض للاضافة الى المفضل عليه ما قالوه فى مطابقة المضاف اليه للموصوف فى العدد . فتقول : هما أفضل رجلين لأفضل رجل .

والباحث يرى أن هذا ذكره ابن مالك فى التسهيل ولم يذكره الزمخشرى وابن الحاجب وكأنه يرى أنه لم يعرض له أحد قبل ابن مالك .

والنظر فى المطابقة قديم عند البصريين والكوفيين . ففى التصريح أن المبرد قال فى قوله تعالى : « ولا تكونوا أول كافر به » (الآية ٤١ سورة البقرة) : التقدير : أول فريق كافر به . وهذا التأويل لا يحتاج اليه المبرد البصري الا اذا استقر عنده وجوب المطابقة .

وقد أفصح عن هذا الفراء أيما افصاح اذ يقول فى معانى القرآن (ج ١ ص ٣٢) فى الكلام عن الآية السابقة : « فوحد الكافر وقبله جمع ، وذلك من كلام العرب فصيح جيد فى الاسم اذا كان مشتقا من فعل ، مثل الفاعل والمفعول ، يراد به : ولا تكونوا أول من يكفر . فتحذف (من) ويقوم الفعل مقامها ، فيؤدى الفعل عن مثل ما أدت (من) عنه من التأنيث والجمع وهو فى لفظ توحيد . ولا يجوز فى مثله من الكلام أن تقول : أنتم أفضل رجل ولا أنتما خير رجل ، لأن الرجل يثنى ويجمع ويفرد ، فيعرف واحده من جمعه ، والقائم قد يكون لشىء واحد ولمن فيؤدى عنهما وهو موحد ، ألا ترى أنك قد تقول : الجيش مقبل والجند منهزم ، فتوحد الفعل لتوحيده ، فاذا صرت الى الأسماء قلت : الجيش رجال والجند رجال .

ففى هذا تبيان . وقد قال الشاعر :

واذا هم طعموا فألأم طاعم   واذا هم جاعوا فشر جياع

يريد أن الشاعر جمع بين المطابقة وعدمها لأن المضاف اليه مشتق .

وقال الفراء أيضا فى الكلام على قوله تعالى فى سورة التين : « ثم رددناه أسفل سافلين» ولو كانت أسفل سافل لكان صوابا ، لأن لفظ الانسان واحد ، فقيل (سافلين) على الجمع لأن الانسان فى معنى جمع » .

فترى أن ابن مالك تبع الفراء فى هذه المسألة ، وهو كثيرا ما يفعل ذلك ، أما ابن هشام فقد جرى على طريقة البصريين .

ويقول الأستاذ : ان المطابقة أمر لا يشهد له قياس . والقياس يقضى بالمساواة فى العدد بين المفضل والمفضل عليه ، فتقول زيد وعمرو أقوى رجلين فى البلد ، ولا تقول : أقوى رجل ولا أقوى رجال ، فانك اذا قلت : أقوى رجل قد يفهم تفضيلهما على الرجل الواحد ، فهذا هو القياس والنظر .

وقد شذ محمد بن مسعود ، فنقل عنه صاحب التصريح أنه يقيس المفضل عليه هنا على التمييز فحقه أن يكون مفردا . والمفضل عليه ليس كالتمييز حتى يصبح له هذا القياس . ويقول صاحب التصريح فى التعليق عليه : « والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة فى الاضافة الى النكرة » .

وعلى هذا يقال : القرن الأول والثانى أفضل قرنين لا أفضل قرن .

(٢) وهو فى الأمر الثالث — وهو عمل اسم التفضيل — يخالف جمهور النحاة فى قصر عمله الرفع على العمل فى الضمير المستتر ، وعدم عمله فى الضمير البارز والاسم الظاهر الا فى مسألة الكحل ، فيجيز عمله الرفع فى غير ذلك — وله سند فى مذهب يونس فلا اعتراض عليه .

وبعد فللأستاذ الباحث مزيد الشكر على ما بذل من جهد وما فتح من آفاق فى البحث.

فى أفعل التفضيل

تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا

بحث للأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد

لا بد لى قبل الافاضة فى هذا البحث أن أبدأ الكلام بمقدمة موجزة أبين فيها السر فى عمل المشتقات جميعا ومقدار ما تضمنه كل واحد منها من وجوه سر العمل حتى يتضح أيها أكثر اكتمالا لها وما ترتب على هذا الاكتمال وما ترتب على نقص واحد أو أكثر من هذه الوجوه فأقول :

الأصل فى العمل هو الفعل ، وكل العوامل غير الفعل — سواء أكانت حروفا مثل بعض حروف النفى ومثل حروف النداء وحرف الاستثناء أم كانت أسماء كالمشتقات — انما عملت بالحمل على الفعل لنوع من الشبه بينها وبين الفعل ، وانما كان الأصل فى العمل للأفعال لأن الفعل يدل بمادته على حدوث الحدث ، وقد علمنا أن كل حدث لابد له من محدث ولا يجوز أن يقع الحدث فى الوجود بدون هذا المحدث ، فاستتبع ذلك أن يكون للفعل فاعل البتة ، ثم هذا الحدث الذى يدل عليه الفعل قد يكون قاصرا لا يتجاوز محدثه وقد يكون واقعا على غير فاعله ، ولهذا انقسم الفعل الى لازم وهو القاصر والى متعد وهو المجاوز .

ونحن اذا نظرنا الى الفعل وجدناه فى حكم النكرة مهما يذكر معه من المعمولات ، ودليل ذلك أنه مع معمولاته يقع صفة للنكرة ويقع حالا ، ولا يكون واحد من هذين الا نكرة .

والمشتقات منها ما لا يدل بوضعه على حدث أصلا وذلك اسم المكان واسم الزمان واسم الآلة ، ومنها ما يدل على الحدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل، ومنها ما يدل على الحدث ومن وقع عليه وذلك اسم المفعول ، ومنها ما يدل على لزوم الحدث وذلك الصفة المشبهة ، ومنها ما يدل على زيادة واحد على غيره فى ذلك الحدث وهو اسم التفضيل .

وقد استدللنا على أن عمل ما عمل من هذه المشتقات انما كان بالحمل على الفعل مباشرة أو بواسطة لأننا نظرنا فى شأنها فوجدنا ما لا يدل على الحدث الذى هو فى الأصل معنى الفعل لا عمل له أصلا ، ولا يتحمل ضميرا ، ولا يعد من المشتقات فى باب المبتدأ والخبر وفى باب النعت والحال ، ووجدنا ما يدل على حدث قاصر وفاعله كاسم الفاعل المأخوذ من مصدر فعل لازم يرفع الفاعل ولا يجاوزه ، وما يدل على حدث ومن وقع عليه برفع نائب الفاعل ولا يؤخذ الا من فعل متعد أو من الفعل اللازم مع الظرف أو الجار والمجرور اللذين ينوبان عن الفاعل مع صريح الفعل .

وقد نظرنا فى اسم الفاعل فوجدناه يشبه الفعل المضارع — بعد اتفاقهما فى المادة التى أخذا منها — فى ثلاثة أوجه ، الأول دلالته على الحدث ، والثانى موافقته له فى الحركات والسكنات ، والثالث كونه نكرة مثل الفعل وان اقترنت به أل وان أضيف الى معرفة ، بدليل صحة دخول رب عليه ، وقد علم أن رب لا تدخل الا على النكرات ، وبدليل وصف النكرة به وقد علم أن الصفة تتبع الموصوف فى التعريف والتنكير ، ومن شواهد ذلك قول الله تعالى (هذا عارض ممطرنا) وقول جرير :

ظللنا بمستن الحرور كأننا لدى فرس مستقبل الريح صائم

فلما تكامل شبهه للفعل الذى هو الأصل فى العمل صح أن يعمل فى الظاهر وفى المضمر متأخرا كان معموله أو متقدما عليه ، ولما كان المضارع الذى أشبهه اسم الفاعل يدل بصيغته على الزمن الحاضر أو المستقبل أجاز جميع النحاة عمل اسم الفاعل اذا أريد منه الحال أو الاستقبال بغير شرط ، واشترط البصريون وحدهم أن يتقدم عليه نفى أو استفهام اذا أريد منه الماضى ، وهذا الرأى أنسب بما أصله الفريقان من أن عمل المشتقات بالحمل على الفعل ، قال سيبويه (١ — ٥٥) — « هذا باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجرى فى غيره مجرى الفعل ، وذلك قولك : أزيدا أنت ضاربه ، وأزيدا أنت ضارب له ، وأعمرا أنت مكرم أخاه ، وأزيدا أنت نازل عليه ، كأنك قلت : أنت ضارب وأنت مكرم وأنت نازل ، كما كان ذلك فى الفعل لأنه يجرى مجراه ويعمل فى المعرفة كلها والنكرة ، مقدما ومؤخرا ومظهرا ومضمرا » ا هـ ، وقال السيرافى « قوله وذلك قولك أزيدا أنت ضاربه يعنى أنه بمنزلة قولك أزيدا تضربه ، واسم الفاعل يجرى مجرى الفعل ويعمل عمله » ثم قال « وقوله ويعمل فى المعرفة كلها والنكرة » يعنى أن اسم الفاعل بمنزلة الفعل فيعمل عمله ويجرى مجراه من تقديم المعمول وتأخيره واظهاره واضماره » ا هـ .

ومن شواهد أعمال اسم الفاعل فى المفعول الظاهر قول النمر بن تولب :

انى بحبلك واصل حبلى ويريش نبلك رائش نبلى

وقول زهير بن أبى سلمى المزنى :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا اذا كان جائيا

ونظرنا فى اسم المفعول فوجدناه يشبه المضارع المبنى للمجهول فى المادة وفى الدلالة على الحدث وفى كونه نكرة وان اقترن بأل أو أضيف الى معرفة ، ولكن ثلاثى الأصول منه ليس موافقا للمضارع المبنى للمجهول منه فى الحركات والسكنات، ووجدناهم قد أعطوه الأحكام التى تقررت لاسم الفاعل ، ورفعوا به نائب الفاعل ، ونصبوا به مفعولا ثانيا ان كان

فعله متعديا لاثنين ، فلما نظرنا فى الصفة المشبهة وجدناها لا تشبه الفعل الا فى المـادة التى أخذ منها ، فهى لا تدل على حدوث الحدث لأنها لا تشتق الا من أفعال لازمة تدل على السجية وما فى حكمها ، فلا يمكن تأويلها بالفعل ، لأن الفعل كما قلنا يدل على حدوث الحدث والصفة المشبهة تدل على لزوم الحدث لصاحبا ، ولهذا كان اسم الفاعل واسم المفعول المراد بهما اللزوم مثل المؤمن والمنافق والصانع مثل الصفة المشبهة فى الأحكام ، والصفة المشبهة لا توازن المضـارع فى حركاته وسـكناته الاقليلا • والنحاة يختلفون فى أل الداخلة على الصفة المشبهة أموصولة هى كالداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول أم معرفة كالداخلة على أسماء الأجناس ، ويرجح قوم أنها معرفة ، لكن يؤخذ من كلام سيبويه أنها غير معرفة ، قال سيبويه ، (١ — ٩٩) « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست فى معنى الفعل المضارع ، فانما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ، وماتعمل فيه معلوم ، انما تعمل فيما كان من سببها ، معرفا بالألف واللام أو نكرة ، لا تجاوز هذا ، لأنه ليس بفعل ولا اسم هو بمعناه ، والاضافة فيه أحسن وأكثر لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا فى معناه ، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه فى اللفظ كمـا أنه ليس مثـله فى المعنى ، وفى قوته فى الأشياء • والتنوين عربى جيد ، ومع هذا أنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبدا الا نكرة على حاله منونا، فلما كان ترك التنوين فيه والنون لا يجاوز به معنى النون والتنوين كان تركهما أخف عليهم ، فهذا يقوى أن الاضافة أحسن من التفسير الأول » ا هـ وقال أبو سعيد السيرافى « قوله كما أنه ليس مثله فى المعنى ، يعنى أن قولك حسن الوجه لم يجر مجرى حسن كما جرى ضارب مجرى ضرب ، فكان الأحسن عندهم فى حسن الاضافة لبعـد الاضافة من الفعل فى اللفظ ، كما تباعد حسن الوجه من الفعـل ومما جرى مجراه فى المعنى » ا هـ وقال العلامة الأشمونى فى شرح الألفيـة (١ — ٢٠٦ بهامش حاشية الصبان) « وصفة صريحة أى خالصة الوصفية صـلة أل الموصولة ، والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، وفى الصفة المشبهة خلاف ، وجه المنع أنها لا تؤول بالفعل لأنها للثبوت ، ومن ثم كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق » ا هـ ثم قال « والصفة الصريحة مع أل اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف الفعل عليها ، نحو (فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا) (ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا) وانما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم ، فراعوا الحقين » ا هـ والحقان هما حق الموصولية حيث أدخلوا أل على ما هو فى معنى الجملة وهو الصفة الصريحة مع مرفوعها المستتر فيهـا أو الظاهر ، وحق المشـابهة الصورية حيث أدخلوها على مفرد لفظا ، ومن أجل هذا يختلف النحاة فى اعتبار الصـفة الصريحة الواقعة صلة لأل الموصولة، فذهب جارالله الزمخشرى فى مفصله والعلامة سعد الدين التفتازانى فى مطوله الى أنهـا جملة ، وذهب ابن هشـام فى أوضحه الى أنها شـبه جملة ، ورجح العلامة الصبان قول ابن هشام ، وقال : ولعـل مراد القـائل بأنه جملة أنه جملة فى المعنى ، ووجه المشابهة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أنها تثنى وتجمع وتؤنث مثله •

ونظرنا الى أفعل التفضيل فوجدنا شبهه بالفعل الذى هو الأصل فى العمل ضعيفا غاية فى الضعف ، فهو لا يدل على معنى الفعل الذى هو حدوث الحدث ، وانما يدل على اشتراك اثنين فى الحدث وزيادة أحدهما فيه على الآخر ، وهو ان دخلت عليه أل عرفته ، ولا يمكن أن تشبهه باسم الفاعل فتحمله عليه كما شبهت الصفة المشبهة باسم الفاعل وحملتها عليه فى بعض الوجــوه لأنك حين حملت الصفة المشبهة على اسم الفاعل وجدت الأمر ميسورا لك لأن اسم الفاعل قد يكون فعله قاصرا كما كان فعل الصفة المشبهة ، بل وجدنا العرب قد أخذوا اسم التفضيل من غير فعل ولم يفعلوا مثل ذلك فى الصفة المشبهة ولا فى اسم الفاعل ، قال سيبويه (١ — ١٠٤) « وتقول فيما لا يقع الا منونا عاملا فى نكرة ، وانما وقع منونا لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا ، وذلك قولك : هو خير منك أبا وهو أحسن منك وجها ، ولا يكون المعمول فيه الا من سببه ، وان شئت قلت : هو خير عملا ، وأنت تنوى معنى منك ، وان شئت أخرت الفصل فى اللفظ وأصله التقديم لأنه لا يمنعه تأخيره عمله مقدما كما قال : ضرب زيدا عمرو ، فعمرو مؤخر فى اللفظ مبدوء به فى المعنى ، وهذا مبدوء به فى أنه يثبت التنوين ثم يعمل ، ولا يعمــل الا فى نكرة كمــا أنه لا يكون الا نكرة ، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة ، فألزم فيه وفيما يعمل فيه وجها واحدا » ا هـ .

وقال أبو سعيد السيرافى « ان قال قائل : لم لا يكون أفضل وبابه الا نكرة ، وخالف باب الصفة المشبهة ؟ فالجواب أن أفضل حين منع التثنية والجمع بحلوله محل الفعــل لسبب دلالته على المصدر والزيادة منع التعريف وغيره ، كمــا لا يكون الفعــل معرفا ولا مثنى ولا مجموعا » ا هـ « وقال سيبويه فى موضع آخر (١ — ٢٢٩) وهو ينص على ضعف الشبه بين اسم التفضيل واسم الفاعل وعلى قرب المشابهة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل « هذا باب ما جرى من الأسماء التى تكون صفة مجرى الأسماء التى لا تكون صفة ، وذلك أفعل منه ، ومثلك ، وأخواتهما ، وحسبك من رجل ، وسواء عليه الخير والشر وأيما رجل ، وأبو عشرة ، وأب لك وأخ لك ، وكل رجل ، وأفعل شىء ، نحو خير شىء وأفضل شىء ، وأفعل ما يكون وأفعل منك ، وانما صار هذا بمنزلة الأسماء التى لا تكون صفة من قبل أنها ليست بفاعلة وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة نحو حسن وطويل وكريم من قبل أن هذه تفرد وتؤنث بالهاء كما يؤنث فاعل ، ويدخلها الألف واللام وتضاف الى ما فيه الألف واللام وتكون نكرة بمنزلة الاسم الذى يكون فاعلا حين تقول هــذا رجل ملازم الرجل ، وذلك قولك : حسن الوجه ، ومع ذلك تدخــل على حسن الوجه الألف واللام فتقول الحسن الوجه كما تقول الملازم الرجل ، فحسن وما أشبهه يتصرف هذا التصرف ولا تستطيع أن تفرد شيئا من هذه الأسماء الأخر ، لو قلت هذا رجل خير ، وهذا رجل أفضل ، وهذا رجل أب ، لم يستقم ولم يكن حسنا ، وكذلك أى ، لا تقول هذا رجل أى ، فلما أضفتهن وأوصلت اليهن شــيئا حسن وتمكن به ، فصارت الاضافة وهــذه اللواحق تحسنه ولا تستطيع أن تدخل الألف واللام على شىء كما أدخلت على الحسن الوجه» ا هـ .

وخلاصة ما ذكرناه أن اسم الفاعل واسم المفعول أشبها الفعل المضارع شبها قويا فعملا بالحمل عليه فى الظاهر والمضمر وفى المتقدم والمتأخر ، وأن الصفة المشبهة لم تشبه الفعل المضارع وانما أشبهت اسم الفاعل الذى هو فرع فى العمل فضعف عملها، وأن اسم التفضيل لم يشبه الفعل المضارع ولم يشبه اسم الفاعل ، الا فى اشتماله على الحروف الأصلية التى اشتملا عليها ، فاشتد ضعفه فى العمل ، وفيما أثرناه من كلام سيبويه ما يؤخذ منه كل ذلك ، ووجوه الافتراق والمشابهة التى أشرنا اليها .

ونأخذ بعد ذلك فى بيان ما ذكره الأستاذ السيد محمد الفاضل بن عاشور فيما يتعلق بالتصرف فى اسم التفضيل بالتثنية والجمع والتأنيث ، وفيما يتعلق بالتصرف فى معموله ، مترسمين فى كل ذلك ما ذكرناه من السر فى عمله ، مبينين ما ذهب اليه أئمة النحو ، والسر فى كل حكم ارتضيناه مما ذهبوا اليه ، وتفصل القول فى ذلك الى أربعة مباحث ، المبحث الأول فى بيان متى يلزم الاتيان بمن جارة للمفضول ومتى يمتنع ، والمبحث الثانى فى بيان متى تلزم مطابقة اسم التفضيل لموصوفه ومتى تمتنع المطابقة ومتى تجوز ، والمبحث الثالث فى بيان معمول اسم التفضيل ، والمبحث الرابع فى بيان ما يجرى من كلام الأستاذ ابن عاشور مع كلام النحاة وما لا يجرى من كلامه مع كلامهم وبيان رأينا فى كل ما خالف فيه النحاة .

فأما عن المبحث الأول — وهو بيان الموضع الذى يلزم فيه الاتيان بمن جارة للمفضول وبيان متى يمتنع الاتيان بها ومتى يجوز — فنقول :

اسم التفضيل إما أن يقصد به افادة الزيادة فى شىء على معين ، واما ألا يقصد به ذلك بأن لم يقصد به افادة الزيادة أصلا أو يقصد به افادة الزيادة على غير معين ؛ وهو من ناحية أخرى اما أن يكون مضافا واما أن يكون مقرونا بأل واما أن يكون مجـردا من أل ومن الاضافة ، فان كان مضافا نحو زيد أفضل رجل وزيد أفضل الرجال أو كان مقترنا بأل نحو زيد الأفضل امتنع الاتيـان بمن جارة للمفضول ، أما امتناع ذلك فى المضاف فلأن المضاف اليه هو المفضول نفسه فيكون الاتيان بمن الجـارة للمفضول تكرارا لمـا أفاده الكلام قبل الاتيان بها ، وأما امتناع ذلك فى المقترن بأل فلأن أل هذه للعهـد الذكرى أو الحضورى فلا يقترن بها اسم التفضيل الا أن يكون بين المتكلم ومن يخاطبه عهد فى قوم معينين أو يجرى فى محاورتهم ذكر قوم معينين ، فاذا قال « زيد الأفضل » فكأنه قد قال : زيد أفضل ممن ذكر ، أو قال زيد أفضل ممن يخطر ببالك ، ومتى كان المعنى على هذا الوجه كان ذكر المفضول مجرورا بمن تكرارا أيضا ، ونتبه هنا صراحة الى ما أشرنا اليه من قبل وهو أن المقصود بمن التى يمتنع ذكرها مع اسم التفضيل المضاف أو المقترن بأل هى من الجارة للمفضول للعلة التى بيناها ، وأما من التى يتعدى بها الفعل المشارك لاسم التفضيل فى المـادة فلا يمتنع ذكرها مع المقترن بأل ولا مع المضاف ، نحو زيد الأبعد من الاتيـان بالشر وزيد الأقرب من خلال المروءة ، وعلى هذا جاء قول الشاعر :

فهم الأقربون من كل خير   وهم الأبعدون من كل ذام

وكذلك ان لم تكن « من » الجارة للمفضول متعلقة باسم التفضيل ، وقد خرج النحاة على هذا قول الأعشى ميمون :

ولست بالأكثر منهم حصى　　وانما العزة للكاثر

فقالوا : ان « منهم » متعلقة بمحذوف حال من اسم ليس ، وتصوير الكلام : ولست حال كونك من هؤلاء القوم بالأكثر حصى . فان كان اسم التفضيل مجردا من أل ومن الاضافة ففيه تفصيل ، وذلك لأنه اما أن يقصد تفضيله على واحد معين أو قوم معينين واما ألا يقصد ذلك ، فان لم يقصد تفضيله على معين نحو الله أكبر والله أعلم وما أشبه ذلك ، فحينئذ لا يجب وصله بمن لا لفظا ولا تقديرا ، ومنه قوله تعالى (وهو أهون عليه) وقوله (والله أعلم بما كانوا يكتمون) وان قصد تفضيله على معين فاما أن يكون معلوما من كلام سابق أو من المقام واما ألا يكون معلوما ، فان لم يكن معلوما وجب ذكر من الجارة للمفضول لأن بها تمام معناه ، وان كان معلوما من أحد الوجهين اللذين أشرنا اليهما جاز ذكره وجاز حذفه ، وقد اجتمع هذان النوعان فى قوله تعالى (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) ، فقد اقترنت من الجارة للمفضول بأكثر ، وحذفت مع أعز لأن المعنى منساق الى الذهن بعد ذكر الجملة الأولى ، وفى كلام سيبويه الذى أثرناه من قبل ما يدل على هذا وعلى السر فيه ، ألست تراه يقول : « لو قلت هذا رجل خير وهذا رجل أفضل لم يستقم ولم يكن حسنا ، فلما أضفتهن وأوصلت اليهن شيئا حسن وتمس به فصارت الاضافة وهذه اللواحق تحسنه ؟ » .

وأما المبحث الثانى — وهو ما يتعلق بمطابقة اسم التفضيل لموصوفه وعدمها — فنقول فى صدده : ان أفعل التفضيل اما أن يكون مقترنا بأل — وهى أل العهدية على ما أسلفنا — واما أن يكون مضافا الى معرفة ، واما أن يكون مضافا الى نكرة ، واما أن يكون مجردا من أل ومن الاضافة ، فان كان مقترنا بأل فقد بعد شبهه بالفعل بعدا شديدا فقد صار معرفة وقد علمنا أن الفعل نكرة ، وصار لفظه ينادى بأنه اسم ، وقد علمنا أن الفعل لا يثنى ولا يجمع ، فلما اشتد بدخول أل بعده من الفعل واتضح من أول وهلة أنه اسم أجرى العرب عليه الأحكام التى تخص الأسماء فالتزموا فى استعمالهم أن يجيئوا به مطابقا لموصوفه فى الافراد وفروعه وفى التذكير وفرعه وهو التأنيث ، وان كان مضافا الى نكرة أو كان مجردا من أل ومن الاضافة فقد بقى فيه بعض صفات الفعل ، وهى التنكير ، ولما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع التزموا فيه اذا كانت هذه حاله ما يلتزمونه فى الأفعال وهو الاتيان به على حالة واحدة ، ولم يؤنثوه وان كانوا يؤنثون الفعل ، لأن استعمال الفعل على أن يذكر قبل فاعله ، واستعمال اسم التفضيل على ألا يذكر الا بعد ذكر موصوفه فالتأنيث معلوم من ذكر الموصوف قبل أن يذكر اسم التفضيل ، واذا أضيف الى معرفة فقد بقى فى لفظه وحده شبه الفعل ، وزال هذا الشبه بعد ذكر المضاف اليه ، فاذا نظرنا اليه وحده جئنا به مفردا مذكرا ، وان نظرنا اليه مع المضاف اليه جئنا به مطابقا لموصوفه ، وقد جاء على التزام الافراد قوله تعالى (ولتجدنهم

أحرص الناس على حياة) وجاء على المطابقة قوله تعـالى (وكذلك جعلنـا فى كل قرية أكابر مجرميها) واجتمع الأمران فى قوله عليه الصلاة والسلام « ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا ، الموطئون أكنـافا الذين يألفون ويؤلفون » وقد أوجب بعض النحاة ــ واشتهرت نسبة هذا الى ابن السراج ــ فى هذا النوع أن يؤتى به مفردا مذكرا ، ولئن كان هذا الرأى مناسبا للسر الذى ذكرناه فى المقرون بأل وكان تأويل الآية الكريمة على أن يكون « مجرميها » بدلا من أكابر لا مفعولا ثانيا لجعلنا ولا مضافا اليه فان الحديث النبوى يبقى دليلا للجمهور غير ممكن تأويله على ما يوافق رأى ابن السراج ، والنظرة السليمة هنا أن نجوز الأمرين وألا نتمحل للآية الثانية ، ويكفى دليـلا على جواز الوجهين أن كل واحد منهما ورد فى القرآن الكريم وهو أوثق نص عربى وأفصحه .

وأما عن البحث الثالث ــ وهو ما يتعلق بمعمول اسم التفضيل ــ فنقـول فى بيانه : قد علمنا أن أقوى المشتقات شبها بالفعل هو اسم الفاعل واسم المفعول ، وأن الصفة المشبهة لم تشبه الفعل الا فى المـادة ، وأنها عملت بالحمل على اسم الفاعل فكانت فرعا عن فرع ، وأن أفعل التفضيل لم يشبه الفعل الا فى المـادة ان كان له فعل ، ولم يشبه اسم الفاعل أيضا ، وقد نظرنا فى الأساليب العربية فوجدناهم اتخذوا فى اعمال هذه المشتقات الأربعة طريقا تدريجيا يتفق مع ما أصلناه من سر المشابهة فتصرفوا فى معمولات اسم الفاعل تصرفا يسير مع قوة شبهه بالمضارع فأعملوه فى المضمر وفى الظاهر وأخروا معموله وقدموه كما يفعلون ذلك مع الفعل فقالوا نحو « أضارب أنت زيدا ، وأزيدا أنت ضارب ، وأضارب زيد عمرا ، وأمكرم محمد أخاه » وكذلك فعلوا مع اسم المفعول فأعملوه فى الظاهر والمضمر وأخروا معموله عنه وقدموا عليه مفعوله الثانى ان كان فعله متعديا لاثنين ، فقالوا نحو « أزيد الممنوح جائزة ، والجائزة زيد ممنوح » فأما الصفة المشبهة فلم يعملوها الا فى الضـمير ، نحـو « زيد حسن وفرح » أو فى الظاهر السببى نحو « زيد حسن وجهه ، وزيد فرح أبوه » أو ما كان بمنزلة السببى نحو « زيد حسن الوجه ، وزيد فرح الأب » ولم يجوزوا تقـديم معمولها عليها ، ولهذا سر أقوى من ضعف شبهها ، وذلك أنها لا تؤخذ الا من الأفعال اللازمة ، والأفعال اللازمة ترفع الفاعل ولا تنصب المفعول ، وقد تقرر عند علماء البصرة أن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، وأنه اذا تقدم صار مبتدأ وصار الفعل رافعا لضمير يعود عليه ، واذن فلو قلت « زيد الحسن » لم يكن زيد معمولا للصفة بعده كما أنك لو قلت « زيد حسن » لم يكن زيد فاعلا للفعل بعده ، ولو نصبت معمول الصفة المشبهة على التمييز أو على التشـبيه بالمفعول به أو جررته باضافة الصفة اليه لم يكن لك أن تقدمه لأن التمييز لا يتقدم على مميزه والمضاف اليه لايتقدم على المضاف ، وهذا أوضح من أن يدل عليه أو يشار اليه ، وفى معمول الصفة المشبهة تفريعات كثيرة وصور يحسن بعضـها ويقبح بعضها ويشتد قبح بعضـها ، ولا نجد مساغا لتفصيل القول فيها اذ كان الذى يعنينا فى المقام أن ندل على قصور درجتها فى العمل لقصور شبهها بالفعل ، فأما أفعل التفضيل فهو أشد قصورا من الصفة المشبهة فهو لم يشبه الفعل فى معناه

ولا اسم الفاعل فى تثنيته وجمعه ونحوهما لذلك كان عمله أضيق نطاقا من عمل الصفة المشبهة ، لذلك لم يعملوه باطراد الا فى الضمير المستتر العائد الى الموصوف ، ولم يعملوه فى الاسم الظاهر الا حيث يصح أن يحل محله فعل •

فأما عن البحث الرابع ـ وهو بيان ما يجرى من كلام الأستاذ السيد محمد الفاضل ابن عاشور مع كلام النحاة ، وما لا يتفق معهم ـ فنقول : قسم الأستاذ بحثه الى قسمين جعل الأول خاصا بمطابقة اسم التفضيل لموصوفه فى الافراد وفروعه وفى التذكير وفرعه ، ورأى أن تقسم اسم التفضيل الى قسمين الأول ما يذكر معه المفضل عليه والثانى ما لا يذكر معه المفضل عليه ، والنحاة يقسمون اسم التفضيل نفسه فى هذه المسألة الى مقرون بأل ومضاف الى نكرة أو الى معرفة ومجرد من أل والاضافة ، وهذا التقسيم الذى جرى فى كلام النحاة أدق من جهتين احداهما أن نظر النحاة انصرف الى نفس أفعل التفضيل الذى هو محل البحث لا الى ما يتصل به ، والثانية أن تقسيم النحاة يشير الى الأسرار الدقيقة التى ترتب عليها وجوب المطابقة أو وجوب عدم المطابقة ، أو جواز الوجهين المطابقة وعدمها ، ولا شك أن الأخذ بالتقسيم الذى يحمل فى طياته سر الأحكام المترتبة عليه أولى من سواه •

ثم ان الأستاذ رأى أنه فى حالة ذكر المفضل عليه يجب أن يلزم اسم التفضيل الافراد والتذكير ، وهذه الحالة تشمل عنده ثلاث صور : الأولى اسم التفضيل المضاف الى نكرة والثانية اسم التفضيل المضاف الى معرفة ، والثالثة اسم التفضيل المجرد من أل ومن الاضافة، وقد وافق النحاة فى اثنتين من هذه الصور وهما اسم التفضيل المضاف الى نكرة واسم التفضيل المجرد من أل ومن الاضافة ، وخالف الجمهور فى الصورة الثالثة ، وهى اسم التفضيل المضاف الى معرفة فانهم يجوزون فى هذه الصورة وجهين المطابقة والتزام الافراد والتذكير ، ولكن له سلفا فى ذلك ، وهو ابن السراج الذى أنكر جواز المطابقة فى هذه الصورة وقال بوجوب الافراد والتذكير ، وقد قدمنا من قبل أن الرجوع الى التعليل والنظر الى السر الذىمن أجله كان أفعل التفضيل فى الاستعمال العربى على ما رسم النحاة ، كل ذلك يقتضى صحة ما ذهب اليه ابن السراج ، ولكن شيئا هاما منع النحاة أن يقولوا مقالته ، وهو ورود النص العربى فى فصيح الكلام على خلاف ما ذهب اليه ابن السراج ، وهو الآية الكريمة (وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها) والحديث « أحبكم الى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا » وقد علم أنه لا قياس مع النص •

بقى فى هذه المسألة أنه يرى أن نستبعد من بحث أفعل التفضيل أنه قد تجىء صيغته غير دالة على التفضيل ، وأن نلتزم فى هذه الصيغة الدلالة على أن اثنين اشتركا فى أمر وزاد أحدهما على الآخر فيه ، وهذه مسألة اختلفت فيها كلمة النحاة من عهد بعيد ، فذهب أبو عبيدة وأبو العباس المبرد الى أن هذه الصيغة تأتى ولا دلالة لها على التفضيل ، وتبعهما على ذلك شراح الألفية ، وذهب الكسائى والفراء وهشام الى أن هذه الصيغة لا تخلو

عن التفضيل أصلا ، واليه مال أبو حيان ، ومن أقوى ما يدل على جواز انسلاخ هذه الصيغة من الدلالة على التفضيل قول الشاعر :

اذا غاب عنكم أسود العين كنتم ... كراما ، وأنتم ما أقام ألائم

ومستند الاستدلال على ما ذكرنا من وجهين ، الأول أن الشاعر قابل « ألائم » الذى هو جمع ألأم بكرام الذى هو جمع كريم ، وكريم صفة مشبهة بغير تردد ، ومن تمام المقابلة أن يكون ألائم دالا على معنى الصفة المشبهة ، والوجه الثانى أن « ألائم » مجرد من أل ومن الاضافة ، فلو كان اسم تفضيل لوجب افراده وتذكيره ، ولعل الأستاذ لا يخالف فى هذا ، ومثل هذا الشاهد قول الآخر :

توسمته لما رأيت مهابة ... عليه وقلت : المرء من آل هاشم

والا فمن آل المرار ، فانهم ... ملوك عظام من ملوك أعاظم

وبقى شىء آخر ، وهو أنه حين فسر ذكر المفضل عليه ذكر أنه قد يكون مذكورا مقرونا بمن أو مضافا اليه ، وحين جاء الى قطع النظر عن ذكر المفضل عليه لم يذكر الصور التى ينطبق عليها هذا القسم ، والظاهر أنه يريد اسم التفضيل المقترن بأل ، فان كان هذا الظاهر مرادا بقى اسم التفضيل المجرد من أل ومن الاضافة اذا لم يصرح معه بمن الجارة للمفضول ، نحو قول المؤذن الله أكبر ، وقوله تعالى (وهو أهون عليه) وقوله سبحانه (ربكم أعلم بكم) وبخاصة على ما ذهب اليه الأستاذ نفسه من أن صيغة أفعل لا تخرج قط عن الدلالة على التفضيل ، وهو لم يذكر أن من الجارة للمفضول قد تكون منوية ، ففى أى القسمين تدخل هذه الصورة ، وهذا أحد الوجوه التى جعل تقسيم النحاة السابقين أولى أن نأخذ به من تقسم الأستاذ .

ولئن كان مقصودا للأستاذ أن يدخل هذه الصورة فى قسم ما لم يذكر فيه المفضل عليه فقد ناقض النحاة جميعا فانه يرى فيما اذا لم يذكر المفضل عليه وجوب مطابقة اسم التفضيل لموصوفه ، وقد أجمع النحاة فى هذه الصورة على وجوب الافراد والتذكير ، وعلى هذا جاء ما ذكرنا من الشواهد ، وجاء قوله تعالى (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ) .

وشىء آخر يتعلق بهذه المسألة ، وهو ما تحدث به الأستاذ عن مطابقة المضاف اليه للموصوف بأفعل التفضيل ، فقد جاء بالعجب حيث ذكر أن الزمخشرى وابن الحاجب لم يتعرضا لهذا الموضوع ، وأن ابن مالك ذكره فى التسهيل ، فأوهمنا بهذه العبارة أن أحدا من النحاة لم يقل هذا الكلام قبل ابن مالك ، مع أن هذه المسألة قد بحثها النحاة وتناقلوها فى كتب النحو وكتب التفسير من عهد بعيد سابق على ابن مالك بقرون ، فهذا الفراء يقول فى معانى القرآن (٣٢١) فى الكلام على الآية الكريمة (ولا تكونوا أول كافر به) ما نصه

« وحد الكافر وقبله جمع ، وذلك من كلام العرب فصيح جيد فى الاسم اذا كان مشتقا من فعل ، مثل الفاعل والمفعول يراد به أول من يكفر ،فتحذف من ويقوم الفعل مقامها ، فيؤدى الفعل مثل ما أدت من عنه من التأنيث والجمع وهو فى لفظ توحيد ، ولا يجوز فى مثله من الكلام أن تقول : أنتم أفضل رجل ، ولا أنتما خير رجل ، لأن الرجل يثنى ويجمع ويفرد ، فيعرف واحده من جمعه ، والقائم قد يكون لشىء واحد ولمثنى فيؤدى عنها وهو موحد ، ألا ترى أنك تقول : الجيش مقبل ، والجند منهزم ، فتوحد الفعل لتوحيده ، فاذا صرت الى الأسماء قلت : الجيش رجال ، والجند رجال ، ففى هذا تبيان ، وقد قال الشاعر :

واذا هم طعموا فالأم طاعم   واذا هم جاعوا فشر جياع

وهذا الشاعر قد جمع بين مطابقة المضاف اليه للموصوف وذلك فى الشطر الثانى وعدم المطابقة وذلك فى الشطر الأول ، والمضاف اليه مشتق كما هو ظاهر ، وجمع المضاف اليه فى قوله تعالى (ثم رددناه أسفل سافلين) لأن الانسان يراد به جميع أفراده فتكون مطابقة للموصوف ، وقد نقل الشيخ خالد فى التصريح عن المبرد أنه قال فى قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به) : ان التقدير أول فريق كافر به ، فكيف يلتزم المبرد هذا التقدير الا أن يكون رأيه أن المطابقة بين المضاف اليه والموصوف باسم التفضيل لازمة .

واذن فالمسألة معروضة للبحث من عهد الفراء والمبرد وان لم يتعرض لها الزمخشرى وابن الحاجب ، وكم من المسائل لم يتعرض له الزمخشرى ولا ابن الحاجب ؟

واذن فالمثال الذى ذكره الأستاذ وهو قوله « القرنان الأول والثانى أفضل قرن » غير صحيح فى العربية لا عند الزمخشرى وابن الحاجب لأنهما لم يتعرضا لهذه المسألة ، ولا عند الفراء والمبرد لأنهما خصا جواز عدم المطابقة بما اذا كان المضاف اليه مشتقا ، ولا فى الاستعمال العربى لأن النصوص التى بين أيدينا المضاف اليه فيها مشتق ، فليس يصح أن نوازنه بها .

وأما مسألة عمل اسم التفضيل فخلاصة ما دعا اليه الأستاذ أنه يرى تعميم عمل اسم التفضيل فى الفاعل ظاهرا ومستترا ، وألا يجوز عمله النصب فى غير الظرف والحال والتمييز .

وهو فى هذه المسألة موافق لما عليه جمهور النحاة الا فى فرع واحد منها ، وهو عمله الرفع فى الاسم الظاهر بغير شرط فى حين أن الجمهور يرون قصر هذا على المسألة التى سموها بمسألة الكحل لوقوع لفظ « الكحل » فى المثال الذى ضربوه لها وهو قولهم « ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد » والخطب فى ذلك سهل فان له فيما ذهب اليه مستندا من قول النحاة ، فقد نص الأشمونى (٢ـ٢٦٢ بهامش حاشية الصبان) على أن سيبويه حكى ذلك فقال ما نصه : « أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ، ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا الا قليلا ، حكى سيبويه : مررت برجل أفضل منه أبوه » .

وأما نصب اسم التفضيل للظرف وللحال وللتمييز فقد ارتضاه جمهور النحاة ، بل ان هذه الأشياء تعمل فيها الأسماء الجامدة وتعمل فيها الحروف ، كما هو مقـرر فى أبوابها فى عامة كتب النحو .

وأخيرا لا أستطيع أن أنهى هـذا البحث قبل أن أبعث الى روح أخى وصديقى الزميل الراحل الى مثوبة الله ورضوانه الشيخ محمد بن على النجار الذى كان بين يديه هذا البحث دعائى وسؤالى من الله جلت قدرته أن يسبل على جدثه شآبيب رحمته وواسع احسـانه .

ثم أشكر الأستاذ السيد محمد الفاضل ابن عاشـور شكرا جزيلا على ما بذل من جهـد فى هذا البحث الممتع الذى يدل على سعة اطلاعه ودقة نظره ، والسلام ...

٢٢ – فى أفعل التفضيل

جمع الأفعل على الأفاعل وصوغ مؤنثه على الفعلى

« يختلف النحاة فى جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعل ، وفى تأنيثه على الفعلى فمنهم من ذهب الى أن جمعه على الأفاعل وتأنيثه على الفعلى مقصوران على السماع ، ومنهم من ذهب الى أن ذلك قياسى ،مستندين الى أن اقترانه بأل يبعده عن الفعلية ، من حيث ان الأفعال لا تدخلها الألف واللام ،وذلك يدنيه من الاسمية .

ولما كان هذا الرأى أقرب الى التيسير ،فان اللجنة تقرر أنه يجوز جمع أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعل ، ويلحق به فى ذلك المضاف الى المعرفة ، وأنه يجوز تأنيثهما على الفعلى » .

---

* صدر القرار فى ج ٦ مؤتمر ٣٣ سنة ١٩٦٧

* فى الجلسة ١٠ من مؤتمر ٣٢ ، سنة ١٩٦٦ ، وفى اثناء عرض اعمال لجنة الاصول ، ومن بينها قراره فى مسائل من افعل التفضيل ،طرح الأستاذ عطية الصوالحى عضو المجمع مسألة جمع الأفعل على الأفاعل وتأنيثه على الفعلى ، واقترح جعل ذلك قياسا .

وعرض على المؤتمر احالة بحثه هذا الى لجنة الأصول .

٢ – وقدم الأستاذ عطية الصوالحى الى اللجنة مذكرة فى ذلك بعنوان « بحث فى احدى مسائل التفضيل » ، وهى منشورة فى هذه المجموعة .

٣ – وفى دراسة اللجنة للموضوع عرض ما يلى :

(أ) ان النحاة يكادون يجمعون على ان جموع التكسير ومصادر الثلاثى ليس لها قياس مطرد ، وهم يفرقون بين الاسم و الصفة ، وأن جمع المذكر السالم يغنى فى جمع الأفعل للتفضيل ، وقد تناول سيبويه هذا الموضوع فى موضعين من الجزء الثانى من كتابه ، وهما فى ص ١١٥ و ٢١١ .

(ب) ان تانيث الأفعل على الفعلى فيه تيسير مطابقة الصفة للموصوف ، ونحن مطالبون بها فى العربية .

(ج) ان فى حاشية التصريح لياسين ج ٢ ص ١٠٨ (باب النعت) : « قال ابن الحاجب : تقول هذه الكتب الأفاضل » .

وفى التصريح ج ٢ ص ٣١٦ (باب جمع التكسير) : « ويطرد فى مزيد الثلاثى كافضل وأفاضل » .

(د) ان المجمع فى دورته الثالثة (الجلسة الثالثة) عرض لتانيث افعل على الفعلى ، فراى بعض الأعضاء جوازه ، وراى بعضهم انه مقصور على السماع . يضاف الى ذلك ان قرارات المجمع فى جموع التكسير (فى الدورة الرابعة، فى الجلسة الثامنة). تضمنت ان يجمع الرباعى هو والملحق به على صيغة منتهى الجموع (فعالل وشبهه).

(هـ) انه اذا كانت الأمثلة من جمع الأفعل على الأفاعل وتأنيثه على الفعلى تبلغ من الكثرة مبلغ القول بالقياسية فذاك .

(و) ان ما جاء فى شرح الشافية ج . ص ١٦٨ ينص على ان الذى يجمع على الأفاعل هو الاسم لا الصفة .

(ز) ان تنظير ابن يعيش بين الاسم والوصف المحلى بال واعطاءه حكمه يستنبط منه جواز الجمع على الأفاعل والتانيث على الفعلى .

بحث فى إحدى مسائل اسم التفضيل

للأستاذ : عطية الصوالحى

كنت أتوقع من الأستاذ الجليل ابن عاشور عضو المجمع أن يعرض فى بحثه اسم التفضيل لمسألة هى فى نظرى أخطر مسائله ، وأولاها بالنظر والتحرير ، ولكن سيادته لم ينظر اليها ولم يشر من قريب ولا بعيد الى اثارتها ، وكذلك لم يتضمنها بحث فضيلة الشيخ محمد محيى الدين ولا بحث المرحوم الشيخ محمد النجار ، ولا بحث أستاذنا عبد الحميد حسن .

تلك المسألة هى : جمع (أفعل) التفضيل المعرف بأل « العهدية » على (الأفاعل) ، وصوغ مؤنثه على (الفعلى) وذلك من حيث اطراد القياس فيهما ، أو قصرهما على السماع كما جاء فى التصريح ج ٢ ص ١٠٣

فقد قال صاحبه :

« الحالة الثانية : أن يكون اسم التفضيل (أفعل) مقرونا بأل ، فيجب له حكمان : أحدهما : أن يكون مطابقا لموصوفه فى التذكير والتأنيث ، والافراد والتثنيه والجمع : نحو زيد الأفضل وهند الفُضْلى ..

فيطابق موصوفه لزوما ، لأنه نقص شبهه بأفعل المتعجب منه ، لاقترانه بأل ، ولكن لابد من ملاحظة السماع .

قال أبو سعيد على بن سعيد فى « كفاية المستوفى » ما ملخصه :

«ولا يُستغنى فى الجمع والتأنيث عن السماع ، فان الأشرف والأظرف لم يقل فيهما : الأشارف والشُّرفى ، والأظارف والظرفى كما قيل فى الأفضل والأطول .

وكذلك الأكرم والأمجد قيل فيهما : الاكارم والأماجد ، ولم يسمع فيهما الكُرْمى والمُجْدى . والحكم الثانى : ألا يؤتى معه بمن ، لأن من وأل يتعاقبان ، فلا يجتمعان كأل والاضافة » وفى هذا التعقيد تعطيل لبعض الأقيسة التى هى أحد منابع الثروة اللغوية ، من العجب أن نرى كتاب « قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية » الذى ألفته لجنة من الأماثل ، وصححه كبير مفتشى العربية المغفور له الشيخ حمزه فتح الله : نراه يسجل ما قاله ابن سعيد بنصه من غير مناقشة ، وفى هذا تحجيرٌ واسعٌ .

وهذا الكتاب وما قبله كانا السبب — على ما أعتقد — فى انتشار مذهب ابن سعيد والأخذ به فكان ولا يزال الممارسون للنحو فى كل مكان قديما وحديثا يتحرجون من استعمال ما لم يسمع من هاتين الصيغتين ، ويقتصرون فى تمثيلهم على (الأفاضل والفضلى ، والأكابر والكبرى ، والأصاغر والصغرى) وقل أن يتجاوزوا ذلك ، ومن توسع من مدرسى هذا العصر أتى بما يمجه السمع ، ويرفضه الذوق فيقول فى نحو (هى الظرف) هى العليا ظرافة ، هذا . وأنا مخالف لابن سعيد فيما قاله بشأن هاتين الصيغتين مستندا الى ما يأتى :

(١) فى جمع (الأفعل) على (الأفاعل) :

قال ابن يعيش فى ج ٥ ص ٦٢ و ٦٣ :

« (أفعل) يكون اسما ويكون صفة ، فان كان اسما فجمعه على (أفاعل) نحو أفكل وأفاكل : وهو ضرب من الصمغ أحمر ، وأرنب وأرانب ، وأجدل وأجادل ..

و (أفاعل) يكون جمعا (لأفعل) صفة أيضا ، وذلك أن (أفعل) قد يكون صفة فيلزمها : (من) ويراد بها التفضيل كقولك (زيد أفضل من عمرو) ...

فاذا أدخلت عليه الألف واللام أسقطت (من) كقولك (مررت بالأكرم والأفضل) ولا يستعمل مع حذف (من) الا بالألف واللام أو بالاضافة نحو (الأفضل وأفضلهم) . واذا كان معه الألف واللام جرى مجرى الاسم ، فيؤنث نحو (الفضلى والطولى) ويثنى نحو (الأكرمان والأفضلان) ويجمع جمع السلامة نحو قولك (الأفضلون والأكرمون) ، ويكسر تكسير الأسماء نحو (الأكابر والأصاغر) » .

فكلام ابن يعيش السابق صريح فى أن جمع اسم التفضيل المعرف بالألف واللام على (الأفاعل) قياس مطرد .

(٢) فى صوغ (الفعلى) مؤنث أفعل التفضيل :

قال الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ١٦٦ :

« والصفة اما مؤنث أفعل التفضيل كالأفضل والفضلى ، وهو قياس » ...

وقال فى شرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٧ :

« ومن المقصور القياسى كل مؤنث لأفعل التفضيل » ..

ويضاف الى هذا أن المبرد مثل فى « المقتضب » بالمجدى مؤنث الأمجد وهى التى أنكرها أبو سعيد .

قال المبرد فى ج ٢ ص ٤٩٠ و ٤٩١ من النسخة المصرية بدار الكتب :

« ومؤنث (أفعل) الذى لا يلزمه (من) يكون على (الفعلى) نحو الأصغر والصغرى والأكبر والكبرى ، والأمجد والمجدى .

وبعد : فانى أتشرف برفع هذا البحث الى المجمع الموقر لابداء رأيه فيه . والله الموفق .

٢٣ ، ٢٤ — فى التصغير

١ — تصغير ما ثانيه حرف علة

٢ — تصغير المختوم بألف ونون

— ١ —

تصغير ما ثانيه حرف علة

« ما ثانيه ألف أو واو أو ياء من الاسم الثلاثى يرد الى أصله عند التصغير ، ويجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واوا عند التصغير ، أخذا بمذهب الكوفيين فيه ، وتجويز ابن مالك له ولورود السماع به . وعلى هذا يجوز فى تصغيرعين وشيخ وليفة ، وشىء ، أن يقال عوينة ، وشويخ ،ولويفة ، وشوىء » .

— ٢ —

تصغير المختوم بألف ونون

« بما أن شريان ألفها رابعة ، واسمها مساوفى الوزن لاسم آخره حرف أصلى ، قبله ألف زائدة ، فتصغيرها بالقلب وجها واحدا ، وعلىهذا يقال فى تصغيرها : شريين لاغير .

وبما أن حيوان ألفها رابعة ، واسمها ليسمساويا فى الوزن لاسم آخره حرف أصلى ، قبله ألف زائدة ، فتصغيرها بلا قلب ، وعلى هذايقال فى تصغيرها حييان . وطوعا لما أجازه الكوفيون فى تصغير ما ثانيه حرف علة ، من قلبالياء واوا ، يجوز أن يقال فى تصغير حيوان : « حويان » . »

❊ صدر القراران فى ج ٦ مؤتمر د ٣٣ سنة ١٩٦٧

❊ فى الجلسة ٢٥ من المجلس فى الدورية ٣٢ سنة ١٩٦٦ ورد فى تعريف احد المصطلحات تصغير كلمة ليفة ، ونسب فيها رأى الى الأستاذ حامد عبد القادر .

وفى الجلسة عينها ورد فى أحد المصطلحات تصغير شريان ، فنوقش فى ذلك ، وقرر المجلس احالة التحقيقات الخاصة بالتصغير الى لجنة الأصول .

❊ وفى الجلسة ٢٦ التالية قدم الأستاذحامد عبد القادر الى المجلس مذكرتين احداهما خاصة بتصغير شريان وما يشبهه ، والأخرى خاصة بتصغير ما ثانيه حرف لين .

❊ وكانت لجنة الأصول فى سنة ١٩٦١ قد عرضت لتصغير «حيوان» ، ودارت مناقشات وآراء ، انتهت الى قرار بادىء بدء ، ثم عدلت اللجنة عن قرارها الى قرار آخر يومئذ . =

= * وقد ورد تصفير حيوان على حييوين فى مجلة المجمع (ج٤ص٩٥) فى أثناء شرح مصطلح فى علم الأحياء والطب ، كما ورد مثل ذلك فى معجم الدكتور شرف ، وفى معجم النهضة للأستاذ اسماعيل مظهر . وفى كل من هذه المصادر يذكر مقابل اجنبى لتصفير حيوان .

* وفى أثناء دراسة اللجنة أخيرا لذلك كله عرض الأستاذ الشيخ محيى الدين عبد الحميد خلاصة حكم التصفير فيما ثانيه حرف علة ، وفيما آخره ألف ونون مزيدتان .

* وفيما ناقشت فيه اللجنة امكان ابقاء الواو بلا قلب فى تصفير حيوان ، ليقال : حييوان ، لأن ابقاء الواو له مسوغ على سبيل الشذوذ ، وما سوغ للماضين من العرب أن يشذوا بابقاء الواو بلا قلب هو الذى يسوغ للمحدثين مثل ذلك ، للتفرقة والفصل بين معنى ومعنى ، ومن أمثلة الشذوذ تصفير أسود من اللون على اسيد ، واسود (الحية) على أسيود ، وقالوا : رجاء بن حيوة ، وقالوا ضيون ، وقالوا فى تصفير مروان (مريوان) .

* المذكرات المشار اليها هنا منشورة بعد .

تصغير ما ثانيه حرف لين

مذكرة للأستاذ حامد عبد القادر

بالجلسة ٢٦ من مجلس الدورة ٣٢

القاعدة العامة التى تتبع عند تصغير ما ثانيه حرف لين منقلب عن غيره أن نرد هــذا الحرف الى أصله .

فيقال فى تصغير قيمة قويمة وفى تصغير موقن ميقن وفى تصغير ناب نييب ، وفى تصغير باب بويب ، وفى تصغير ذئب ذؤيب .

وانما قالوا فى تصغير عيد عييد ولم يقولوا عويد منعا لالتباس تصغير عيد بتصغير عود .

فاذا كان حرف اللين غير منقلب عن غيره فانه يبقى كما هو عند التصغير ، وعلى هذا يقال فى تصغير بيت بييت ، وفى تصغير ليفة لييفة .

هذه هى القاعدة العامة ، ولكن الكوفيين أجــازوا قلب الياء الأصلية واوا ، فأجــازوا فى تصغير شيخ شويخ ، كما أجازوا قلب الألف المنقلبة عن ياء « واوا » كما فى ناب ونويب واستدلوا على ذلك بأنه سمع بويضة تصغير البيضة .

أما البصريون فيمنعون هذا ويقولون ان تصغير بيضة على بويضة شاذ .

وانى أفضل رأى الكوفيين لخفة النطق بالواو بعد الضمة ، واستثقال النطق بالياء بعدها ، لأن الضمة والواو أختان متجانستان أما الضمة والياء فمتنافرتان .

ومن ثم يحسن أن يكون تصغير ليفة لويفة . والله أعلم ..

تصغير الاسم شريان وما يشبهه

مذكرة للأستاذ حامد عبد القادر

بالجلسة ٢٦ من مجلس الدورة ٣٢

لاشك فى أن كلمة شريان منتهية بألف ونون زائدتين ، وقد قسم النحاة الأسماء المنتهية بألف ونون زائدتين قسمين :

الأول : ما كانت فيه الألف خامسة فما فوق كزعفران وجلجلان (السمسم) وعثيران (الأمر الشديد — الشر المكروه) وخيزران .

الثانى : ما كانت فيه الألف رابعة علما كان أو اسم جنس أو صفة كعثمان وسكران وغضبان وريان ، وكسرحان وشريان وسلطان .

فاذا كان الاسم من القسم الأول بقيت فيه الألف والنون وأجرى التصغير على ما قبلهما فيقال : زعيفران وجليجلان وعثيران . وخييزران (أو خويزران) .

أما اذا كان الاسم من القسم الثانى فان الألف والنون تبقيان فيه أيضا عند التصغير مع فتح ما قبل الألف ، بشرط ألا يكون جمع الاسم المراد تصغيره على فعالين ، وذلك كما فى عثيمان وسكيران وغضيبان ورويان .

أما اذا كان الاسم يجمع قياسيا على فعالين فان تصغيره يكون على وزن فعيعيل كما فى سريحين وشريين وسليطين ، لأن جموعها هى على الترتيب سراحين وشرايين وسلاطين .

وقد اشترطوا أن يكون جمع الاسم الذى تتغير فيه الألف والنون على فعالين جمعا قياسيا لا شذوذ فيه كما فى الأمثلة السابقة . فاذا كان هذا الجمع شاذا بقيت الألف والنون فى المفرد مع فتح ما قبلهما عند التصغير كما فى غرثان وانسان فان تصغيرهما هو على الترتيب غريثان وأنيسان ، لأن جمعهما على غرائين وأناسين شاذ . والله أعلم ..

فى تصغير «حيوان»

خلاصة المناقشات وما انتهت إليه لجنة الأصول فى عدة جلسات سنة ١٩٦١

مذكرة يقدمها محمد شوقى أمين

رئيس التحرير للجنة

أولا : رأى للأستاذ الشيخ محمد على النجار :

(ا) هل يصغر حيوان على نحو تصغير ظربان ؟ ان صح هذا كانت الصيغة حييان ، ولا يجوز أن يقال حييوان .

(ب) أن تصغير حيوان : حيين قياسا على ورشان وكروان فتصغيرهما وريشين وكريين ، وقد ذكر الرضى « كريوين » وهو سهو منه .. قال « الرضى » :

« وكان قياس نحو ورشان وكروان أن يكون كظربان ، اذ لا يقع موقع نونه لام ، كما لم يقع موقع ظربان وشبعان ، ولكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات أيضا كالصميان والقصوان ، وشبهت ألفهما بألف سكران ، فلم تقلب كما مر ، قصدوا الفرق بينهما ، فقلبت فى الاسم فقيل : وريشين وكريوين ، لأن تشبيه الصفة بالصفة أولى من تشبيه الاسم بها » .

فالحيين جائز على رأى الرضى .

(د) خلاصة الرأى أن سيبويه يرى التعويل على نون اللفظ يجمع جمع تكسير ، فيراعى الجمع ، وأما الرضى فيرى التعويل على التفرقة بين الاسمية والوصفية .

وهذا تفصيل البحث فى الموضوع :

قد يحتاج فى علم الأحياء الى تصغير حيوان :

وقد عرض سيبويه فى الكتاب ٢ ـــ ١٠٨ لتصغير ما آخره ألف ونون زائدتان .

وحاصل كلامه أن ما جاء تكسيره على صيغة منتهى الجموع فقلبت فيه الألف ياء وبعدها النون يصغر بقلب الألف ياء وبعدها النون . ومن أمثلة هذا سرحان جاء فيه سراحين فيصغر على سريحين ، وسلطان جاء فيه سلاطين فتصغيره سليطين . ولما لم يجمع ظربان على ظرابين لم يقل فى تصغيره ظريبين بل ظريبان . ويذكر سيبويه أنه جمع على ظرابى ، وكأنما لوحظ فى ظربان أنه ظرباء فكان كصلفاء ، وصلافى ـــ والصلفاء : ما صلف من الأرض ـــ ومن

الأمثلة ورشان قالوا فيه وراشين فتصغيره وريشين . فأما ما لم يكسر فتبقى ألفه فى التصغير ولا تقلب .

واذا عرضنا لفظ حيوان على ما قـرر سيبويه نجد أنه من القسم الثانى أى ما لم يكسر للجمع اذ لا نعلمهم قالوا : حياوين ، وعلى هذا تبقى الألف فى التصغير فيقال حييان :

وقد يكون اغفالهم جمع الحيـوان أن الحيـوان فى الأصـل مصدر فلم يشاءوا أن يجمعوه ، وجمعه على حيوانات انما جاء فى عبارات المحدثين .

ونرى الرضى يذهب مذهبا آخر فى اثبـات الألف وقلبهـا ، فـيرى أن الألف فى فعلان الوصف تبقى وفى فعلان الاسم تقلب ياء ، ومن الأول الصميان والقطوان يقـال فيهما الصميان والقطيان ، ومن الثانى الورشان يقال فيه الوريشين ، وذلك للفرق بين الاسم والصفة .

(ج ١ ص ١٩٩)

واذا عرضنا لفظ حيوان على هذا كان من قبيل ورشان فيقال فيه حييين .

وقد جاء فى بعض أعداد « المقتطف » فى تصغير الحيوان الحييوين ، وهذا جاء على مذهب الرضى كما سمعت ، غير أن تصحيح الواو لا وجه له ، فقد صرح الرضى أن الواو اذا وقعت لاما لا سبيل الى تصحيحها .

غير أن الرضى فى ج ١ ص ٢٢٩ يذكر أن تصغير غزوان مصدر غزا غزيان ، وتراه يبقى الألف ولا يقلبها ، فهل يريد بالاسم الذى تقلب فيه الألف غير الحدث كالورشان والكروان ، وعلى ذلك يكون فى مذهبه أن تصغير الحيوان الحييان ، كالغزيان .

والظاهر الجرى مع سيبويه الذى لا عوج فى كلامه ولا اضطراب .

ثانيا : رأى الدكتور ابراهيم أنيس :

انى أميل الى رأى الرضى فى ايثار التفرقة باعتبار الاسم والصـفة ، لا باعتبار الجمع وعدمه ، فالتعويل فى التفرقة على الاسم والصفة تعويل على شىء أسـاسى ، وقد اعتبر ذلك أساسا فى جمع التكسير ، ففرق فيه بين الأسماء والصفات .

غير أن الابقاء على الألف فى تصغير حيوان أولى من القلب ، لأنه ابقاء على صورة الكلمة قبل التصغير .

ثالثا : رأى الأستاذ ابراهيم مصطفى :

(ا) الألف فى حيوان يجوز قلبها وعدم قلبها ، على قول السيرافى والفارسى فيما نقل عنهما فى الشافية فى باب التصغير ، فيقال : حييان وحيين •

وليتنا نجد مسوغا لابقاء الواو ، فيقال : حييو ين •

(ب) تصغير « حيوان » يتبع فيه ما يأتى :

— ضم أول كلمة ، ولا خلاف •

— ابقاء الياء على مذهب البصريين ، وقلبها واوا على مذهب الكوفيين •

— زيادة ياء التصغير •

— تجرى القاعدة الصرفية لوقوع و او حيوان بعد ياء ساكنة ، وهى أنه اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما با لسكون قلبت الواو ياء ، أو أدغمت فى الياء •

— بقيت ألف حيوان ، فهل تبقى أو تقلب ياء ؟ ••

قالوا ان الألف والنون فى آخر الكلمة المصغرة يختلف الحكم فيهما باختلاف ما سمع فى تكسير الكلمة ، فاذا قلبت ياء فى التكسير قلبت كذلك فى التصغير ، واذا لم تقلب بقيت • أما ما لم يسمع له تكسير فقد نقل الرضى عن السيرافى والفارسى عدم القلب (الشافية) (ص ٤٩ — ٥٠) قال : « ما لم يعرف هل قلب ألفه فى التكسير أولا ، اختلفوا فيه فقال السيرافى وأبو على : لا تقلب حملا على سكران لأنه الأكثر » •

رابعا : رأى اللجنة بادئا :

رأت اللجنة بادئا فى جلستى ١٣ — ٤ — ١٩٦١ و ٢٠ — ٤ — ١٩٦١ ما يأتى :

(ا) ان كان لفظ الحيوان بمعنى المصدر فلا وجه لتصغيره ، وان كان للاسمية فيصغر•

(ب) اذا أخذنا بمذهب الكوفيين قلنا جو ازا حويان وحويين ، واذا أخذنا بمذهب البصريين قلنا : حييان وحيين •

خامسا : ما انتهت اليه اللجنة أخيرا سنة ١٩٦١ :

انتهت اللجنة فى جلسة ٢٧ — ٤ — ١٩٦١ الى ما يأتى :

« الموافقة على أن تصغير حيوان هو :

اما حويان ، واما حييان ، وفقا لما هدى اليه البحث فى الأصول •

حكم التصغير فيما ثانيه حرف علة

وفيما آخره ألف ونون مزيدتان

خلاصة ما عرضه الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد على لجنة الأصول

١ — حكم ما ثانيه حرف علة

الألف فى الثلاثى لا تكون أبدا أصلية ، أى غير منقلبة عن حرف علة ، والواو اما أصلية اذا كان قبلها فتحة واما منقلبة عن ياء كموقن وموسر واما مدغمة فى مثلها مثل حوة وكوة .

والياء اما أصلية اذا كان قبلها فتحة . واما منقلبة عن واو اذا كان قلبها كسرة مثل ميعاد وقيمة وميقات وقيل وعيد . واما مدغمة فى مثلها مثل حى وعى .

وتصغير ذلك وأمثاله مبنى على أساسين ،الأول رد الحرف الثانى الى أصله اذا كان منقلبا عن أصل ، لزوال سبب القلب ، ثم ان وجد سبب للقلب عند التصغير فيحدث قلب جديد .

وشذ عن هذا مثل عيد فقالوا أعياد للتفرقة بينه وبين أعواد وكذلك فى التصغير قالوا عويد وعييد .

واذا كان الثانى ياء أو منقلبا عن ياء فيجوز عند الكوفيين فى التصغير قلبه واوا مثل عين وعوينة .

والأساس الثانى فى التصغير حذف ما يخل بصيغته من الحروف .

وفى الرضى على الشافية : أجاز الكوفيون فى نحو ناب مما ألفه ياء نويت ، وأجازوا ابدال الياء واوا فى نحو شيخ ، جوازا مرجوحا ، وسمع فى بيضة بويضة ، وهو عند البصريين شاذ ، وبعض العرب يجعل الألف المنقلبة عن الياء فى مثله واوا ، حملا على الأكثر فان أكثر الألفات منقلبة عن الواو .

وفى الأشمونى : « أجاز الكوفيون فى نحو ناب مما ألفه ياء نويبا ، بالواو ، وأجازوا أيضا ابدال الياء فى نحو شيخ واوا ووافقهم فى التسهيل على جوازه مرجوحا » . ويؤيده أنه سمع بيضة وبويضة ، وهو عند البصريين شاذ .

٢ — حكم ما آخره ألف ونون مزيدتان

١ — اذا كانت الألف والنون فى علم مرتجل مثل عثمان ، أو فى صفة تأنيثها بالتاء كعريان ، أو بغير التاء كجوعان ، فلا قلب .

٢ — واذا كانت فى علم منقول نحو حسان فيرجع فيه الى المنقول عنه .

٣ — واذا كانت الألف والنون فى اسم صريح غير علم ، فالألف اما رابعة واما خامسة واما سادسة .

(ا) فان كانت الألف رابعة ، والاسم مساو فى الوزن لاسم آخره حرف أصلى قبله ألف زائدة — نحو حومان وسلطان وسرحان ، فتقلب . وان لم يكن مساويا نحو الظربان والسبعان فلا قلب .

(ب) وان كانت الألف خامسة كزعربان وأفعوان فلا قلب .

(ج) وان كانت سادسة ، وقبلها ما يلزم حذفه ، فيحذف ، ولا قلب . والا فتحذف الألف والنون ، ويقع التصغير على ما قبلهما ، فنقول فى قرعبلانة : قريعبة .

٢٥ — الوقوف بالسكون على الأعلام المركبة

فى مثل "سافر محمد على حسن"

قرار لجنة الأصول لم يبت فيه المجمع

يجوز الوقوف بالسكون عند تتابع الأعلام فى مثل « سافر محمد على حسن » مع حذف (ابن) تيسيراً على القراء والكتاب ، وتخلصا من صعوبة الاعراب .

---

* عرض فى ج ٨ مؤتمر د ٣١ سنة ١٩٦٥ فرأى المؤتمر تأجيل النظر فيه الى مؤتمر قادم .

* قدم الاستاذ أحمد حسن الزيات عضو المجمع الى المجلس اقتراحا باجازة التسكين للاعلام المركبة مع اسقاط كلمة « ابن » من باب التخفيف فى مثل « سافر محمد على حسن » ، عرض الاقتراح فى الجلسة الثالثة والعشرين من الدورة الحادية والعشرين .

ولما بحثته لجنة الأصول يومئذ ، انتهت فيه الى جواز اعراب الاسم الأول بحسب ما يقتضيه الكلام ، وأن يعرب ما يتلوه على الاضافة ، مستندة الى ما قرره النحويون فى العلم من جواز اضافة الاسم الى اللقب فى مثل سعيد كرز . وعرض هذا الرأى على المجلس فرأى ارجاء البت فيه ، وذلك فى الجلسة السابعة والعشرين من الدورة الحادية والعشرين .

* ثم قدم الأستاذ أحمد حسن الزيات بحثا فى الموضوع الى مؤتمر المجمع ، فناقش فيه فى الجلسة الرابعة من الدورة الثانية والعشرين ، واحاله الى لجنة الأصول ، فقدمت تقريرها فيه الى المؤتمر فى جلسته الحادية عشرة ، فنوقش التقرير ، ورئى ارجاء البت فيه .

وقد نشر البحث والمناقشة فى الجزء الثانى عشر من المجلة .

* وقد استأنفت لجنة الأصول النظر فى الموضوع ، فرجعت الى ما دار حوله فى المجمع .

واستمعت الى مذكرات فيه للدكتور ابراهيم أنيس والأستاذ الشيخ محمد على النجار والأستاذ أمين الخولى . وهى منشورة فى هذه المجموعة .

وانتهت اللجنة الى قرار لم يوافق عليه كل من الأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج ، والأستاذ على عبد الرازق ، والأستاذ الشيخ محمد على النجار .

* واستمع المؤتمر فى د/٣ الى بحث للاستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج فى هذا الموضوع ، وهو منشور فى هذه المجموعة .

حول الرأى فى قولهم « سافر محمد على حسن »

مذكرة للدكتور إبراهيم أنيس

قرر بعض المتقدمين من ثقات العلماء أن وظيفة الحركة الاعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض فى الكلام المتصل ، لذلك جاز سقوطها فى الوقف وجاز سقوطها فى بعض المواضع من الشعر، وأن اعتبروا هذا من الضرورات الشعرية . فيقول سيبوية (١) «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به » .

ومع هذا تمسك معظم العلماء بالحركات الاعرابية ، بل أن منهم من اعتبرها دلائل على المعنى ، فالمبرد وأمثاله ممن أبو اباء شديدا حذف هذه الحركات الاعرابية . غير أن أبا على الفارسى كان يجيز حذف هده الحركات الاعربية فى بعض المواضع ، ولا يرى فى هذا مساسا بالمعنى اذ يقول (وحركات البناء أيضا قد تدل على المعنى وقد حذفت ألا ترى تحريك العين بالكسر فى نحو « ضرب » يدل على معنى وقد جاز اسكانها فكذلك يجوز اسكان حركة الاعراب) (٢) .

ومنذ رويت قراءة أبى عمرو بن العلاء بتسكين أواخر الكلمات فى عشرات من الآيات القرآنية والخلاف محتدم بين النحاة وقراء القرآن . فالنحاة لا يرون جواز حذف الحركات الاعرابية الا فى الوقت ويرون أن ما روى عن أبى عمرو ليس حذف الحركة بل اختلاسها . هكذا يقول سيبويه ومن تبعه تمسكا منهم بالحركات الاعرابيـة وتنزيها لقراءة أبى عمرو العربى الوحيد بين القراء السبعة عن وصف قراءته أحيانا بالاسكان وكان المبرد من غلاة النحاة فى هذا فكان يصف قراءة أبى عمرو باللحن (٣) .

ومع اعتراف ابن جنى فى كتاب المحتسب بأن الاسكان عند القراء لم يقتصر على قراءة أبى عمرو ، بل هناك طائفة ممن قرأوا به ، منهم الحسن وأبو رجاء وقتادة وسلام وغيرهم ، كما أن منهم ابن محيسن أحد أئمة القراءة بمكة ، ومع هذا فيبدو أن ابن جنى كان يميل الى رأى سيبويه من أن أبا عمرو لم يكن يسكن فى قراءته بل كان يختلس الحركة .

أما رأى القراء فى قراءة أبى عمرو فيلخصه لنا قول أبى عمرو الدانى (والاسكان أصح فى النقل وأكثر فى الأداء وهو الذى اختار وآخذ به) (٤) .

---

(١) الكتاب حـ ٢ ص ٣١٥
(٢) الحجة ورقة ١٨٤
(٣) النشر حـ ٢ ص ٢١٣
(٤) النشر حـ ١ ص ١٢٣

وقراءة أبى عمرو بالاسكان نقلها لنا تلميذه « اليزيدى » ، ورويت لنا عن طريق السوسى الذى يعد أصح رواية وأدق نقلا لتوفره على قراءة أبى عمرو وتخصصه فيها .

وكان النحاة يتهمون القراء أنهم أخطأوا فى سماع قراءة أبى عمرو وظنوا الاختلاس اسكانا ، فيقول ابن جنى (ولم يؤت القوم فى ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية) .

ويدافع القراء عن اليزيدى فيقولون أنه لم يرد الاسكان فقط عن أبى عمرو بل روى عنه أيضا الاشمام فى بعض المواضع . فلو كان قد أساء السمع ، ولو كان ضعيف الدراية لما فصل سمعه فى قراءة أبى عمرو بين حالتين متقاربتين هما الاسكان والاشمام . ويعقب ابن الجزرى على كلام النحاة بقوله : (من زعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف ، فقد ظن بهم ما هم منه مبرؤون وعنه منزهون) .

ومن أشهر أمثلة القراءة بالاسكان لدى أبى عمرو :

١ — ان الله يأمرْكم أن تذبحوا بقرة .

٢ — فمن ذا الذى ينصرْكم من بعده .

٣ — ويعلمْهم الكتب والحكمة .

٤ — والهدى والقلائدْ ذلك لتعلموا ...

٥ — خزائنْ رحمة ربى .

فاذا كان قد جاز هذا فى قراءة أبى عمرو التميمى العربى نسبا ومولدا أحد القراء السبعة كما جاز فى قراءة غيره من طائفة كبيرة من القراء، فهل بعد هذا نستكثر أن نجوز الاسكان عند سرد بعض الأعلام فى مثل (سافر محمد على حسن) ؟

سافر محمد على حسن

مذكرة للأستاذ الشيخ محمد على النجار

فشا هـذا الأسلوب فى أعلام الأناسى فى كثير من البلاد العربية ، فتحذف كلمة « ابن » ويترك الاعراب . وقد يدخل هذا فى كتابات الكتاب الذين يلتزمون العربيـة ، وهنا يقع الكاتب فى حرج . فهو ان جرى على ما تقتضيه صناعة العربية من ذكر (ابن) كان ذلك تغييرا فى المتعالم المشهور والوضع السائد ، وان ابقاه على ما ينطق الناس فقد نبذ الواجب فى العربية. ومن ثم جرت محاولات فى هذا الأسلوب .

١ — فيرى بعض الباحثين اضافة كل اسم الى ما بعده . وهذا الوجه لا يجرى فيما تتعذر فيه الاضافة نحو عبد الحميد الهادى على .

٢ — ويرى بعضهم أن تعامل هذه الأسماء معاملة المركب المزجى فيجرى الأعراب على الجزء الأخير منها . ومقتضى هذا أن يحرك ماسوى الجـزء الأخير بفتح آخـره الا ما كان مختوما بالياء فانه يسكن . وهذا انما جاء منه المختوم بياء ساكنة نحو معد يكرب ، فأما الياء المشددة نحو على فلم يأت فى هذا التركيب ،والقياس يقضى بفتحه . فيقال على هذا : سافر محمدَ علىَّ حسنُ على أن هذا لا يأتى فى نحو عبد الحميد على حسن فلم يعهـد فى المركب المزجى أن يكون بعض أجزائه مركبا اضافيا .وكذلك لا يكون من المركب المزجى نحو جاد الله حسن محمد مما فيه مركب اسنادى .

ويلاحظ أن هذا الأسلوب قد يكون فيه أربعـة أسمـاء نحو محمد على حسن عامر . ويقول الصبان فى حاشيته على الأشـمونى فى مبحث لا النافية للجنس حين عرض لقولهم : ألا ماء ماء باردا بناء ما الثانى : « ولابد من تنوين (باردا) لأن العـرب لا تركب أربعـة أشياء » .

على أنه جاء فى قولهم : الثالث عشر الثالث عشرة وجه بالتركيب والبناء على الفتح .

ويقول الخضرى فى كتابته على ابن عقيل: « وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنعه » .

ويمكن أن يقال بوجه عام : ان التركيب المزجى فى غير العدد نادر فى العربية والأمثلة التى تورد هى فى الأغلب غير عربية كبعلبك ودرابجرد ورامهرمز .

والخلاصة أنه لا ينبغى اعتماد هذا التخريج .

٣ — وأراد بعض الباحثين تخريج الاسكان على الحكاية لحالة وضع هـذه الأسمـاء فى ألسنة العامة ساكنة الأواخر على عادتهم فى ترك الاعراب . وأراد هذا القائل قياس ما نحن فيه على الحروف الهجائية التى وردت فى أوائل بعض السور نحو ألم وحم وطسم .

وقد عرض هذا الرأى فى حينه على لجنة الأصول فى احدى جلساتها المـاضية فقررت أن هذا القياس لا يستقيم ، لأن حروف الهجاء كثر فيها الوقف والسكون فتصح فيها الحكاية .

فأما الأعلام فليست كذلك . وهذا رأى سديد فان الحروف الهجائية فى أول أمرها تعلم سردا ولا يسبقها عامل اعرابى ، فيقال الف با تا ثا ، كما يقال : واحد اثنان ثلاثة أربعة فمن ثم تسكن اذ لا مقتضى للاعراب ، فاذا أدخـل عليها عامل وكانت مفردة أعربت البتة . تقول : كتبت ألفا ولا تقول : كتبت ألف على الحكاية ، لأنه لا يقال فى التعليم ألف فقط .

وقد جاءت حروف هجائية مركبة فى أوائل السور موقوفة الأواخر .

وللعلماء فيها طريقان . فمنهم من يرى أنها باقية على السرد لا يتوجه اليها عامل فلا اعراب فيها . والغرض من ايرادها تنبيه العرب على أن القرآن مؤلف من هذه الحروف التى فى متناولكم وليس من طبيعة نائية عنكم فأتوا بمثله . وعلى ذلك لا مجال لقياس ما نحن فيه عليها اذ أن اسلوبنا دخل فى التركيب الاعرابى وسلطت عليه العوامل .

ومنهم من يرى أنها أسماء للسور وأنها معربة ، وانما حكى سكونها اذ كانت كما قلنا وضعت على الوقف . وهنا شبهة القياس . وتزول الشبهة اذا علم أن الأعلام لم تبن على أن تسرد وتكون بمنأى عن الحكم عليها والحكم بها ، وانما وضعت لتقع فى التراكيب المفيدة . والحكاية المقولة هنا هى حكاية استعمال العامة المنافى العربية ، ولو ساغ للكاتب أن يراعى هذا فى الفصيح لساغ له أن يترك الاعراب كله . فان قال قائل : ان حكاية الأعلام مستقيمة قيل له : لقد كان الأولى أن تحكى الأعلام التى أصلهـا أعجمى كابراهيم واسماعيل اذ كانت فى أصلها غير معربة ، ولم نر العرب فعلت هذا بل أعربتها ، ومنها المصروف كنوح ولوط . ومنها الممنوع من الصرف كابراهيم واسماعيل . على أنه ورد عند المولدين تسكين بعض الأعلام الأعجمية التى لم تفش فى الاستعمال كابن ماجه وابن جنى ، ولا يصح أن يقاس على هذا الاعلام العربية مراعاة لاستعمال العامة .

٤ — ومن الباحثين من يرى سندا لتسكين هذه الأعلام فى قراءة أبى عمرو بن العلاء فهو يقرأ الآية ٥٤ من سورة البقرة : « فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خـير لكم عند بارئكم » بتسكين الهمزة فى « بارئكم » فى الموضعين وقد ثبت هذا الاسكان عن أبى عمرو ولا عبرة بانكار من أنكر من النحاة والتسكين فى قـراءة أبى عمرو لا يجرى على غير منهج مرسوم . وانما هو يتبع لغة لبعض العرب فى تسكين الحركة الثقيلة التى تتوسط حركتين ، وذلك كما يقال فخذ بتسكين الخاء ، وعنق فى عنق ورسل فى رسل . وأصـل هـذا الأصل

اللغوى فى الحركات البنائية أو حركات البنية ،وقد (١) جاء فى الحركات الاعرابية كما فى قول امرىء القيس :

فاليــوم أشرب غير مستحقب   اثمـــا من الله ولا واغــل

وقول الشــاعر :

ســيروا بنى العم فالأهواز منزلكم   ونهــر تيرى ولا تعرفكم العــرب

ويقول صاحب (٢) الاتحاف فى القراءات: « واختلف فى همز بارئكم (٣) معا وراء يأمركم المتصل بضمير جمع المخاطب وتأمرهم ويأمرهم مخاطب أو غائب متصل بضمير غائب وينصركم مطلقا حيث وقع ذلك مرفوعا • فأبو عمرو من أكثر الطرق باسكان الهمزة والراء كما ورد عنه وعن أصحابه منصوصا • وعليه أكثر المؤلفين• وهى لغة بنى أسد وتميم وبعض نجد طلبــا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد كيأمركم أو نوعين كبارئكم ••والحكم منوط بالمتحرك فى نوعيه • فخرج نحو أن ينصركم المجزوم وبالحركات الثقال نحو تأمرنا لخفة الفتحة •

وقد خرج على هذا الوجه قوله تعالى : «ومكر السيىء » بسكون الهمــزة فى قــراءة حمزة •

٥ ــ ويخرج بعض الباحثين التسكين فيهعلى اجراء الوصل مجرى الوقف • وهذا قليل فى النثر كما قال ابن مالك :

وربمــا أعطى لفظ الوصـــل ما   للوقف نثــرا وفشــا منتظمــا

وأياما كان الأمر فان الكاتب ينبغى أن يربأ بنفسه عن مجاراة العــامة فى هجر الاعراب ، والذى أراه أن يتسامح فى ترك (ابن) اذ أصبح معروفا أنه مراد ، ولا يتسامح فى ترك الاعراب ، فينبغى المحافظة عليه ، فالاســم الأول يعرب بحسب العوامل ، والثانى ان كان من تتمة العلم الأول كمحمد كامل على أن يكون كامل ليس أبا محمد بل لقبــا له أو من تتمته فانه يجــز بالاضافة أو يتبع اذا تعسرت الاضافة وان كان أبا للأول تبعه فى اعرابه اذ قام مقــام (ابن) المحذوف فى الاعراب وبذلك يفرق بين اللقب والأب ، والثالث ان أتى بعد لقب كان تابعــا للأول فى اعرابه ، والاجرُّ لقيامه مقام (ابن) المحذوف وكذا ما بعــده ، فيقال : جاء محمدٌ كاملٍ على عامرٍ اذا كان (كامل) لقبا •

وجاء محمدٌ كاملٌ عامرٍ اذا كانَ كاملُ أبا للأولْ •

---

(١) البحر المحيط ٢٠٦
(٢) ص ١٣٦
(٣) يريد فى موضعيه فى الآية •

الأسماء الثلاث

قديما وحديثا

بحث للأستاذ أمين الخولى

ثلاثية الاسم ، أى وضع علم الشخص مع اسم أبيه وجده ، مما طلب فى القديم اتماما للتعريف بالشخص فى الشهادة والتوثيقات ، اذ قد يشاركه غيره فى اسمه ، ثم قد يشارك أبوه فى اسمه كذلك فيكون اسم الجد — ان أمكن — مميزا والا تم التمييز بما بعد ذلك من لقب وصفة ، ومسكن ، ونحو ذلك .

وظلت هذه الثلاثية تطلب فى أعمال الشهر الفردية والجماعية ، وتحرير البطاقات التى تميز الشخصية ، وما الى ذلك ، فوق ما كانت تطلب فيه قديما .

وقد تغير مع الوقت عرض الناس لهذه الأسماء الثلاث ، فبعد ما كانوا فى القديم يوسطون كلمة (ابن) بين كل ابن وأبيه صاروا أخيرا الى حذفها ، حين كثر استعمالهم لها ، وشاعت الحاجة اليها ، فاكتفوا بسرد الأسماء الثلاث متتابعة ، فكان ذلك التصرف اليوم منهم مثارا لاهتمام المجمعيين منذ أكثر من عشرة أعوام ، ليخرجوا هذا الوضع نحويا ، ويوجهوا اعرابه ، وهم يرجون تسكينه ، كما يستعمله الناس ، ان أمكن ، ولم ينتهوا بعد من ذلك الى شىء على رغم ما قيل من تصوير للمسألة ، وتأكيد لصعوبتها ، ومحاولة لحلها ، ومناقشات فى ذلك كله ، وتقريرات خطية ومطبوعة .

وأحسب أن لابد من الوقوف عند ما قيل جميعه ، وقفة ليست بالقصيرة ، قبل ابداء رأى فى الموضوع ، لنتنبه انتباها واعيا الى ما قيل ، قبل أن نقرر شيئا ، ولئلا يعود أحد الى تكرار ما سبق من اعتراض ، أو اقتراح ما سبق من حل ، ولتكون « التخلية » للمقام مما ينبغى اخلاؤه منه قبل التحلية ، له بشىء جديد ، فيصفو الجو مما لا حاجة اليه ، ويبقى ما قد يكون وسيلة للوصول الى نتيجة ، فنبدأ بما قيل فى :

تصوير المسألة

اذ كثر القول فى هذا التصوير ، وكان مما قاله السادة المجمعيون — الأحياء والمرحومون — ما نورده مع حفظ الألقاب .

الزيات .. ورأيى أن فى قول القائل سافر محمد على حسن ، وقدمت فاطمة محمد على حسن خروجا عن المألوف المأنوس ، من كلام العرب .

كما قال :

تركيب قد اقتحم اللغة اقتحاما من غير جواز ... وترك هذا التركيب على كثرة تداوله وشيوع استعماله ، خارج الحدود اللغوية ،لايعترف له بوجود صحيح ، ولابوضع سالم ..

وقال :

على أن هذه العبارة وإن لم تعد من فصيح الكلام قد استمدت قوتها من قوة العامية وغلبتها، ففرضت نفسها على رجال اللغة وأصحاب البيان بصورتها الشائعة من الحذف والتسكين .. وقوله :

فوجب أن نتلمس وجها من وجوه الاعراب يبقيها على حالتها المألوفة ، ويذهب عنها الشذوذ والعامية .

عزام — هو تركيب تركى ، وفى الفارسية يجرون الثانى .. الخ .

العقاد — فاذا قلت أحمد زكى فأنا لا أضيف أحمد الى زكى ، وانما ذلك أقرب الى الصفة .

فهل هذا التركيب فى تتابع الاعلام شاذ،وعامى ، أو هو تركى ، وهل صحيح أن الثانى منه وصف للأول ؟ يجيب عن هذه الأسئلة وأشباهها حديث الأقدمين عن :

زيد عمرو

فهم يقولون منذ بضعة قرون ما عبارته :

« .. ان العلم ربما شورك فى اسمه ، أواعتقد ذلك ، فيخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ، ويجرى حينئذ مجرى الأسماء الشائعة نحو رجل وفرس»(١) .

وهى نفس الظاهرة التى التمسنا من أجلها الحاق علم أبيه وجده به لمنع هذه المشاركة ، وهم فعلوا مثل ذلك تماما ففرضوا أن يقال « زيد عمرو » متجاورين ، وقالوا :

فعلى هذا لو سئلت عن زيد عمرو ، فى قول من قال : رأيت زيد عمرو ، ومررت بزيد عمرو .. الخ (١) .

---

(١) المفصل وشرحه — لابن يعيش جـ ١ ص ٤٤ ط المنيرية .

واذا كان القـدماء قد شـعروا بأن علم الابن قد يشارك فيه ، أو يعتقد ذلك ، فضموا اليه علم الأب للتمييز ، فما أظنهم بمـانعين حين يشارك الأب فى اسمه أو يعتقد ذلك أن يضاف اليه اسم الجد ، وهكذا فيكون زيد عمرو بكر ،وهى ثلاثية الاسم اليوم ، دون توسيط (ابن) .

وسواء أكان قولهم : زيد عمرو صريحا فى قبول زيد عمرو بكر المثلثة أم لم يكن صريحا فان قولهم زيد عمرو كاف للقـول المطمئن بأن محمد على حسن وأشباهه ليس تركيبا شاذا ، ولا عاميا ، ولا تركيا ولا اقتحم على اللغة بغير جواز .. الخ .

وبعد تصوير المسألة كان قولهم فى :

تعذر الحل

وكثرت أقوال السادة المجمعيين — الأحياء والمرحومين — عن عسر حل هذه المعضلة فكان من أقوالهم مع حفظ ألقابهم مثل :

الزيات — ومن واجب مجمع اللغة العربية، وهو وحـده المسئول عن سلامتها ورعايتها ، أن يطوع قواعدها لقبول هـذا التركيب ، ولو بشىء من الاكراه ..

وقوله :

فالأمر كما قلت .. لا يعدو التماس وجه من الوجوه لتصويب تركيب قد اقتحم اللغة.. الخ . ولم يلبث أن تمكن وتحصن حتى أصبح طرده من الأمور المعضلة .. وقال :

لأنهم — يريد الناس — فى حقيقة الأمور لا يعرفون كيف يعربونها ، ولا يعرفون لأى قاعدة من قواعد النحو يخضعونها .. وأقترح أن يضاف الى قواعد العلم فى النحو الميسر قاعدة لحل هذه المعضلة .

طه حسين — وبقى أن يقول الجدد — أى من النحاة — كلمتهم فى هـذه الأيام التى كثر فيها ترديد الأسماء فى الصحف والاذاعة — وغيرها بطريقة لم يكن القدماء يقدرونها .

العقاد — ونحن فى الواقع اذا بحثنا عن قاعدة نعتمد عليها فاننا لا نجد قاعـدة ولا يبقى أمامنا الا التخريج .

*
* *

وقد سمعنا قول القـدماء الذى هو من صنف محمد على حسن ، ولقد قـرروا الأمر ولم يهملوه ولم تبد المسألة لهم بهذا الاعضال ،فلم يتركوا حلها ، على ما سنورده قريبا ، بعد الفراغ مما ورد من :

مناقشات حول الحل

فقد كان المرجو أن تسكن هذه الأعلام ،كما ينطقها الناس ، ولكن اشتدت المنافشة حول هذا التسكين بخاصة ، فوجب الوقوف عند ماقيل فيه ، والانتهاء منه الى رأى قبل محاولة حل بعينه وقد قال المجمعيون ــ الأحياء والمرحومون ــ ما نورده ، مع حفظ الألقاب كالعادة :

ابراهيم مصطفى ــ لأن السكون ليس سليقة العربية ، وانما هو سليقة العامية ، ومتى فتحنا باب الاسكان أغفلنا الاعراب البتة ، والاسكان فى سرد الأعلام طليعة الاسكان التام ، وانى أقرر أن قولهم سافر محمد على حسن بتوالى الاسكان ليس مخالفا لنحو العربية فحسب ، وانما هو مخالف أيضا لروح اللغة ،وفقهها ، وطبيعتها التى تباعدت عن الاسكان وأقرر أيضا أن الاعراب هو الفارق بين العامية والفصحى ... وقال :

ان أردتم الاسكان فقرروه على أنه اقرار لأسلوب عامى شاع على الألسن فسجلته الضرورة ، وليكن واضحا أنه لا سند له من العربية ... وكذلك قال :

وأريد أن يسجل على أن هذا التسكين فى سرد الأعلام ليس بعربى ، ولا هو مؤسس على قياس عربى ، وانما هو اقرار لشىء عامى ،يرى اقراره من باب التيسير .

وفى هذا الكلام شيئان :

١ ــ أن الاعراب هو الفارق بين العامية والفصحى ، والتسكين ليس سليقة العربية ، والاسكان مخالف لنحو العربية وفقهها وطبيعتها .

٢ ــ أن الاسكان ليس مؤسسا على قياس عربى ، ولا سند له من العربية ، وينبغى أن نفرغ من النظر فى الأول من هذين الأمرين، وهو أهمية الاعراب ، وأنه سليقة العربية ، وأنه الفارق بين العامية والفصحى ، فاذا انتهينامنه الى غير ذلك كان النظر فى سند الاسكان وأساسه العربى فرعا على أصل ثابت .

وفى أهمية الاعراب هذه الأهمية المبالغة نسمع أن :

العرب لم يكونوا يبالون بطرح الاعراب

نسمعها منذ أكثر من ألف سنة ، ونسمع منذ ما قبل هذه الألف الى عصرنا حديث القوم من عدم الاهتمام بالحركات سواء أكانت للاعراب أم للبناء ، وامكان حذفها واطراحها ، فمن قول أبي علي الفارسي ــ ت سنة ٣٧٧ هـ ــ فى ذلك :

وأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علما للاعراب فليس قـوله بمستقيم ، وذلك أن حركات الاعراب قد تحذف الأشياء • ألا ترى أنها تحذف فى الوقف ، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، فلو كانت حركة الاعراب لا يجـوز حذفها من حيث كانت دلالة الاعراب لم يجز حذفها فى هـذه المواضيع ••

كما يقول :

فان قلت : ان حركات الاعراب تدل على المعنى فاذا حذفت اختلت الدلالة عليه •

قيل : ان حركة البناء قد تدل على المعنى وقد حذفت ، ألا ترى أن تحريك العين فى نحو ضرب يدل على معنى وقد جاز اسكانها فكذلك يجوز اسكان حركة الاعراب (١) •

وهذا الذى قيل منذ أكثر من ألف سنة ما زالوا يتتابعون عليه حتى قريب من أيامنا • فالأشمونى فى شرحه على الألفية يقول :

لأن حرصهم على معـرفة حركة الاعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البنـاء ، وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البنـاء آكد لأن حـركة الاعراب لهـا ما يدل عليها وهو العامل (٢) •

واذا كانت الحركة ليست علما للاعراب ، وليست دلالة الاعراب واذا كانت تحذف فى أكثر من مناسبة فان ذلك ليحدث عن سليقة للعربية غير ما حدث المجمعيون اليوم ، هى ما جهر به أبو العلاء المعرى ، وهو من هو فقها للعربية ، وادراكا لأسرارها ، اذ يجهر بما جعلناه عنوانا لهذه الفقرة من عدم مبالاة العرب بالاعراب حين يقول فى رسالة الغفران (١) على لسان الحية ، انها سمعت حمزة بن حبيب الزيات حين سكنت داره ، يقرأ بأشياء ينكرها عليه أصحاب العربية، وعدت منها سكون الهمزة فى آية « استكبارا فى الأرض ومكر السيىء » ، وبعد أن ذكر أمثلة من الاسكان ، قال ما نصه :

(وهذا يدل على أنهم لم يكونوا يحفلون بطرح الاعراب) ؛ ومعنى عدم الاحتفال عدم المبالاة •

واذا لم يكن التسكين سليقة العامية ، ولم يكن للاعراب هذا الخطر بين طوابع العربية ، وكان العامل يدل على حركة الاعراب ، وكان الاسكان من سليقة الفصحى ، فقد أسس ذلك للنظر فى سند اسكان هذه الاعلام الثلاثية على ما نراه من مقـرر قواعدهم فيما يلى ، بعـد مناقشة :

---

(١) الحجة حـ ١ مجلد ٤ ص ١٨٤ « مصورة » ويقرر ابو على هذا المعنى فى غير موضع ، انظر مع هذا الحجة حـ ٦ ص ١٨٨ وما بعدها .

(٢) حـ ٤ ص ١٣٨.

(١) ٢٩٠ — ٣٩١ جـ ١ ط دار المعارف ، تحقيق د . بنت الشاطىء .

الحلول المقترحة سابقا

وقد يعد من هذه الحلول رغبات يضعفها الشعور العنيف الذى بدا فى عباراتهم السابقة عن تعذر الحل ، وتحفها عبارات يائسة ، فمن هذا النوع التسكين للتخفيف اذا وجد له سند ولو ضعيف من القياس أو السماع .

وقد صحب هذا التصريح من قائله — الزيات — بتريث المجمع فى اتخاذ قرار ، وكأنه تردد بين استخفاف التسكين ولا سند له ، واستثقال التحريك ، ولا حيلة فيه ؛ كما لم تر لجنة الأصول وجها للتسكين فى هذه الأعلام .

ومثل هذه الأقوال التى لا يؤيدها بيان بل يحفها الشعور بضعف الموقف ، لا نقف عندها الآن فلنجاوزها الى ما تماسكت له صورة كاقتراح :

(أ) أن تجعل الأسماء فى هذه العبارة مركبا مزجيا ، باعتبارها مدلول شخص واحد ، فتمنع من الصرف ، ويظهر الاعراب على الجزء الأخير منها .

وهو رأى لم أعرف مناقشتهم فيه ، ويحسن الانتهاء منه بصورته العامة هذه .. وانا لنتناسى عملية المزج فى الأعلام وأنها أقرب الى أن تكون ضربا من التعريب ، لا يبدو مثله فى محمد على حسن !!

لكن تناسى هذا كله لا يصرف عن الاصغاء الى تعريف النحاة للمركب المزجى بأنه :

كل اسمين جعلا اسما واحدا ، منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، وهو تعريف لايهون تطبيقه على تلك الأعلام الثلاث ، التى لا ينزل شىء منها من سابقة منزلة تاء التأنيث ؛ وبعد ذلك نسمع النحاة يناقشون من يريد اعراب كهيعص ، وحم عسق ، ممنوعة من الصرف على أنها مركب مزجى ، فيقولون له : ولا يجوز فيهما تركيب المزج لأنه لا يركبه أسماء كثيرة فيؤيد ذلك ما يفهم من التعريف وهو أن المزجى يركبه علمان لا ثلاثة .

فليس من السهل تقبل تركيب محمد على حسن تركيبا مزجيا ..

فننتقل الى اقتراح آخر :

(ب) قراءتها موقوفة على الحكاية :

بقياس الأعلام المتتابعة على أسماء حروف التهجى فى أوائل السور ، ووجه القياس اجتماع أعلام معربة معمولة سكنت أواخرها ، حكاية للفظها الذى كانت تلفظ به ، قبل دخول العوامل ، وما قاله النحاة فى اعراب فواتح السور يقال أيضا فى اعراب هذا التركيب وأمثاله .

وقد قالوا فى شرح هذا الاقتراح وتأييده ما لا بد من النظر فيه بأناة ، لمناقشته على أساس ، فمن قولهم : ان حروف التهجى أعلام على حروف المعجم ، وهى ككل الأسماء المعربة، ترفع أو تنصب أو تجر على حسب العوامل المؤثرة فيها ، فاذا انتفى مقتضى الاعراب وموجبه سكنت أواخرها ، سكون الأعداد المسرودة .

* * *

ونقف عند هذا الكلام لنسأل :

متى انتفى مقتضى الاعراب وموجبه فى : سافر محمد على حسن ، وهو عمدة فى الجملة ؟ والأزمة فيه هى اعرابه ؛ لأن الناس كما قلتم لا يعرفون كيف يعربونها ، ولا يعرفون لأى قاعدة من قواعد النحو يخضعونها ، فكيف تحل أزمة الاعراب الذى قام موجبه ومقتضيه بأن يقال : ان مقتضى الاعراب وموجبه انتفى فسكنت !

ومن قولهم فى البيان والاحتجاج أيضا ، ما نقلوه من عبارة الزمخشرى ونصها : « .. وهكذا كل اسم عمدت الى تأدية ذاته فحسب ، قبل أن يحدث فيه بدخول العوامل شىء من تأثيراتها فحقك أن تلفظ به موقوفا ، ألا ترى أنك اذا أردت أن تلقى على الحاسب أجناسا مختلفة ، ليرفع حسابها فانك تلقيها اغفالا من سمة الاعراب ، فتقول : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، ولو أعربت ركبت شططا » .

وليس فى عبارة الزمخشرى هذه شاهد لشىء من الاعراب بالحكاية ، وهى من غير ما هم فيه ، لأنها حديث عن العمد الى تأدية ذات الاسم ، قبل ان يحدث فيه بدخول العوامل شىء من تأثيراتها ، والذى هم فيه هو هم الاعراب ، لما هو عمدة فى الجملة ، وليس يلقى المتكلم بهذه الأعلام الثلاث شيئا أى شىء من أجناس مختلفة ، بل هو يلقى بمعين فى تعريف صاحب العلم بذكر أبيه وجده ليتميز تمام التميز ، ويسند اليه ما يسند من تصرفات ومسئولية .

وفى مثل هذا البعد ما يورده أصحاب الاعراب على الحكاية ، تعقيبا على عبارة الزمخشرى السابقة ونصه : « وكذلك أعلام الأشخاص اذا سردتها سردا لتختار من بينها اسما ، أو تذكر بذكرها شخصا ، أو تسجل مجموعة منها تسجيلا قلت : محمد ، على ، حسن ، ابراهيم ، عامر بالتسكين ، لأنه الأصل فى الاسماء المسرودة أو المعدودة » .

فان ما نحن وهم فيه هو اتمام تعريف العلم الأول بما يتلوه من الأعلام ليتحدد تماما ، ويعامل ويتعامل ، ولا يمكن أبدا ، وهذه هى الحال ، أن يكون فى الأمر سرد لاختيار اسم من بين هذه الأسماء !! أو تذكير شخص ناس بها !! أو تسجيل مجموعة منها تسجيلا ، بل هو تسجيل تصرف أحد هذه الأسماء المعرف أوضح التعريف ، بذكر سائرها .

وننتقل من هذه المؤيدات البعيدة عن المجال الى ما قيل فى المقيس عليه ، وهو أسماء السور التى يراد قياس الأسماء الثلاثية عليها ، فقـد تكرر فى هذا المجال قولهم :

ان حروف المعجم لأسماء السـور ، وانها تعرب ، وانها فى هذا الاعراب سكنت ، حتى قال الدكتور طه حسين :

« الأمر الذى لا شك فيه أن أعلاما وردت ساكنة فى القرآن ، لا يجادل فى هذا أحد لأن ألف لام ، ميم ، أعلام حروف ، وآية ذلك أنك تعربها ، وقد جاءت ساكنة ، فان قال قائل أقيس عليها سرد الأعلام ، فلا ضير » .

وأول ما يلحظ فى هذا الكلام أن الدكتور طه ، استشهد فى هذا المجال بقول الشاعر :

يذكرنى حاميـم والرمح شـاغر فهـلا تلا حاميـم قبل التقـدم

وحاميم فى البيت معربة منصوبة مرتين ،فهى علم للسورة ، وهى معربة ليست ساكنة ، فلا حجة فيها للاسكان ، ولعل هذا ما قصـده الأستاذ ابراهيم مصطفى بقوله :

ان هذه الحروف موقوفة ، وليست جزءا من جملة ، فاذا دخلت فى جملة أعربت .

فهذا الاسراف فى الاعتماد على الحروف المقطعة فى أوائل السور ، وأنها أعلام ، وأنها أعربت وقد سكنت ... الخ ، اسراف لا ينهض به حس العربية بهـذه الأحرف ، ذلك الحس الذى جعل العكبرى ، معرب القرآن يقول عن هذه الأحرف المقطعة :

« وهى مبنية ، لأنك لا تريد أن تخبر عنها بشىء ، وانما يحكى بهـا ألفاظ الحروف التى جعلت أسماء لهـا ، فهى كالأصوات نحو غاق فى حكاية صوت الغراب » (١) .

ومن هذا يتجلى القول بأن هذه الأحرف المقطعة أعلام ، وأنها تعرب كما تعرب الأعلام ، فقد جاءت ساكنة ، قول ليس بذى أساس ، وأن هذه الأحرف لا تصلح أصلا يقاس عليـه اعراب أعلام واضحة العلمية ، ليست أصواتا ،ولا حـكاية ألفـاظ الحـروف التى جعـلت أسماء لهـا .

وهكذا يصح قول لجنة الأصول :

« ان قراءة الأعلام المتتابعة موقوفة على الحكاية ، قياسا على أسماء حروف التهجى فى أوائل السور قياس لا يستقيم » .

فهو قول تعددت أسبابه ، وتنوعت حيثياته ، بأكثر مما سببته به اللجنة .

---

(١) ما من به الرحمن ، من وجوه الاعراب والقراءات فى القرآن جـ ١ ص ٦

الحل بالتحريك . . . وأوجهه

وندع اقتراح التسكين وقد ظل كما شعر مقترحه بنفسه ، لا سنــد له على رغم كل هذه المحاولات ، وننتقل الى التحريك لنسمع ما قيل فيه ، ووجهه الصناعى ، والى أى حد يسلم . ونجد فى التحريك مثل قول المقترح :

« .. فان تعذر — أى التسكين — وكان التحريك أمرا لا بد منه أعرب العلم الأول على حسب العوامل فيرفع أو ينصب أو يجر ، ويجر العلمان الثانى والثالث باضافة كل منهما الى لفظ ابن المحذوف ، كما قالوا فى حديثين ... أولهما : « فأتى بالألف دينار » ، وتقديرهم أنه مضاف الى بدل محذوف تقديره أتى بالألف ألف دينار .. وثانى الحديثين « ثم قرأ العشر آيات » .. وقولهم : ان تقديره العشر عشر آيات » .

ومهما تتجاهل ما فى الاستشهاد بالحديث من خلاف معروف ، وما تأكد من وجود اللحن فيه فعلا ، ورواية أكثره بالمعنى فانا نشعر بما فى هذا التقدير من تكلف واضح ، فى تقدير اللفظ الموجود بصورة التنكير تصحيحا للاضافة ، وطبيعة العربية لغة الايجاز تنفر من هذا التعسف ، واذا كان الأمر فى الأعلام الثلاث أمر اضافة فان له غير هذا التكلف وجها أسلم وأعرب ، قد نتحدث عنه اذا صح التعرض لتحريك هذه الأسماء الثلاث هنا .

ولعل شعورا من المقترح نفسه بضعف هذا الوجه فى التحريك والاضافة هو الـذى دفعه الى اقتراح آخر للتحريك ، هو :

« أن يعرب العلمان الثانى والثالث اعراب الاسم واللقب ، فيضاف علم الابن الى علم الأب وعلم الأب الى علم الجد ، وابن مالك يقول :

وان يكـونا مفـردين فـأضف   حتمـا والا أتبـع الـذى ردف

وأول مايلحظ فى هذا الوجه :

أن قول ابن مالك ، وحكم الاضافة الذى يشير اليه ، انمـا هو عن اسم ولقب لشخص واحد بعينه ، أما هـذه الأسماء التى يراد تخريجها فانمـا هى أسمـاء لأشخاص متعددين مختلفين ، فالقياس على اضافة الاسم المفرد الى اللقب المفـرد لشخص بذاته قيـاس مع فارق واضح ، لا يسهل معه اجراء تلك الاضافة .

وفوق ذلك أن القوم يعدون اضافة العلم المفرد للقب صاحبه من اضافة الشىء الى نفسه ، فيتأولون لذلك ، بعد التماس أمثلة له ، ويقولون : انهـا اضافة تجـرى على منهاج العـرب فى أسمائهم ، اذ يسمون بالمضاف فى مثل امرىء القيس ، وعبد شمس ، وليس فى كلامهم اسمان

مفردان لمسمى واحد ، يستعمل كل واحد منهما مفردا ، فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لاعلى سبيل الاضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ، ولم يكن له نظير ، فأضافوا العلم الى اللقب ليجروا على عاداتهم فى ذلك ، ويكون له نظير فى كلامهم فاذا أضيف اللقب الى الاسم صار كالاسم الواحد (١) .

والأعلام الثلاثة انما يراد منها ، بادىء الأمر ، التعدد ليعرف أولها المشترك بنسبته الى ثانيها .

ثم فوق ذلك أيضا أنهم يعدون هذه الاضافة لاسم الشخص المفرد الى لقبه انما معناها الاختصاص أى أن صاحب هذا الاسم صار مختصا بهذا اللقب ، وليس الأمر كذلك فى الأعلام المتعددة ، لأن الابن ليس له هذا الاختصاص بأبيه بل هو مشارك فيه باخوته ..

فبقى التحريك فى هذه الأعلام غير قوى السند ، وتمت التخلية ، واشتدت الحاجة الى بيان وجه لنطق الأعلام الثلاث ، بعد ما قصرت اقتراحات التسكين والتحريك جميعا عن ذلك وأعوزتها السلامة .

ويمكن أن أعرض فى هذه التحلية ما يأتى :

الحل الميسر

وهو : تسكين الأعلام الثلاث اجراء للوصل مجرى الوقف ، أو وصلا على نية الوقف ، كما قد يقولون وان سئل عن اعرابها — وهو مالا أهمية له الآن (٢) — أجيب عنه ببيان موقعها مجتمعة فى الجملة ، رفعا أو نصبا أو جرا ، على أن للأول منها موقعة من الجملة ويضاف لما بعده ، وما بعده للثالث على أنها كلها قد أجرى فيها الوصل مجرى الوقف فسكنت ، وسواء فى ذلك العلم المضاف بجزئيه أو المركب بنوعيه : الاسنادى والمزجى .

وبيان ذلك

أن هذا الحل يعتمد على سندين قويين :

أحدهما — من صناعة العربية ونحوها .

وثانيهما — من دعامة العربية ، قرآنها .

---

(١) شرح ابن يعيش على المفصل جـ ١ ص٣٣ — ٣٤ .

(٢) تقدم قول النحاة فى زيد عمرو ، واضافتهما وهو وجه أعراب العلمين الثانى والثالث من تلك الاعلام ، وهو غير اضافة الاسم الى اللقب المفردين ، واما العلم الاول فواضح انه يكون بحسب موقعه من الجملة ولا صعوبة فيه ، ثم يضاف الى العلم الثانى ، ويضاف الثانى الى الثالث .

فاما السند الأول من الصناعة النحوية فلاتلوذ فيه بمذهب مدرسة نحوية دون أخرى ، ولا بما هو موضع خلاف نرجح فيه رأيا ، بل نعمد الى ما تقرر ، وسجلته المتون ، وشرحته المطولات والمختصرات فقال ابن مالك فى الفيته، آخر باب الوقف :

وربما أعطى لفظ الوصل ما　　للوقف نثرا ، وفشا منتظما

وخلاصة ما قيل فى شرحه للأشمونى وحاشية الصبان أنه :

« قد يحكم للوصل بحكم الوقف من اسكان مجرد ، أو مع الروم ، أو مع الاشمام ، ومن تضعيف الحرف الأخير ، ومن نقل حركته الى ما قبله ، ومن اجتلاب هاء السكت .

وذلك فى النثر قليل ، وهو فى النظم كثير [١] » .

ونستمع الى عبارة أخرى تزيد هذا الفشو فى الشعر بيانا وقوة وهى :

« قال أبو حيان : وهذا — أى اجراء الوصل مجرى الوقف فى الشعر — كثير لا يكاد ينحصر [٢] » .

فالقاعدة مستقرة ، قليلة فى النثر كثيرة لا تكاد تنحصر فى الشعر ، وبعض هذا يكفى فى الاستناد اليها فى التيسير ، ولو لم توجد فى النثر وكانت فى الشعر كثيرة لا تكاد تنحصر فذلك يكفى اليوم للتيسير وتقريب الفصحى الى الناس ، وما زال الشعر أحفل مصادر الاستشهاد .

واذا انتقلنا الى السند الثانى ، وهو القرآن ، انتهى الأمر الى الرجوع لقاموس العربية ودعامتها ، وفى هذا السند القرآنى نجد ما يأتى :

١ — قراءة قارىء بعينه كأبى عمرو بالاسكان فى « بعولتهن » و « وما يعدهم الشيطان» و « اذ يعدكم الله » و « الى بارئكم » « ومايشعركم » وأشباه لذلك تجعله أصلا .

فان قلت ان هذه القراءات من الاسكان للتخفيف فيما يشبه بنية الكلمة الواحدة على ما هو معروف ، جاوزنا ذلك الى وصل ما هو وقف بلا شك لانتهائه بهاء السكت مثل القراءة :

« لم يتسنه وانظر » و « ما أغنى عنى ماليه هلك » و « هلك عنى سلطانيه خذوه » « وما أدراك ما هيه نار » .

---

(١) ملخص بلفظه من شرح الأشمونى وحاشية الصبان جـ ٤ ص ١٤٢ — ١٤٣

(٢) الهمع جـ ٣ ص ٢١١

فان قلت المقالة التى نزه الله عنها القرآن بقوله تعالى « وما هو بقول شاعر .. وماعلمناه الشعر وما ينبغى له » ، ولم تجعل ما فى القرآن اختيارا ، كما قرر النحاة .

واجترأت على زعم أن الفواصل فى القرآن كالقوافى فى الشعر ، تركنا ذلك أيضا الى غيره من قراءة لا تستطيع أن تزعم فيها التخفيف ،ولا حكم الفاصلة مثل :

ومكر السيىء ولا يحيق « و » جئتك من سبأ بنبأ يقين « و » فبهداهم اقتده قل ..

واذا كان التسكين عند الوصل قاعدة نحوية وقراءات فى القــرآن تاج العربية ومعجزتها البلاغية فهل بقى بعد ذلك قول لقائل ، أو احتياط لمحتاط ..

لا أحسب أن لواسع القول مجالا بعد هذا كله فى شىء من الأوجه الأخرى فى التحريك ما دام المطلب هو هذا التسكين ، الذى التزمه الناس ، وقال المجمعيون بالأمس :

« مهما يتشدد النحاة ، ومهما يقل النقادفلن يصلوا الى اعراب الأسماء ، وسنظل نقول الشيخ محمد عبده بضم الدال ، لا بكسرها على الاضافة .. » كما يقول أولئك المجمعيون أيضا:

« والواقع المستقر أننا نسكن ، وسيستمر التسكين حتى يجد اللغويون تخريجا لمـا ألفه الناس » .

وها هو ذا التسكين عادة القراء ، وقاعدة النحاة ، وهو ما تطلبته الحياة .

يقال : سافر محمد بن على بن حسن

لا : سافر محمد على حسن

تفصيل القول فى تتابع الأعلام بتسكين أواخرها وحذف كلمة « ابن » من بينها

فى مثل : " سافر محمد على حسن "

بقلم الأستاذ الدكتور الشيخ عبدالرحمن تاج

عرض أحد الفضلاء على مجمع اللغة العربية هذا التركيب : « سافر محمد على حسن » الذى يجرى هو وما يشبهه على ألسنة الناس :« العوام والمثقفين » بتسكين أواخر الأعلام الثلاثة واهمال حركات الاعراب فيها ، مع عدم ذكر كلمة « ابن » فيما بينها . وهو جار أيضا من غير ذكر « ابن » فى كتابات الكتاب والمؤلفين .

وقد أراد الأستاذ الفاضل من المجمع أن ينظر فى هذا التركيب ، ويعرضه على أصول اللغة العربية فلعله يجد فى قواعدها أو استعمالاتها ما يساعد على تخريجه على وجه صحيح .

وقد أحيل هذا الموضوع على « لجنة الأصول » التى لى شرف عضويتها ، فبحثته فى أكثر من جلسة ولكنها لم تجمع فيه على حكم ، بل اختلف أعضاؤها بين مجيز ومانع ، على ما بين فى محضر جلساتها .

وقد طلبت أن تدون بالتفصيل الآراء التى تمثل الاختلاف منسوبة الى أصحابها ، ولا يكتفى بأن يقال — كما يصنع فى مجتمعات الشئون غير العلمية — ان اللجنة قررت بأغلبية الآراء كيت أو كيت وكيت ، لأن الفيصل الذى يجب أن يحكم فى المسائل العلمية ليس هو ماتميل اليه الآراء وتهواه ، وانما هو مقررات العلوم وما أثبتته مصنفاتها التى تخرج فيها العلماء والباحثون .

هذا — وقد كانت الأغلبية بالفعل فى اللجنة مجيزة اجازة مطلقة من غير قيد ولا شرط أن يقال : « سافر محمد على حسن » بالتسكين ،وكنت مخالفا لها فى الرأى مخالفة مطلقة أيضا . وهذا هو ما دعانى أن أبين هنا ما أراه فى هذا الاستعمال ، مستندا فى ذلك الى ما هو مقرر من قواعد اللغة العربية ومن الأصول التى لا يسع منصفا أن يجادل فى ثبوتها وصحتها .

١ — ومن هذه الأصول أن الاعراب هو عماد اللغة ، وهو شىء ضرورى لا بد منه لاحسان فهم المعانى التى تقصد من مختلف التراكيب ، وتجنيب الكلام كل ما يلزم عن تركه من اللبس والابهام .

والمقصود من الاعراب أن تكتب العبارات أو تنطق على حسب ما تقضى به القــواعد النحوية وما ورد من الاستعمالات العربية ، فان الاعراب على هذا الوجه هو الذى يكون به تمييز الفاعل من المفعــول ، وتمييز الحال من الخبر ، والتفرقة بين اسم ان المنصوب وخبرها المرفوع ، وبين اســم كان المرفــوع وخبرها المنصوب والفصل بين مقتضى لام الأمر ومقتضى لام الجر وهكذا الى آخر ما هو معروف •

فاذا قلت : « الذى علم محمد خالد » باسكان محمد وخالد ، فما هو المعنى المحــدد الذى يمكن أن يستخلص من هذه الجملة ؟ وهل يفهم منهــا أن الأستاذ الذى علم صاحبه هو خالد ، وأن محمدا هو تلميــذه ، ويكون معنى ذلك هو المعنى الذى كانت تعطيه الجملة لو وضعت وضعا صحيحا قبل فيــه : « الذى علم محمدا خالد » ؟

أو يفهم منها أن الأستاذ هو محمد ، وأن التلميــذ هــو خالد ، ويكون معنى ذلك هو ما تعطيه الجملة لو قيل فيها : « الذى علمــه محمد خالد » ؟

واذا قال شخص لآخر : « خذ هذه المــائة لتنفق منهــا وتدخر » فاذا سكن فى هــذه الجملة آخر الفعل المضارع فانه لا يدرى هل اللام الداخلة عليه هى لام العلة والغرض أو هى لام الأمر والطلب ؟

واذا قيل : « محمد زارع أنفع منه للبلد صانع » بتسكين كلمتى زارع وصانع ، فهــل يفهم من هذا التركيب أنه جملة واحدة حــكم فيها بأن محمدا فى حالة كونه زارعا أنفع للبلد منه فى حالة كونه صانعا ، من حيث ان خبرته فى الزراعة أقــوى ، وثمرة جهوده فيها أغزر وأوفى ، مما يكون من ذلك لو اشتغل بالصناعة ؟

أو يكون ذلك التركيب مكونا من جملتين اثنتين : احــداهما تحكم بأن محمدا زارع ، والأخرى تقول : ان خيرا منه وأنفع للبلد محترف للصناعة ؟

وواضح جدا أن الوجهين اللذين يحتملهما ذلك التركيب قد تمكن فيهما اللبس والابهام ، وهما مختلفان فى النتيجة أشد الاختلاف ، وأنه لا شىء يزيل هذا اللبس ويرفع ذلك الابهــام الا الاعراب الذى يتميز به الحال من الخبر ، فانه لو قيــل : « محمد زارعا أنفع منــه للبلد صانعا » لوضح المعنى وتبين أن التركيب جملة واحدة لا تحمل غير هذا المعنى الواضح •

٢ ــ ومن المعهود فى العربية أن توالى الأعلام من غير ذكر « ابن » بينهــا انمــا يكون فى الأعلام التى هى لشخص واحد كأن يجتمع الاسم واللقب ، أو الكنية واللقب ، أو الاسم والكنية ، وقد تجتمع الثلاثة • والمقرر فى ذلك أنه اذا اجتمع من هذه الثلاثة اثنان وكانا مفردين

مثل « على فاضل » فان جمهور البصريين يوجبون اضافة الأول الى الثانى . أما الكوفيون وبعض البصريين فانهم يجيزون أيضا الاتباع ،وهذا هو المختار . فيقال : « جاء على فاضل » على الاضافة ، « وعلى فاضل » على الاتباع .

وكذلك اذا كان الأول مفردا مع كون الثانى مركبا ، نحو « على زين العابدين » فانه يجوز فيه الاضافة والاتباع ، خلافا لما يفيده كلام « ابن مالك » فى الألفية ، وصرح به « ابن عقيل » فى الشرح تبعا له من وجوب الاتباع وعدم جواز الاضافة حتى فى هذه الحالة التى يكون فيها الأول مفردا مع تركيب الثانى .

أما اذا لم يكونا مفردين ، بل كانا مركبين، أو كان الأول مركبا والثانى مفردا فانه تمتنع الاضافة ويجب الاتباع باتفاق البصريين والكوفيين ،لأن المركب لا يقبل أن يضاف .

والتركيب اما تركيب اضافى مثل عبد الله، وزين العابدين ، وأبو بكر ، واما تركيب اسنادى مثل جاد الله ، وطلع سعده ، واما تركيب مزجى مثل بعلبك وسيبويه وحضرموت .

وفى ذلك يقول ابن مالك :

وأن يكونا مفردين فأضف حتما والا أتبع الذى ردف

ومن ذلك يعلم حكم اجتماع الأعلام الثلاثة لشخص واحد .

٣ — ومن المقررات فى العربية — وهو أيضا من الأصول التى لا تقبل الجدل — أنه اذا ذكرت عدة أعلام ولم تكن لشخص واحد ، بل كانت لعدة أشخاص : ثلاثة مثلا ، أحدهم ابن ، والثانى أبوه ، والثالث جده ، مثل : محمد وعلى وحسن فاذا وردت هذه الأعلام فى جملة وكان الحديث فيها عن الابن كان الاسم الأول « اسم الابن » هو الذى يتأثر بالعوامل ، ثم يؤتى بكلمة « ابن » صفة له ، مضافة الى اسم الأب ، الذى يوصف أيضا بكلمة « ابن » مضافة الى اسم الجد . فيقال مثلا : « سافر محمد بن على بن حسن » فيكون لفظ « ابن » الأول مرفوعا صفة لمحمد الفاعل ، ويضاف الى « على » ، ويكون « ابن » الثانى بالجر صفة لعلى ثم يضاف الى « حسن » ، وذلك مع حذف التنوين فى كلا العلمين ، وحذف همزة الوصل من كلمتى « ابن » الأولى والثانية ، لوقوع كل منهما بين علمين لشخصين أحدهما أب للآخر ، كما هو مقرر ومعلوم .

هذه الطريقة الصحيحة الأصيلة قد التزمتها تعبيرات المحافظين من المؤلفين والكتاب المتقدمين ، وما زال يسير عليها الكتاب المحدثون فى بعض الشعوب العربية .

لكن الذى درج عليه كثير من أهل مصر فى الاستعمال فى النطق وفى الكتابة ، هو حذف كلمة « ابن » ، كما فى المثال الذى قدمناه أول الكلام ، ثم النطق بالأعلام ساكنة الأواخر . وهذا هو محط السؤال : هل من مسوغ لذلك الاستعمال ؟

قد اختلفت اقتراحات الباحثين وأجوبتهم عن هذا السؤال :

١ — فمنهم من قال : ان تلك الأعلام المتتابعة يعرب الأول منها على حسب العوامل ، ثم تجر بقية الأعلام بالاضافة ، فكل علم يضاف الى ما بعده ويقتضى جره ، كما فى حالة اجتماع الاسم واللقب المفردين لشخص واحد .

وقد يتبرع لهذا الوجه بأن يزاد عليه أن الاضافة فى مسألتنا — مسألة الأعلام الثلاثة لأشخاص ثلاثة — قد تكون أولى بالقبول من اضافة الاسم الى اللقب فى مسألة الشخص الواحد ، وذلك لأن الاضافة معناها النسبة ، فاضافة اسم الابن الى اسم الأب معناها نسبة الابن الى الأب ، وهذه نسبة صحيحة ومعقولة ، ولا تحتاج الى تأويل كالذى صير اليه فى اضافة الاسم الى اللقب للشخص الواحد ، وكذلك اضافة اسم الأب الى اسم الجد معناها نسبة الأب الى ذلك الجد وهكذا .

أما الاسم واللقب فالاضافة فيهما اضافة للشىء الى نفسه ، وهى فى ذاتها غير مفيدة وغير مقبولة ، ولذلك احتيج فى تصحيحها الى تأويل ، وذلك — كما قالوا — أن يراد بالأول المسمى ، وبالثانى الاسم كى تصلح تلك النسبة .

وهذا الجواب غير سديد ، وذلك من وجهين :

الأول : أنه قاصر ، فانه اذا صلح أن يكون علاجا فى مسألة الأعلام المفردة فهو لا يصلح اذا كانت الأعلام مركبة ، لأن المركب لا يقبل الاضافة ، كما قيل فى الاسم واللقب فى حالة التركيب .

الثانى : أنه جواب غير مقبول حتى فى حالة الأعلام المفردة ، نظرا لما يلزمه من الابهام والاضطراب ، فانه لا يدرى هل تلك الأعلام المفردة التى أضيف بعضها الى بعض هى أعلام لشخص واحد أو لعدة أشخاص .

ولقد قيل — دفاعا عن هذا الجواب واعتذارا عما يلزمه من الابهام والاضطراب وعدم التمييز بين حالة الأعلام المتعددة لشخص واحد والأعلام المتعددة لعدة أشخاص — ان مثل هذا الابهام قد وقع فى بعض أمثلة مثل بها العلماء فى كتب النحو مثل قولهم : ضرب موسى عيسى .

وهو دفاع ضعيف ، فان مثال ضرب موسى عيسى قد مثل به العلماء للحالة التى يلتبس فيها الفاعل بالمفعول بسبب خفاء الاعراب وعدم قيام قرينة تبين كلا منهما ، وقالوا ان مثل ذلك يجب فيه اعتبار الفاعل هو المتقدم ، لأن ذلك هو الأصل ولا يجوز فيه تقديم المفعول ولا يقبل فيه ارادة تقديم المفعول على الفاعل الا اذا كان المقصود هو الألغاز أو اللعب بالألفاظ .

جواب آخر

٢ — ومن الباحثين من اختار فى الجواب عن ذلك السؤال الأصلى أن يعرب العلم الأول على حسب ما تقتضيه العوامل ، ثم تجر الأعلام الباقية المفردة والمركبة لفظا أو محلا على تقدير لفظ «ابن» قبل كل منها ، وتقدير اضافته الى ما بعده ، على أن يبقى العلم مجرورا باضافة ابن اليه ، ذلك الابن الذى لا وجود له فى اللفظ .

قالوا وحذف المضاف وبقاء المضاف اليه مجرورا جائز ، وله شواهد فيما ورد من حديثين رواهما البخارى ، جاء فى أحدهما عبارة : « فأتى بالألف دينار » ؛ وجاء فى الآخر قول ابن عباس راويه : ثم قرأ العشر آيات (١) .

فانه على تقدير « فأتى بالألف ألف دينار » « ثم قرأ العشر عشر آيات » من حيث ان المعرف لا يضاف (٢) فيكون على تقدير لفظ نكرة يقع بدلا من ذلك المعرف .

وهذا الجواب غير سديد أيضا ، فان حذف المضاف وابقاء المضاف اليه مجرورا لا يكون الا اذا كان هناك دليل يعين ذلك المحذوف ، كما فى عبارتى الحديثين المشار اليهما آنفا ، فان كلمة « ألف » المقدرة قد دلت عليها الألف المذكورة ، وكذلك « عشر » قد دلت عليها كلمة « العشر » . فأما لفظ « ابن » فى مسألة الأعلام المتتابعة التى هى موضوع الكلام فليس هناك شىء يعينه أو يدل عليه ، فالقياس على هاتين العبارتين قياس مع الفارق فهو غير صحيح .

ثم يرد أيضا على هذا الجواب ما ورد على الجواب الأول من أن ذكر الأعلام مجرورة فى هذه المسألة « مسألة الأعلام المتعددة لعدة أشخاص » يوجب اللبس والاضطراب ، فان الأعلام المتتابعة لشخص واحد تقع مجرورة كذلك ، فلا يدرى هل المسألة من النوع الأول أو من النوع الثانى .

---

(١) هامش : الحديث الاول رواه البخارى فى باب الكفالة فى القرض والديون جـ ٢ ص ٣٢ وفيه يحكى الرسول صلى الله عليه وسلم قصة رجل من بنى اسرائيل كان قد اقترض من آخر منهم ألف دينار ، ثم ذهب اليه ليعيدها اليه . وقد جاء فى الحديث : « فأتى بالالف دينار » أى أنه حضر بالالف الى صاحبه ليردها اليه .

اما الحديث الآخر فقد رواه البخارى أيضا فى باب استعانة اليد فى الصلاة من ابواب العمل فى الصلاة جـ ١ ص ١٥٥ عن ابن عباس رضى الله عنهما . وقد جاء فيه قول ابن عباس : فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انتصف الليل او قبله بقليل أو بعده بقليل ثم استيقظ فجلس فمسح النوم عن وجهه بيده ، ثم قرأ العشر آيات « خواتيم سورة آل عمران » .

(٢) هامش : المعرف بأل لا يضاف ولايمكن أن يقبل الاضافة ، انما الذى يضاف هو النكرة ، فتكتسب تعريفا أو تخصيصا من المضاف اليه المعرفة أو النكرة ، والاعلام بحسب أصلها لا تضاف لانها معارف فاذا أريد اضافتها لغرض ما كما يقال زيدنا وزيدكم وزيد عمرو فان ذلك يكون على تقدير تنكيرها أولا ثم تكتسب بالاضافة تعريفا غير الذى كان لها بالعلمية .

اما المعرف بالالف واللام فلا يمكن ان يقدر فيه التنكير ، فلا يقبل الاضافة بحال . (شرح المفصل جـ ٢ ص ١٢١) .

جواب ثالث

٣ — ومن الباحثين من أراد أن يفرق بالعلامات الاعرابية بين الأعلام التى تتوالى لشخص واحد والأعلام التى تكون لعدة أشخاص ،فقال انه فى الحالة الأولى يكون العلم الأول متأثرا بالعوامل ، ثم يلزم جر الأعلام الباقية بالاضافة ما دامت هذه الاضافة ممكنة ، وذلك بالضرورة فى الأعلام المفردة ، فيضاف كل علم الى ما بعده .

فاذا كانت الأعلام مركبة فانها تتبع الأول فى اعرابه . وهذا كله واضح ومقبول ، وهو موافق للقواعد المقررة فى ذلك .

أما الحالة الثانية حالة الأعلام المتعددة لعدة أشخاص فالقول فيها ان العلم الأول يكون على حسب العوامل أيضا ثم يتسامح فى ترك « ابن » بين الأعلام ، ويعتبر كل « ابن » محذوفا ، ثم يقام العلم الذى بعده مقامه فى الاعراب جريا على قاعدة : « حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه » فيكون كل علم تابعا للذى قبله مباشرة فى اعرابه ، كما يكون لفظ «ابن» كذلك لو كان موجودا .

فاذا أسند فعل الى شخص اسمه « محمد » واسم أبيه « كامل » واسم جده « عامر » فانه يقال مثلا على هذه الطريقة : جاء محمد « كامل » عامر برفع محمد منونا ، ورفع كامل كذلك وجر عامر ..

ويقال : « صحبت محمدا كاملا » « عامر » بنصب محمد منونا ، ونصب كامل منونا أيضا ، وجر عامر . ولماذا هذا ؟ لأن « كامل» قام فى الاعراب مقام « ابن » ، ذلك الذى كان يعرب نعتا لمحمد لو كان موجودا فكان يرفع فى الحالة الأولى ، وينصب فى الثانية . أما « عامر » فانه قام مقام « ابن » الذى كان يجر تبعا لكامل عندما كان مجرورا باضافة ابن اليه .

هذه طريقة عجيبة وغريبة ، ومن شأنها أن تزيد الغموض وتضاعف الاضطراب ، كما يعلم من الأمثلة السابقة ومما سيأتى من الأمثلة . ثم كيف يقوم العلم مقام ابن قبله ؟ وعلى أى وجه يكون هذا القيام ؟

كلمة «ابن» بعد «محمد» لو صرح بها لكانت نعتا له ، فترفع وتنصب وتجر تبعا له ، فهل بعد حذفها يصلح العلم الثانى الذى كانت مضافة اليه أن يقوم مقامها فى ذلك المعنى الذى اقتضى متابعة العلم الأول فى حركات الاعراب الخاصة ؟

هل يمكن أن يكون « كامل » الذى هو علم الأب نعتا لمحمد أو بدلا منه أو عطف بيان عليه حتى يتبعه فى اعرابه كما كان « ابن » على شىء من هذه التبعية التى اقتضت متابعته اياه فى الاعراب أيضا ؟ لا . لا . ان شيئا من ذلك لا يمكن أن يكون .

ان اقامة المضاف اليه مقام المضاف ليست فى مجرد أن تكون للمضاف اليه حركات الرفع والنصب والجر التى كانت للمضاف ، بل فى أن يكون له — مع ذلك وقبل ذلك — ما كان لذلك المضـــاف من الألقاب والوظائف الاعرابية التى تكون للكلمة حسب موقعها من الجملة ، لا بد أن يقوم مقامه فى كونه خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو نعتا أو ما الى ذلك من الوظائف والألقاب ؛ فهل يمكن أن يكون « لكامل » الذى هو علم لأبى « محمد » تلك الوظيفة الاعرابيـــة التى كانت للمضاف « ابن » قبل حذفه ؟ وهل يمكن أن يكون « لعامر » الذى هو علم الجد — بعد اقامته مقام « ابن » المحذوف — ما كان له من وظيفة اعرابيـــة ولقب نحوى كان يربطه باسم الأب كامل » ؟ واذا لم يكن شىء من ذلك ممكنا ففيم تكون اقامة المضاف اليه مقام المضاف ؟

ثم ان دعوى أن القضية التى معنا — وهى قضية «سافر محمد على حسن»، يمكن أن يكون من قبيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه هى دعوى غير صحيحـــة ، ومحاولة تطبيق تلك القاعدة « قاعدة الحذف والاقامة » على ذلك المثال وما شابهه محاولة فاشلة ، ذلك أن تلك القاعدة ليست مطلقة بحيث يصح معهـــا حذف المضاف فى كل حال ، بل هى مقيدة بقيد أمن اللبس ، فاذا لم يؤمن اللبس أى لم يؤمن التباس المراد بغيره فلا يجوز الحذف .

وفى هذا يقول الزمخشرى فى المفصل « واذا أمنوا الألباس حذفـــوا المضـــاف وأقاموا المضاف اليه مقامه وأعربوه باعرابه ، والعلم فيه قوله عز وجل : « واسأل القرية » لأنه لا يلبس أن المسئول أهلها لا هى » (1) .

وكذلك يقول ابن يعيش : « ان المراد أهل القرية لأنه قد علم أن القرية من حيث هى مدر وحجر لا تسأل ، لأن الغرض من الســـؤال رد الجواب وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما » ثم يقول : « فأما ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه : لو قلت رأيت هندا وأنت تريد غلام هند لم يجز ، لأن الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام » .

هذا كلام الزمخشرى وابن يعيش .

واذا كان قول ابن مالك فى الألفية : « وما يلى المضـــاف يأتى خلفـــا عنـــه فى الاعراب اذا ما حذفا » قد جاء مطلقا فى ظاهره فهو على التقييد من غير خلاف من أحـــد ؛ هو مقيد بأمن اللبس وقيام قرينة تدل على المضـــاف المحذوف . وذلك مثل ما تقـــدم من قوله تعـــالى : « واســـأل القرية » ، وكما فى قوله ســـبحانه : « وأشربوا فى قلوبهم العجـــل بكفرهم .. » فان المعنى على أنهم أشربوا فى قلوبهم حب العجل ، لأن العجل نفسه ليس مما يمكن أن تشرب به القلوب ، وانما تشرب القلوب بحب الشىء ، وذلك هو ما يدل على الحذف ويعين ذلك المحذوف .

---

(1) هامش : المفصل جـ ٣ ص ٢٣

وكذلك قوله عز وجل « ولكن البر من اتقى » ، فان البر من المعانى ، ومن اتقى ذات ، ولا يصح الأخبار بالذات عن المعنى ، فهذا يقتضى أن ههنا حذفا ثم يتعين ذلك المحذوف بالقرينة وأن الحديث انما هو عن البر (١) .

وعلى هذا الأساس نرجع الى المثال المعروض أول الأمر للبحث ، وهو « سافر محمد على حسن » ثم الى أمثلة أخرى من مثل ما أورده صاحب الجواب الأخير الذى اختار تخريج المسألة على قاعدة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ، مثل : « جاء محمد كامل عامر » لنرى هل ما قرره العلماء أهل الشأن من الشروط أو القيود لصحة العمل بتلك القاعدة : « قاعدة الحذف والاقامة » متوافر فى تلك الأمثلة أولا :

ففى المثال الأول : « سافر محمد على حسن » اذا قلنا انه يجب أن يصحح وينطق به على حسب قاعدة الحذف والاقامة فانه يصير الى : «سافر محمد على حسن» برفع «محمد» و «على» وجر «حسن» على أساس حذف كلمة «ابن» التى قبل «على» واقامة «على» مقامها ، وكذلك حذف « ابن » الذى قبل « حسن » واقامة حسن مقامه .

وبذلك يكون اللبس متمكنا فيه أشد تمكن ، بحيث لا يدرى معه هل « على » اسم لأبى محمد أو أنه لقب لمحمد نفسه ، وأنه جاء هكذا مرفوعا على الاتباع الذى أجازه الكوفيون وبعض البصريين ، وقلنا فيما تقدم انه المختار كما صرحوا بذلك .

وكذلك الحال فى المثال الآخر : جاء « محمد كامل عامر » الذى يضبط هكذا برفع محمد وكامل وجر عامر على حسب قاعدة الحذف والاقامة والاتباع ، فان اللبس فيه متحقق فى كامل « الذى يحتمل أن يكون اسما لأبى محمد » كما يحتمل أن يكون لقبا لمحمد نفسه .

ومثال ثالث يقال فيه : « جاء محمد أبو الوفا عامر » برفع محمد وأبو الوفا وجر عامر على حسب الحذف والاقامة ، وبذلك يتحقق فيه اللبس حتما فلا يدرى هل هو من قبيل تعدد الأعلام لعدة أشخاص أو من باب التعدد لشخص واحد .

هذا واتباع « أبى الوفا » هنا لمحمد فى الاعراب اذا كان كنية لشخص محمد لا ينازع فى جوازه أحد من البصريين والكوفيين . وبذلك يتحقق اللبس فى « أبى الوفا » لا محالة ، فلا يدرى هل هو اسم لأبى محمد أو كنية لشخص « محمد » .

---

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل جـ ٢ ص ١٧
وحاشية الصبان على الأشمونى جـ ٢ ص ٢٠٤ — ٢٠٥
وشرح المفصل لابن يعيش جـ ٣ ص ٢٣ — ٢٤

جواب رابع

٤ ـ ومن الباحثين من يرى تخريج المسألة على أنها من باب التركيب المزجى ، وان الاعلام الثلاثة : محمد وعلى وحسن فى ذلك المثال قد مزج بعضها ببعض ، وصيغ من المجموع عبارة واحدة يجرى عليها حكم المركب المزجى واعرابه ، فيفتح الجزءان الأولان من هذا المركب وهما « محمد وعلى » ويجرى الاعراب على الجزء الأخير وهو «حسن» مع منعه من الصرف للعلمية والتركيب على الطريقة المعهودة فى « بعلبك » من فتح الجزء الأول واجراء الاعراب على الجزء الثانى •

أو يبنى ذلك المركب على فتح الأجزاء جميعها ، على ما هو مقرر فى تركيب العدد من مثل خمسة عشر فان المقرر فيه أنه يبنى على فتح الجزءين •

ومعنى هذا فى الحقيقة أنه يلزم فى المركب العددى فتح الجزءين لا البناء على فتح الجزءين، لأن بناءه انما هو على فتح الجزء الأخير وهو العقد « عشرة » ، وأما الفتحة التى تلزم الصدر وهو « النيف » فليست فتحة بناء ، بل هى فتحة بنية ، لأنه بعد التركيب صار كحرف من بنية الكلمة •

فالأعلام المتتابعة اذا سير بها على هذه الطريقة : طريقة البناء كالمركبات العددية يكون العلمان الأولان منها مفتوحين فتحة بنية ، ويكون بناء المركب كله على فتح العلم الأخير •

فيقال فيها على الطريقة الأولى : طريقة الاعراب مع المنع من الصرف : جاء محمد على حسن بفتح العلمين : محمد وعلى ورفع حسن ؛ ورأيت محمد على حسن بفتح العلمين محمد وعلى ونصب «حسن» بفتحه مع منعه من الصرف ؛ وذهبت الى محمد على حسن بفتح العلمين محمد وعلى وجر الثالث «حسن» بفتحه لمنعه من الصرف• ويقال على الطريقة الثانية طريقة البناء :

جاء محمد على حسن ؛ ورأيت محمد على حسن ؛ وذهبت الى محمد على حسن بالفتح فى الجميع •

هذا هو مقتضى تخريج المسألة على قاعدة التركيب المزجى •

ويلزم هنا أن نعود الى هذا التخريج لننظر فى ماهيته ، ونقف على مبلغ حظه من الصحة أو المطابقة لما قرره أهل الشأن فى موضوع المركب المزجى •

ويمكن أن نلخص القول فى ذلك فى النقط الثلاث الآتية :

« النقطة الأولى » أنه لم يعهد فى المركب المزجى أن يكون من ثلاثة أجزاء أو أكثر ؛ ولم يرد جواز ذلك عن أحد من العلماء أو أهل اللغة • وجميع الكلمات المأثورة والتى تضمنتها كتب اللغة وتقرر أنها مركبة تركيبا مزجيا لم يكن تركيبها من أكثر من أصلين اثنين •

ومن هنا يقولون فى تعريف المركب المزجى : انه كلمتان صيغت منهما كلمة واحدة نزلت فيها ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها فى أن الاعراب على الثانية مع لزوم الأولى حالة واحدة .

فهذا التعريف لا يتناول شيئا وراء التركيب من كلمتين ؛ ولا يدل بأى وجه من وجوه الدلالة على أنه يجوز فى التركيب المزجى أن يكون من أكثر من ذلك .

لا ، بل قد صرح النحاة تصريحا لا مجال معه للشك أن ذلك التركيب يمتنع أن يكون من ثلاثة أشياء :

فقد أفاد الامام « الزمخشرى فى المفصل » « أن صحرة وبحرة » كلمتان تعطيان معنى الانكشاف والاتساع ، اذ هما — كما يقول الشارح — من الصحراء والبحر .

وأفاد أيضا أن هاتين الكلمتين قد تركبان تركيبا يشبه تركيب «العدد» فيبنيان على الفتح : يقال : « أخبرته بالخبر صحرة بحرة » بالفتح فى الكلمتين بغير تنوين . ثم قال : « ويقولون : « صحرة بحرة نحرة » بنصب الكلمات الثلاث منونة فلا يبنون ، لئلا يمزجوا ثلاثة أشياء » .

وقال ابن يعيش : يقال « لقيته صحرة بحرة » بفتح الكلمتين بغير تنوين أى ليس بينى وبينه ساتر ، وهما مركبان ، والتقدير : « صحرة وبحرة ، فحذفت الواو وتضمن الكلام معناها فبنى لذلك ، وفتح للخفة ، وموضعها حال ، والتقدير لقيته بارزا » . ثم قال : ويقولون لقيته صحرة بحرة نحرة « فيعربونها وينصبونها منونة ، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء اسما واحدا » . وقال أيضا « ونحرة » من نحر الشهر وهو أوله ، أى لقيته مكشوفا نهارا » (١) .

هذا كلام النحاة فى صراحته ، ومنه يعلم أن تخريج مسألة تتابع الأعلام الثلاثة على قاعدة التركيب المزجى انما يكون اختراعا محضا لا أصل له فى اللغة ولا تجيزه قواعدها فهو غير مقبول .

« النقطة الثانية » أن السؤال عن « سافر محمد على حسن » « ليس عن ذات هذا المثال الذى جاءت فيه الاعلام الثلاثة مفردة ، فحسب ، وانما هو عن ذلك المثال وعن كل ما هو من قبيله مما تتابعت فيه أعلام لعدة أشخاص ولم يذكر فيها مع علم الأب أو الجد لفظ « ابن » .

فاذا كان صاحب فكرة التركيب المزجى يستطيع أن يجعل غير الممكن ممكنا ، وأن يخرج على قاعدة التركيب المزجى جملة : « سافر محمد على حسن » التى جاءت فيها الاعلام مفردة فماذا يصنع اذا جاء أحد الاعلام فى الجملة أو جاءت الاعلام جميعها من قبيل المركب الاضافى أو المركب الاسنادى أو المركب المزجى ؟ كيف يصنع ذلك المزج اذا كان المثال هكذا : « سافر

---

(١) المفصل وشرحه جـ ٤ ص ١١٦ — ١١٧

أبو المعالى عبد الوهاب جاد الله ؟ هل يمكنه الاستمساك بفكرة التركيب المزجى فى هذا المثال أيضا على رغم ما هو مقرر من أن هذه المركبات لا تدخل ولا يمكن أن يدخل منها شىء فى التركيب المزجى .

« النقطة الثالثة » ان طبيعة التركيب المزجى تقتضى دائما فى المركبات المعربة (١) أن يكون للكلمة التى تحصلت من مزج الكلمتين معنى جديد يغاير المعنى الذى كان لكل من هاتين الكلمتين قبل المزج ثم لا يبقى لكلتا الكلمتين معنى بعده .

وذلك كما قالوا فى « بعلبك » انه مركب من كلمتين : « بعل » اسم صنم و « بك » اسم رجل كان يعبده ، فقد مزجت الكلمتان وصارتا كلمة واحدة هى « بعلبك » التى جعلت علما لبلدة معروفة فى « لبنان » .

وكما قالوا فى « بختنصر » أن أصله بوخت « بمعنى ابن » « ونصر » اسم صنم ، فركب منهما اسم واحد جعل علما على ذلك الشخص الذى وجد وليدا بجوار ذلك الصنم ، فنسب اليه ، اذ لم يكن يعرف له أب ينسب اليه ، وصار اللفظ المركب علما عليه .

ولا شك أن معنى العلمية معنى جديد يغاير المعنى الذى كان لكل من الكلمتين قبل التركيب وأن كلتا الكلمتين قد جردت بعد العلمية من معناها الذى كان لها قبل ذلك ، وصارت كحرف من بنية الكلمة لا يدل على معنى .

وفى هذا يقول ابن يعيش : « ان المركب على وجهين : أحدهما أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى ، فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر ، فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف ، وذلك نحو خمسة عشر وبابه ، ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت أحدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة ، فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا كما بنى « أين وكيف » لما تضمنا معنى همزة الاستفهام .

وأما القسم الثانى — وهو الداخل فى باب ما لا ينصرف فهو أن يكون الاسمان لشىء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ، ويكون موقع الثانى من الأول موقع هاء التأنيث ، فما كان من هذا النوع فانه يجرى مجرى ما فيه تاء التأنيث من أنه لا ينصرف فى المعرفة نحو حضرموت فان نكرته صرفته (٢) .

---

(١) المراد بالمركبات المعربة ماعدا المركبات العددية وما يشبهها مما يبنى ويلزم فيه فتح الجزءين مثل صباح مساء « وبيت بيت » فان معناها بعد التركيب لا يختلف كثيرا عما قبله وان كان فيه نوع اختلاف .

(٢) هامش : شرح المفصل لابن يعيش جـ ١ ص ٦٥ . ومثله فى ص ١٢٤ من الجزء الرابع فى الكلام على معد يكرب وحضرموت وبعلبك ونظائرها .

ونحن اذا رجعنا بهـذا الذى شرحنا به طبيعة المركب المزجى الى الاعلام المتتابعة التى يراد تخريج الأمر فيها على قاعدة التركيب المزجى فاننا لا نجد شيئا من هذه الاعلام قد تحول عن معناه العلمى الذى وضع هو بازائه •

فاسم « محمد » لم يتحول عن دلالته على ذات الشخص الذى هو ابن « على » •

وكذلك « على » لم يخرج عن كونه علما على ذلك الشخص الذى هو أب لمحمد وابن لحسن الذى لم يتحول عن الدلالة عليه ذلك الاسم الخاص به •

وعلى هذا لا يكون هناك أثر ما لمزج أو خلط ، ولا يمكن تخريج التركيب المعـروض للبحث على أنه من باب التركيب المزجى •

نتيجة بحث الأجوبة المتقدمة

ان من ينظر فى تلك الأجوبة الأربعة التى قدمناها يجد أنها لم يلاق شىء منها السـؤال الخاص بذلك التركيب : « سـافر محمد على حسن » ، ذلك أن السائل طلب التماس وجه من قواعد اللغة العربية أو استعمالاتها يمكن أن يخرج عليه المثال مع مراعاة أمرين : « الأول » تسكين أواخر الأعلام الواردة فيه • « الثانى » عدم ذكر كلمة « ابن » مع العلمين الأخيرين «على وحسن » ، على حين أن أولهما علم لأبى محمد وثانيهما علم لجده •

لكن تلك الأجوبة فى معالجتها الموضوع لم تنظر الى المسألة ــ فيما يظهر ــ الا من زاوية واحدة ، هى ما يتعلق بعدم ذكر « ابن » مع تلك الاعلام ، فأما من ناحية تسكين الاعـلام فلم تعرض لها بقول •

انه مطلوب فى السؤال أيضا أن يبحث عن وجه فى العربية يخرج عليه تسكين تلك الاعلام ؛ فاذا اقترح فى الجواب أن يجر كل علم باضافة ما قبله اليه ، أو يجر بتقدير اضـافة « ابن » المحذوف اليه ، أو قيل أنه يقام العلم المضاف اليه مقام ذلك الابن المحذوف ، أو قيـل انه يجرى الاعراب على تلك الاعلام كما يجرى على المركب المزجى ــ اذا قيل شىء من ذلك فى الجواب لم يكن جوابا ملاقيا للسؤال ولم يكن محققا لغرض السائل الذى يطلب تخريج « الاسكان » على وجه صحيح فى العربية •

انه ليس فى شىء من هذه الأجوبة ما يمكن أن يدعى أنه التخريج المطلوب لذلك المثـال : « سافر محمد على حسن » اللهم الا اذا كان الأمر فى المثال والسؤال مقصورا على الاعلام من جهة أنه لم يذكر معها لفظ « ابن » •

فأما اذا روعى ما صرح به السائل ونبه به الى ما يجرى فى نطق الناس من تسكين هـذه الاعلام وأن ذلك مسئول عنه أيضا ومراد تخريجه على وجه صحيح فى العربية فلا يكون شىء من تلك الأجوبة هو الجواب •

بل الجواب الذى يجب أن يكون ، هو أن يبين وجه لصحة التسكين ، أو يقال ان التسكين خطأ وليس فى قواعد اللغة العربية ولا فى استعمالاتها ما يمكن أن تخرج عليه هذه الطريقة طريقة الاسكان •

وهنا نود أن ننبه الى شىء ، من الانصاف التنبيه اليه : ذلك أن بعض الباحثين الذين كان لهم شىء من تلك الأجوبة المتقدمة قد صرح بما يفيد عدم رضاه عن ذلك التسكين اذ قال : انه يتسامح فى ترك « ابن » الذى أصبح معروفا انه مراد ولا يتسامح فى ترك الاعراب •

أما الآخرون فلم يقولوا شيئا • لكن لعل سكوتهم عن التصريح بشىء عن ذلك التسكين، يكون عدم رضا عنه أيضا ، ويكون ذلك على غير ما هو معهود فى دلالات السكوت •

الجواب الأخير

٥ — هذا الجواب هو الذى رئى أنه يحقق الغرض ويحل المشكلة من أقرب الطرق وأيسرها؛ ولذلك عبر عنه بعبارة « الحل الميسر » فى المذكرة التى استند اليها قرار « لجنة الأصول الأخير»: هذا القرار الذى ذهب الى جواز تسكين أواخر الاعلام المتتابعة من غير قيد ولا شرط ، وأن هذه الاعلام المسكنة هكذا تسكين الوقف — مع حذف كلمة « ابن » — يمكن فى النطق وصلها بما بعدها ، فيوصل كل علم بما بعده مع التسكين ، اجراء للوصل مجرى الوقف •

صرحت المذكرة بذلك ، ثم راحت تجمع النصوص والشواهد على جواز اجراء الوصل مجرى الوقف من المتون والشروح والحواشى ، التى وضعت فى علوم اللغة العربية ، وساقت لهذا الغرض نصوصا من كلام « ابن مالك » فى الألفية وكلام «الأشمونى والصبان وأبى حيان»•

ثم أرادت أن تدعم ذلك كله بشواهد من القرآن الكريم ، فأوردت عدة آيات قرآنية جاء فيها — على قراءة أبى عمرو وغير أبى عمرو — تسكين متحركات ، لكن لم تكن كلها فى موضوع اجراء الوصل مجرى الوقف •

ونحن نقول : ان هذه كلها تكلفات ترتكب ومجهودات تبذل ما كانت تحتاج اليها قضية « اجراء الوصل مجرى الوقف » ، فهى قضية ثابتة لا يجادل فيها — ولو بوجه الاجمال — أحد ، فاطالة القول فيها والاكثار من ايراد الأدلة والشواهد عليها هو جهاد فى غير ميدان •

ان قضية اجراء الوصل مجرى الوقف ليست موضوع البحث ، والنزاع بين الباحثين واختلاف أقوالهم وآرائهم لم يكن فى هذه القضية ولا فى جواز الوقف ذاته •

ان موضوع البحث الأصلى الذى كثر حوله النقاش واختلفت فيه الآراء،وتعددت من أجله الاقتراحات والتخريجات، هو تسكين الاعلام المتتابعة ، التى تقع فى جملة تامة من الكلام ، تشتمل

على محكوم به ومحكوم عليه كما يعبر المناطقة ،أو على فعـل وفاعل ومبتدأ وخبر ، كما يعبر النحويون ، مع عدم ذكر كلمة « ابن » بين تلك الاعلام التى للابن وأبيه وجده .

هـذا هو موضوع الحديث . والمطلوب للتركيب الذى يجرى على الألسنة وفى الكتابة على نمط « سافر محمد على حسن » أن يخرج على وجه صحيح فى اللغة العربية . وهـذا هو المجال الذى ينبغى حصر القول فيه .

نظرة فى الحل الميسر ومذكرته

ان مذكرة الحـل الميسر لم ترض شيئا من تلك الأجوبة والاقتراحات التى قدمنـاها لأصحابها .

رفضت المذكرة أن تحرك الاعلام بحركات اعرابية من مثل الجر بالاضافة : اضـافة بعض الاعلام الى بعض ، أو اضافة « ابن » المقدر الى ما بعده مع بقاء العلم المجرور على جره .

ورفضت اعتبار أن لفظ « ابن » قد حذف وكان مضافا الى العلم ، وأنه قد أقيم ذلك العلم المضاف اليه مقامه ، فأعرب بالحركات الثلاث بطريق التبعية لمـا قبله كما كان يعرب المضاف .

ورفضت أن تعامل تلك الاعلام معاملة المركب المزجى،فتعرب اعرابه على حسب التفصيلات الواردة فيه .

وهـذا كله شىء نحمده لمذكرة « الحل الميسر » ولأصحابها . ذلك أنا لم نوافق على شىء من تلك الوجوه الاعرابية على اختلاف ألوانها . وقد قدمنا الكلام عليها ، وبينا بطلانها لأسباب علمية مغايرة — فى أغلب الأمر — لمـا أبدته المذكرة من الأسباب .

ثم رفضت المذكرة أيضـا تسكين تلك الأعلام المتتابعة على طريقة الحكاية للأسمـاء عندما يضعها واضعوها لمسمياتها ، فانها تكون حينئذ ساكنة الأواخر ، أو على طريقة حكاية الأعلام عندما يراد سردها .

وكذلك رفضت التسكين على طريقة سرد الأعداد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، الى آخره

أو على طريقة النطق بالحروف الهجائيـة : ألف باء لام ميم الخ .

هذا التسكين للحكاية أو لمشابهة سرد الأعداد أو حروف الهجاء ، قد أردنا فيما سبق ارجاء الكلام عليه ، ليكون فى موطنه الآتى عندما نتكلم على تسكين الوقف ، الذى بنى عليه « الحل الميسر » .

ونستطيع الآن أن نحمد أيضـا للمذكرة ولأصحابها عدم الرضا عن ذلك التسكين الذى أشرنا اليه هنا ، وهو تسكين الحكاية وتسكين مشابهة السرد • وسنعود الى الكلام فيـه كمـا قلنـا •

والذى نريد أن نقوله الآن هو ما يلى :

اذا كانت مذكرة الحل الميسر قد رفضت أن تحرك تلك الأعلام بأى حركة من حركات الاعراب ، ورفضت أيضا أن تسكن على أى وجه من وجوه التسكين الذى يقوم على الحكاية أو على مشابهة السرد ، فما الذى تراه هى وجها صـحيحا لذلك التركيب المعـروض للبحث وتخريجه على شىء من قواعد اللغـة العربيـة أو استعمالاتها ؟ •

ما الذى بقى لها من وجوه الاعراب بعد أن رفضت كل علامات الاعراب ، من حركات وسكنات ؟

انها اخترعت لذلك شيئا لم يعرفه أهـل اللغة ، ولم يقل بمثله أحد من العلماء : ذلك هو الاعراب « بالجمـلة لا بالتجزئة » هو أخذ الاعلام الثلاثة كتلة واحدة يجرى عليها حـكم الاعراب رفعا ونصبا وجرا • فكيف يسوغ هذا ؟ وكيف يفهم ؟ •

ان الاعراب « بالجملة » لا يكون الا فى التراكيب التى يقصد لفظها ، فانها بذلك تكون فى حكم المفردات ؛ فاما ما يكون المقصود فيه هو المعنى فلا يمكن أن يؤخـذ « بالجملة » فى باب الاعراب كما تريد المذكرة •

هـذا — الى أن الاعراب فى نظر المـذكرة شىء ليس له كبير شأن ، ولا عظيم خطر ، وانمـا هو فى تقـدير تلك المذكرة « شىء لا أهمية له » !!

ثم تنتقل المذكرة فجأة الى قولها : انه يجرى الوصل فى ذلك مجرى الوقف •

هـذه خلاصة وافيـة للوجه الذى اختارته المذكرة رأيا فى المسألة وحلا للمشكلة •

وان ارتاب أحد بهـذا الذى نعزوه اليها فها هى ذى عبارتها بنصها مع عنوانهـا أيضا قالت :

« الحل الميسر » « وهو تسكين الأعلام الثلاثة اجراء للوصـل مجرى الوقف • وان سئل عن اعرابها — وهو ما لا أهميـة له —أجيب عنه ببيان موقعها مجتمعة من الجمـلة رفعا أو نصبا أو جرا ، على أنه قد أجرى فيها الوصل مجـرى الوقف فسكنت • سواء فى ذلك العلم المضاف بجزئيه ، أو المركب بنوعيـه الاسنادى والمزجى » •

ثلاثة أسطر أو أربعـة ، هى التى تضمنت الحل الميسر ، ولكنها آية فى العجب والغرابة ؛ ولا ندرى كيف جمعت أجزاؤها ، وكيف سطرت عباراتهـا ؟ وكيف اجتمعت عليهـا الأغلبية فى لجنة الأصول ورضيتها رأيا ومذهبا ؟ •

ونود هنا أن نعيد جملة واحدة من هذه الأسطر نظن أنها هى بيت القصيد ، وهى قول المذكرة : « وان سئل عن اعرابها — وهو ما لا أهمية له — أجيب عنه ببيان موقعها مجتمعة من الجمـلة رفعا أو نصبا أو جرا » .

فما هو موقع تلك الأعلام مجتمعـة من الجملة ؟ وعلى أى وجه يكون ؟ ما هو موقع هذه الأعلام الثلاثة « محمد وعلى وحسن » مجتمعة من جملة « سافر محمد على حسن » المعروضة للبحث ؟

هل تكون هذه الأعلام مجتمعة فاعـلا للفعل سافر ؟ كيف هذا ؟ وعلى أى وجه ؟

على أن هذا المجموع مركب مزجى ؟ لا . لأن أصحاب المذكرة قد وافقونا على أنه ليس فى المسألة تركيب مزجى . على أى اعتبار اذا ؟ لا شىء الا هذا . ثم ماذا ؟ ثم أجرى الوصل فى ذلك مجرى الوقف . هذا غريب جدا !!

ان اجراء الوصل مجرى الوقف لا يكون الا متفرعا على وقف صحيح ، لأن الوقف هو الذى يلحظ أولا ، فهـو الأصل والأساس ، فيجب أن يثبت أن الوقف هنا صحيح ، حتى يصح ما ينبى عليه . وتسكين الأعلام الثلاثة فى ذلك المثـال لا يمكن أن يكون كله من باب الوقف الصحيح الا اذا عرف موقع العـلم الموقوف عليه من الجملة .

انه لا يصح من ذلك الا الوقف على العلم الأول ، لأنه هو الذى وقع فاعلا للفعل «سافر» فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخـره ، منع من ظهورها سكون الوقف .

واذا فما هو حال العلمين الآخرين « على وحسن » . وما هو موقعهما من الجملة ؟

ان هـذين العلمين لا يمكن اعتبارهما الا مسرودين سرد الأعداد أو سرد حـروف الهجاء ، واذا فهما مهملان لا يجرى عليهمـا اعراب كمـا جرى على العلم الأول ، فانهمـا لا يكونان شيئا من أركان الجمـلة ، وليسـا من توابع هـذه الأركان ، ولا من المكملات التى هى من قبيل الظروف والمفاعيل وما يشبهها . فلا يمكن أن يكون كل من « على وحسن » بدلا من محمد ، أو توكيدا له أو عطف بيـان عليه ، لأن ذلك يقتضى أن يكون السفر حاصلا منهما أى من شخصيهما : اما بحكم الاتحـاد « بمحمد » واما بحكم البدلية ، ولو على طريقة بدل الغلط ، لا يمكن شىء من ذلك ، لأن فعل السفر لم يكن الا من «محمد» .

ثم قد علمنا مما تقـدم أنه لا يمكن اعتبار الأعلام الثلاثة مركبة تركيبا مزجيا ، لمـا هو معروف من أن المركب المزجى لا يكون الا من كلمتين اثنتين ، ولأن هـذه الثلاثة لم يفقـد شىء منهـا دلالته على مسماه الخاص ، وذلك خلاف طبيعة التركيب المزجى كما قدمنـا .

والخلاصة أنه على الوجه الذى اختارته المذكرة يلزم أحد أمرين : اما أن يكون « على وحسن » لهما شأن فى موضوع السفر كالذى لمحمد ، واما أن يكون ذكر اسميهما فى الجملة لغوا لا معنى له فالأول غير الحقيقة وغير الواقع، كما قد مناه من أن السفر لم يكن الامن «محمد» والثانى لاينبغى أن يقع فى جملة عاقلة مفيدة •

هـــذا — ومما ينبغى التنبيه اليه أن المسألة فى التراكيب العربية ودلالتها على المقصود منها، ليست فى أول الأمر مسألة الحركات والسكنات، التى تكون بحكم الاعراب على المفردات ، وانما هى قبل ذلك مسألة تعيين موقع كل واحـــد من هـــذه المفردات فى التراكيب التامة المفيدة•

واذا فالذهاب الى القول بأن تسكين تلك الأعلام المتتابعة هو بطريق الحكاية أو بطريق التشبيه بسرد الأعداد أو حروف الهجاء — قبل أن يعين موقع هـــذه الاعلام من الجملة — يكون ذهابا فى غير مذهب صحيح •

انه لا يكفى فى تعيين موقع الكلمة من الجملة — وهو أساس الاعراب — أن يقـــال أن الكلمة سكن آخرها بسبب الحكاية أو لمشابهة حالات السرد ، فان الأساس — هو تعيين موقع الكلمة — يجب أن يحقق أولا ثم ينظر فيما يتطلبه من الأثر الذى هو علامة الاعراب•

أما اذا لم يصح وضع بعض المفردات من الجملة ولم يقع موقعه المنـــاسب فيها فمن العبث أن يقال : ان التسكين هو تسكين الحكاية أو غير الحكاية •

ثم يكون من الخطأ الفاحش أن ترتكب الطفرة — كما فعلت المذكرة — وأن يعمـــد الى تلك الحركة الواسعة « حركة القفز » ، هذه التى قد تخطى بهـــاعدة مراحل كان يجب ألا تتخطى هكذا وهى :

مرحلة أصل الاعراب وأساسه الذى هو تعيين موقع الكلمة من الجملة •

ومرحلة ضبط أثر الاعراب الذى هو الحركات والسكنات •

ثم مرحلة الوقف • وهى التى يمكن أن يقال بعدها : ان تسكين تلك الأعلام متتابعـــة متصلة فى النطق هو من اجراء الوصـــل مجرى الوقف •

ان سكون هذه الأعلام — على الطريقة التى سلكتها المذكرة واعتمد عليها قرار اللجنـــة — ليس هو سكون الوقف الذى يصـــار اليه بعـــد تحقق اعراب المفـــردات وتعين موقـــعها من الجملة آحادا لا مجتمعة ، وانما هو سكون الاغفال والاهمال وعدم الاعراب ، فان هذا المذكرة لم تراع شيئا مما يلزم فى ذلك الاعراب •

ان حديث الوقف واجراء الوصل مجرى الوقف انما يكون حديثا مقبولا وواقعا موقعه اذا وضعت الجملة الوضع الصحيح الأصيل فقيل فيها « سافر محمد بن على بن حسن » ، وحينئذ يمكن أن يتحدث عن تسكين الأعلام أو غير الاعلام وأن يصار الى القول باجراء الوصل مجرى الوقف •

النتيجة

يستخلص من البيان المتقدم أن عبارة : « سافر محمد على حسن » على الوجه الذى عرضت به على اللجنة من تسكين أواخر الأعلام فيها وعدم ذكر كلمة « ابن » بين اسم الشخص واسم أبيه لا تجد لها فى الفصحى وجها صحيحا تدخل به تحت قاعدة من قواعدها ، أو تستند فيه الى سند قوى من استعمالاتها • ثم لا يمكن أن يشفع لها أى لون من ألوان الشفاعات ليلحقها بأساليب اللغة العربية :

١ — لا يشفع لها ما يراه بعض الناس من أنه ينبغى التسامح بازائها وقبول التراكيب التى على شاكلتها على علاتها ، وأن ذلك من شأنه أن يحبب اللغة العربية الى نفوس العامة ويجتذبهم اليها ويقربهم من أهلها ، وذلك — على ما يقولون — كسب لها ، يزيدها نموا واتساعا ويضاعف سلطانها وقوتها على مجاراة الحياة المتجددة ، ومسايرة عوامل النهوض وأسباب التقدم •

« نعم » لا يشفع شىء من ذلك لتلك العامية ، ولا يقبل فى هذا السبيل ما يلوح به من مكاسب هزيلة ، وثمرات ضئيلة ، فان ذلك شىء لابد أن يكون على حساب اللغة العربية واصالتها وكرامتها ، فهو لا يكون الا باكراهها على النزول عن بعض مقرراتها ومقوماتها ، والسماح للدخيل أن يتسلل الى ساحاتها ، ويتربع فى ربوعها •

٢ — كذلك لا يشفع لتلك التراكيب العامية ، ليتغاضى من عاميتها ما يرى من أنها مفهمة معانيها مؤدية الغرض المقصود منها ، فان عبارة : « سافر محمد على حسن » تفيد — على كل حال — وقوع السفر فى بعض الزمن الماضى من « محمد » ، وهذا هو المقصود من الجملة حين ينطق بها على ما يرضى المحافظين من النحويين •

هذا لا يشفع ولا ينفع ، فانه لم يدع أحد أن التراكيب العامية كلها لا تفهم معنى ولا تؤدى غرضا ، لا بل انها كثيرا ما تكون مفهمة ومؤدية ، ولكن ذلك شىء والاستقامة على نهج العربية وأصولها شىء آخر •

انه اذا قيل بالعامية ومع تسـكين أواخر الكلمات : « اتولد محمـد عبد المنعم فى سنة ألف وتسعمية ستة وأربعين » فانه يفيد حتماويفهم صراحة ذلك المعنى الذى يفهم من قولنا بالعربية :

« ولد محمد بن عبد المنعْم فىَ سنة ست وأربعين وتسعمائة وألف » .

ولكن ذلك شىء لا يمكن أن تدخل بـه العبارة الأولى العامية فى حظيرة اللغة العربية .

٣ ـ وكذلك لا يشفع لمثل عبارة : «سافر محمد على حسن » لتدخل فى نطاق اللغة العربية أنها شاعت وراجت ودرجت عليها ألسنة العامةوانساق معهم فيها بعض الخاصة ، يستخفونها لاختصارها ، فانها خفة من النوع الذى قصربهـا أن ترجح فى ميزان أو تنهض فى مجالات العلم وصحيح البيان .

« وجملة القول » أنه اذا كانت تلك التراكيب التى هى من قبيل : « سافر محمـد على حسن » تبقى متشبثة بحالها ، من غير أن تصلح من شأنها ، لتدخل فى ساحة اللغة العربية ، وتستظل بظلها ، وتسعد بالانتساب اليها ، فلتبق هكذا بطابعها الخاص : طابع العامية ، فان الصحيح فى العربية هو « سافر محمد بن على بن حسن » لا « سافر محمد على حسن » .

٢٦ — فى كتابة الأعداد

فصل ثلاث إلى تسع عن مئة

نظرا الى أن المجمع أقر حذف ألف مائة ، والتزام ذلك مع وصل كلمة «مئة» بثلاث ونحوها يزيد صورتها غموضا ، فالفصل أقرب الى الهداية .

ونظرا الى أن الفصل مكتوب به بعض النصوص القديمة كما فى « الطبرى » .

ونظرا الى أن الاعراب يقع على ثلاث ونحوها ، فيجب الفصل لبيان حركة الاعراب على آخر الكلمة .

ونظرا الى أن الفصل فيه تيسير على الناشئين .

توافق اللجنة على أن تفصل الأعداد من ثلاث الى تسع عن « مئة » ، فتكتب هكذا : ثلاث مئة ، أربع مئة ، الى تسع مئة .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٢٩ ـ سنة ١٩٦٣

* قدمت لجنة الاملاء فى تقرير فى الدورة ١٤ رأيها فى ان الاصـل والقيـاس فى كل كلمتين اجتمعتا أن تكتب منهما منفصلة عن الأخرى ، ورأت أن يراعى هذا الأصل فى الرسم ، وذلك مثل « سبع مئة رجل » .

* اقر هذا الراى المؤتمر الثقافى للجامعة العربية ، الا فى مستثنيات ، ليس من بينها فصل الأعداد من ثلاث الى تسع عن مئة .

* كان ذلك راى أساتذة اللغة العربية فى معهد دار المعلمين العالية ببغداد .

* أكدت لجنة الاملاء رأيها فى تقرير قدمته فى الدورة ١٥

* قرر المجمع فى مؤتمر د ٢٦ ان الهمزة اذا كانت مفتوحة رسمت على حرف من جنس حركة ما قبلها .

* قدم الأستاذ حامد عبد القادر اقتراحات فى تكملة قواعد الاملاء ، من بينها اقتراح فصل الأعداد من ثلاث الى تسع عن مئة .

* بحث المجمع موضوع تيسير الاملاء فى جملة دورات فى مؤتمر المجمع ومجلته . وكتبت فيه لجنة الاملاء ولجنة الأصول تقارير متعددة ، وفى اجزاء المجلة ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ جملة التقارير والآراء .

* انظر كتاب المجمع (مجموعة القرارات العلمية) ـ قرارات تيسير الكتابة العربية .

القسم الثانى

فى الألفاظ والأساليب العربية والمعربة[1]

---

(1) درس المجمع فيما سبق طائفة من الألفاظ والأساليب العصرية التى تجرى بها اقلام الكتاب المحدثين فى الاستعمال الثقافى العام ؛ فاقر طائفة من ذلك فى الدورة ١٤ واقر طائفة اخرى فى الدورة ١٩.

١ — استهدف الشيء

بمعنى : جعله هدفا

بحثت اللجنة فعل « استهدف » متعديا فى مثل قول الكتاب : «استهدف المصلحة العامة» ، مع أنه لم يرد متعديا فى كتب اللغة ، فرأت تخريجه على أن السين والتاء فيه للجعل أو الاتخاذ ، واستهداف المصلحة العامة : جعلها أو اتخاذها هدفا .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣١ — سنة ١٩٦٥ .

* عرض فى مؤتمر الدورة التاسعة عشرة للمجمع تصويب استعمال الكتاب : « استهدف الشيء » أى جعله هدفا ، ولم يرد متعديا فى كتب اللغة : واقترح تخريجه على أن السين والتاء للجعل ، وهو توجيه صناعى قياسى ، فأحيل الأمر الى لجنة الأصول .

* وقد نظرت اللجنة فيه ، ومما عرض عليها استعمال : أهدفه بدل استهدفه ، بمعنى جعله غرضا له ، وذكر من أمثلته قول حمدان بن أبان اللاحقى :

أليس من الكبائر أن وغدا	لآل معذل يهجو سدوسا
هجا عرضا لهم غضا جديدا	وأهدف عرض والده اللبيسا

ومما يروى قول الشاعر :

وأهدفتنى للناس ثم تركتنى	لهم غرضا يرمى وأنت سليم

وفى سيرة دحلان على هامش السيرة الحلبية فى حديث عرض النبى نفسه على القبائل فى حديث كندة : « قال له قائل : أتهدف نحورنا للعدو دونك » أى تجعل نحورنا هدفا .

* وكذلك عرض على اللجنة أن ما ذكره ابن سيده فى المخصص فى باب استفعلت (ج ١٤ ص ١٨٠) يستفاد منه أن الأصل فى السين والتاء للطلب ، وما تفرع من ذلك من المعانى محمول عليه .

* واستمعت اللجنة الى بحث فى قياسية السين والتاء للجعل والاتخاذ للأستاذ الشيخ محمد على النجار .

* انظر قرار استفعل للاتخاذ والجعل ، وهو منشور فى هذه المجموعة ، مع بحث الأستاذ الشيخ محمد على النجار .

٢ – ضبط "منطقة"

لمعنى المكان أو الدائرة

وردت الصورة الأولى لكلمة المنطقة – بكسر الميم وفتح الطاء – فى معاجم العربية : بمعنى الحزام ، أى اسم آلة من الانتطاق . ولم تنص المعاجم على الفعل الثلاثى من هذه المادة بهذا المعنى ، ثم استعمل بعض المتأخرين هذه الصورة فى مقابلة الكلمة الأجنبية Zone على أساس أن هذه الكلمة الأجنبية قد عبرت فى أصل استعمالها عن الحزام ، ثم نقلت فى بعض اللغات الأوربية للتعبير عن مكان محدود أى رقعة محدودة . وعلى هذا سوغوا استعمال هذه الصورة العربية المروية فى المعاجم للتعبير أيضا عن المكان المحدد . وتم هذا عن طريق المجاز المرسل . وعليه فصورة منطقة مروية عن العرب بمعنى الحزام ، ويمكن استعمالها ، عن طريق المجاز فى المكان المحدد بالمعنى الجغرافى .

أما الصورة الثانية : « منطقة » – بفتح الميم وكسر الطاء – فيمكن أن تعد اسم مكان مشتقا من مادة الانتطاق . برغم أن الفعل الثلاثى من هذه المادة لم تنص عليه المعاجم ، ولكن هذا الثلاثى غير المستعمل يسع أن نشتق منه اسم مكان كما وسع أن اشتق منه اسم آلة . مفترضين أنه من باب ضرب ، وقرارات المجمع الخاصة باستكمال المادة اللغوية تبيح هذا ، وعلى هذا يكون اسم مكان الانتطاق هو منطق ، ثم لحقته التاء فجاءت منطقة بمعنى مكان الانتطاق . ثم تعمم دلالته ليطلق على كل مكان محدد بالمعنى الجغرافى . أما لحوق التاء فترى اللجنة جوازه على أساس ما جاء فى كتاب « سيبويه » من أن العرب يلحقون التاء باسم المكان المشتق من مصدر الثلاثى . وروايته أمثلة متعددة لهذا . ولم يرد فى كلام سيبويه أن لحوق التاء فى مثل هذا لغة رديئة أو مغمورة ، بل يكاد يسوى اسم المكان مع التاء ومن دونها . وعلى أساس ما أحصاه فضيلة الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج من أمثلة اسم المكان المقرونة بالتاء وعدتها ستة وعشرون ومائة مثال . ولم تأخذ اللجنة برأى المتأخرين من النحاة من أن لحوق التاء لاسم المكان سماعى . ولهذا ترى اللجنة جواز استعمال منطقة بوصفها اسم مكان من الثلاثى غير المستعمل الذى معناه انتطق ، مع افتراض أنه من باب ضرب ، للتعبير عن المكان المحدد أو الرقعة المحددة بوساطة المجاز المرسل أيضا كما كان الشأن فى الصورة الأولى.ويقوى صورة منطقة بفتح الميم وكسر الطاء أنها صيغة اسم المكان وللصيغ دلالاتها على معانيها . من كل ما تقدم ترى اللجنة جواز استعمال كل من الصورتين منطقة « بكسر الميم » ومنطقة « بفتح الميم » للتعبير عن المكان المحدد .

(*) صدر القرار فى ج ٦ مؤتمر د ٣٣ سنة ١٩٦٧

= (*) فى الجلسة ٢٥ للمجلس فى الدورة ٣٢ سنة ١٩٦٦ ورد فى تعريف أحد المصطلحات الطبية كلمة « المنطقة » فدار حولها حديث .

وفى الجلسة ٢٦ ، وفى أثناء عرض الملاحظات على محضر الجلسة السابقة ، أثيرت المناقشة فى الكلمة ، فقرر المجلس احالتها الى لجنة الأصول .

وكان مدار المناقشة فى المنطقة بمعنى الرقعة أو المكان أو الدائرة ، وهل تصلح لها الصيغة المثبتة بها فى المعجمات ، والوارد بها السماع ، وهى صيغة اسم الآلة بكسر الميم وفتح الطاء ، أو الصواب أن تنطق على صيغة اسم المكان بفتح الميم وكسر الطاء ؟

وفى محضر الجلسة ٢٧ ، فى أثناء الاستدراك على محضر الجلسة السابقة ، دارت مناقشة لتصحيح ما أثبت فى المحضر .

وكذلك فى محضر الجلسة ٢٨ فى أثناء الاستدراك على محضر الجلسة السابقة .

وقد استتبع ذلك ملاحظات الدكتور محمد كامل حسين حول هذه الكلمة وغيرها ، فى الجلسة نفسها ، وقد تضمنها بحثه الذى قدمه الى المجلس بعد ذلك بعنوان : أخطاء اللغويين .

(*) وفى أثناء عرض الموضوع على اللجنة أيد الأستاذ الشيخ محيى الدين عبد الحميد ما أبداه من رأى فى المجلس ، هو أن الاستعمال الحديث لكلمة المنطقة فى معنى احد اجزاء الأرض كالمنطقة القطبية أو بمعنى الساحة المحدودة كالمنطقة التعليمية ونحو ذلك ــ يقتضى أن تنطق الكلمة على صيغة اسم المكان بفتح الميم وكسر الطاء ، واذا كان المسموع منطقة على صيغة اسم الآلة ، فاننا نشتق اسم المكان مما اشتق منه العرب اسم الآلة وأما استعمال المنطقة بصيغة اسم الآلة للمعنى الحديث على طريق الاستعارة فلا يراه صوابا ، لأن الصيغ لها دلالتها فصيغة اسم الآلة لا تستعار للدلالة على اسم مكان ، والاستعارة فى المشتقات لها قيودها ، وبخاصة فى اجراء الاستعارة التبعية ، وهى لا تجرى فى الكلمة ، فاذا استعرنا منطقة للمعنى الحديث فعلينا أن ترجع الى الانتطاق ونأخذ منه صيغة تلائم المعنى المراد ، وهو هنا المكان لا الآلة .

(*) وأبدى الأستاذ حامد عبد القادر رأيه . وهو أن المنطقة التى تسمى بها قطعة الأرض ، هى على التشبيه بالحزام ، والمقابل الأوربى لها يحمل هذا المعنى ، فهو اسم آلة يسمى به المكان على سبيل المجاز المرسل بعلاقة المجاورة أو علاقة الاشتقاق . وابقاء الصيغة المسموعة أولى من انشاء صيغة لم ترد فى اللغة .

(*) وعرض الأستاذ الشيخ الدكتور عبد الرحمن تاج على اللجنة مذكرة رأى فيها تخريج المنطقة بفتح الميم وكسر الطاء على أنها اسم مكان من النطق ، فالبيئة أو المساحة التى يطلق عليها منطقة تحمل على أنها ذات نطق واحد أو رأى واحد أو لها حكم واحد .

وقد تضمنت مذكرته امثلة اربت على المائة وردت فيها التاء لاحقة لاسم المكان .

وهى منشورة فى هذه المجموعة .

(*) وعرض الأستاذ محمد خلف الله أحمد مذكرة رأى فيها الاستمساك بالصيغة المسموعة عن العرب ، وهى بكسر الميم وفتح الطاء ، على توسع بالمجاز فى اطلاق معنى الحزام على الرقعة أو المساحة أو الدائرة ، كمنطقة الجليد ، والمنطقة التعليمية ونحوها ، وأن الكلمة استعملت المعنى الحديث منذ مطلع النهضة الحديثة ، وقد استعملها رفاعة الطهطاوى ترجمة للمقابل الأجنبى Zone والمذكرة منشورة فى هذه المجموعة .

(*) وفيما دار من المناقشة مسألتان تتصلان بالمنطقة بفتح الميم وكسر الطاء .

الأولى : ضبط الطاء بالفتح أو بالكسر .

والأخرى : زيادة التاء فيها .

(*) انظر قرار المجمع فى لحوق التاء لاسم المكان فى هذه المجموعة .

منطقة (بفتح الميم) من النطق

لا منطقة (بكسرها) من النطاق

للأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه .

أما بعد فهذه كلمة موجزة عن صيغتى منطقة ومنطقة جعلت عنوانها .

(منطقة من النطق لا منطقة من النطاق) ومن الله الهداية والتوفيق .

جرى الناس فى دهر طويل ، على أن يعبروا عن احدى مناطق التعليم التابعة لوزارة المعارف بكلمة منطقة بفتح الميم وكسر الطاء ، وكان هذا الاستعمال شائعا بين رجال التعليم وغيرهم ، لم يعترض عليه أحد فيما نعلم .

وكان يقصد بالكلمة الدلالة على مجموعة من المدارس التى تضمها رقعة واحدة ، وتسير على نظام ثقافى واحد ، معهود تنفيذه الى رئيس عام ، يطلق عليه اسم مدير المنطقة .

وان شئت قلت : المنطقة ادارة عـامة لها رئيس معهود اليه بتنفيذ نظام ثقافى واحد ،يطبق على مجموعة من المدارس التى تضمها رقعة واحدة .

استمر الحال كذلك ، حتى ظهر منذ قريب رأى جديد ، يحيد بالكلمة عن صيغتها هـذه الى صيغة منطقة بكسر الميم وفتح الطاء ، ولماذا هذا ؟ .

يقول أصحاب هذا الرأى : أن هذه الصيغة الثانية هى التى تشهد لها قواميس اللغة .

ففى هذه القواميس أن المنطقة بكسر الميم اسم لمـا يشد به الوسط ،كالحزام يتقوى به على السير أو العمل .

وفيها أيضا أن المنطقـة للمرأة هى ثوب تلبسه وتشد عليه من الوسط بحزام فى وسطها ، ثم ترسل الجزء الأعلى منه على الأسفل الى الركبة ، أما الأسفل فانه يكون سابغا الى القدمين .

ويقال فى المعنيين « نطاق » أيضا .

ومن ذلك يتبين أن كلا من المنطقة والنطاق ، تدور مادته على معنى الاحاطة بالشىء من وسطه أو على ما يشبه هذه الاحاطة .

فيقال : « انتطق الرجل وتنطق » ، أى شد وسطه بالمنطقة ، الحزام .

« وانتطقت المرأة » ، أى لبست المنطقة وشدت عليها فى وسطها .

ومن المجاز يقال : نطق المـاء الأكمة بتشديد الطـاء ، اذا بلغ نصفها ، وانتطقت الأرض بالجبال اذا أحاطت بها الجبال كالنطاق .

ويقال : جبل أشم منطق بفتح الطاء مشددة ، اذا كان السحاب لا يبلغ ذروته ، بل يكون عند وسطه أو نحو ذلك .

ومن ذلك : المنطقة من الغنم بفتح الطاء مشددة ، وهى التى علم عليها بلون كالبياض أو الحمرة فى موضع النطاق ، وهو الوسط .

هذا كله صحيح ، وله أصله فى قواميس اللغة ، ولكن كيف استعملت الكلمة « منطقة » بكسر الميم فى المعنى المراد حين يقال : منطقة التعليم ، ومنطقة البترول ، ومنطقـة الحـديد والصلب ، وما الى ذلك ؟ ومن أى طريق يكون هذا الاستعمال ؟ .

والجواب الذى يمكن أن يجيب به أنصار هذه الصيغة أحد أمرين :

(١) « الأول » أن تكون الكلمة مستعارة من « منطقـة المرأة » — وهى ثوبها أو ازارها الذى تلبسه وتشد عليه فى وسطها — لتدل على رقعة من الأرض ، ويكون ذلك مبنيا على تشبيه تلك الرقعة المحدودة بحدود تحيط بها ، بذلك الثوب أو الازار الذى تشد عليه المرأة بحزام فى وسطها .

ولكن الاستعارة بهذا الوضع ما نظن أحدا من أهل اللغة يقرها ، فان الاستعارة انما تبنى على التشبيه ، ولا مشابهة بين ثوب المرأة ورقعة الأرض ، الا من حيث ان كلا منهما مسـاحة محدودة بحدود ، وهذا قدر لا تتحقق به المشابهة الخاصة التى يمكن معها ادعاء أن المشبه فرد من أفراد المشبه به ، لا يمكن — بناء على ذلك المعنى العام — أن يدعى — كما هو مقرر فى كل استعارة — أن رقعة الأرض التى يراد استعارة الكلمة لها فرد من أفراد ثوب المرأة أو ازارها ، ذلك أن المشابهة التى تلزم لصحة الاستعارة هى المشاركـة فى معنى خاص بين الطرفين يسمح بالحاق أحدهما بالآخر ليطلق عليه اسمه .

على أن هناك جزءا مهما من مدلول كلمة «منطقة» تجده يدور مع جميع تصرفات المـادة من مثل : نطق وانتطق وتنطق ومنطق ومنطقة ، ذلك هو معنى الاحاطة بالشىء من وسطه ، هذا الجزء من المعنى لا يتخلف عن شىء من اطلاقات المـادة ، لكنه غير متحقق فى رقعـة الأرض المحدودة ، التى يراد استعارة كلمة « منطقة » لها ، وذلك لأنه اذا كانت هذه الرقعة من الأرض لها حدود معينة فحدودها لا تحيط بها فى وسطها ، وانما هى فى نهايتها ، واذا لا تتحقق علاقـة المشابهة بين رقعة الأرض وبين الازار أو الثوب على ما هو واجب أن يكون ، ولذلك لا تصح الاستعارة .

ثم اذا كانت الاستعارة على ذلك الوضع غير صحيحة ، فهل تصح اذا صرف النظر فى المستغار منه عن ثوب المرأة وازارها ، وروعيت المشابهة بين رقعة الأرض والحزام نفسه الذى يشد به على ذلك الثوب أو الازار ؟

« والجواب » أن الاستعارة بهذا الوضع أولى بالرفض منها على الوضع الأول ، لأنه لم يتحقق فيها حتى ذلك القدر من الشبه ، وهو الذى قلنا انه غير كاف لتصحيح الاستعارة على الوجه الأول .

ان اشتراك شيئين فى أن كلا منهما مساحة محاطة بحدود معلومة ، لم ينهض ليجعل استعارة صحيحة فى محاولة الحاق رقعة الأرض بازار المرأة ، فكيف تصح الاستعارة حين يراد الحاق تلك الرقعة بحزام الازار لا بالازار نفسه ، مع انتفاء المشابهة بين الأمرين ، حتى بذلك القدر الضعيف من الشبه ؟ .

انه بهذا يتبين أن استعمال « منطقة » بكسر الميم فى الدلالة على رقعة الأرض المعلومة ، لا يكون سبيله مجاز الاستعارة ، بل يجب أن يلتمس له طريق آخر ، كطريق المجاز المرسل ، ويكون هذا هو الوجه الثانى من الجواب الذى أشرنا اليه أول الكلام .

(٢) « هذا الوجه الثانى من الجواب » يقوم على علاقة غير المشابهة ، وسبيله المجاز المرسل ، لكنه ليس مجازا واحدا ، بل عدة مجازات بعضها فوق بعض .

فالمجاز الأول تنقل به كلمة « منطقة » من حزام المرأة المادى ، الذى تشد به ازارها فى وسطها الى مطلق حزام مادى أيضا ، يحيط بمطلق شىء ، بعلاقة الاطلاق بعد التقييد .

والمجاز الثانى تنقل به الكلمة ، من الحزام المادى الذى يحيط بالشىء الى مطلق حزام محيط ، ليشمل الحزام الوهمى أو المعنوى ، بعلاقة الاطلاق بعد التقييد أيضا .

والمجاز الثالث مجاز مرسل كذلك ، تنقل به الكلمة من الحزام المعنوى الذى يحيط بالشىء لتطلق على الشىء نفسه صاحب ذلك الحزام ، بعلاقة المجاورة .

هذا التخريج لاستعمال الكلمة فى الرقعة المحدودة من الأرض على طريقة المجاز المرسل ، أصح من التخريج على أساس الاستعارة .

لكنه مع ذلك بعيد ، ولا يخلو من العسر أو التعثر .

قد يقول أنصار المنطقة بكسر الميم : انه مهما قيل فى تلك الاستعارة أو فى ذلك المجاز ، فانه يسعهم فى ذلك ، ما وسع رجل البلاغة والخطابة على بن أبى طالب رضى الله عنه ، فيما نسب اليه من استعمال كلمة « النطاق » فيما يشبه ذلك المعنى الذى يراد أن تستعمل فيه كلمة

« المنطقة » : فقد روى أنه قيل له : لم لا تخضب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خضب ؟ فقال كان ذلك والاسلام قل ، فأما الآن فقد اتسع نطاق الاسلام ؛ فقد استعار « النطاق » للاسلام ؛ واذا يمكن استعارة « المنطقة » على ذلك النحو من الاستعارة — لما يراد من المعنى الذى أشرنا اليه آنفا ، فان المنطقة أخت « النطاق » أو هى هو .

«والجواب» عن هذا أنه يمكن القول بأن كلمة « نطاق » — ومعناها فى الأصل الحزام الذى يحيط بالشىء — قد استعملها رضى الله عنه ، فى الدائرة التى تحيط بالرقعة الاسلامية على سبيل الاستعارة ، وتشبيه تلك الدائرة بالحزام . لكن الاستعارة — بهذه الصورة — لا تتم فى «منطقة» اذا أريد فيها تشبيه رقعة الأرض المراد استعمال الكلمة فيها بالحزام أو بالازار الذى له حزام ، انما الذى يتم فيها هو المجاز المرسل كما قدمنا .

يقول بعض الباحثين : ان الذين اختاروا التعبير بكلمة « منطقة » بكسر الميم ، وفضلوها على منطقة بفتحها ، قد يكونون متأثرين فى ذلك بما وجدوه فى بعض اللغات الأوربية من التعبير عن مناطق الكرة الأرضية ، فان الكلمة التى وجدوها فى ذلك التعبير واتخذوا كلمة « منطقة » مقابلة لها هى كلمة « Zone » زون ، وقالوا ان كلمة « زون » هذه معناها الحزام ، فليكن المقابل لها من العربية هو كلمة « منطقة » مكسورة الميم ، التى هى بمعنى الحزام .

ونحن نقول : ان أولئك الذين يظن أنهم تأثروا بذلك التعبير الافرنجى ، انما نظروا اليه والى استعماله فى اللغة الفرنسية أو الانجليزية اذ كانت ثقافتهم — فى أغلب الأمر — متصلة بهاتين اللغتين ، « وكلمة » « Zone » فى دلالتها على احدى مناطق الكرة الأرضية فى هاتين اللغتين ، ليس معناها الخط الدائرى الذى يفصل بين مساحتين من الكرة ، وانما معناها المساحة الدائرية ، التى يفصلها عن مساحة أخرى ذلك الخط الذى يشبه الحزام ، فاللفظ العربى الذى يمكن أن يوضع فى مقابلة كلمة « Zone » يجب أن يكون اسم مكان لمساحة محدودة ، يفصل بينها وبين مساحة أخرى حزام ، وبذلك تتحقق المقابلة بين اللفظين العربى والافرنجى

قد يقال : ان كلمة Zone معناها فى أصل اليونانية الحزام .

« نعم » ولكنها فى اللغتين الفرنسية والانجليزية قد نقلت عن هذا المعنى وأصبحت تدل على مساحة محدودة يفصلها عن غيرها فى الكرة خط يحيط بها ، شبيه بالحزام الذى يحيط بوسط الانسان . وما دامت الكلمة العربية التى يراد أن تكون مقابلة لكلمة « زون » مستعملة فى المساحة لا فى الحزام فيجب أن يراعى فى كلمة « زون » هذه أنها مستعملة كذلك فى معنى المساحة ، وهذا هو معنى الكلمة فى اللغتين الفرنسية والأنجليزية كما علمنا .

بقى ما يقال فى الانتصار لصيغة « منطقة» بكسر الميم ، من أن هذه الكلمة هى التى تشهد لها قواميس اللغة ، أى وأما الكلمة الأخرى «منطقة » بالفتح فليس لها وجود فى هذه القواميس

ومادام الأمر كذلك فيجب أن تكون الكلمة المعهودة التى عرفتها القواميس ، هى التى تتخذ للدلالة على المعنى المقصود حين يقال « منطقة التعليم » « ومنطقة البترول » وما الى ذلك .

« والجواب » عن هذا هو بنقض هـذه القضية بشقيها الايجابى والسلبى .

أما الأول فان كلمة « منطقة » بكسر الميم وفتح الطاء ، موجودة فى القواميس اللغـوية من غير شك . ولكنها بمعنى آخر غير المعنى الذى يراد افادته بالكلمة ، حينما يقـال « منطقة التعليم » مثلا ، هى فى القواميس بمعنى الحزام أو الازار الذى له حزام ، وكلاهما معنى آخر بعيد عن ذلك لمعنى المراد الذى لا يمكن الوصول اليه الا عن طريق المجاز وبتكلف .

وأما الثانى ـ وهو الشق السلبى الذى يقولون فيه : انكلمة « منطقة » بفتح الميم وكسر الطاء لا وجود لها فى القواميس اللغوية ـ فهو قول كان يحتاج قبل التصريح به الى شىء من التأمل والتدبر ، ذلك أن « منطقة » بالتاء أصلها « منطق » بدونها ، وكلمة « منطق » هذه تعرفها اللغة حق المعرفة ، وهى موجودة فى جميع القواميس ، فاذا أضيف الى ذلك أن صيغة مفعل أو مفعل فى اسم المكان ، يجوز أن تلحقها تاء التأنيث ـ ولا سيما اذا كثرت فى اللغة كثرة تجعلها من القياس أو تلحقها بما نص العلماء فيه أنه قياس ـ فانه لا يكون سائغا ولا مجديا فى شىء أن يقال ان كلمة « منطقة » بفتح الميم وكسر الطاء غير واردة فى قواميس اللغة .

وسنورد فى آخر هذا البحث مجموعة من الأمثلة التى لا ينازع أحد فى أنها كثيرة ، وأن كثرتها تسمح بالقياس عليها .

هذا ـ ونريد هنا ـ بعد ما قدمناه عن المنطقة مكسورة الميم وما انتهى اليه القول فيها مما لا يمكن أن ترجح به على الصيغة الأخرى ـ نريد أن نبسط بعض القول عن هذه الصيغة الثانية « منطقة » بالفتح ، ورأى القائلين بترجيح استعمالها للدلالة على ذلك المعنى المراد .

والصيغة ـ على هذا الرأى ـ ليست مأخوذة من منطقة المرأة ، ولا من نطاقها أو نطاق الرجل . ليست مأخوذة من الحزام ، ولا من الازار الذى له حزام ، وليست من صيغ اسـم الآلة ، ولا ما يشبه صيغة اسم الآلة .

وانما هى اسم مكان من النطق ، وأصلها « منطق » زيدت عليه تاء التأنيث كما زيدت فى كثير من صيغ اسم المكان . وذلك أن كلمة « منطق » تطلق بمعنى النطق ، كما تطلق بمعنى محل النطق ، والنطق هو التلفظ ، هو حركة اللسان والفم بالحروف التى تتألف منها الكلمات ، فالمنطق اذا هو بهذا المعنى ، ومنه قوله تعالى « وورث سليمان داود وقال يأيها الناس علمنـا منطق الطير » أى علمنا نطق الطير ودلالات أصواته .

ويطلق النطق أيضا على التفكير ، وهو حركة الذهن فى المعانى ، والقدرة بذلك على تعرف المجهولات من المعلومات واستنباط الكليات من الجزئيات . ولذلك قيل فى تعريف الانسـان انه حيوان ناطق ، ومعناه أنه مفكر قادر على ذلك الاستنباط ، فهو شىء خاص به .

أما المعنى الثانى للمنطق فهو محل النطق ،وأصل محل النطق بمعنى التلفظ اللسان والفم ، وبمعنى التفكر مقر الادراك والفهم .

ولا شك أن الادراك والتفكير ، والنطق والتلفظ ، هى أساس النشاط الانسانى المثمر ، وأصل كل شأن من شئون الحياة ، فكل شأن من هذه الشؤون لا بد أن يعتمد على التفكير والفهم الصحيح ، ولا يستقيم الأمر فيه ليثمر ثمرته الصالحة الا بتعاون المفكرين فى البحث والدرس وتمحيص الرأى ، والتعبير عن مختلف الآراء والأفكار بما يصلون به الى الغاية المرجوة .

ومجالات التفكير والبحث كثيرة متنوعة ، ولكل نوع منها أهله المعنيون به ، وأصحاب الاختصاص فيه .

واذا كانت كلمة « منطق » تدل بوضعها الأصلى على النطق والتفكير فانه يمكن أن تستعمل بطريق المجاز فى المكان الذى يجرى فيه نطق وتفكير وبحث ودرس ، بين مجموعة من الناس الذين يعنيهم شأن من تلك الشؤون الحيوية .

وهنا نجد أمكنة خاصة ، تكون — بما يجرى فيها من شؤون — وحدات ومناطق يمتاز كل منها بنوع بحوثه ، وبالطريقة والأسلوب و المصطلحات التى تعالج بها تلك البحوث . فيقال — بعد زيادة التاء فى الكلمة ، كما أشرنا الى ذلك فيما سبق ، وكما سنزيده ايضاحا فيما سيأتى — منطقة التدريب العسكرى ، ومنطقة النشاط الرياضى ، ومنطقة التعليم الثانوى ، ومنطقة الحديد والصلب ، ومنطقة البترول ، و منطقة مصايد اللؤلؤ ، ومنطقة المصانع ، ومنطقة المستشفيات وهكذا .

فتكون كلمة « منطق » — التى هى حقيقة فى النطق والتفكير ، والتى صارت بعد زيادة التاء « منطقة » — مستعملة بطريق المجاز المرسل ، بعلاقة الحالية والمحلية ، فى المكان الذى يجرى فيه بين أهل الشأن نطق وتفكير .

وصيغة « منطق » هى اسم مكان من غير شك ، وهى على زنة مفعل بكسر العين ، فان اسم المكان من الثلاثى الصحيح الآخر ، يكون على هذا الوزن ،متى كان الفعل المضارع منه مكسور العين .

وبيان ذلك باختصار أن اسم المكان من الثلاثى قد يكون على زنة مفعل بكسر العين ، كما يكون على مفعل بفتحها .

فيكون على الصيغة الأولى اذا كان — كما قلنا — صحيح اللام مكسور عين المضارع ، مثل — منزل ومنطق ، ومبيت ، ومصيف ، أو كان مع صحة اللام واوى الفاء ،ولو لم يكن مكسور عين المضارع ، مثل — موقد ، وموصل ، وموضع ، وموقع .

ويكون على الصيغة الثانية اذا كان معتل اللام ، سواء أكان مكسور عين المضارع أم لم يكن ، وسواء أكان واوى الفاء أم لم يكن ،مثل — مسعى ، ومرمى ، وملهى .

وكذلك اذا كان صحيح اللام ، وكانت عين مضارعه مفتوحة أو مضمومة ، مع مراعاة أنه صحيح الفاء أيضا ، مثل مذهب ، وملعب ، ومرقد ، ومطاف ، ومزار .

هذه الصيغ فى اسم المكان قياسية ، يمكن أن يقاس على ماسمع منها عن العرب ، نظيره مما لم يسمع .

وهذا بالضرورة فى غير ألفاظ يقضى فيها القياس بفتح عين اسم المكان ، لكنه لم يسمع فيها الا الكسر ، فهى مستثناة من قاعدة القياس ، وهى ألفاظ قليلة معدودة ، مثل مشرق ومغرب(١) ، ومسجد ، ومنبت ، ومفرق ، ومطلع(٢) — ومظنة(٣) — .

هذا — واذا لوحظ أن المكان هو البقعة أو الرقعة من الأرض مثلا — وهو ما لاحظه العلماء ، وبينوا به سبب زيادة تاء التأنيث ، على صيغة اسم المكان من الثلاثى فى مثل مرقبة ، ومكانة ، ومثابة ، وألفاظ أخرى كثيرة — صح أن يزاد على صيغة مفعل من النطق تاء التأنيث ، فيقال فى منطق « منطقة » بمعنى الرقعة التى يجمع أهلها المعنيين ببعض الشؤون الخاصة فيها ، نطق واحد ، واصطلاحات فى التخاطب والتفاهم واحدة ، وتفكير فى أشياء معينة على ما سبق بيان ذلك فى « منطق » .

وهنا تأتى مسألة أخرى ، وهى — اذا كانت صيغتا مفعل ومفعل قياسيتين باجماع علماء اللغة ، فهل هذه القياسية باقية لهما ، بعد ما زيدت عليهما تاء التأنيث ؟

« والجواب » أن علماء اللغة لم ينصوا على قياسية مفعلة ومفعلة ، لكنا نقول ان مسألة القياسية مسألة تقديرية ، وقد يختلف العلماء فى قياسية أمر ، يقول بعضهم انه قياس ، ويقول فيه آخرون انه ليس بقياس ، وكثيرا ما يرجع سبب ذلك الاختلاف الى اختلاف نظرهم وتقديرهم لما ورد عن العرب من الصيغ التى اختلفوا فى قياسيتها ، فمنهم من يرى أن ما ورد من ذلك كثير كثرة تجعله من القياس ، ومنهم من لا يرى ذلك .

---

(١) فى المصباح أن مشرق ومغرب بكسر الراء فيهما هو الكثير على خلاف القياس ، ويقل فيه الفتح على القياس ، وفى حاشية الصبان على الأشمونى انه ليس فيهما الا الكسر .

(٢) مطلع اسم المكان بكسر اللام ، ومنه قوله تعالى ، « حتى اذا بلغ مطلع الشمس وجدها تطلع على قوم لم نجعل لهم من دونها سترا » ، وأما مطلع بالفتح فهو مصدر بمعنى الطلوع ، كما فى قوله تعالى « سلام هى حتى مطلع الفجر » .

(٣) مظنة بالكسر على غير القياس كما فى بقية الصيغ ، لأن مضارعها مضموم العين فالقياس فيها الفتح . ثم انها اسم مكان زيدت فيها تاء التأنيث على ما هو مبين .

ومهما يكن من الأمر فى موضوع مسألتنا ـ مسألة تأنيث اسم المكان من مفعل ومفعل ـ فالذى لا شك فيه أن ما ورد من ذلك فى قواميس اللغة لا يسع أحدا أن ينكر أنه كثير ، وأنه بلغ فى كثرته ، مبلغا يبعث على الحكم بأن مثله من القياس .

وهذا هو مايدعونا أن نورد هنا مجموعة مما جاء عن العرب وحفظته القواميس من أسماء المكان التى هى على صيغة مفعلة أو مفعلة بفتح العين أو كسرها ، لنبين أن ما ورد من ذلك كثير يسمح بأن يقاس عليه ، فيصاغ على مفعلة أو مفعلة ، كلمات تضاهى ما ورد عن العرب ، مما لم يرد بذاته عنهم :

وها هى ذى المجموعة التى اقتبسناها من قواميس اللغة ، غير مستقصين فى جمعها كل الاستقصاء .

أسماء أماكن من المشتق على مفعلة بفتح العين أو كسرها مع ختمها بتاء التأنيث

١ ـ المــآبة ـ مآبة البئر ـ الموضع الذى يجتمع اليه المــاء منها .

٢ ـ المــأباة ـ ماءة مأباة تأباها الابل .

٣ ـ المــأتاة ـ مأتاة الأمر ـ جهته .

٤ ـ المئتــة ـ اسم مكان من « أته » غلبه بالحجة .

٥ ـ المــأكمة ـ العجيزة .

٦ ـ المئنة ـ الموضع الجدير أن يتحقق فيه أو به الشىء .

٧ ـ المــأواة ـ المــأوى والأرض المنخفضة .

٨ ـ المباءة ـ المنزل .

٩ ـ المبصرة ـ ما بين شقتى البيت .

١٠ ـ المبقرة ـ الطريق .

١١ ـ المتجرة ـ الأرض التى يتجر فيها واليها .

١٢ ـ المتيهة ـ المفازة . على زنة مرحلة ـ يضل فيها السالك .

١٣ ـ المتيهة ـ المفازة على زنة سـفينة يضل فيها السالك .

١٤ ـ المثــابة ـ موضع على البئر ، ومجتمع الناس بعد تفرقهم .

١٥ ـ المجرة ـ منطقة فى السماء تمتاز بنجومها الكثيرة التى لا يتميز بعضها عن بعض فترى كأنها بقعة بيضاء .

١٦ ـ المجزرة ـ موضع نحر الجزور .

١٧ ـ المجلة ـ الصحيفة التى تجمع طرائف الحكمة .

١٨ ـ المجنة ـ المكان يستتر فيه أو الذى يكثر فيه الجن .

١٩ ـ المحارة ـ المكان الذى يحار فيه .

٢٠ ـ المحبرة ـ موضع الحبر .

٢١ ـ المحجة ـ وسط الطريق ومعظمه .

٢٢ — المحصاة — الأرض ذات الحصى .

٢٣ — المحصبة — الأرض ذات الحصباء .

٢٤ — المحضنة — محضنة الحمام — الموضع يحضن فيه على البيض .

٢٥ — المحلة — المنزل .

٢٦ — المخاضة — موضع الماء الذى يجتازه الناس مشاة .

٢٧ — المخربة — مخربة بنى عدى — موضع .

٢٨ — المخرأة — المكان الذى يتغوط فيه .

٢٩ — المخرقة — البستان والسكة بين صفين من النخل .

٣٠ — المدبغة — مكان الدبغ .

٣١ — المدرجة — الطريق ، وما بين البئر والحوض .

٣٢ — المدرسة — مكان الدرس .

٣٣ — المدفأة — أرض مدفأة — ذات دفء .

٣٤ — المزرعة — القرية تكون بين البر والريف .

٣٥ — المرآة — مرآة بفتح الميم ، اسم مأرب موضع باليمن .

٣٦ — المربأة — المرقبة .

٣٧ — المرحلة — المسافة المحددة .

٣٨ — المرعاة — المرعى مكان الرعى .

٣٩ — المرعبة — المفازة القفرة المخيفة .

٤٠ — المرقاة — موضع الارتقاء .

٤١ — المرقبة — المكان العالى .

٤٢ — المرنحة — صدر السفينة .

٤٣ — المروحة — المفازة والموضع تخترقه الرياح .

٤٤ — المزادة — الراوية — القربة الكبيرة .

٤٥ — المزبلة — الموضع الذى يلقى فيه الزبل .

٤٦ ـ المزرعة ـ مكان الزراعة .

٤٧ ـ المزلفة ـ القرية تكون بين البر والريف .

٤٨ ـ المزلقة ـ الموضع الذى تزل فيه القدم .

٤٩ ـ المزلة ـ بالكسر الموضع الذى تزل فيه القدم .

٥٠ ـ المسافة ـ بمعنى المرحلة قطعة من الأرض .

٥١ ـ المسربة ـ المرعى .

٥٢ ـ المسرجة ـ المكان الذى يوضع فيه السراج .

٥٣ ـ المسطبة ـ الدكان وهو المكان المرتفع يقعد عليه .

٥٤ ـ المسقاة ـ موضع السقى .

٥٥ ـ المسلحة ـ موضع السلاح . والثغر .

٥٦ ـ المشأمة ـ جهة الشمال .

٥٧ ـ المشتاة ـ المكان الذى يقضى فيه الشتاء .

٥٨ ـ المشجرة ـ الأرض ذات الشجر .

٥٩ ـ المشربة ـ الموضع الذى يشرب منه الناس .

المشربة ـ الأرض اللينة دائمة النبات .

المشربة ـ الصفة .

المشربة ـ الغرفة .

٦٠ ـ المشرعة ـ شريعة الماء ـ مورده .

٦١ ـ المشرقة ـ بفتح الراء ـ موضع القعود فى الشمس .

٦٢ ـ المشهدة ـ محضر الناس كالمشهدة بالضم والمشهد .

٦٣ ـ المشارة ـ قطعة من المزرعة تصلح وترفع أطرافها للزرع .

٦٤ ـ المصبغة ـ مكان الصبغ .

٦٥ ـ المصحاة ـ المكان الذى تطلع عليه الشمس .

٦٦ ـ المصلاة ـ أرض مصلاة ـ كثيرة الصليان بتشديد اللام « نبت » .

٦٧ ــ المصنعة ــ مجتمع المـاء كالحوض .

٦٨ ــ المضـحاة ــ أرض لا تكاد تغيب عنها الشمس .

٦٩ ــ المضربة ــ مضربة السيف بفتح الراء وكسرها . المكان الذى يضرب به منه .

٧٠ ــ المضلة ــ بالكسر ــ أرض يضل فيها الطريق أو السالك .

٧١ ــ المضيعة ــ المكان الذى تكثر فيه أسباب الضياع .

٧٢ ــ المطربة ــ الطريق الضيق .

٧٣ ــ المظلة ــ بالفتـح ــ المكان الذى يستظل فيه .

٧٤ ــ المظنة ــ بالكسر ــ مظنة الشىء ــ الموضع الذين يظن وجوده فيه .

٧٥ ــ المعركة ــ موضع العراك .

٧٦ ــ المعسلة ــ الخلية .

٧٧ ــ المعصرة ــ موضع العصر .

٧٨ ــ المعلمة ــ الأثر يستدل به على الطريق .

٧٩ ــ المعلاة ــ الأرض المرتفعة ، ومقبرة مكة ، وموضع ببدر وباليمامة .

٨٠ ــ المعاذة ــ معـاذة ــ ماءة لبني الأقيشر .

٨١ ــ المغارة ــ الكهف .

٨٢ ــ المفجرة ــ متفجر المـاء ، ومن الوادى متسعه والأرض تتفجر فيها أودية .

٨٣ ــ المفغرة ــ الأرض الواسعة . والفجوة فى الجبل دون الكهف .

٨٤ ــ المفناة ــ بالفاء ــ أرض مفناة موافقة لنازليها .

٨٥ ــ المفازة ــ معروفة .

٨٦ ــ المفيأة ــ مكان الفىء « الظل » .

٨٧ ــ المقبرة .

٨٨ ــ المقتلة ــ المكان الذى يكثر فيه القتل .

٨٩ ــ المقربة ــ الطريق المختصر .

٩٠ ــ المقرة ــ بتشديد الراء ــ الحوض يجمع فيه المـاء .

٩١ ــ المقراة ــ الحوض يجمع فيه الناس .

٩٢ ــ المقعدة .

٩٣ ــ المقلتة ــ المهلكة والمكان المخوف .

٩٤ ــ المقلمة ــ وعاء الأقلام .

٩٥ ــ المقمأة ــ المكان الذى لا تطلع عليه الشمس .

٩٦ ــ المقنأة ــ المكان الذى لا تطلع عليه الشمس .

٩٧ ــ المقناة ــ المضحاة ضد المقنأة بالهمز .

٩٨ ــ المقامة : المجلس كالمقام .

٩٩ ــ المقيأة ــ مكان القىء .

١٠٠ــ المكلأة ــ موضع الكلأ .

١٠١ــ المكمأة ــ موضع الكمء .

١٠٢ــ المكانة ــ المكان .

١٠٣ــ الملحمة ــ مكان القتال الشديد .

١٠٤ــ الملصة ــ مكان اللصوص .

١٠٥ــ المملحة ــ منبت الملح كالملاحة .

١٠٦ــ الممنأة ــ الأرض السوداء .

١٠٧ــ المنجاة ــ موضع النجاة .

١٠٨ــ المنحاة ــ بالحاء المهملة ــ المسيل الملتوى وطريق السانية .

١٠٩ــ المنزلة ــ المنزل ــ الدار .

١١٠ــ المنظرة ــ المرقبة .

١١١ــ المنعلة ــ بالعين المهملة ــ الأرض الغليظة .

١١٢ــ المنقبة ــ الطريق فى الجبل .

١١٣ــ المنقلة ــ المرحلة من مراحل السفر ــ ويقال أرض منقلة أى ذات حجارة .

١١٤ــ المناحة ــ مكان النوح ــ يقال كانوا فى مناحة فلان .

١١٥ـ المنارة ـ موضع النور ـ والمئذنة .

١١٦ـ المنامة ـ موضع النوم .

١١٧ـ المنيئة ـ المدبغة .

١١٨ـ المهلكة ـ مثلث اللام ـ المفازة .

١١٩ـ المهمهة ـ المفازة البعيدة ، والبلد القفر .

١٢٠ـ المهواة ـ مكان الهوى ـ ما بين الجبلين ونحوه .

١٢١ـ الهيمة ـ مهيمة الجحفة بين الحرمين ـ ميقات أهل الشام .

١٢٢ـ الموردة ـ مأتاة الماء والطريق اليه .

١٢٣ـ الموقعة ـ موقعة الطائر بفتح القاف ـ الموضع الذى اعتاد الوقوع عليه .

١٢٤ـ الموماة ـ الفلاة .

١٢٥ـ الميسرة ـ جهة اليسار .

١٢٦ـ الميمنة ـ جهة اليمين .

الخلاصة

وخلاصة القول أن « منطقة » بفتح الميم وكسر الطاء تشهد لها أصول اللغة بأقوى مما تشهد به « لمنطقة » بكسر الميم وفتح الطاء .

واذاً تكون مناطق التعليم ، ومناطق التدريب ، ومناطق الصناعة وما اليها جمع « منطقة » بالصيغة الأولى . وبذلك تكون الكلمة «منطقة» من النطق وليست « منطقة » من النطاق والله أعلم .

رأى فى ضبط منطقة

للأستاذ محمد خلف الله أحمد

شاع فى مصر وبعض البلاد العربية فى الحديث استعمال كلمة مَنطقة على وزن منزلة وجميعها مناطق فى معنى قسم من الكرة الأرضية أو جزء من مدينة أو ناحية من النواحى فى التنظيم الادارى أو دائرة من دوائر النفوذ السياسى فيقال المنطقة الجغرافية والمنطقة الحارة ومناطق التعليم وما الى ذلك . وهذه الكلمة بهذا الضبط وبهذه المعانى لا وجود لها فى من المؤلفات القديمة وعلى الأخص الجغرافية و التاريخية يوحى بأنها لا وجود لها فى كتب التراث ، واذن فهى لفظة مستحدثة .

وقد نبه كثير من أساتذة اللغة الى أن الكلمة بهذا الضبط وفى استعمالها اسم مكان لا سند لها من القواعد الصرفية وحكموا بخطئها وردوها الى مِنطقة على وزن مئذنة ، وتلك كلمة معجمية قديمة يقول « اللسان » فى شرحها :

« والمِنطق والمنطقة والنطاق كل ما شد به وسطه ، والمنطقة معروفة اسم لها خاصة تقول منه : نطقت الرجل تنطيقا فتنطق أى شدها فى وسطه .. » وهى مادة مطولة ... الى أن يقول: « ويقال تنطق بالمنطقة ، ونطق الماء الأكمة والشجرة نصفها ، واسم ذلك الماء النطاق على التشبيه بالنطاق المقدم ذكره ... واستعاره على عليه السلام .. (فى قوله) فاما الآن فقد اتسع نطاق الاسلام » .

وفى المصباح المنير : والمنطقة اسم لما يسميه الناس الحياصة ، والحياصة (كما فى اللسان) سير طويل يشد به حزام الدابة ...

وقد قمت باستقراء سريع لبعض الكتب التاريخية والجغرافية القديمة المشهورة مثل « أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم » (للمقدسى) و « مقدمة ابن خلدون » وكتب أخرى فلم أعثر على استعمال قديم لكلمة مِنطقة فيما تستعمل فيه مَنطقة فى العصر الحديث » .

ولكن لفت نظرى أن احدى المقابلات الافرنجية (فى الانجليزية والفرنسية) لكلمة منطقة وهى كلمة : Zone أصل معناها الحزام أو الشريط من الألوان أو الأرض حول أى شىء ، وهى تطلق على كل واحد من الأحزمة الخمسة العظيمة التى ينقسم اليها سطح الأرضى ، وهى تستعمل فعلا أيضا فتعنى أن تحوط شيئا بشىء كالحزام .

ونص عبارة قاموس القرن العشرين فى هذا كما يلى :

Zone : noun : a belt, a stripe of different colour or substance round anything : one of the five great belts into which the surface of the earth is divided ; any continuous tract with particular characteristics, V. t. to encircle as with a girdle.

ومن جهة أخرى حين أراد مستشرق مثل ادوارد لين فى « معجمـه العربى الانجليزى » أن يشرح كلمة منطقة العربية القديمة ذكر فى مقـابلاتها الافرنجية كلمـة Zone وغيرها من الألفاظ المقابلة لحزام .

هذا التقابل جعلنى أرجح أن بعض الرواد من مترجمينا فى العصر الحديث (مثل رفاعة) حين واجهتهم كلمة Zone الأفرنجية فى مدلولها الجغرافى ترجمـوها بالكلمة العربية القـديمة منطقة بكسر الميم وأن بعض الكتاب والمؤلفين بعد ذلك توهموها اسم مكان على مفعله بفتح الميم وكسر العين فقالو منطقة .

وتحقيقا لهذا الفرض رجعت الى بعض كتب رفاعة وعلى الأخص مترجماته مثل كتاب « ملطبرون » فى الجغرافية العمومية الذى طبع الجزءان الأول والثـالث من ترجمة رفاعة له سنة ١٢٥٤ هـ فوجدته يستعمل الكلمة العربية (غير مشـكولة) فى معناها الجغرافى الحديث فيقول مثلا (ص ٤ من ج ٣) « فينتج من تقدير الطول والعرض بما ذكر أن أغلب أرض آسيا موضوع فى المنطقة المعتدلة الشمالية فما يوجد منها فى المنطقة المحترقة فانه يظهر لنـا أنه المجموع » . ويضع (فى ص ١٢ ج ٣) عنوانا (حـدود المنطقة الباردة والحارة) ويقـول « ولننبه هنا على حدود المنطقتين المنقسمة فيهما آسيا .. وربما اختلطت حدود كل من المنطقتين ببعضهما » . ويقول (ص ١٩٣) « لمـا فرغنا من تخطيط الأطراف الشمالية من آسيا ناسب أن نعقب ذلك بذكر المناطق الوسطى التى لا يعرفها الجغرافيون الا بأخبار لا تفيد شيئا صحيحا » . ومما يقوى هذا الفرض الذى أعرضه أن مادة النطق تدور فى استعمالنا الصحيح فى الدلالة على الموقع أو المساحة المـادية أو المعنوية فنقول : « ان هذا داخل فى نطاق عملى » . ونقول ان هذه منطقة نفوذ عربى أو اسلامى » وهكذا .

اذا صحت هذه النظرة ــ وهى لا تزال فى حاجة الى مزيد من الاستقراء والتتبع ، كان لنا أن نقترح اعتماد الضبط القديم للكلمة ، واقرار الكتاب والمـذيعين على ما التزمه الكثيرون منهم من نطق الكلمة بضبطها العربى القديم على وزن مئذنة . ثم اقرار ما أثبته المعجم الوسيط فى طبعته الأولى فى تفسير المنطقة بكسر الميم فى استعمالها المحدث بأنها « المنطق وجزء محدود من الأرض له خصائص مميزة ، وهو على الكرة الأرضـية كالحزام وذلك كالمنطقة الاستوائية ومنطقة البحر الأبيض (محدثة) (ج) مناطق » والله أعلم .

٣ – ضبط كلمة "متحف"

كلمة متحف بضم الميم صحيحة من حيث القياس ومن حيث المعنى ، للدلالة على مستودع التحف ، والفعل أتحف ليس مقصورا على معنى اعطاء تحفة ، بل يصح أن يكون معناه أيضا عرضها للاطلاع عليها ، وبناء على قرار المجمع جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان واقراره قواعد الاشتقاق من الجامد وما تراه اللجنة من التوسع فى جواز الاشتقاق من اسم العين دون تقيد بالضرورة العلمية ، واستئناسا بأن وجود الثلاثى المزيد فى الفعل يشعر بالمجرد منه ، تقرر اللجنة أنه يجوز أن يؤخذ من « تحفة » بمعنى شىء يقدم للالطاف فعل ثلاثى من باب نصر ، ومن مصدره يؤخذ اسم مكان على وزن مفعل بفتح الميم والعين فتكون كلمة « متحف » بفتح الميم والحاء صحيحة فى الاستعمال بالمعنى المتعارف الآن لمكان أيداع التحف أو عرضها .

(*) صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨ .

* قدم الاستاذ الدكتور محمد كامل حسين عضو المجمع الى المجلس بحثا له بعنوان « اخطاء اللغويين » وذلك بجلسة ١٩٦٦/٥/٢ ووزع البحث على الاعضاء بجلسة ١٩٦٦/٥/١٦ ، وقد احاله المجلس الى لجنة الأصول ، ونشر نصه فى الجزء الثانى والعشرين من المجلة .

* وقد عرض الأستاذ الباحث لموقف اللغويين من أثر الذوق والاستعمال فى تطور اللغات ، ووضعهم المبنى قبل المعنى ، والصيغة فوق الدلالة ، وبذلك تخلف التفكير اللغوى عن مسايرة التقدم الفكرى ، وتضمن البحث مناقشة فى معنى الفصيح والأفصح والشاذ ، وفى غضون البحث ذكرت أمثلة من الألفاظ والأساليب للتدليل والبيان ، وختم البحث بسرد لما سجلته كتب فقه اللغة من الكلمات فى أحوال اللين وصوره وأطواره وما يطرأ عليه من تغيرات ، واكثره مما لاوجود له فى الواقع ، فالمعانى التى ذكرها اللغويون للكلمات من وضعهم ، وليست مما يجرى فى الاستعمال فى راى الأستاذ الباحث .

* وبعد أن درست اللجنة البحث ، تبين لها أن الأستاذ الباحث قد افاض فى مسائل كلية ، وبسط آراءه فيها ، وأن هذه المسائل مجال رحيب لتداول الرأى ، وتنازع القول ، وليست مما يمكن البت فيه بقرار حاسم ، وحكم فاصل . ولكن ما جاء فى البحث من امثلة الألفاظ والأساليب هو الذى يتسنى اجالة النظر فيه ، والوصول الى قرار .

وعلى هذا رأت اللجنة أن تدرس : ضبط كلمة متحف ، وتعليل ضبط حدث فى تعبير « ما قدم وما حدث » وتحقيق استعمال كلمة « التبرير » وتحقيق استعمال « تقدم الى فلان بكذا » أى قدمه اليه أو طلبه والتمسه وتحقيق استعمال « مفاعل » كمكايد ومكائد ، وتحقيق استعمال كلمة « سواء » مع « أم » ومع « أو » بالهمزة وبغيرها وتحقيق استعمال كلمة « التقييم » بمعنى التقويم ، اى بيان القيمة .

وقد ناقشت اللجنة فى هذه الألفاظ والأساليب واصدرت فى كل منها قرارها ، بعد أن نظرت فيما كتب الأستاذ الباحث فى شأنها ، وفيما قدمه كل من الأستاذ الشيخ عطية الصوالحى والأستاذ عباس حسن من مذكرة مكتوبة . والمذكرتان منشورتان فى هذه المجموعة .

٤ - ضبط "حدث"

فى تعبير "ما قدم وما حَدُث"

من أفصح العربية ما ورد من عبارة «أخذ نى من الأمر ما قــدم وما حدث» أى ملكنى الهم قديمه وحديثه . وقد جاء فعل « حدث » فى هذه العبارة مضموم الدال ، ونص اللغويون على أن الدال فى حدث لم تضم الا فى هذا الموضع، وذلك لمكان قــدمَ ، ويعبر عن ذلك أحيــانا بالازدواج وأحيانا بالاتباع . ومثله فى فصح العربية كثير .

وقد تناول نقاد اللغة بالبحث ما ورد من أمثلة ذلك ، وناقشوا ما قيل فى تخريجها فقبلوا بعضا وأنكروا بعضا فى تمحيص وتدليل ، ولم يكن فيما أنكروه تخريج ضم الدال فى «حدث» من تلك العبارة المأثورة .

وأما القول بأن اللغويين أغفلوا المعنى فى تفسير هذه العبارة وأن هناك بابين لحدث ، باب فعل بضم الدال وهو من الحداثة، وباب فعل بفتحها وهو من الحدوث ، فذلك لا سند له فى نصوص اللغة ولا فى شواهد الاستعمال . وقد أثبت اللغويون فعــل حدث من باب نصر ، وذكروا لمصدره الحدوث والحداثة معا ، ومعناه : وجودُ شيء كان معدوما ، أو نقيض القدم ، وكذلك ابتداء الأمر وطراءته . ومنعوا أن يستعمل فعل حدث بضــم الــدال الا مقترنا بالفعل قــدم كما سلف القول .

على أنه يتسنى تخريج استعمال « حدث » بضم الدال مستقلا ، باعتبار أنه من باب تحويل الفعل الى فعل بضم العين لافادة المدح أو الذم أو المبالغة مع اشرابه معنى التعجب ، ويقصد به الالحاق بالغرائز ، كما يقال : علم الرجل أى صار العلم ملازما له كأنه سجية فيه . وقد أجاز النحاة فى كل فعل صالح للتعجب منه استعماله على فعل بضم العين ، بالأصالة أو التحويل ، اذا أريد التعجب مدحا أو ذما أو مبالغة .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨
* انظر هامش قرار ضبط كلمة « متحف »

٥ – كلمة "التبرير"

فى المعجم : بَرَّ حجه : قبل ، وتضعيفه برره : جعله مقبولا ، ومن ثم ترى اللجنة أجازة ما شاع من استعمال التبرير فى معنى التسويغ ، استنادا الى قرار المجمع فى قياسية تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨

* انظر هامش قرار ضبط كلمة « متحف »

٦ – استعمال "تقدم إلى فلان بكذا"

أى قدمه إليه أو طلبه أو التمسه

ترى اللجنة أن أصل معنى « تقدم اليه » دنا منه واقترب ، وقد استعمل فى معان منها قولهم : تقدم فلان الى فلان بكذا ، وهما متساويان ، أو المتقدم أدنى ، ويكون المعنى طلب منه أو التمس ، ومنها قولهم : تقدم الى فلان بكذا أيضا والمتقدم أعلى منزلة ، ومعناه حينئذ : أمره به ، وهذا كما تفرق فى صيغة الأمر بين الأمر والدعاء والالتماس ، بالنظر الى حال المتكلم مع المخاطب ، والتعبير على هذا صحيح فى المعنيين .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨
* انظر هامش قرار ضبط كلمة « متحف »

٧ – استعمال "مفاعل"

بقلب الياء همزة كمكايد ومكائد

ترى اللجنة جواز الحاق المد الأصلى فى صيغة مفاعل بالمد الزائد فى صيغة فعائل . وعلى هذا يجوز فى عين مفاعل قلبها همزة ، سواء أكان أصلها واوا أم ياء فيقال مكايد ومكائد . ومغاور ومغائر .

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨

* انظر هامش قرار ضبط كلمة « متحف »

٨ – استعمال "سواء"

مع "أم" ومع "أو" بالهمزة وبغيرها

يجوز استعمال « أم» مع الهمزة وبغيرها ،وفاقا لما قرره جمهرة النحاة ، واستعمال « أو » مع الهمزة وبغيرها كذلك ، على نحو التعبيرات الآتية : سواء على أحضرت أم غبت ــ سواء على حضرت أم غبت ــ سواء على أحضرت أو غبت ــ سواء على حضرت أو غبت .والأكثر فى الفصيح استعمال الهمزة وأم فى أسلوب « سواء » .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨
* انظر هامش قرار ضبط كلمة « متحف »
* اضاف المؤتمر الى ما عرضته اللجنة ، هـذه الجملة : « والأكثر فى الفصيح استعمال الهمـزة وأم فى اسلوب ــ سواء ــ » .

٩ — استعمال "التقييم"

بمعنى بيان القيمة

الياء فى كلمة « قيمة » أصلها واو ساكنة مكسور ما قبلها ، وكذلك كلمة « ديمة » من الدوام ، وعيد من العود . والأصل فى الاشتقاق من أمثال هذه الألفاظ أن ينظر الى أصل الحرف، كما قال العرب فى بعض الاستعمالات دومت السماء ، الا أن العرب ربما قطعوا النظر عن أصل حرف العلة ، ونظروا الى حالته الراهنة ، كما قالوا ديمت السماء فى بعض الاستعمالات ، وكما قالوا : عيد الناس اذا شهدوا العيد ، ولم يقولوا فى هذه الكلمة : عود الناس ، تحاشيا عن توهم أنها من العادة . وعلى ذلك يجوز أن يقال : قيم الشيء تقييما بمعنى حدد قيمته للتفرقة بينه وبين قوم الشيء بمعنى عدله ، وقد جاءت المعاقبة بين الواو والياء المشـددتين للتخفيف فى أمثلة من كلام العرب يستأنس بها فى قبول ذلك .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨
* انظر هامش قرار ضبط كلمة « متحف »
* وانظر بحث الاستاذ احمد حسن الزيات المقدم الى المجلس فى د ٢٧ سنة ١٩٦١ بعنوان «كلمات للمعجم الوسيط»
* وانظر بحث الاستاذ عبد الله كنون المقدم الى المؤتمر فى د ٣٢ سنة ١٩٦٦ بعنوان « الفنداق وألفاظ اخرى »

حول بحث الدكتور محمد كامل حسين فى :

أخطاء اللغويين

مذكرات للأستاذ عطيه الصوالحى

فى :

١ — كلمة « متحف » .

٢ — كلمة « حدث » فى تعبير « ما قدم وما حدث » .

٣ — تحويل الفعل لافادة المدح أو الذم أو المبالغة .

٤ — كلمة « التبرير » .

٥ — استعمال « تقدم الى فلان بكذا : أمر به » .

٦ — « فعائل » ومفاعل « كبصائر ومصاير » .

٧ — فى استعمال كلمة « سواء » .

٨ — كلمة « قيّم » .

١ — فى كلمة « متحف »

مذكرة الدكتور محمد كامل حسين تضمنت فى كلمة « متحف ثلاث قضايا » :

الأولى : العدول عن كلمة « متحف » بفتح الميم الى « متحف » بضم الميم بحجة أن الفعل « تحف » لم يرد ، وانما ورد « أتحف » .

الثانية : أن اسم المكان المشتق من فعل بعينه يجب أن يكون هذا الفعل يحدث فى المكان الذى يوضع له الاسم ..... ثم قال سيادته : ولا أعلم أن هذا يحدث فى دور الآثار .

الثالثة : مبنى كلمة «متحف» ليس صحيحا الا من ناحيــة الاشتقاق ، أما الذوق اللغوى فيأباه ، والذوق اللغوى يدق عن القواعد ، وعلل ســيادته ذلك بأن اشــتقاق اســم المكان من « أفعل » المتعدى نادر جدا .

***

(١) ويقال فى نقاش القضية الأولى : ان العدول عن الشىء يقتضى سَبق وجوده ، وكلمة « متحف » بفتح الميم أبت قواعد الاشتقاق صوغها ، لأن فعلها الثلاثى مفقود ، اذ لم تنقل الينا معجمات اللغة من أفعال هذه المادة الا قولهم : أتحفت الرجل تُحفة ، وأتخفه بها واتّحفه •

وفى اللسان : قال صاحب العين : وتاؤه — أى لفظ تحفة — مبدلة عن الواو الا أنها لازمة لجميع تصاريف فعلها الا فى « يتفعل » يقال : أتحفت الرجل تحفة وهو يتوحف كأنهم كرهوا لزوم البدل هنا لاجتماع المثلين فردوه الى الأصل • ثم قال ابن منظور : فان كان ما ذهب اليه فهو من « وحف » •

وعبارة ابن منظور هذه توهم أن لفظ « تحفة » من « وحف » وأن الفعل الثلاثى موجود وصاحب التاج يدفع بعبارته هذا الوهم فيقول : « فان كان ما ذهب اليه — أى صاحب العين فتذكر — أى كلمة تحفة فى (و ح ف) أى فى باب الفاء فصل الواو من القاموس لا فى باب الفاء فصل التاء كما هى الآن •

وبهذا تقرر أن الفعل الثلاثى مفقود ، وأن كلمة « تحفة » كانت فى الأصل اسم مصدر اتحف أو اتّحف ثم استعملت اسما للطرفة من الفاكهة وغيرها من الرياحين ، أو اسما لما اتحفت به الرجل من البر واللطف •

وبعد هذا البيان يتعين أن يكون اسم المكان هو « متحف » بضم الميم وسكون التاء أو تشديدها لا « متحف » بفتح الميم ، وذلك جريا على قواعد الاشتقاق ، وتطبيقا لقرار المجمع الذى ينص على أنه اذا كانت المادة اللغوية غير ثلاثية الحروف يجوز لنا أن نصوغ منها ما لم يذكر على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثى ، وباب الرباعى وملحقه ومزيده ، ص ١٨ مجموعة القرارات العلمية •

(٢) والقضية الثانية لا نزاع فى شطرها الأول ، أما الثانى فقد حكم فيه بأن دار الآثار « متحف » مجازا ، وأن الاتحاف الذى يحدث فيها مجاز أيضا مراد به المشاهدة : فقد شبه عرض القطع الأثرية على من يشاهدها باتحاف المرء بطرف من الفاكهة أو الرياحين بجامع الارتياح والسرور بكل ، ثم استعير الاتحاف للعرض ، واشتق منه اسم المكان « متحف » بمعنى معرض، وأصبح اليوم حقيقة عرفية •

(٣) والقضية الثالثة يقول فيها السيد الزميل أن مبنى كلمة « متحف » يأباها الذوق اللغوى الذى يدق عن القواعد كما يقول • ونحن نرفض هذا القول ببطلانه ، ثم نقول

فى رد تعليله : ان قلة الشىء لا تعارض صحته واستعماله • على أن هذا الذى يقول سيادته أنه نادر جدا وارد فى القرآن الكريم :

فقد جاء فيه « مفعل » اسم مكان من أفعل المتعدى فى قوله تعالى « نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما » النساء / ٣١ وفى قوله تعالى «ليدخلنهم مدخلا يرضونه» الحج/٥٩ وقوله سبحانه « وقال اركبوا فيها باسم الله مجريها ومرساها » هود / ٤١ والمجرى والمرسى فى الآية يحتملان المكان والزمان والمصدر • مما تقدم يتضح أن كلمة « متحف » بضم الميم هى الصحيحة • والله أعلم •

٢ — فى كلمة « ما قدم وما حدث »

يقول السيد الزميل أن اللغويين أغفلوا المعنى فى تفسير عبارة « ما قَدُم وما حَدُث » وينكر الاتباع فيها ويرى أن (حَدُث) فيه معنى الحداثة وهو ضد قدم ، وأن (حدث) فيه معنى الحدوث أى الوجود • هـذا معنى كلامه •

* * *

اللغويون أصحاب المعجمات أجمعوا على أن الفعل « حَدُث » له باب واحد ، وهو باب (نصر) وأنه يكون بمنعى الحداثة وبمنعى الحدوث •

(١) قال فى المصباح : (حدث) الشىء حدوثا من باب قعد : تجدد وجوده ، فهو حادث وحديث ، ومنه حدث به عيب اذا تجدد وكان معدوما قبل ذلك •

(٢) وفى التاج : حدث الشىء حُدوثا بالضم وحداثة بالفتح : نقيض قدم ، والحديث نقيض القديم ، والحدوث نقيض القدم • (وتضم داله اذا ذكر مع قدم) كأنه اتباع ، ومثله كثير •

(٣) وفى الصحاح : ولا يضم (حدث) فى شىء من الكلام الا فى هذا الموضع ، وذلك لمكان قدم على الازدواج ، وفى حديث ابن مسعود انه سلم على الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فلم يرد عليه السلام قال « فأخذنى ما قدُم وما حَدُث » يعنى همومه وأفكاره القديمة والحديثة • ويقال : حَدث الشىء فاذاقرن بقدم ضم للازدواج •

(٤) وفى اللسان والنهاية مثل ما فى الصحاح بالحرف •

وقد ذكر الحريرى فى كتابه « درة الغواص »أن من أوهام الخواص قولهم « قد حدث أمر » قال : فيضمون الدال من (حدث) مقايسه على ضمها فى قولهم : أَخذه ما حَدُث

وما تقدم فيحرفون بنية الكلمة المقولة،ويخطئون فى المقايسة المعقولة ،لأن أصل بنية هذه الكلمة (حدث) على وزن (فعل)بفتح العين كما أنشد فى بعض أدباء خراسان لأبى الفتح البستى :

جزعت من أمر فظيع قد حدث　　أبو تميم وهو شيخ لا حدث

قد حبس الأصلع فى بيت الحدث

وانما ضمت الدال من (حدث) حين قرن (بقدم) لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة فاذا أفردت لفظة (حدث) زال السبب ، الذى أوجب ضم دالها فى الازدواج ، فوجب أن ترد الى حركتها وأولية صيغتها .

وقد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الازدواج ، وأعادتها الى أصولها عند الانفراد فقالوا :

(١) « الغدايا والعشايا » اذا قرنوا بينهما ، فان أفردوا (الغدايا) ردوها الى أصلها فقالوا (الغدوات) .

(٢) و — « هنأنى الشىء ومرأنى » فان أفردوا (مرأنى) قالوا قالوا (أمرأنى) .

(٣) و — « فعلت به ما ساءه وناءه » فان أفردوا قالوا (أناءه) .

(٤) و — « أيضا هو رجس نجس » — بكسر النون وسكون الجيم فان أفردوا اللفظة (نجس) ردوها الى أصلها فقالوا (نجس) كما قال سبحانه وتعالى « انما المشركون نجس » .

(٥) و — كذلك قالوا للشجاع الذى لا يزايل مكانه « أهيس أليس » والأصل فى الأهيس (الأهوس) لاشتقاقه من (هاس يهوس) اذا دق فعدلوا به الى الياء ليوافق (أليس) - - أى شجاع .

(٦) وقد نقل عن النبى صلى الله عليه وسلم ألفاظ راعى فيها حكم الموازنة وتعديل المقارنة : فروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال للنساء المتبرزات فى العيد « ارجعن مأزورات غير مأجورات » .

(٧) وقال فى عوذة للحسن والحسين كرم الله وجههما أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة الأصل فى « مأزورات » مازورات لاشتقاقها من الوزر كما أن (لامة) ملمة لأنها فاعل من (ألمت) [1] الا أنه عليه الصلاة والسلام قصد أن يعادل بلفظ (مأزورات) لفظ مأجورات ، وأن يوازن بلفظ (لامة) لفظتى تامة وهامة .

(٨) ومثله قوله عليه الصلاة والسلام « من حفنا أو رفنا فليقتصر » أى من خدمنا أو أطعمنا وكان الأصل (أحفنا) فأتبع « حفنا » رفنا .

---

(١) ألمت العين : أصابت بسوء

(٩) وروى فى قضايا على رضى الله عنه أنه قضى فى القارصة والقامصة والواقصة بالدية أثلاثا • وتفسيره : أن ثلاث جوار ركبت احداهن الأخرى فقرصت الثالثة المركوبة ، فسقطت الراكبة ووَقصت ، فقضى للتى وقصت أى اندق عنقها بثلثى الدية على صاحبتيها ، وأسقط الثلث باشتراك فعلها فيما أفضى الى وقصها ، والواقصة هنا بمعنى الموقوصة ، وعبر بالواقصة دون الموقوصة للازدواج •

(١٠) وأنشد الفراء فى هذا النوع (للقلاخ بن جبابه أولا بن مقبل) •

هتاك أخبية ولاج أبوبة ... يخالط الجد منه البر واللينا

فجمع الباب على (أبوبة) ليزاوج لفظة أخبية • اهـ

وقد ناقش العلماء الازدواج فى بعض هذه العبارات ولم يناقشوه فى البعض الآخر :

فممنا ناقشوه :

(١) قولهم « يأتينا بالغدايا والعشايا »

فقد قال أبو حيان : يزايلون — أى العرب — اللفظ عما به أولى لأجل التوافق والازدواج نحو « ارجعن مأزورات غير مأجورات » وليس من ذلك (انى لآتية بالغدايا والعشايا) لأن (الغدايا) ليس جمع غداة وانما هو جمع غدية بمعنى غداة •

(٢) وقولهم « هنأنى الشىء ومرأنى » قال ابن برى : حكى أهل اللغة مرأنى وأمرأنى وعليه لا ازدواج هنا •

(٣) وقولهم « هورجس نجس » يقول ابن هشام الازدواج هنا انما هو فى التزام كسر النون وسكون الجيم من (نجس) والا فكل اسم على زنة (فعل) يجوز فيه جوازا مطردا فتح أوله وكسر ثانيه على الأصل نحو (كَتِف) ويجوز تسكين عينه مع فتح فائه ويقال (كَتْف) بوزن ضرب ، ويجوز كسر أوله مع سكون ثانيه فيقال (كِتْف) بوزن عِلْم ، فان كانت عينه حرف حلق (كفخذ) ففيه لغة رابعة وهى اتباع الفاء لحركة العين لقوتها فاذا جاز هذا فيه فالازدواج بالتزامه لا بأصل ، وفيه حينئذ مسامحة ما •

(٤) وقولهم للشجاع الذى لا يزايل مكانه « أهيس أليس » فى الصحاح : قال الأصمعى يقال حمل فلان على عسكرهم فهاسهم أى داسهم مثل حاسهم ، والأهيس : الشجاع مثل الأهوس وكذا فى القاموس ، ولذا ذكره فى اليائى والواوى ، فليس فى العبارة ازدواج •

(٥) وقول النبى صلى الله عليه وسلم فى عوذه الحسن والحسين « ومن كل عين لامة » فى القاموس العين اللام : المصيبة بسوء وكل ما يخاف من فزع أو شر ، وعلى هذا الازدواج فى عوذة « الرسول صلى الله عليه وسلم » .

(٦) ويقال فيما أنشده الفراء : « هتاك أخبية ولاج أبوبة » .

ليس فى البيت ازدواج ، فقد قال فى القاموس الباب معروفة وجمعه أبواب ِبيبَان وأبوبة نادرة هذا ولم يتعرض أحد من اللغويين الى مناقشة قول ابن مسعود رضى الله عنه « فأخذنى ما قدم وما حُدث» والازدواج فيه سليم لم يجرح ، وضم الدال من «حدث» لأجله لاشىء آخر.

وهنا يسأل هل ضم الدال لازم فى مثل قول ابن مسـعود ؟ وهل الازدواج قياسى أو سماعى؟ الظاهر أن ضم الدال ليس بلازم،وأن الازدواج سماعى .

٣ — "تعقيب"

على ما قيل من جواز تحويل الفعل (حدث) لفتح الدال الى (حدث) بضمها ليلحق بأفعال الغرائز وليجرى مجرى نعم وبئس ، ولكن فى إفادة المدح أو الذم الخاص مع اشرابه التعجب .

اشترط النحاة لتحويل مثل هذا الفعل لافادة المـدح أو الذم الخاص مع اشرابه التعجب اشترطوا صلاحيته لبناء التعجب منه : بأن يكون ثلاثيا تاما مثبتا قابلا للتفاضل مبينا للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء .

والفعل (حدث) حقيقة لا تفاضل فيها ،لأن الحدوث قدر مشترك بين الناس جميعا ، وقدر مشترك أيضا بين الناس وغيرهم من كل ما صدق عليه الوجود بعد العدم ، فلامزية فيه لبعض فاعليه على بعض .

ولـما كان التفاضل هو مناط التعجب ،وهو فى هذا الفعل مفقود كان محالا أن يبنى منه تعجب . وقد عد السيوطى هذا الفعل (حدث) من الأفعـال التى لا يبنى منهـا تعجب : فقال فى الهمع جـ ص ١٦٥ :

(مسألة) تبنى صيغا التعجب والتفضيل من كل فعل ثلاثى مجرد تام ... فلا ينبيان من اسم ولا من فعل رباعى ... ولا مما لا يقبل الكثرة والتفاضل كمات وفنى وحدث ، اذ لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض . أ هـ .

---

(١) المت العين : أصابت بسوء .

وعلى هذا يمتنع تحويل الفعل (حدث) وأمثاله الى (فعل) بالضم لالحاقه بأفعال الغرائز ، وانى مع هذا أقول متوسعا :

اذا أريد من الحدوث لازم معناه وهو الجدة أو الطراءة ، وأطلق على أحدهما اطلاقا مجازيا علاقته الملزومية جاز التعجب والتفضيل منه ،لأن الجدة والطراءة كل منهما قابل للتفاضل ، فيقال (ما أحدث هذا البناء) بمعنى ما أجده ،وهذا البناء هو الأحدث بمعنى هو الأجد .

وقد نقل ابن الشجرى عن العرب استعمال الحدوث فى معناه المجازى بصيغة التفضيل فقال فى أماليه حـ ٢ ص ٢٦٠ « وهو يتكلم فى تعريف الظروف « أمس » ما نصه :

« فأما أمس فأكثر العرب ضمنوه معنى لام التعريف ، فصار معرفة ، بدلالة وصفهم اياه بالمعرفة فى قولهم : خرجت أمس الأحداث » .

واعتمادا على هـذا يجوز تحويل الفعل (حدث) الى (حدث) لانشاء المدح بالجدة مع التعجب منها ، ويكون حينئذ جامدا ، وأظن أن هذا التحويل لا ينفع السيد الزميل .
والله أعلم

٤ — فى كلمة " التبرير "

يقول السيد الزميل « كلمة التبرير » عربية فى صيغتها واشتقاقها ودلالتها على ما لا تدل عليه كلمة أخرى فى اللغـة فبقاؤها واجب وهى صحيحة بكل معانى الصحة .

لا أعرف سندا لمـا قاله الزميل غير المعجم الوسيط فقد ورد فيه (برر) عمله : زكاه وذكر من الأسباب ما يبيحه ، ثم أردف هذه العبارة بقوله (محدثة) وعليه يكون لفظ «التبرير» مصدرا لا مشتقا كما قال سيادته ويكون سائغ الاستعمال من حيث كونه محدثا لا من حيث كونه عربيا فى صيغته ، ولا من حيث كونه يدل على ما لا تدل عليه كلمة أخرى فى اللغة ففى اللغـة كثير من الكلمات تؤدى معناه : مثل تزكية العمل وتسبيبه وتأييده وترشيحه وتسويغه وغيرها .

وقد بحثت فى المعجمات الأخرى عن مشتق من مادة (برر) بهذا المعنى يكون سببا لاستكمال المـادة فلم أظفر بشىء الا بلفظ بعيد المعنى هو (مبرر)

ففى القاموس والتـاج : (والمبرر) من الضأن كالمزيد (١) وهى التى فى ضرعها لمع سود وبيض عند الاشراب تشبيها بالبريد وهو تمر الأراك . وهذا المعنى بعيدا جـدا عن المعنى المراد . والله أعلم .

(١) فى التاج : والشاة المرمد : هى التى استبان حملها وعظم بطنها وورم حياؤها وقيل : اذا انزلت شيئا قليلا عند النتاج .

٥ — فى استعمال : "تقدم إلى فلان بكذا : أمره به"

يقول السيد الزميل : ومن الأمور التى تدل على تمسك اللغويين بالشكل دون الموضوع ما يذهبون اليه من أن قولنا « تقدم الى فلان بكذا » خطأ ، لأن هذا التعبير يدل على الأمر .

وهذا من عجيب القول ، وأصله : أن الخليفة كان يتقدم الى عماله بكذا وكذا ، فهذا منه أمر . وكان هذا هو المعنى الوحيد فى عصر المأمون مثلا ، لأن الأوامر كانت تصدر كلها من ولى الأمر . ثم تغيرت الحال ، وأصبح العمال هم الذين يتقدمون الى ولى الأمر يطلبون منه الاذن . وعلى هذا لا يكون هذا التعبير خطأ . الى آخر ما قال ...

ونحن نقول : أن الفعل « تقدم » له معنيان : أحدهما : حقيقى والآخر مجازى : أما الحقيقى فهو السبق أو التقرب : يقال « تقدم فلان أقرانه » اذا سبقهم فى عمل أو فضل أو غيرهما ، ويقال « قدمت فلانا الى كذا ، فتقدم هو اليه » .

قال فى المصباح : وتقدمت القوم : سبقتهم، ومنه مقدمة الجيش للذين يتقدمون .

وقال أيضا : وقدمت زيدا الى الحائط : قربته منه ، فتقدم اليه .

وعلى هذا يكون قولهم « تقدم فلان الى فلان بكذا » بمعنى طلب منه الاذن أو غيره صحيحا ، والتقدم فى هذا التعبير مستعمل فى معناه الحقيقى وهو التقريب .

وأما التقدم المجازى فهو المستعمل للدلالة على الأمر فى قولهم «تقدم فلان الى فلان بكذا» اذ أمره به . والتقدم بمعنى الأمر هنا معناه الحقيقى السبق .

قال صاحب التاج : ومن المجاز : تقدم اليه فى كذا اذا أمره به وأوصاه ، كما فى الأساس . وعبارة الأساس : ومن المجاز ... وتقدمت اليه بكذا وقدمت أمرته به .

وقد ذكر صاحب المصباح هذا المعنى المجازى كما ذكر المعنى الحقيقى السابق فقال « وتقدمت اليه بكذا أمرته به ، وقدمت اليه تقديما مثله » .

وهذا التعبير يدل ظاهره على بعد المناسبة بين التقدم والأمر ، بل على فقدها ، ولذا كان فى حاجة الى ايضاح المجاز فيه . ولبيانه نقول :

لما كان « التقدم » بمعنى السبق موصلا للمناصب ذات السيادة ، وكان من لوازم السيادة اصدار الأوامر جرى المجاز فى هذا التركيب على النمط الآتى :

استعمل التقدم بمعنى السبق للدلالة على السيادة لعلاقة السببية ، واشتق من التقدم الفعل تقدم بمعنى « ساد » على سبيل المجاز المرسل التبعى ، ثم أطلق التقدم بمعنى السيادة

على الأمر لعلاقة الملزومية ، واشتق منه تقـدم بمعنى أمر على طريق المجـاز المرسل التبعى أيضا • ففى التعبير مجاز على مجاز •

وكما أطلق « التقدم والتقديم » على « الأمر » مجازا أطلقـا على « القول » مجازا أيضـا •

قال صاحب البحر حـ ٨ ص ١٠٥ فى تفسيرقوله تعالى « يأيها الذين آمنوا لا تقـدموا بين يدى الله ورسوله » وفى قراءة « لا تقدموا » أى لا تتقدموا بحذف احدى التاءيين •

قال « وكانت عادة العرب — وهى الى الآن — الاشتراك فى الآراء ، وأن يتكلم كل بما شاء ويفعل ما أحب ، فجرى من بعض من لم يتمرن على آداب الشريعـة بعض ذلك ، قال قتادة : فربما قال قوم ينبغى أن يكون كذا ، لو أنزل فى كذا • فقـال : ابن عبا : نهُوا أن يتكلموا بين يدى كلامه ، وتقول العرب : تقدمت فى كذا وكذا وقدمت فيه اذا قلت فيه » •

وعلى هذا يكون معنى الآية الكريمة «لا تقدموا بين يدى الله ورسوله » لا تتكلموا بين يدى الله ورسوله • والله أعلم •

٦ — فى الجمع " فعائل " ووجوب قلب المدة الزائدة فى مفرده همزة فيه

يقول السيد الزميل : ومن أخطاء اللغويين قولهم : ان قول القائل « مصائر » كما يقول « بصائر » خطأ ، لأن الأولى « مفاعل » والثانية « فعائل » وهم ينسون أن هذا الخطأ طبيعى •

* * *

من المسائل التى تبدل فيها الواو والياء همزة عند الصرفين ان تقع احداهما بعد ألف « فعائل » وقد كانت مدة زائدة فى الواحد نحو عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف • وتشاركهما فى ذلك الألف نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل •

والسبب فى ذلك « كما يقول ابن جنى » انك لمـا جمعت قلادة ورسالة على « فعائل » وقعت ألف الجمع ثالثة ، ووقع بعدها ألف قلادة ورسـالة ، فاجتمع ألفان فلم يكن بـد من حذف احداهما أو تحريكهما ، فلو حذفوا الألف الأولى فاتت الدلالة على الجمع ، ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع ، لأن هذا الجمع لا بد أن يكون بعد ألفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون « كمفاعل » فتعين تحريك الثانيـة بالكسر لتكون كعين « مفاعل » والألف اذا حركت قلبت همزة ، ثم شبهت واو عجوزه وياء صـحيفة بألف قلادة لسكونهمـا اثر حركة من جنسهما كالألف • أ هـ •

وقال الخليل : انما همزت الألف والياء والواو فى رسائل وصحائف وعجائز ، لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة ، وانما هى حروف ميتة لا تدخلهن الحركة ، فلما وقعن بعد الألف همزن ولم يظهرن ، اذ كن لا أصل لهن فى الحركة . كذا فى التصريح جـ ٢ ص ٣٦٩

قال : وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع أن المدة فى الواحد أصلية لأنها عين الكلمة والذى سهل ابدالها همزة شبه الأصلى بالزائد .

وقال فى « معيشة » معايش ، لأن المدة فى الواحد أصلية فلا تبدل ، لأن أصلها الحركة ، لكونها عين الكلمة ، فاذا وقعت بعد ألف « مفاعل » تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال .

وبعضهم جمع « معيشة » على معائش بالهمز ، فعد شاذا ، وفيه ما يأتى :

قال فى البحر جـ ٤ ص ٢٧١ فى تفسير قوله تعالى « وجعلنا لكم فيها معايش » .

قرأ الجمهور « معايش » بالياء ، وهو القياس ، لأن الياء فى المفرد هى أصل لا زائدة فتهمز ، وانما تهمز الزائدة نحو صحيفة وصحائف .

وقرأ الأعرج وزيد بن على والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر فى رواية « معائش » بالهمز وليس بالقياس ، ولكنهم رووه وهم ثقات ، فوجب قبوله ، وشذ هذا الهمز ، كما شذ فى منائر جمع منارة ، وأصلها « منورة » وفى مصائب جمع مصيبة ، وأصلها مصوبة ، وكان القياس مناور ومصاوب وقد قالوا « مصاوب » على الأصل كما قالوا فى جمع مقامة مقاوم ومعونة معاون .

وقال الزجاج : جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ ، ولا أعلم لها وجها الا التشبيه بصحيفة وصحائف ، ولا ينبغى التعويل على هذه القراءة .

وقال المازنى : أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ، ولم يكن يدرى ما العربية ، وكلام العرب التصحيح فى نحو هذا . انتهى . ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة .

وقال الفراء : ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون انها « فعيلة » فيشبهون « مفعلة » « بفعيلة » أ هـ .

فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربما يهمزون هذا وشبهه ، وجاء به نقل القراء الثقات: ابن عامر وهو عربى صراح وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن ، والأعرج وهو من كبار القراء التابعين ، وزيد بن على وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذى قل أن يدانيه فيه أحد ، والأعمش وهو من الضبط والاتقان والحفظ والثقة بمكان ، ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذى لا يجهل ، فوجب قبول ما نقلوه الينا ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة فى مثل هذا .

وأما قول المــازنى أصل أخذ هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح ، لأنهـا نقلت عن ابن عامر وعن الأعرج وزيد بن على والأعمش، وأما قوله ان نافعا لم يكن يدرى ما العــربية فشهادة على النفى ، ولو فرضنا أنه لا يدرى ما العربية وهى هذه الصناعة التى يتوصل بهـا الى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك ، اذن هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقــراءة عن العرب الفصحاء .

وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم ذلك .

وفى النهر لأبى حيان جـ ٤ ص ٢٧١ :

وقرأ خارجــة عن نافع معائش بالهمزة :شبهها بصحائف من حيث عدد الحروف والحركات والسكون .

***

وبعد فاستنادا الى نقل القراء عن العرب والى قراءة القراء الثقات «معائش بالهمزة» ،والى ما بين « مفاعل » و « فعائل » من المشــابهة اللفظية ، استنادا الى ذلك يجوز همز العين من « مفاعل » فيقال فى مصايد مصائد وفى مكايد مكائد ونحوهما . والله أعلم .

٧ — فى إستعمال كلمة (سواء)

قال السيد الزميل ان نظرة فى بعض اللغويات أثار البحث فيمـا يقوله اللغويون من أن الافصح وحده هو الصحيح ، وانه وحده هو الذى يجب ان يتكلم به الناس جميعا ، من ذلك قولهم فى كلمة « سواء » والقرآن الكريم يقول « ســواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنــذرهم » «واللغويون» يرون ان كل صيغة غير هذه خطأ ،فهم يريدون من ضابط الشرطة ان يقول فى تقريره عن المهربين : انه سيتبعهم سواء أكانوا فى مصر أم فى غيرها ..

***

ولعل ســيادته قصــد باللغويين هنا العالمين النحويين : ابن هشــام وأبا على الفارسى ، فهما اللذان خالفا النحاة — على ما نعلم — فى استعمال كلمة « سواء » بالنسبة لبعض صورها .

أما ابن هشام فقــد قال فى كتابه « مغنى اللبيب » — « مســألة » اذا عطفت بعد الهمزة « بأو » فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا « لأن (١) ما يقتضيه » « أو » مناف لما تقتضيه

---

(١) هذا التعليل للمغنى جـ ١ ص ٩١

التسوية ، فان « أو » تقتضى أحد الشيئين أوالأشياء ، والتسوية تقتضى الشيئين أو الأشياء ، لأنها من الامور(٢)النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدا ، والعطف فيها مما اختصت به الواو ، وتشاركها فى ذلك «أم(٣)» المعادلة لهمزةالتسوية، لأنها انسلخت عن الدلالة على أحد الشيئين كما انسلخت الهمزة عن الاستفهام .

فالقياس عنده العطف « بأم » المعادلة ، ولـذا حكـم بتخطئة الفقهاء وغيرهم فى قولهم « سواء كان كذا أو كذا » وبسهولة صاحب الصحاح فى قوله « سواء على قمت أو قعدت » وبشذوذ قراءة ابن محيض « سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم » .

ويبدو أن ابن هشام توهم ــ كما قال الدمامينى ان الهمزة لازمة بعد كلمة « سـواء » فى أول جملتها فقدرها اذا لم تكن مذكورة ، و توصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم ، والى نسبة السهو الى الجوهرى ، والى شذوذ قراءةابن محيض ، لأنه أورد ذلك فى العطف بعـد همزة التسوية ، والفرض أن لا همزة فى شىء من ذلك .

وقد عقب العلماء على حكمه :

(١) فقال الدمامينى فى شرحه للمغنى ج ١ ص ٩٢ « اعلم » أن السيرافى قال فى شرح الكتاب « سواء » اذا دخلت بعدها همزة الاستفهام ــ يريد همزة التسوية ــ لزمت « أم » كقولك « سواء على أقمت أم قعدت » واذا كان بعد« سواء » فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر « بأو »(٤)كقولك « سواء على قمت أو قعـدت » اه كلامه وهو نص صريح يقضى بصحة قول الفقهاء وغيرهم ، وبصحة التركيب الوارد فى الصحاح ، وقراءة ابن محيصن التى لا همزة فيها بعد « سواء » فجميع ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ فى العربية .

ثم قال الدمامينى : فان قلت : فمـا وجه العطف « بأو » والتسوية تأباه ، لأنها تقتضى شيئين فصاعدا و « أو » لأحد الشيئين أو الأشياء ؟ قلت : وجهه السـيرافى بأن الكلام محمول على معنى المجازاة قال : فاذا قلت « سواء على قمت أو قعدت » فتقديره : ان قمت أو قعدت فهما على سواء ، وعليه فلا تكون « سـواء »خبرا مقدما ولا مبتدأ ، فليس التقدير : قيامك أو قعودك سواء ، أو سواء على قيامك أو قعودك، بل سواء خبر مبتدأ محذوف أى الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر .

---

(٢) من حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ج ٢ ص ٢٦٢

(٣) نقل ذلك يس عن المغنى ، وزاد قوله : « لكنه قال فى الحواشى : ان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الأصلية ــ يريد قول المغنى ان (أم) المتصلة تشاركها اى (الواو) فى ذلك لعطفها فى نحو (سواء على قمت أم قعدت) والأصل : سواء قيامك وقعودك » فالعطف بطريق الاصالة انما هو بالواو .

(٤) ويجوز العطف « بأم » أيضا ، وعليه قراءة أخرى لابن محيض « سواء عليهم انذرتهم أم لم تنذرهم » بحذف همزة التسوية ذكرها ابوحيان وابن جني .

(٢) وصرح الرضى بمثل ذلك فقال فى ج ٢ص ٣٧٦

ويجوز بعـد «سواء ولا أبالى»أن تأتى«بأو» مجردا عن الهمزة نحو « سواء على قمت أو قعدت » و « لا أبالى قمت أو قعدت » بتقدير حرف الشرط وأنشد قول الشاعر :

ولسـت أبالى بعـد آل مطـرف حتوف المنـايا أكثرت أو قلت

(٣) وحكى الرضى أيضا أن أبا على الفارسى قال : لا يجوز « أو » بعد « سواء » فلايقال « سواء على قمت أو قعدت » قال : لأنه يكون المعنى : سواء على أحدهما ، ولا يجوز ذلك • قال الدمامينى : ولعل هذا هو مأخذ المصـنفـأى ابن هشام ـ فى تخطئة الفقهاء وغيرهم فى هـذا التركيب •

وقد ناقش الرضى أبا على الفـارسى ، وانتهى نقاشه الى ما وجهه السيرافى من أن الكلام محمول على المجازاة ، وأن « سواء » خبر مبتدأ محـذوف ، والجمـلة دالة على جواب الشرط المقدر هذا •

(٤) وقد نقل الشهاب الخفاجى نص ما قاله السيرافى فى شرح الكتاب بعبارة أوسع ممـا نقله الدمامينى •

فقال فى حاشيته على البيضاوى ج ١ ص٢٧٢ :

« وقال السيرافى فى شرح الكتاب : « سواء » اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت «أم» كقولك « سواء على أقمت أم قعـدت » ، فاذا عطف بعدها أحد اسمين على آخر عطف «بالواو» لا غير نحو « سـواء عندى زيد وعمرو(١) » فاذا كان بعدها فعلان بغير استفهام عطف أحدهما على الآخر « بأو » كقولك « سواء على قمت أو قعـدت » فان كان بعدها مصـدران نحو « سواء على قيامك وقعودك » فلك العطف « بالواو » أو « بأو » • وانما دخلت فى الفعلين بغير استفهام لمـا فيهما من معنى المجازاة ، فاذا قلت « سواء على قمت أو قعدت » فتقديره : ان قمت أو قعدت فهما على سواء • اهـ •

(٥) وما نقله الشهاب عن السـيرافى نسبه صاحب البديع الى سيبويه مع التعميم فى صورة العطف « بأم » قال فى الهمع ج ٢ ص ١٣٢ :

وفى البديع : قال سيبويه : اذا كان بعد «سواء» همزة الاستفهام فلابد من (أم) اسمين(٢) كانا أو فعلين : تقول « سواء على أزيد فى الدار أم عمرو » و « سواء أقمت أم قعدت » •• الى آخر ما نقله الشهاب عن السيرافى غير أنه اقتصر على « الواو » فى تعاطف المصدرين •

---

(١) ومنه قول بثينة فى رثاء جميل :

سـواء علينا ياجميـل بن معمر اذا مت بأسـاء الحيـاة ولينهـا

وقول الآخر :

وليـل يقول الناس من ظلمـاته سواء صحيحات العيون وعورها

(٢) يريد بالاسمين الجملتين الاسميتين لأن « أم المتصلة لا تقع الا بين جملتين ولو تقـديرا كما فى المثال الذى ذكره « سواء على أزيد فى الدار أم عمرو » أى أم عمرو فيها •

وبعد فقد اتضح مما نقل عن السيرافى أوعن سيبويه ، ومن مناقشة الرضى للفارسى أنه لا وجه لتخطئة ابن هشام للفقهاء وغيرهم ، ولالمـا منعه الفارسى . واذن يجوز لضابط الشرطة أن يستعمل احدى الصيغ الآتية وكذا غيره :

(١) سأتبعهم سواء أكانوا فى مصر أم فى غيرها . أى أم كانوا فى غيرها .

(٢) سأتبعهم سواء كانوا فى مصر أم فى غيرها .

(٣) سأتبعهم سواء كانوا فى مصر أو فى غيرها . أى أو كانوا فى غيرها .

(٤) سأتبعهم فسواء عندى اختفاؤهم فى مصر وفرارهم — أو فرارهم — الى غيرها .

(٥) سأتبعهم فسواء عندى قليلهم وكثيرهم .

والله أعلم .

٨ — فى كلمة "قَيِّم"

يقول السيد الزميل : والحاجة عندنا الى كلمة « قيم » أشد من حاجة العربى الى أن يقول ديِّمت السماء حيث المعنى لا يختلف عن قوله دَومت السماء » .

العرب تجعل الحرف المبدل فى الكلمة لازما فى بعض تصرفاتهم لغرضين : أحدهما : خوف اشتباه صيغة بأخرى بسبب ما هو مشترك من الحروف بينهما . والآخر : التدرج فى اللغة مما كثر وشاع من الألفاظ الى غيرها ، كما سيأتى عن ابن جنى :

(١) فمن الأول : قولهم فى جمع عيد « أعياد » وفى تصغيره «عُيَيْد» ولو لم يلزم البدل لقيل فى جمعه « أعواد » وفى تصغيره « عويد » جريا على القياس . وانما فعلوا ذلك خيفة الالتباس بجمع « عود » بضم العين وتصغيره ، ولهـذا جزم بعض العلماء بعدم الرد الى القياس هنـا « الصبان » قال فى اللسان : العيد : كل يوم فيه جمع ، واشتقاقه من عاد ويعود كأنهم عادوا اليه ، وقيل اشتقاقه من العادة لأنهم اعتادوه ، والجمع « أعياد » لزم البدل ، ولو لم يلزم لقيل «أعواد» كريح وأرواح ، وعيد المسلمون(١) : شهدوا عيدهم . . ثم قال : وتحولت الواو فى العيـد ياء (لسكونها) ولكسر العين وتصغير عيد «عييد » تركوه على التغيير كما أنهم جمعوه على « أعياد» ولم يقولوا « أعواد » .

وقال الجوهرى : انما جمع (على) « أعياد » بالياء للزومها فى الواحد ، ويقال للفرق بينه وبين أعواد الخشب .

---

(١) واستصحب البدل فى هذا الفعل خلاف الالتباس بالفعـل (عود البعير والشـاة) اذا اسنا ، والدليل على استصحاب البدل فى الفعل انه ليس فى الكلام (ع ى د) كما فى اللسـان .

(٢) ومنه جمعهم ريحا على « أرياح » :

قال ابن هشام فى شرح بانت سعاد ص ٢٨ : الرياح جمع ريح ، والياء فيهما بدل من الواو، وانما قلبت فى المفرد لسكونها بعد كسرة . . ثم قال : ومن العرب من يقول « أرياح » كراهية الاشتباه بجمع « روح » كما قال الجميع « أعياد » كراهية الاشتباه بجمع « عود » وقول الحريرى ان الأرياح جمع ريح لحن مردود،وقول الجوهرى الريح واحدة الرياح والأرياح وقد يجمع على أرواح يقتضى أن الأرياح هو الكثير ،وليس كذلك ، وانما الكثير أرواح . انتهى .

(٣) ومنه جمعهم « قَيْلا » على « أقيال » والقيل : الملك ، أو مخصوص بملوك حمير ، وهو من القول على ما اختاره السهيلى ، وأصله« قَيْوِل » حذفت عينه . قال : ولم يجمع على أقوال لئلا يلتبس بجمع قول . وقال : أن ريحا وأرياحا لغة لبنى أسد . « عن الشهاب » .

(٤) ومنه جمع « نار » على « أنيار » .

قال ابن الأثير فى النهاية (وفى حديث سجن جهنم) فتعلوه نار الأنيار : لم أجده مشروحا ، ولكن هكذا يروى ، فان صحت الرواية فيحتمل أن يكون معناه نار النيران ، فجمع النار على أنيار ، وأصلها أنوار ، لأنها من الواو كما جاء فى ريح وعيد أرياح وأعياد ، وهما من الواو والله أعلم .

ولعل « نارا » فى الحديث لم تجمع على« أنوار » خشية الالتباس بجمع « نور » بضم النون .

(٥) فى شرح الشافية للرضى ج ١ ص ٢١٠

« وحكى بعض الكوفيين أن من العرب من لا يردها — أى الياء — فى الجمع الى الواو ، قال :

حمى لا يحل الدهر الا باذننا ولا نسأل الأقوام عقد الميائق

يريد المواثق . والبيت لعياض بن أم درة الطائى جاهلى .

وهذه المسألة لها شبه بالمسائل السابقة من حيث لزوم المبدل فى الجمع ، وكل المسائل الخمس السابقة تعزز ما سيذكر فى تدريج اللغة.

قال ابن جنى فى الخصائص ج ١ ص ٣٥٢

« باب » فى تدريج اللغة :

وذلك أن يشبه شىء شيئا من موضع ،فيمضى حكمه على حكم الأول ، ثم يرقى منه الى غيره . انتهى .

ثم قال فى ص ٣٦٠ :

ومن التدريج فى اللغة قولهم : ديمة وديم. واستمرار القلب فى العين للكسرة قبلها ، ثم تجاوزا ذلك لمـا كثر وشاع الى أن قالوا : ديمت السماء ودومت ، فأما دومت فعلى القياس ، وأما ديمت فلا ستمرار القلب فى ديمة وديم ، وأنشد أبو زيد :

هو الجواد ابن الجواد ابن سَبَل ان ديمـوا جاد وان جـادوا وبل

ورواه أيضا دوموا .. ثم قال : وجماع هـذا الباب غلبة اليـاء على الواو لخفتها فهم لا يزالون تشبثا بها وبحثا عنها ، واستثارة لها ، وتقربا ما استطاعوا منها .

***

ولمـا كانت « قيمة وقيم » تشبهان « ديمة وديم » فى استمرار القلب فى العين للكسرة قبلها وفيما ترتب على ذلك صح أن تقول قَيَّم السلعة أو الوظيفة وقومها قياسا على ما قالوا فى ديمت السماء ودومت ، لأن علم التدرج فيهما واحد . والله أعلم

حول تحويل الفعل الثلاثى إلى صيغة "فَعُل" – بفتح فضم – وإلحاقه بالغرائز

للأستاذ عباس حسن

انعقدت اللجنة خلال الاسبوع الماضى لدراسة بعض الأصول اللغوية ، فاقتضاها البحث أن تعرض لمسائل نحوية ، تستبين الرأى السديد فيها ، وتستطلع ما سجله النحاة عنها .

وتتركز تلك المسائل فى الاجابة عن الأسئلة الآتية وقصر الكلام عليها .

١ – « نعم وبئس » فعلان – فى رأى جمهرة النحاة – يدل أولهما على المدح العام ، ويدل ثانيهما على الذم العام .. فهل يدلان – مع ذلك – على زمن ؟

٢ – هناك أفعال ثلاثية يصح تحويلها الى صيغة «فَعُل» – بفتح فضم – بقصد المدح أو الذم الخاصين .. فهل تدل – مع ذلك – على زمن أيضا ؟

٣ – اذا قرأنا فى كتاب « التصريح » قوله عن تلك الأفعال المحولة السالفة : (انما حولت لتلتحق بالغرائز . ولتصير قاصرة كنعم..) فهل نفهم من هذا النص انها تصير مثل أفعال الغرائز فى كل الأحكام النحوية التى منها دلالتها على الزمن ؟

وقد تكفل كثير من مراجع النحو ومطولاته بالاجابة الصريحة عن هذه الأسئلة ، وجاءت نصوصه جلية توضح المراد . وفيما يلى صور من تلك النصوص . وفيها الكفاية لتحقيق الغرض .

عن السؤال الأول :

١ – قال الصبان – جـ ٣ ص ٢٦ باب « نعم وبئس » ما نصه :

لهما استعمالان ، أحدهما ...

الثانى : أن يستعملا لانشاء المدح والذم . وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل فى الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان ...) ا هـ .

٢ – جاء فى ابن عقيل والخضرى – جـ ٢ باب « نعم وبئس » ما نصه فى كل منهما :

قال ابن عقيل : (هذان الفعلان لا يتصرفان) اهـ فقال الخضرى : (– قوله لا يتصرفان – أى : لخروجهما عن أصل الأفعال من افادة الحدث والزمان ، ولزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ...) ا هـ .

٣ — قال التصريح — جـ ص ٩٤ — باب : « نعم وبئس » ما نصه :

(نعم وبئس ... لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضى ، وصارتا للانشاء ، « فنعم » منقولة من قولك : نعم الرجل اذا أصاب نعمة ، و « بئس » منقولة من : بئس الرجل اذا أصاب ...) » اهـ .

٤ — قال التصريح — (جـ ١ ، باب : « ان و أخواتها » ، عند الكلام على مواضع « لام الابتداء » —) ما نصه :

(« أجاز الاخفش والفراء » وتبعهما ابن مالك : ان زيدا لنعم الرجل .. مما سلب الدلالة على الحدث والزمان : وان زيدا لعسى أن يقوم مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء) « اهـ . ثم جاء فى الحاشية ما نصه — تعليقا على المثال الأخير وما تلاه — : » (قوله : مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء) قال الزرقانى : أى مما دل الآن على الزمان مع الانشاء ، فقد سلب الدلالة على الحدث خاصة . وهذا خلاف ما عليه المحققون من أفعال الانشاء لا دلالة لهـا على الزمان ، وقد تقدم ذلك عن المغنى) » اهـ .

فالنصوص التى عرضناها — كغيرها مما لم نعرضه — قاطعة فى أن « نعم وبئس » مجردان من الدلالة الزمنية ، لأن الناطق بهما فى معرض المدح والذم لا يتجه قصده الا للمدح والذم المحضين الخالصين من كل دلالة أخرى زمنية وغير زمنية فالشأن فى عدم دلالتهما على زمن شأن نوع آخر من الأساليب الصحيحة هو الجملة الاسمية المحضة من مثل : الأرض كبيرة والنحاس معدن والنبات حى .

لا يقال : ان كل معنى يستلزم زمانا ومكانا ، ولا وجود لمعنى يستغنى عن زمان ومكان . وهذا صحيح فيما يسمى « الدلالة العقلية المحضة » (أى : المتخيلة) ولكنه لا يطرد فيما يسمى : الدلالة الوضعية » كالتى نحن بصددها ، فنحن مقيدون فى الحكم عليها (بالزمان أو عدمه) بما جرى عليه وضع أصحابها ، واطرد عندهم فى الاستعمال .. وهذا ما قرره المناطقة واللغويون — وقد عرفنا من النصوص النحوية السالفة ما جرى عليه الوضع والاستعمال اللغويان بعد استقراء الواضعين كلام العرب .

عن السؤال الثانى :

١ — قال الاشمونى فى باب « نعم وبئس » عند بيت ابن مالك :

(واجعل كبئس ساء ، واجعل « فعُلا » من ذى ثلاثة كنعم مسجلا) ما نصه :

(« مسجلا : أى مطلقا ، يقال اسجلت الشىء اذا أمكنت من الانتفاع به مطلقا ، أى : يكون له مالهما من عدم التصرف ، وافادة المدح أو الذم .. و .. و ..) » اهـ .

قال الصبان ما نصه : (قوله : افادة المـدح أو الذم) أى افادة انشائهما كما مر ..) اهـ .

يشير الى ما سبق منقولا عنه فى رقم ١ .

ويلاحظ أنه قال هنا : (« له ما لهما من عدم التصرف ») وقد سبق أن بين فى (ص ٢٦) سبب عدم تصرفهما (بأنه خروجهما عن الأصل فى الأفعال ، من الدلالة على الحدث والزمان ، ولزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة) — أنظر رقم ١ السابق .

٢ — قال ابن عقيل بعد أن سرد بيت ابن مالك السالف (واجعل كبئس ساء .. الخ)

ما نصـه :

(« أشار بقوله : واجعل فعلا .. الى أن كل فعل ثلاثى يجوز أن يبنى منه « فعـل » — بفتح فضم — لقصد المدح أو الذم ، ويعامل معاملة « نعم وبئس » فى جميع ما تقـدم لهما من الأحكام ..) » اهـ .

قال الخضرى : « (معنى كلمة : « مسجلا » فى بيت ابن مالك : أى : مطلقا عن التقييد بحكم دون آخر .. ») اهـ . ثم قال بعد ذلك تعليقا على كلام ابن عقيل ما نصه : (قوله يعامل معاملة نعم وبئس « فى جميع ما تقدم لهما من الأحكام) لكن « فعل » يخالفها فى ستة أمور ، اثنان فى معناه : اشرابه التعجب ، وكونه للمدح الخاص . واثنان فى فاعله .. واثنان فى المخصوص ..) ، ثم قال : فقول المنصف « (كنعم مسجلا) » ليس على سبيل الوجوب فى جميع الأحكام) » اهـ .

٣ — جاء فى التصريح — جـ ٢ ص ٩٨ ، فى الباب السالف ما نصه :

(كل فعل ثلاثى متصرف تام ، مثبت ، قابل للتفاضل ، مبنى للفاعل ، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء ، صالح للتعجب منه — فانه يجوز استعماله على « فَعُل » بضم العين ، اما بالاصالة ، كظروف وشرف .. واما بالتحويل بأن يكون فى الأصل مفتوح العين ، كضرب وقتل أو مكسورها ، كعلم وفهم — بضم العين فيهن .

وانما حولت لتلتحق بالغرائز ، ولتصير قاصرة) أ هـ .

وجاء فى الحاشية : (قوله : لتصير قاصرة) الظاهر أنه عطف لازم على ملزوم لأن أفعـال الغرائز لا تكون الا قاصرة) أ هـ .

فالواضح من تلك النصوص المنقولة اتفاقها جميعا على أن الأفعـال الثلاثية التى تحول الى صيغة : « فَعُل » — بفتح فضم — بقصد المدح أو الذم تخضـع لجميع ما خضـعت له « نعم وبئس » وتجرى عليها كل الأحكام التى تجرى عليهما .

الا أن الخضرى استثنى ستة أحكام تخالف فيها «فَعُل» وتنفرد بها دون « نعم وبئس» . وليس من هذه الأحكام الستة المستثناة « التجرد من الدلالة الزمنية » ونتيجة هذا كله أن المراجع السالفة متماثلة على أن صيغة « فعل » المحولة بقصـد المدح أو الذم لا تدل على زمن مطلقا ، حملا لها على ذينك الفعلين .

عن السؤال الثالث :

جاء فى نص « التصريح » السالف أنها (حولت لتلتحق بالغرائز ولتصير قاصرة) فما المراد من أنها حولت لتلتحق بالغرائز ؟ أتلتحق بها فى كل خصائصـها وأحكامهـا ولو تعارضت مع خصائص نعم وبئس وأحكامها ؟ . لا يمكن أن يكون المراد أنها تلحق بها فى جميع خواصها . وذلك ان أفعال الغرائز لا تتجرد عن معناها الأصيل ، ولا عن دلالتهـا الزمنية الدائمة أو غير الدائمة ، ولا عن تصرفها واشتقاقها ... وكل هذا يناقض مناقضـة تامة ما تكون عليه (نعم وبئس ، وأفعال المدح والذم المحولة) ومن أوصاف وأحكام عرفناها ، وسردنا النصوص القاطعة الدالة عليها . فالتشابه المطلق بينهما مرفوض رفضـا باتا ، لأنه يؤدى الى افساد أحكام ثبتت صحتها ، وازالة فوارق لايباح ازالتها .

بناء على هذا لا مجال لاثبات التشـابه بينهما الا فى أمر واحد تلحق فيه صيغة «فَعُل» المحولة بصيغ الغرائز ، وذلك الأمر الفرد هو « اللزوم » ان كان الفعل المحول متعديا قبل تحويله الى «فَعُل» فلا داعى اذن لقوله (تلتحق بأفعال الغرائز) منعا للالتباس ولا حاجة الى النص على أن « فعل » تصير قاصرة بعد الحاقها بالغرائز ، لأن هذا من لوازم الغرائز .

١٠ – فى تعبير « لمـا به »

فى تعبير « لمـا به » ترى اللجنة أن تخريجه على أنه على مثال « ممايفعل » بعيد، وقد يمكن تخريجه على غير هذا الوجه ، وما ورد من الشواهد كاف للقول بأن تعبير « لمابه » فى معنى أن المتكلم – « لمـا بى » – والغائب – « لمـا به » – فى حال من الاعياء أو الكرب الشديد – تعبير سليم واضح الدلالة ، ويمكن اثباته فى المعجم دون تخريج خاص .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٠ سنة ١٩٦٤

* قدم الأستاذ عبد الله كنون بحثا عنوانه « لمـا به » والفاظ اخرى الى مؤتمر د ٢٨ ونشر فى مجموعة بحوث هذ المؤتمر .

* عقب الأستاذ امين الخولى على كليات فى هذا البحث ، ونشر تعقيبه فى مجلة المجمع – الجزء ١٧

* قدم الأستاذ امين الخولى بحثا فى تعبير « لمـا به » وهو منشور فى مجلة المجمع الجزء ١٧

١١ — فى استعمال كلمة « الواسطة »

ترى اللجنة أنه فى ضوء قرارات المجمع السابقة فى اسم الآلة وفى المولد وفى قبول السماع ممن المحدثين ، يمكن تخريج استعمال الواسطة فى قول الكتاب « بواسطة كذا » بدل « بوساطة كذا » على أنه بمعنى الوسيلة ، ويستأنس لذلك باستعمال « ابن مالك » فى قوله :

التابع المقصود بالحكم بلا
واسطة هو المسمى بدلا

وباستعمال عبد السلام بن مشيش فى قوله : « لولا الواسطة لذهب الموسوط » .

---

* صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر د ٣٠ — سنة ١٩٦٤

** قدم الأستاذ عبد الله كنون بحثا عنوانه « لما به » والفاظ اخرى إلى مؤتمر د ٢٨ وقد تضمن البحث فى كلمة « الواسطة » ، وهو منشور فى مجموعة بحوث ذلك المؤتمر .

من ١٢ الى ١٨ — سبعة ألفاظ معربة

(أ) من حيث المبدأ ، لامانع من التعريب، طوعا لقرار المجمع فى اجازة استعمال بعض الألفاظ الأعجمية ، عند الضرورة ، على طريقة العرب فى تعريبهم (الدورة ١ الجلسة ٣١) .

(ب) ومن حيث المبدأ أيضا ، لامانع من الاشتقاق من المعرب ، طوعا لقرار المجمع فى جواز اشتقاق الفعل من الاسم الجامد المعرب . ووزنه من الثلاثى وغير الثلاثى (الدورة ٢٩ الجلسة ٨) .

(ج) ومن حيث التطبيق ، يقتصر فى الاشتقاق من المعرب على الحاجة العلمية ، ويعرض ما يوضع من المشتقات من المعرب على المجمع للنظر فيه ، طوعا لقرار المجمع فى ذلك . (الدورة ٢٩ الجلسة ٨) .

(د) ومن حيث الأفعال التى أوردها الأستاذ الباحث فى غضون بحثه ، مشتقة أو مأخوذة من كلمات أعجمية ، ترى اللجنة ألا يقر منها الا ماصح صوغه العربى ، وساغ فى الذوق ، وشاع استعماله فى الكتابة والتأليف بوجه عام .

---

* صدر القرار فى ج ١٠ مؤتمر د ٣٢ سنة ١٩٦٦ (دورة القاهرة) .

* فى الجلسة ٣ من مؤتمر د ٣٠ — سنة ١٩٦٤ استمع المؤتمر الى بحث للأستاذ الدكتور اسحاق موسى الحسينى فى « الفاظ معربة » ، وعقب عليه السادة الأعضاء ، واحيل البحث الى لجنة الأصول .

* ونظرت اللجنة فى البحث ، وتبين لها انه تناول موضوع الكلمات المعربة الحديثة ، وعرض طائفة من الصيغ الاشتقاقية لبعض هذه الكلمات ، مقترحا اقرارها ، تيسيرا للتعبير عن مدلولاتها الحضارية العصرية .

* عرضت اللجنة على المؤتمر الكلمات التى استساغتها مما قدمه الباحث ، فوافق عليها ، الا كلمة « سفلت » فأحالها الى لجنة الكيمياء ، وكلمة « مكدم » من المكدام وهو تمهيد الطرق و « جرش » من الجراش واصله الجراج او الكراج ، وهو حظيرة السيارات ، فاحيلت كلتاهما الى لجنة الفاظ الحضارة .

(هـ) وتوافق اللجنة على أن يقر المجمع ما جرى به الاستعمال من تلك الأفعال التى أوردها الباحث ، لمجىء اشتقاقه على وزن عربى صحيح ، ولكونه سائغا فى الذوق .

وهو الأفعال الآتية :

١ ــ بستر ، وهو مأخوذ من بستور ، صاحب الطريقة الخاصة فى التعقيم .

٢ ــ بلور من البلور ، وهو معرب قديما .

٣ ــ بلشف ، من البلشفية .

٤ ــ تلفن ، من التليفون .

٥ ــ فبرك ، من الفابريكة ، والمراد بالفعل صنع الشىء بالآلة .

٦ ــ جبس من الجبس ، من مواد البناء ، وهو معرب قديما .

٧ ــ كهرب من الكهربا ، وقد أقر المجمع تعريب الاسم .

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة

وكيل وزارة
على سلطان على
رئيس مجلس الادارة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٧٧٢١ س ٢٠٠٨ - ١٠٠٠